

شرح مختصر على

متن الكافل

لمحمد بن يحيى بن بهران الصعدي

(ت: 957هـ)

بقلم

د. المرتضى بن زيد المحطوري الحسني



مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثالثة

1434هـ - 2013م

صف وإخراج

يحي محمد حسن الجيوري



مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع

---

Sana'a Republic of Yemen اليمن صنعاء.جولة تعز.غرب حديقة 26 سبتمبر

Tel :009671-269091-2

تلفون: ٢-٢٦٩٠٩١-٠٠٩٦٧١

Fax: 269079. P.O.Box 291 sana'a

فاكس: ٢٦٩٠٧٩-ص-ب: ٢٩١

[www.almahatwary.org](http://www.almahatwary.org)  
[info@almahatwary.org](mailto:info@almahatwary.org)  
[dr.almahatwary@yahoo.com](mailto:dr.almahatwary@yahoo.com)

### مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّالِثَةِ

مَا ذَكَرْتُهُ فِي مُقَدِّمَةِ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ فِيهِ الْكَافِيَةُ؛ **وَإِنَّمَا** أُضِيفَ إِلَى الْأُمُورِ الْخَمْسَةِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا فِي مُقَدِّمَةِ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ مَا يَلِي:

**أَوَّلًا:** مُرَاجَعَةُ الْكِتَابِ؛ لِاسْتِدْرَاكِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدْرَكَ، مِمَّا هُوَ مُلَازِمٌ لِلضَّعْفِ الْبَشَرِيِّ، **وَهُوَ** تَدْقِيقٌ يُضَافُ إِلَى تَدْقِيقِ.

**ثَانِيًا:** قَدْ أُضِيفَ عِبَارَةٌ، أَوْ أَحْسَنُ كَلِمَةٌ؛ عَمَلًا بِالْآثَرِ: «مِنْ اسْتَوَى يَوْمَاهُ فَهُوَ مَغْبُونٌ».

**ثَالِثًا:** لَا بُدَّ أَنْ أُضِيفَ إِلَى هَذِهِ الطَّبَعَةِ تَحْسِينَاتٍ تَزِيدُ الْكِتَابَ رُونَقًا وَجَمَالًا، وَتُرْعَبُ فِي قِرَاءَتِهِ؛ **فَقَرَّرْتُ** أَنْ يَكُونَ الْمَثْنُ بِاللُّونِ الْأَحْمَرِ بَيْنَ قَوْسَيْنِ، وَالْعَنَاوِينُ مِنْ غَيْرِ الْمَثْنِ بِاللُّونِ الْأَحْمَرِ؛ **لِتَحْسِينِ** الْكِتَابِ، وَجُودَةِ الْوَرَقِ؛ لِإِرَاحَةِ الْقَارِئِ، **وَلَا** أَبَالِي بِالرَّبْحِ وَالْخَسَارَةِ؛ **فَرَأَسْتُ** مَا لِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى، وَخِدْمَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

**وَصَادَفَ** مُرَاجَعَةَ هَذِهِ الطَّبَعَةِ أَنَّ الْعَالَمَ الْإِسْلَامِيَّ **يَمُرُّ** بِأَقْسَى مِحْنَةٍ: **تَمَزَّقَ** أَوْصَالُهُ فِي كُلِّ رِفْعَةٍ؛ **وَعَرَبَانُ** الْفِتْنَةِ تَنَعَّقُ؛ **لِتَشْتَعِلَ** الْحَرْبُ الضَّرُوسُ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ؛ **فَسُورِيَا** تَدْمُرُ بِحَرَابِ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ يَنْهَشُونَ لَحْمَهَا **بِتَوْجِيهِ** مِنْ دَوَائِرِ الْإِسْتِخْبَارَاتِ الْعَالَمِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الصَّلِيبِيَّةِ وَالصُّهْيُونِيَّةِ **جُلِبُوا** مِنْ كُلِّ حَدَبٍ وَصَوَّبَ: **مِنْ** أَقَاصِي الشَّيشَانِ إِلَى أَوْرُبَا، **نَاهِيكَ** عَنِ الْيَمَنِ وَبُلْدَانِ الْخَلِيجِ، **وَالْمَالُ** النَّفْطِيُّ يَتَدَفَّقُ كَالْأَنْهَارِ؛ **وَقَدْ** ذَهَبَتْ مِنَ الْأَزْوَاجِ إِلَى الْآنِ أَكْثَرُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ قَتِيلٍ، **وَمِثْلُهُمْ** عَشْرُ مَرَّاتٍ جَرَحَى، **وَقَرَابَةُ** أَرْبَعَةَ مَلَائِينَ لَاجِئِي! **وَسَمِعْنَا** بِأَهْوَالِ تَشْيِبِ لَهَا النَّوَاصِي: **مِنْ** انْتِهَاكَ الْأَعْرَاضِ! **وَفَتَاوَى** هُوَ لَاءٌ بِاسْتِبَاحَةِ سَبِي الْمُسْلِمَاتِ! **وَقَدْ** شَهِدَ الْعَالَمُ مِنْ فِظَاعَاتِهِمْ وَحِقْدِهِمْ عَلَى الْإِنْسَانِيَّةِ **أَنْ** أَقْدَمُوا عَلَى هَدْمِ ضَرِيحِ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ الْعَابِدِ الرَّاهِدِ الشُّجَاعِ الْمُوَالِي لِآلِ الْبَيْتِ، وَالْمُنَاصِرِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ **حَجْرَ** بِنِ عَدِيِّ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْكِنْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الَّذِي قَتَلَهُ

مَعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ **صَبْرًا** فِي مَرْجِ عَدْرَاءَ وَالْمَسْمَى بِمَرْجِ رَاهِطِ الَّذِي افْتَتَحَهُ  
عَدِيُّ نَفْسُهُ! **وَهُوَ** أَوَّلُ قَتِيلٍ فِي الْإِسْلَامِ يُقْتَلُ صَبْرًا؛ **لِأَنَّهُ** امْتَنَعَ مِنَ الْبَرَاءَةِ مِنْ أَمِيرِ  
الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عليه السلام! **وَلَمْ** يَكْتَفُوا بِهِدْمَ الْقَبْرِ، **بَلْ** نَبَشَوْهُ وَذَهَبُوا بِرُفَاتِهِ  
نَدِمُوا عَلَى أَلَّا يَكُونُوا شَارِكُوا فِي قَتْلِهِ فَتَبِعُوهُ رَمِيمًا

**وَأَحْرَقُوا** تَابُوتَ جَعْفَرِ الطَّيَّارِ فِي الْأُرْدُنِ! **وَيَتَحَرَّقُونَ** شَوْقًا لِقَلْعِ مَقَامِ عَقِيلَةَ  
آلِ الْبَيْتِ السَّيِّدَةِ زَيْنَبِ بِنْتِ عَلِيِّ عليها السلام وَيُلْقُونَ رُفَاتَهَا فِي الْمَاءِ كَمَا فَعَلَ أَسْلَافُهُمْ  
بِالْإِمَامِ الشَّهِيدِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام! **وَلَا يَتَرَدَّدُونَ** فِي قَلْعِ تَابُوتِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله **لَوْ** أُتِيحَتْ  
لَهُمُ الْفُرْصَةُ.

**وَهَاهُمْ** يَهْلَلُونَ فَرَحًا بِالْغَارَاتِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ عَلَى سُورِيَا!! **كَفَى** اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ  
شَرَّهُمْ.

## مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ

أُثْلِحَ صَدْرِي نَفَادَ الطَّبَعَةِ الْأُولَى؛ فَقَدْ لَقِيَ هَذَا الْمُحْتَصِرُ قَبُولًا لَدَى الْعُلَمَاءِ وَطَلَّابِ الْعِلْمِ الْكِرَامِ؛ وَفِي ذَلِكَ بُشْرَى خَيْرٍ فَحَفَّزَنِي عَلَى إِعَادَةِ طَبْعِهِ بَعْدَ مُرَاجَعَتِهِ وَفَحْصِهِ وَتَدْقِيقِهِ وَضَبْطِهِ بِجُهْدٍ لَا يَقِلُّ عَنِ الْجُهْدِ الْأَوَّلِ يَحْدُونِي لِذَلِكَ أُمُورٌ:

**الْأَمْرُ الْأَوَّلُ:** طَلَبُ مَرْضَاةِ اللَّهِ، وَأَنْ يَبْقَى لِي حَسَنَةٌ فِي حَيَاتِي وَبَعْدَ مَوْتِي؛ لِارْتِبَاطِهِ بِالصَّالِحِينَ مِنْ أَهْلِ اللَّهِ: الْعُلَمَاءِ وَالْمُتَعَلِّمِينَ الْمُتَمَثِّلِينَ فِيهِمْ قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: وَلِدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ»<sup>(1)</sup> وَقَدْ وَجَدْتُ أَنَّ فَوَائِدَ الْحَدِيثِ الثَّلَاثِ مَجْمُوعَةٌ فِي أَهْلِ الْعِلْمِ؛ فَهُمْ أَوْلَادِي الَّذِينَ يَدْعُونَ لِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَهُمْ الَّذِينَ يَنْفَعُونَ وَيَسْتَنْفَعُونَ بِالْعِلْمِ، وَهُمْ الصَّدَقَةُ الْجَارِيَةُ؛ فَبَوَاسِطَتِهِمْ يَسْتَمِرُّ الْخَيْرُ الدُّنْيَوِيُّ وَالْآخِرِيُّ.

**الْأَمْرُ الثَّانِي:** مَحَبَّتِي الشَّدِيدَةَ لِلْعِلْمِ وَأَهْلِهِ؛ وَلِأَنِّي لَمْ أَتَمَكَّنْ مِنَ الذَّهَابِ إِلَى كُلِّ حَلَقَةٍ دَرَسٍ لِأَعْلَمَ وَأَتَعَلَّمَ فَلَعَلِّي أُسَهِّمُ بِهَذَا الْعَمَلِ الَّذِي بَدَلْتُ جُهْدِي لِإِتْقَانِهِ؛ لَيْسَهْلَ عَلَى قَارِئِهِ فَهَمُّهُ؛ وَأَعْتَبِرُ مِنْ أَجَادِهِ وَدَقَّقَهُ فَكَأَنَّهُ قَدْ قَرَأَهُ عَلَيَّ، وَلَا سِيَّمَا وَالْكَثِيرُ مِنَ الْمُدْرَسِينَ حَفِظْتُهُمْ اللَّهُ أَعْلَمُ وَأَكْمَلُ مِنِّي، وَسَيُوصِلُونَهُ لِطَلَّابِ الْعِلْمِ وَطَالِبَاتِهِ كَمَا أَرْغَبُ وَزِيَادَةً بِإِذْنِ اللَّهِ.

**الْأَمْرُ الثَّلَاثُ:** أَنَّ الْإِعْرَابَ مُهِمٌّ لِلْعَايَةِ، وَهُوَ مِفْتَاحُ الْمَعَانِي؛ فَقَرَّبْتُهُ بِالضَّبْطِ؛ لِأَخْتِصَرِ لِأَحِبَّتِي الْوَقْتِ، وَأَتَحَمَّلَ عَنْهُمْ الْعَنَاءَ.

**الْأَمْرُ الرَّابِعُ:** مَا اسْتَجَدَّ لَدَيَّ مِنْ أَطْلَاعٍ وَمَرَاجِعٍ قَدْ تُضَيِّفُ شَيْئًا مُفِيدًا فِي الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ.

(1) مسلم 3/ 1255 رقم 1631، وأبو داود 3/ 660 رقم 2880، والترمذي 3/ 660 رقم 1376.

**الأمر الخامس:** تَدَارَكْتُ مَا فِي الطَّبَعَةِ الْأُولَى مِنْ نَقْصٍ أَوْ خَطَا؛ **لِتَكُونَ** هَذِهِ الطَّبَعَةُ مُتَمَيِّزَةً تَحُورُ الرِّضَا وَالْإِعْجَابَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ وَالْكَمَالَ لِلَّهِ وَخَدَهُ، **وَمِنْ** مَحَاسِنِ الصُّدْفِ **أَنْ** قَرَأَ عَلَيَّ هَذَا الْمُخْتَصَرَ الْوَلَدُ النَّجِيبُ الطَّيِّبُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْمُفْتِي حَرَسَهُ اللَّهُ، **وَأَضْفَنَا** حَالَ الْقِرَاءَةِ بَعْضَ الْإِصْلَاحَاتِ الْهَامَّةِ مِنَ الْمَرَاجِعِ الْمُعْتَمَدَةِ، **وَمِنْ** حُسْنِ الْحِظِّ أَنَّهُ بَارِعٌ فِي الْكُمِّيُّوتِ **فَقَرَأْنَا** الْكِتَابَ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى الْجِهَازِ تَصْحِيحًا وَتَدْقِيقًا، **ثُمَّ** عَاهَدْتُ لِقِسْمِ التَّحْقِيقِ بِالْمَرَاجِعَةِ إِنْ وَجَدُوا غَلَطًا، **ثُمَّ** أَعَدْتُ الْكِرَّةَ مَعَ الْوَالِدَيْنِ الْفَاضِلَيْنِ / يَحْيَى الْجِيَّورِي، وَزَكَرِيَّا الشَّامِي، **وَتَصَفَّحْتُ** هَذَا الْمُخْتَصَرَ حَرْفًا حَرْفًا، **أَسْأَلُ** اللَّهَ الْقَبُولَ، **وَرَبَّمَا** اسْتَعْنَى الدَّارِسُ وَالْمُدْرَسُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْكِرَامِ الْبَاذِلِينَ نَفْسَهُمْ لِلذَّهَابِ إِلَى أَطْرَافِ الْبِلَادِ مُتَجَسِّمِينَ الْبُعْدَ وَالْعَنَاءَ-بِهَذَا الْمُخْتَصَرَ عَنِ الْمَرَاجِعِ الْكَبِيرَةِ؛ **لَأَبِي** لَمْ أَلْ جُهْدًا فِي تَقْدِيمِهِ عَصَارَةَ كَجَنَى النَّحْلِ، **وَلَا** غِنَى لِي عَنِ التُّصْحِحِ. وَالتَّسْدِيدُ وَالْقَبُولُ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، **وَقَدْ** أَعَانَنِي عَلَى الْمَرَاجِعَةِ وَتَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ مِنْ كُتُبِ الْأَلِ وَغَيْرِهَا الْوَلَدُ الْعَزِيزُ نُورُ الدِّينِ الشَّرِيفِ، وَأَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَحْطُورِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الدَّرَوَانِيُّ.

**تَنْبِيْهُ:** كَانَ هَدَفِي الْأَوَّلُ هُوَ تَوْضِيْحُ أَلْفَاظِ مَثْنِ الْكَافِلِ؛ **لِذَلِكَ** لَمْ أُشِرْ إِلَى الْإِخْتِلَافَاتِ الْأُصُولِيَّةِ، وَلَا مَا هُوَ الرَّأْيُ الْمُخْتَارُ عِنْدِي.

بقلم أبي هاشم:

المُرْتَضَى بْنُ زَيْدِ الْمَحْطُورِيِّ الْحَسَنِيِّ

عَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَيْهِ، آمِينَ

صنعا ليلة الجمعة 20 / 4 / 1430 هـ

16 / 4 / 2009 م

## مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الْأُولَى

**بَعْدَ** إِكْمَالِ تَحْقِيقِ شَرْحِ الْكَافِلِ لِلْسَيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ لُقْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ شَمْسِ الدِّينِ بْنِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْمُرتَضَى (ت: 1039هـ) - **وَجَدْتُ** أَنَّ الطَّالِبَ بِحَاجَةٍ إِلَى شَرْحٍ مُخْتَصِرٍ؛ كَالْمَرْقَاةِ إِلَى شَرْحِ لُقْمَانَ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ كَلِمَةٍ وَغَطَاهَا، **وَكُنْتُ** مُسْتَسْهِلاً ذَلِكَ؛ **ظَانًّا** أَنَّ الْعَمَلَ لَا يَتَجَاوَزُ أُسْبُوعًا؛ **فَتَبَيَّنَ** لِي أَنَّ اخْتِيَارَ الْكَلِمَاتِ السَّهْلَةِ، وَالْعِبَارَاتِ الْوَاضِحَةِ مَعَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الْإِخْتِصَارِ وَالتَّقْرِيبِ، وَلَمْ شَمَلِ الْمَعْنَى - **دُونَهُ** خَرْطُ الْقَتَادِ! **وَكِدْتُ** أَتَرَاجَعُ لَوْلَا عِلْمِي بِحَاجَةِ الطَّالِبِ الْمُلِحِّ لِمِثْلِ هَذَا الْجُهْدِ لِخِدْمَةِ مِثْنِ الْكَافِلِ الْجَمِيلِ الرَّائِعِ الْمَقْبُولِ **لِمَوْلَانِي** الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بَهْرَانَ<sup>(1)</sup>؛ **فَتَوَكَّلْتُ** عَلَى اللَّهِ، **وَسَاعَدَنِي** التَّحْقِيقُ لَشَرْحِ الْكَافِلِ وَحَوَاشِيهِ عَلَى اسْتِحْضَارِ الْعِبَارَاتِ الشَّارِحَةِ لِلْمِثْنِ مِنْ ثَنَائَا الشُّرُوحِ، **مِثْلُ**: شَرْحِ لُقْمَانَ، وَالطَّبْرِيِّ، وَحَابِسِ، **وَمِنْ** الْكُتُبِ الْأُخْرَى: كَالْمَعْيَارِ، وَالْقِسْطَاسِ، وَالْفَوَاصِلِ، وَالْفُصُولِ، وَالْغَايَةِ،

(1) هو العلامة الفقيه الأصولي النحوي الأديب المجتهد محمد بن يحيى بن محمد بن أحمد بهرآن، التميمي، البصري، الصعدي. ولد بصعدة سنة 888هـ، وبها نشأ، وأخذ على علمائها، وكان في أوائل عمره ينتقل في المدائن اليمنية للتجارة، ودخل الحبشة وهو مع ذلك يطلب العلم في كل محل يتجر فيه، حتى برع في جميع الفنون، وصنف فيها التصانيف الحافلة التي تدل على تبحره وجزارة علمه، وكان في محل عالٍ من الورع والزهد، وكان لا يأكل إلا من كسب يده، وكان يمتهنُّ صناعة الحرير، وهو من خواص الإمام يحيى شرف الدين، إمام تلك الفترة الحافلة بكثرة العلماء والمجتهدين والمؤلفين. توفي بصعدة 15 رمضان 957هـ. **مؤلفاته**: 1- حاشية على الكشاف اختصرها من حاشية العلوي. 2- تكميل الكشاف جمع فيه بين الرواية والدراية (خ). 3- المعتمد في علم الحديث (خ). 4- جواهر الأخبار في تخريج البحر الزخار، مطبوع. 5- ابتسام البرق في شرح القصص الحق (مطبوع). 6- شرح الأثمار (خ). 7- كتاب في الفرائض (خ). 8- الكافل بنيل السؤل وهو الذي نشره. 9- التحفة في النحو. 10- ألفية في الصرف. 11- قوت الأرواح في المعاني والبيان. 12- المختصر الشافي في العروض والقوافي. 13- بهجة الجمال. وله ديوان شعر، وغيرها من المؤلفات النافعة. **ينظر**: مطلع البدور 4/205، واللطائف السنينة 178، ومعجم المؤلفين الزيدية. 1019، والبدر الطالع 2/278، والأعلام 2/140.

وَشُرُوحَ مَثْنِ ابْنِ الْحَاجِبِ وَنَحْوَهَا فِي فَنِّ أَصُولِ الْفِقْهِ، مَعَ الْحِرْصِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُخْتَصَرُ غَزِيرَ النَّفْعِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ؛ إِذْ هُوَ عَصَاةٌ مُطَوَّلَاتٍ.

**جَعَلَهُ اللَّهُ طَوِيلًا وَعَرِيضًا فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي؛ كَالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ وَأَنَا** أَهْدِيهِ لِأَبْطَالِ الْحِجَارَةِ فِي انْتِفَاضَةِ الْأَقْصَى الشَّرِيفِ؛ **فَقَدْ** صَادَفَ الْعَمَلُ فِيهِ وَفَلَسْطِينَ تَتَفَجَّرُ غَضَبًا كَالْبُرْكَانِ، **بَعْدَ** أَنْ دَخَلَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى مُجْرِمٌ التَّارِيخِ شَارُونَ فِي حِرَاسَةِ حَوَالِي ثَلَاثَةِ آلَافِ يَهُودِيٍّ، وَقَاوَمَهُ الْمُسْلِمُونَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ بِالْأَحْذِيَّةِ، **وَالِإِنِّي** الْآنَ فَقَدْ سَقَطَ مِنْ أَبْنَاءِ فِلَسْطِينَ حَوَالِي مِائَتَيْ شَهِيدٍ مَا بَيْنَ طِفْلِ وَشَابٍّ وَشَيْخٍ، وَقُرَابَةِ عَشْرَةِ آلَافِ جَرِيحٍ! **وَقَدْ** اشْتَعَلَ الْعَالَمُ الْإِسْلَامِيَّ بِأَسْرِهِ: مُظَاهِرَاتٍ وَتَبَرُّعَاتٍ وَاسْتِعْدَادًا لِلْجِهَادِ، **لَوْلَا** أَنْ أَصْحَابَ الْقَرَارِ فِي مَوْقِفٍ خَائِرٍ شَدَّ اللَّهُ مِنْ عَزَائِمِهِمْ، وَنَصَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ آمِينَ.

**بِقَلَمِ أَبِي هَاشِمٍ:**

**الْمُرْتَضَى بْنُ زَيْدِ الْمَحْطُورِيِّ الْحَسَنِيِّ**

**غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَيْهِ، آمِينَ**

**صنعاء - 1 / شعبان / 1421 هـ**

**2000 / 10 / 28 م**



(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى سَوَابِغِ نِعَمَاتِهِ، وَبَوَالِغِ الْآلِيَةِ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ أَنْبِيَائِهِ،  
وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَأَوْلِيَائِهِ، وَبَعْدُ: فَهَذَا مُخْتَصَرٌ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ، قَرِيبُ الْمَنَالِ،  
غَرِيبُ الْمَنَوَالِ، كَافِلٌ لِمَنْ اعْتَمَدَهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - يَبْلُوغُ الْأَمَالَ، وَازْتِقَاءَ ذِرْوَةِ الْكَمَالِ).

**أَصُولُ الْفِقْهِ: (هُوَ عِلْمٌ بِأَصُولٍ):** أَيِ قَوَاعِدٍ (يَتَوَصَّلُ بِهَا): أَيِ بِهِذِهِ الْقَوَاعِدِ  
(لِكَيْ اسْتِنْبَاطِ): أَيِ اسْتِخْرَاجِ (الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ): أَيِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الشَّرْعُ:  
كُنُصُوصِ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، أَوْ أَذِنَ بِهَا: كَالْإِجْمَاعِ، وَالْقِيَاسِ.

**وَالْأَحْكَامُ:** هِيَ الْوُجُوبُ، وَالْحُرْمَةُ، وَالنَّدْبُ، وَالْكَرَاهَةُ، وَالْإِبَاحَةُ.

**(الْفَرْعِيَّةُ):** أَيِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا كَيْفِيَّةُ عَمَلٍ: كَالصَّوْمِ، وَالصَّلَاةِ، وَمَسَائِلِ  
الْعِبَادَاتِ، وَالْمُعَامَلَاتِ؛ وَهَذِهِ الْفُرُوعُ تُؤَخَذُ (عَنْ أَدْلَتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ): كـ ﴿أَقِيمُوا  
الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ﴾؛ فَهَذِهِ أَوْامِرٌ تُدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ؛ فَيَنْبَغِي  
الْأَصُولِيُّ مِنْ هَذِهِ الْأَوْامِرِ قَاعِدَةٌ: «الْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ».

**وَالْفَقِيهَةُ** يَتَنَاوَلُ كُلَّ أَمْرٍ بِخُصُوصِهِ؛ **فَيَقُولُ:** هَذَا أَمْرٌ دَالٌّ عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ،  
وَذَاكَ عَلَى الزَّكَاةِ... إلخ، **وَكَذَا** بَقِيَّةِ الْقَوَاعِدِ **مِثْلُ:** «النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ» وَنَحْوِهِ؛ **وَهَذَا**  
التَّعْرِيفُ لِابْنِ الْحَاجِبِ فِي مُخْتَصَرِ الْمُتَهَيِّ [201/1].

**وَرَجَّحَ** الْمَهْدِيُّ فِي الْمَعْيَارِ [212] تَعْرِيفَ أَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ فِي الْمُعْتَمَدِ [5/1]  
**حِينَ قَالَ:** «النَّظَرُ فِي طُرُقِ الْفِقْهِ عَلَى طَرِيقِ الْإِجْمَالِ، وَكَيْفِيَّةِ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا، وَمَا يَتَّبَعُ  
كَيْفِيَّةَ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا»؛ **لِأَنَّ** تَعْرِيفَ ابْنِ الْحَاجِبِ غَيْرُ مُنْعَكِسٍ؛ لِذُخُولِ كُلِّ عُلُومِ  
الْإِجْتِهَادِ فِيهِ؛ **فَإِنَّهُ** مَا مِنْ فَنٍّ مِنْهَا إِلَّا وَيَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى ذَلِكَ.

**مَوْضُوعُ أَصُولِ الْفِقْهِ:** الْأَدَلَّةُ السَّمْعِيَّةُ الْكُلِّيَّةُ: **مِنْ** حَيْثُ كَيْفِيَّةُ اسْتِنْبَاطِ  
الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْهَا.

**وَفَائِدَتُهُ: الْعِلْمُ بِأَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى.**

**وَأَمَّا اسْتِمْدَادُهُ: فَمِنْ عُلُومِ ثَلَاثَةٍ:**

**1- عِلْمُ الْكَلَامِ؛ لِتَوْقُفِ الْأَدِلَّةِ الْكَلْبِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى مَعْرِفَةِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ**

**وَتَعَالَى، وَصِدْقِ الْمُبَلِّغِ ﷺ.**

**2- الْعَرَبِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَرَبِيَّةٌ.**

**3- الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ: الْوُجُوبُ، وَالْحُزْمَةُ، وَالنَّدْبُ، وَالْكَرَاهَةُ، وَالْإِبَاحَةُ؛**

**وَالْمُرَادُ تَصَوُّرُهَا؛ لِيُمْكِنَ إِثْبَاتُهَا أَوْ نَفْيُهَا، وَإِلَّا لَزِمَ الدَّوْرُ<sup>(1)</sup>.**

**وَأَمَّا حُكْمُهُ: فَالْوُجُوبُ عَلَى الْكِفَايَةِ<sup>(2)</sup>.**

**(وَيُنْحَصِرُ فِي عَشْرَةِ أَبْوَابٍ)، وَهِيَ كَمَا يَلِي:**

---

(1) مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّاطِرَ فِي هَذَا الْعِلْمِ إِنَّمَا يَنْظُرُ فِي أدِلَّةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِحَقَائِقِ الْأَحْكَامِ؛ لِيَتَّصِرَ الْقَصْدُ إِلَى إِثْبَاتِهَا أَوْ نَفْيِهَا، وَأَنْ يَتِمَّكَنَ بِذَلِكَ مِنْ إِضْحَاحِ الْمَسَائِلِ بِضَرْبِ الْأَمْثَلَةِ وَكَثْرَةِ الشُّوَاهِدِ؛ لِيَتَأَهَّلَ بِالْبَحْثِ فِيهَا إِلَى النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ؛ فَلَيْسَ الْأَصُولُ مُسْتَمَدًّا عَنْ ثُبُوتِ الْأَحْكَامِ لِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ، وَإِلَّا لَزِمَ الدَّوْرُ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ الْعِلْمِ بِثُبُوتِ الْأَحْكَامِ لِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الْأَصُولِ؛ لِاسْتِفَادَتِهِ عَنْهَا، فَلَوْ كَانَ مَبْدَأً لِلْأَصُولِ لَكَانَ مُتَقَدِّمًا وَلَزِمَ الدَّوْرُ: وَهُوَ تَوْقُفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ. ينظر: تحفة المسؤول 1/160، والإحكام للآمدي 1/7، والفصول اللؤلؤية ص 68.

(2) مختصر ابن الحاجب 1/202، والفصول اللؤلؤية 67، 68.

## البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَتَوَابِعِهَا<sup>(1)</sup>

فَالْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ **(هِيَ: الْوُجُوبُ)**: كَالصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا مِنْ الْوَاجِبَاتِ،  
**(وَالْحَزْمَةُ)**: كَشْرَبِ الْخَمْرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ، **(وَالنَّدْبُ)**: كَصَّلَاةِ الشُّنَنِ،  
**وَهِيَ: الْوَتْرُ**، وَسُنَّةُ الْفَجْرِ، وَالظُّهْرِ، وَالْمَغْرِبِ، **(وَالكِرَامَةُ)**: كَالصَّلَاةِ فِي ثَوْبِ  
كَثِيرِ الدَّرَنِ، أَوِ التَّنْقُلِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ، **(وَالِإِبَاحَةُ)**: كَشَمِّ الْوَرْدِ؛ **فَهَذِهِ** أَمثلةٌ  
لِأَحْكَامِ الشَّرْعِ؛ **فَقَدْ** حَكَمَ بِأَنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةٌ، وَشْرَبَ الْخَمْرِ حَرَامٌ... إلخ.  
**وَتَوَابِعُهَا هِيَ صِفَاتُهَا؛ إِذْ يُوصَفُ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ: إِمَّا** بِالصَّحَّةِ، **أَوِ الْبُطْلَانِ، أَوِ**  
الْفَسَادِ، **أَوِ الْجَوَازِ، أَوِ الْأَدَاءِ، أَوِ الْقَضَاءِ، أَوِ الْإِعَادَةِ، أَوِ الرَّخْصَةِ، أَوِ الْعَزِيمَةِ.**  
**(وَتُعْرَفُ):** أَيِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ **(بِمُتَعَلِّقَاتِهَا)**: أَيِ تُحَدُّ بِمُتَعَلِّقَاتِهَا: **وَالْمُتَعَلِّقَاتُ**  
هِيَ الْأَفْعَالُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ؛ **فَمُتَعَلِّقُ الْوُجُوبِ: هُوَ الْوَاجِبُ، وَحَدُّهُ: قَوْلُهُ:**  
**(فَالْوَاجِبُ مَا يُسْتَحَقُّ الثَّوَابُ بِفِعْلِهِ، وَالْعِقَابُ بِتَرْكِهِ، وَالْحَرَامُ بِالْعَكْسِ)؛** فَيُسْتَحَقُّ  
الثَّوَابُ بِتَرْكِهِ، وَالْعِقَابُ بِفِعْلِهِ. **(وَالْمَنْدُوبُ مَا يُسْتَحَقُّ الثَّوَابُ بِفِعْلِهِ، وَلَا عِقَابَ فِي**  
**تَرْكِهِ، وَالْمَكْرُوهُ بِالْعَكْسِ):** كَالصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ؛ لَا عِقَابَ فِي فِعْلِهَا **إِنْ** لَمْ  
يَكُنْ عِنَادًا، وَالثَّوَابُ فِي تَرْكِهَا امْتِثَالًا لِلسُّنَّةِ. **(وَالْمُبَاحُ مَا لَا ثَوَابَ وَلَا عِقَابَ فِي**  
**فِعْلِهِ وَلَا تَرْكِهِ):** كَالتَّنَزُّهِ فِي الْبَسَاتِينِ.

**وَقَدْ** يَكُونُ فِي فِعْلِ الْمُبَاحَاتِ ثَوَابٌ **إِذَا** اقْتَرَنَ بِالنِّيَّةِ الصَّالِحَةِ.

**(وَالفَرَضُ وَالْوَاجِبُ مُتَرَادِفَانِ - خِلَافًا لِلْحَقِيقِيَّةِ)، وَالنَّاصِرُ الْأَطْرُوشُ<sup>(2)</sup>،**

(1) مختصر ابن الحاجب 1/282-369، والكاشف 29-53، والإبهاج 1/111-270، والفصول اللؤلؤية  
101-118، وشافي غليل السائل 16-28، والأنوار الهادية 13-30، والمستصفي 111-184، والعضد  
2/220-248، وشرح المنهاج للبيضاوي 1/46-117، والبرهان 1/308-313، ونهاية السؤل 1/47-  
383، والمحصول 1/15-47، وهداية العقول 1/331-431.

(2) أَبُو مُحَمَّدٍ الْإِمَامُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

وَالدَّاعِي <sup>(1)</sup>: **فَالْفَرَضُ** عِنْدَهُمْ مَا دَلِيلُهُ قَطْعِيٌّ: كَغَسَلِ الْوَجْهِ، **وَالْوَاجِبُ** مَا دَلِيلُهُ ظَنِّيٌّ: كَالْوَتْرِ، وَالْمُضْمَضَّةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ. **وَيَقُولُونَ** مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْحَرَامِ؛ **فَهُوَ** مَا دَلِيلُهُ قَطْعِيٌّ: مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: **وَلَا تَقْرُبُوا الزَّيْقَ** [الإسراء:34]، **وَمَا** دَلِيلُهُ ظَنِّيٌّ **فَهُوَ** مَكْرُوهٌ تَحْرِيمًا نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ» <sup>(2)</sup>.

**(وَيَنْقَسِمُ الْوَاجِبُ) بِالنَّظَرِ إِلَى فَاعِلِهِ: (إِلَى فَرَضٍ عَيْنٍ) وَهُوَ: مَا لَا يَسْقُطُ عَنْ مُكَلِّفٍ بِهِ بِفِعْلِ آخَرَ: عَقْلِيًّا كَانَ: كَمَعْرِفَةِ اللَّهِ، وَشُكْرِ الْمُنْعَمِ، أَوْ شَرْعِيًّا: كَالصَّلَاةِ الْخَمْسِ. (وَفَرَضٍ كِفَايَةٍ): كَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ؛ فَمَتَى قَامَ بِهِ الْبَعْضُ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ. وَفَرَضُ الْعَيْنِ وَالْكِفَايَةِ عَيْنِيٌّ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ.**

**(و) يَنْقَسِمُ الْوَاجِبُ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ: (إِلَى مُعَيَّنٍ) وَهُوَ: مَا لَا يَقُومُ غَيْرُ الْمُكَلِّفِ مَقَامَهُ: عَقْلِيًّا ضَرُورَةً: كَشُكْرِ الْمُنْعَمِ، وَرَدِّ الْوَدِيعَةِ، وَقَضَاءِ الدِّينِ، أَوْ اسْتِدْلَالِيًّا: كَشُكْرِ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ، وَالْوَالِدِينَ، أَوْ شَرْعِيًّا: كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ.**

<sup>الطَّبْرِيَّ</sup>. **وُلِدَ** سَنَةَ 225 هـ. **سُمِّيَ** الْأَطْرُوشَ لِضَرْبَةِ أَصَابَتِهِ فِي أَذُنِهِ فَطَرَشَ. **كَانَ** النَّهَائِيَّةَ فِي فُتُونِ الْعِلْمِ. **قَدِيمٌ** إِلَى شِمَالِ إِيْرَانَ (الجيل والديلم) قَبْلَ سَنَةِ 270 هـ مِنْ الْكُوفَةِ. **قَالَ** الطَّبْرِيُّ: **لَمْ** يَرَ النَّاسَ مِثْلَ عَدْلِ النَّاصِرِ الْأَطْرُوشِ وَحُسْنِ سِيرَتِهِ وَإِقَامَتِهِ الْحَقَّ!. **وَقَدْ** أَسْلَمَ عَلَى يَدِهِ مَلِيُونَ نَسَمَةً مِنْ أَهْلِ الْجِيلِ وَالِدَيْلِمِ! **تُوفِيَ** سَنَةَ 304 هـ، وَقَبْرُهُ مَعْرُوفٌ. **لَهُ** الْبَسَاطُ، وَالْمُعْنِي، وَالْبَاهِرُ، وَكِتَابُ التَّفْسِيرِ، وَعَیْرَهَا. **يَنْظُرُ:** التَّحْفُ شَرَحَ الزَلْفِ 184، وَالْفَلَكَ الدَّوَارِ 38، وَالطَّبْرِي 10/149، وَأَخْبَارُ أُمَّةِ الزَّيْدِيَّةِ 85.

(1) **الْمُقْصُودُ** بِالْإِمَامِ الدَّاعِي هُنَا: الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ الْمُحَسِّنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْهَادَوِيِّ الْحَسَنِيِّ. **أَحَدُ** أُمَّةِ الزَّيْدِيَّةِ فِي الْيَمَنِ. **دَعَا** إِلَى اللَّهِ سَنَةَ 614 هـ، **وَتُوفِيَ** بِهَجْرَةٍ سَاقِينَ بِصَعْدَةِ سَنَةَ 636 هـ وَدُفِنَ بِهَا. **لَهُ** الْمُفْتَنُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ. **يَنْظُرُ:** التَّحْفُ 249، وَأُمَّةُ الْيَمَنِ 1/143، وَمَصَادِرُ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ الْإِسْلَامِيِّ فِي الْيَمَنِ 547. **وَيُطَلَّقُ** لَقَبُ الدَّاعِي **عَلَى** كُلِّ: مِنْ **الْإِمَامِ** الدَّاعِي الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، **اسْتَشْهَدَ** سَنَةَ 316 هـ. **وَعَلَى** **الْإِمَامِ** أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، **تُوفِيَ** سَنَةَ 360 هـ.

(2) (البخاري 5/1976 رقم 4849، ومسلم 3/1029 رقم 1408، وأبو داود 2/564 رقم 2080، وابن ماجه 1/600 رقم 1867، والترمذي 3/587 رقم 1292).

**(وَمُحْيٍ):** كَكْفَارَةِ الْيَمِينِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَكَفَّرْتُمُوهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَلِكَ كَفْرَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: 89].

**(و) يَنْقَسِمُ الْوَاجِبُ بِاعْتِبَارِ وَقْتِهِ: (إِلَّا مُطْلَقًا):** أَي لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مُحَدَّدٍ: كَمَعْرِفَةِ اللَّهِ فِي الْعَقْلِ، وَكَالزَّكَاةِ فِي الشَّرْعِيِّ. **(وَمُؤَقَّتًا):** كَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ. **(وَالْمُؤَقَّتُ)** يَنْقَسِمُ: **(إِلَّا مُضَيَّقًا):** كَالصِّيَامِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَّسِعُ لِعِبَادَةٍ أُخْرَى مِنْ جِنْسِهِ؛ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَنْوِيَ صِيَامَ الْقَضَاءِ، وَصِيَامَ التَّطَوُّعِ، أَوْ الْوَاجِبِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ. **(وَمُؤَسَّعًا):** كَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ؛ فَإِنَّ وَقْتَهُمَا يَتَّسِعُ لِلوَاجِبِ وَزِيَادَةٍ مِنْ جِنْسِهِ. **(وَالْمَنْدُوبُ وَالْمُسْتَحَبُّ مُتَرَادِفَانِ):** أَي مُسْتَوِيَانِ فِي الْمَعْنَى، وَيُرَادُفُهُمَا التَّطَوُّعُ، وَالْمَرْغَبُ فِيهِ، وَالتَّنْفُلُ. **(وَالْمَسْنُونُ أَحْصُ مِنْهُمَا)؛** لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ نَدْبًا، وَوَأْظَبَ عَلَيْهِ: كَسُنَّةِ الْفَجْرِ وَنَحْوِهَا؛ فَالْخُصُوصِيَّةُ فِي الْمُواظَبَةِ. **وَالْمَنْدُوبُ** مَا أَمَرَ بِهِ ﷺ نَدْبًا وَلَمْ يُوَأْظَبْ عَلَيْهِ: كَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ.

**(وَالصَّحِيحُ: مَا وَافَقَ أَمْرَ الشَّارِعِ)؛** بِأَنَّ اكْتَمَلَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الَّتِي اعْتَبَرَهَا: كَالْوُضُوءِ، وَطَهَارَةِ الثِّيَابِ، وَالْقِبْلَةِ، وَإِتِمَامِ الْأَرْكَانِ وَالْأَذْكَارِ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ. **(وَالْبَاطِلُ تَقْيِضُهُ):** أَي نَقِيضُ الصَّحِيحِ؛ فَالْبُطْلَانُ فِي الْعِبَادَةِ عَدَمُ مُوَافَقَةِ أَمْرِ الشَّارِعِ: كَالصَّلَاةِ مِنْ دُونَ طَهَارَةٍ، وَفِي الْمُعَامَلَاتِ عَدَمُ تَرْتُّبِ الْأَثْرِ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا عَلَيْهَا: كَبَيْعِ الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ، وَالسَّمَكِ فِي الْمَاءِ، وَالْمَلَأَقِيحِ فِي بُطُونِ الْأُمَّهَاتِ.

**(وَالْفَاسِدُ) مِنْ الْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ: (هُوَ الْمَشْرُوعُ بِأَصْلِهِ الْمَمْنُوعُ بِوَضْفِهِ):** مِثَالُهُ فِي الْمُعَامَلَاتِ: بَيْعُ دَرَاهِمٍ بِدَرَاهِمِينَ؛ فَهُوَ مَشْرُوعٌ؛ لِكَوْنِهِ بَيْعًا، مَمْنُوعٌ بِصِفَتِهِ؛ لِاشْتِمَالِ أَحَدِ الْبَدَلَيْنِ عَلَى زِيَادَةٍ مِنْهُيَّ عَنْهَا؛ فَإِذَا طُرِحَتِ الزِّيَادَةُ صَحَّ الْبَيْعُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَجْدِيدِ عَقْدِ الْبَيْعِ. **وَفِي الْعِبَادَاتِ: صَوْمُ الْعِيدِ؛ فَالصِّيَامُ**

مَشْرُوعٌ لَكِنَّ صَوْمَ الْعِيدِ مَمْنُوعٌ. (وَقِيلَ) - وَالْقَائِلُ النَّاصِرُ الْأَطْرُوشُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمَالِكٌ -: بَلِ الْفَاسِدُ (مُرَادُفُ الْبَاطِلِ): أَمَا فِي الْعِبَادَاتِ؛ فَيَسْتَوِي الْفَاسِدُ وَالْبَاطِلُ اتِّفَاقًا، وَأَمَا فِي الْمَعَامَلَاتِ فَيَسْتَوِيَانِ عِنْدَ النَّاصِرِ وَمَنْ مَعَهُ، وَعِنْدَ غَيْرِهِمْ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بَعْضُ الْأَثَارِ حَيْثُ يُمْلِكُ الْمَبِيعُ بِالْقَبْضِ.

(وَالجَائِزُ: يُطْلَقُ) عَلَى أَرْبَعَةِ مَعَانٍ؛ فَيُقَالُ فِي كُلِّ مِنْهَا: جَائِزٌ:

1- (عَلَى الْمُبَاحِ) يُقَالُ: شَمُّ الرِّيَاحِينَ مُبَاحٌ.

2- (وَعَلَى الْمُتَمَكِّنِ عَقْلًا): كَكَوْنِ جِبْرِيلَ فِي الْأَرْضِ، (أَوْ شَرَعًا): أَي لَا يَمْنَعُهُ

الشَّرْعُ: كَالْأَكْلِ بِالْمِلْعَقَةِ.

3- (وَعَلَى مَا اسْتَوَى فِعْلُهُ وَتَرَكُهُ عَقْلًا): كَفِعْلِ الصَّبِيِّ.

4- (وَعَلَى الْمَشْكُوكِ فِيهِ) مِثْلُ: هَلِ الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ أَوِ التَّحْرِيمُ؟

فَيُقَالُ: كِلَاهُمَا جَائِزٌ.

(وَالْأَدَاءُ: مَا فُعِلَ أَوَّلًا فِي وَفْتِهِ الْمُقَدَّرِ لَهُ شَرَعًا. وَالْقَضَاءُ: مَا فُعِلَ بَعْدَ وَفْتِ

الْأَدَاءِ؛ اسْتِذْرَاكَ لِمَا سَبَقَ لَهُ وَجُوبٌ مُطْلَقًا): أَي سَوَاءٌ سَبَقَ الْوُجُوبُ عَلَى الْقَاضِي

نَفْسِهِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ؛ فَيَدْخُلُ قَضَاءُ الْحَائِضِ لِلصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ

يَسْبِقْ لَهُ وَجُوبٌ بَلْ كَانَتْ مِنْهِيَّةً عَنْهُ؛ لَكِنَّهُ قَدْ وَجَبَ عَلَى غَيْرِهَا.

(وَالْإِعَادَةُ: مَا فُعِلَ فِي وَفْتِ الْأَدَاءِ ثَانِيًا لِحَالٍ فِي الْأَوَّلِ).

(وَالرُّخْصَةُ: مَا شُرِعَ لِعُذْرٍ مَعَ بَقَاءِ مُقْتَضِي التَّحْرِيمِ): كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَّرِّ؛

شُرِعَ لِلضَّرُورَةِ؛ مَعَ أَنَّ التَّحْرِيمَ قَائِمٌ.

(وَالعَزِيمَةُ: بِخِلَافِهَا): أَي بِخِلَافِ الرُّخْصَةِ: فَالصَّلَاةُ تَجِبُ مِنْ قِيَامٍ؛ أَمَا مِنْ

قُعُودٍ فَرُخْصَةُ تَزُولُ بِزَوَالِ الْعُذْرِ.

## (البَابُ الثَّانِي: فِي الْأَدِلَّةِ)<sup>(1)</sup>

**(الدَّيْلُ: مَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى الْعِلْمِ بِالْغَيْرِ)** فَقَوْلُهُ: مَا يُمَكِّنُ إِلَى آخِرِهِ: **يَعْنِي** أَنَّهُ يَكْفِي الْإِمْكَانَ لَا التَّوَصُّلَ فِعْلًا؛ **فَقَدْ** لَا يَصِلُ الْبَعْضُ بِالذَّلِيلِ، وَلَا يَقْتَنِعُ بِهِ؛ **لَأَنَّهُ** لَيْسَ مِنْ بَابِ الضَّرُورِيَّاتِ. **وَمَعْنَى النَّظَرِ:** هُوَ الْفِكْرُ؛ وَالْمَطْلُوبُ بِهِ عِلْمٌ أَوْ ظَنٌّ.

**وَمَعْنَى صَحِيحِ النَّظَرِ:** تَرْتِيبُ أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ لِتُؤَدِّيَ إِلَى الْعِلْمِ بِالْمَجْهُولِ: **كَمَا** يُقَالُ فِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى حُدُوثِ الْعَالَمِ: **بِأَنَّهُ مُتَغَيَّرٌ؛ فَيَقُولُ الْمُسْتَدِلُّ:** الْعَالَمُ مُتَغَيَّرٌ؛ وَكُلُّ مُتَغَيَّرٍ حَادِثٌ؛ **فَيَصِلُ** بِهَذَا التَّرْتِيبِ إِلَى الْعِلْمِ بِالْمَجْهُولِ، **وَهُوَ** كَوْنُ الْعَالَمِ حَادِثًا؛ **وَإِذَا** كَانَ حَادِثًا **فَلَا** بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى؛ **فَالْمَخْلُوقَاتُ** أَدِلَّةٌ عَلَى خَالِقِهَا. **وَأَمَّا النَّظَرُ الْفَاسِدُ:** فَمِثْلُ الْإِسْتِدْلَالِ بِأَنَّ الْعَالَمَ كَبِيرٌ؛ **وَكُلُّ** كَبِيرٍ لَهُ خَالِقٌ؛ **فَالصُّورَةُ** صَحِيحَةٌ؛ **لَكِنَّ** مَادَّتَهُ فَاسِدَةٌ؛ **لَأَنَّ** الْكِبَرَ لَا يَنْتَقِلُ مِنْهُ الذَّهْنُ **إِلَى** ثُبُوتِ الْخَالِقِ؛ **وَإِنَّمَا** يَنْتَقِلُ مِنْ ثُبُوتِ حُدُوثِ الْعَالَمِ **إِلَى** ثُبُوتِ مُحْدِثِهِ.

**(وَأَمَّا مَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ الظَّنُّ؛ فَهُوَ أَمَارَةٌ):** كَانِصِدَاعِ الْجِدَارِ **هُوَ** أَمَارَةٌ عَلَى انْهِدَامِهِ. **(وَقَدْ يُسَمَّى)** مَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ الظَّنُّ **(دَلِيلًا تَوْسِعًا)** عِنْدَ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَقِيدَةِ؛ **فَهُمْ** لَا يُسَمُّونَ مَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ الظَّنُّ دَلِيلًا إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ. **أَمَّا** الْفُقَهَاءُ فَالذَّلِيلُ عِنْدَهُمْ يَشْمَلُ الْقَطْعِيَّ وَالظَّنِّيَّ حَقِيقَةً.

**(وَالْعِلْمُ: هُوَ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِسُكُونِ النَّفْسِ إِلَى أَنْ مُتَعَلِّقَهُ كَمَا اعْتَقَدَهُ):** كَالْعِلْمِ بِأَنَّ زَيْنَ الْعَابِدِينَ مِنَ الصَّالِحِينَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا؛ **فَمُتَعَلِّقُ** الْعِلْمِ هُنَا هُوَ صَلاَحُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ وَسُكُونِ النَّفْسِ بِذَلِكَ. **(وَهُوَ تَوْعَانٌ: ضَرُورِيٌّ، وَاسْتِدْلَالِيٌّ:**

(1) شافى غليل السائل 30، ورفع الحاجب 1/75، والفصول اللؤلؤية 119، ومختصر ابن الحاجب 1/370، والكاشف 47-54، والأنوار الهداية لذوي العقول إلى معرفة مقاصد الكافل 30-39، والعضد 2/17-18.

**فَالضَّرُورِيُّ مَا لَا يَتَّهَى بِشَكٍّ وَلَا شُبْهَةٍ):** كَالْمُشَاهِدِ بِالْعَيْنِ، وَكَالْإِحْسَاسِ  
بِالْجُوعِ، وَالْأَلَمِ، أَوْ الْمُتَوَاتِرِ: كَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ.

**(وَالِاسْتِدْلَالِيُّ: مُقَابِلَةٌ)؛** فَهُوَ مَا يَتَّهَى بِشَكٍّ أَوْ شُبْهَةٍ: كَالْعِلْمِ بِأَنَّ الْعَالَمَ  
حَادِثٌ؛ وَأَنَّ لَهُ مُحَدِّثًا؛ **وَلِدَلِكْ** اِخْتَلَفَ الْعُقَلَاءُ؛ وَاحْتِجَّ الْأَمْرُ إِلَى دَلِيلٍ قَاطِعٍ؛  
**وَلَوْ** كَانَ ضَرُورِيًّا لَمَا اِخْتَلَفُوا.

**فَإِذَا** صَارَ الْعِلْمُ بِاللَّهِ ضَرُورِيًّا عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ؛ **فَيَصْدُقُ** عَلَيْهِ حَدُّ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ.  
**(وَالظَّنُّ: تَجْوِيزٌ رَاجِحٌ)؛** وَلِتَوْضِيحِ ذَلِكَ: **فَالْعِلْمُ** بِمَثَابَةِ 100%، **ثُمَّ الظَّنُّ** الْمُقَارِبُ  
لِلْعِلْمِ 95% مَثَلًا؛ **فَإِذَا** كَانَ 60% مَثَلًا **فَهُوَ** تَجْوِيزٌ رَاجِحٌ. **(وَالْوَهْمُ: تَجْوِيزٌ**  
**مَرْجُوحٌ):** أَيْ أَقَلُّ مِنْ 50%. **(وَالشُّكُّ: تَعَادُلُ التَّجْوِيزَيْنِ)** 50% فِي كِلَا الْجَانِبَيْنِ.  
**(وَالِإِعْتِقَادُ: هُوَ الْجُزْمُ بِالشَّيْءِ مِنْ دُونِ سُكُونِ النَّفْسِ: فَإِنْ طَابَقَ) الْوَاقِعَ**  
**(فَصَحِيحٌ):** كَاعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ؛ **(وَالِإِلَّا)** يُطَابِقُ الْوَاقِعَ **(فَفَاسِدٌ وَهُوَ**  
**الْجَهْلُ):** كَاعْتِقَادِ الْفَلَاسِفَةِ بِأَنَّ الْعَالَمَ قَدِيمٌ؛ **وَهُوَ** الْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ؛ لِأَنَّهُ اعْتِقَادُ  
الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ.

**(وَقَدْ يُطَلَّقُ) الْجَهْلُ (عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ) وَيُسَمَّى الْجَهْلُ البَسِيطُ:**  
قَالَ جَمَّازُ الْحَكِيمِ تَوْمًا<sup>(1)</sup> لَوْ أَنْصَفَ الدَّهْرُ كُنْتُ أَرْكَبُ  
فَإِنِّي جَاهِلٌ بَسِيطٌ وَصَاحِبِي جَاهِلٌ مُرَكَّبٌ

(1) أَحَدُ الْحَوَارِيِّينَ، وَيَسْمُوهُ سُمِّيَ هَذَا الْحَكِيمُ، وَبِحِمَارِهِ ضُرِبَ الْمَثَلُ. تاج العروس 80/16.



## (فصل: وَ الْأَدِلَّةُ السَّرْعِيَّةُ) (1)

(هِيَ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ)

### الفصل الأول من فصول الأدلة: الكتاب

(فَالكِتَابُ هُوَ الْقُرْآنُ الْمُنَزَّلُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ لِلإِعْجَازِ بِسُورَةٍ مِنْهُ): يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ

طَلَبَ مِنَ الْعَرَبِ أَنْ يَأْتُوا بِأَقْصَرِ سُورَةٍ مِنْهُ فَعَجَزُوا.

(وَسُرَّتُهُ التَّوَاتُرُ): وَهُوَ أَنْ يَرَوِيَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ، مِنْ جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ،

عَنْ جَمَاعَةٍ مِثْلِهَا، يَسْتَحِيلُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ؛ (فَمَا نَقَلَ أَحَادًا) بِأَنْ رَوَاهُ وَاحِدٌ

أَوْ اثْنَانِ، أَوْ أَكْثَرُ لِكِنَّهُ لَمْ يَصِلْ حَدَّ التَّوَاتُرِ (فَلَيْسَ بِقُرْآنٍ): كَقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ

الْآتِيَةِ؛ وَلَمْ يُعْتَبَرِ الْإِحَادُ قُرْآنًا؛ (لِلْقَطْعِ بِأَنَّ الْعَادَةَ تَقْضِي بِالتَّوَاتُرِ فِي تَفَاصِيلِ مِثْلِهِ).

(وَتَحْرُمُ الْقِرَاءَةُ بِالشَّوَادِ)، وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِهَا: (وَهِيَ مَا عَدَا الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَ)

وَهِيَ: قِرَاءَةُ نَافِعٍ، وَأَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ النَّحْوِيِّ، وَالْكَسَائِيِّ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَابْنِ

عَامِرٍ، وَعَاصِمٍ، وَحَمْرَةَ (2).

(وَهِيَ): أَيِ الشَّاذَّةِ (كَأَخْبَارِ الْإِحَادِ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ بِهَا): كَقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلِيلَةً أَوْ امْرَأَةً أَوْ أَخًا أَوْ أُخْتًا﴾ مِنْ أُمَّ.

(1) مختصر ابن الحاجب 1/372-386، والمستصفى 1/190-244، والفصول اللؤلؤية 119-127، والإبهاج

1/329، والكاشف 54-70، وشافي غليل السائل 35-38، والأنوار الهادية 30-39، ونهاية السؤل 2/2-

10، ومنهاج الوصول 237-241، وهداية العقول 1/434-453.

(2) نافع بن عبد الرحمن المدني (ت: 169هـ)؛ وأبو عمرو بن العلاء المازني، اختلف في اسمه على واحد

وعشرين قولاً، أصحها: زبَّان بن العلاء التميمي البصري بالزاي والباء الموحدة، (ت: 159) كما جاء

في تاج العروس 1/32، وفي مراتب النحويين 21: توفي سنة (154هـ)؛ والكسائي: أبو الحسن علي بن

حمزة الكوفي (ت: 189هـ)، وابن كثير: عبدالله أبو معبد العطار الداري الفارسي المكي (ت:

120هـ)؛ وعاصم بن أبي النجود الكوفي (ت: 127هـ)، وأبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات التميمي

بالولاء، (ت: 156هـ)؛ وابن عامر: عبدالله أبو عمران اليحصبي الدمشقي (ت: 118هـ).

**وَقَرَأَ: ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَاتٍ؛ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ**  
**وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا**  
**تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: 89] فِي**  
**كَفَّارَةِ الْيَمِينِ؛ فَتُعْتَبَرُ قِرَاءَتُهُ كَأَنَّهَا حَدِيثٌ أَحَادِيٌّ.**

**(وَالْبَسْمَلَةُ آيَةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ) مِنْ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ إِجْمَاعُ أَهْلِ**  
**الْبَيْتِ وَعَلَى رَأْسِهِمْ عَلِيٌّ ؑ، وَذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ السَّلَفِ، وَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ، وَابْنُ كَثِيرٍ**  
**قَارِئُ مَكَّةَ، وَقَالُونَ أَثْبَتُ قُرْآنِ الْمَدِينَةِ، وَعَاصِمٌ، وَالْكِسَائِيُّ مِنْ قُرَّاءِ الْكُوفَةِ.**  
**وَهِيَ جُزْءٌ آيَةٍ مِنْ سُورَةِ التَّمَلُّ، مَا عَدَا سُورَةَ بَرَاءَةٍ؛ فَلَيْسَ فِيهَا بَسْمَلَةٌ.**

**وَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّهَا آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ فَقَطْ، وَفِي غَيْرِهَا لِلتَّبَرُّكِ. وَبَعْضُهُمْ قَالَ:**  
**إِنَّهَا لِلتَّبَرُّكِ فِي الْقُرْآنِ كُلِّهِ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِثَبُوتِهَا فِي الْمُصْحَفِ مَعَ الْحَرْصِ**  
**عَلَى تَجْرِيدِهِ مِنْ كُلِّ مَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ. وَالْفَخْرُ الرَّازِيُّ ؒ ذَكَرَ فِي تَفْسِيرِهِ مَفَاتِحَ**  
**الْغَيْبِ [209/1]: أَدَلَّةٌ مِنْ حَذْفِ الْبَسْمَلَةِ وَفَنَدَهَا، وَقَالَ: إِنَّ مُعَاوِيَةَ هُوَ الَّذِي**  
**حَذَفَ الْبَسْمَلَةَ مُخَالَفَةً؛ لِمَا اشْتَهَرَ عَنْ عَلِيٍّ ؑ مِنْ تَشَدُّدِهِ فِي إِظْهَارِهَا وَإِثْبَاتِهَا**  
**الثَّابِتِ عَنْهُ بِالتَّوَاتُرِ؛ وَقَالَ: مَنْ اقْتَدَى فِي دِينِهِ بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَقَدْ اهْتَدَى؛**  
**وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ فِي عَلِيٍّ: «اللَّهُمَّ أَدِرِ الْحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ»<sup>(1)</sup>.**

**(وَالْمُحْكَمُ) مِنَ الْقُرْآنِ: (مَا انْتَضَحَ مَعْنَاهُ): سِوَاءَ تَعَلُّقِ بِالْعَقِيدَةِ أَوْ الْمُعَامَلَةِ مِثْلَ:**

(1) تيسير المطالب 93 رقم 50 الباب الثالث، والمناقب للكوفي 91/1، والترمذي 592/5 رقم 3714 بلفظ «اللَّهُمَّ  
 أَدِرِ الْحَقَّ مَعَ عَلِيٍّ حَيْثُ دَارَ» وَقَالَ: صَحِيحٌ، والمستدرک 124/3، بلفظ: «رَجِمَ اللَّهُ عَلِيًّا، اللَّهُمَّ أَدِرِ الْحَقَّ مَعَهُ  
 حَيْثُ دَارَ»، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَرَوَى أَيْضًا 124/3: «عَلِيٌّ مَعَ الْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ مَعَ عَلِيٍّ، لَنْ يَفْرَقَا  
 حَتَّى يَرِدَا عَلِيَّ الْحَوْضَ». وَقَالَ: صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، وَوَأَفَقَهُ الدَّهْمِيُّ، ومسنَد أبي يعلى 318/2 رقم  
 1052، بلفظ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخِيَارِكُمْ؟» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «خِيَارُكُمْ الْمُؤْمِنُونَ الْمُطِيعُونَ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْخَفِيَّ التَّقِيَّ»،  
 قَالَ: وَمَرَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: «الْحَقُّ مَعَ ذَا، الْحَقُّ مَعَ ذَا»، وتاريخ دمشق لابن عساكر 42/448-449  
 رقم 1172، والخطيب في تاريخه 14/320.

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:11]، و﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأَنْعَام:103]، ومثْلُ: ﴿لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ﴾ [النساء:11]، و﴿لَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وُلْدٌ﴾ [النساء:12]، وهَكَذَا.

**(وَالْمُتَشَابِهَةُ مُقَابِلُهُ) مِثْلُ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾** [القيامة:23]؛ **اشْتَبَهَتْ** عَلَى الْبَعْضِ فَرَعَمَ أَنَّهَا تُفِيدُ رُؤْيَا اللَّهِ سُبْحَانَهُ، لَكِنَّهَا لَوْ رُدَّتْ إِلَى الْمُحْكَمِ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأَنْعَام:103] و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:11] - **لَطَهَّرَ** أَنْ مَعْنَاهَا مُتَّظِرَةٌ؛ **لَأَنَّ** اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ جِسْمًا وَلَا عَرَضًا فَيَرَى، **وَقَسَّ** عَلَى ذَلِكَ غَيْرُهُ.

**(وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَا مَعْنَى لَهُ خِلَافًا لِلْحَشْوِيَّةِ):** وَهُمْ قَوْمٌ كَانُوا يَجْلِسُونَ فِي حَلَقَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ **فَوَجَدَ** كَلَامَهُمْ رَدِيئًا؛ **فَأَمَرَ** بِرَدِّهِمْ إِلَى حَشَا الْحَلَقَةِ: **أَيَّ** جَانِبِهَا؛ **فَنَسَبُوا** إِلَيْهَا، **وَقِيلَ: سُمِّيَتْ** حَشْوِيَّةً؛ **لَأَنَّ** يَحْشُونَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي لَا أَصْلَ لَهَا فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَّةِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ: **أَيَّ** يُدْخِلُونَهَا فِيهَا وَلَيْسَتْ مِنْهَا؛ **وَجَمِيعُ** الْحَشْوِيَّةِ يَقُولُونَ بِالْجَبْرِ وَالتَّشْبِيهِ [الْحُورُ الْعَيْنُ 204]، **وَهُمْ يَقُولُونَ:** إِنْ الْحُرُوفَ الَّتِي فِي أَوَائِلِ السُّورِ مِثْلُ: ﴿الْمَ﴾، ﴿طَسَ﴾ لَا مَعْنَى لَهَا بَلْ هِيَ مُهْمَلَةٌ مِثْلُ: كَادِثٍ وَمَادِثٍ، **وَعِنْدَهُمْ** أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ لِئَتَى فَقَطَّ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى.

**(وَلَا) يُوجَدُ فِي الْقُرْآنِ (مَا الْمُرَادُ مِنْهُ خِلَافٌ ظَاهِرُهُ مِنْ دُونِ دَلِيلٍ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُرْجِيَّةِ<sup>(1)</sup>)** وَهُمْ الَّذِينَ رَجَوْا دُخُولَ الْجَنَّةِ لِلْعَصَاةِ، **أَوْ** بِدُونِ عَمَلٍ! مَعَ وُجُودِ آيَاتِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ وَحَمْلُهَا عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا، **وَخِلَافًا** لِلْبَاطِنِيَّةِ الَّذِينَ فَسَّرُوا قَوْلَهُ

(1) **الْإِزْجَاءُ:** هُوَ تَأْخِيرُ حُكْمِ صَاحِبِ الْكِبِيرَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَعَدَمُ الْقَطْعِ بِوَعِيدِهِ، **وُسَمِيَ** مُرْتَكِبُ الْكِبِيرَةِ مُؤَمِّمًا فَاسِقًا. **وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ:** جَائِزٌ أَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ وَعِيدُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا يُعَذَّبُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، **وَيَجُوزُ** أَنْ يُعَذَّبَهُمْ بِقَدْرِ ذُنُوبِهِمْ؛ **وَأَزْجُوا** الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. **وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ:** لَيْسَ فِي أَهْلِ الصَّلَاةِ وَعِيدٌ، **وَإِنَّمَا** الْوَعِيدُ لِأَهْلِ الشُّرْكِ. ينظر: مقالات الإسلاميين 114-129، وتحكيم العقول للحاكم 228، وشرح المواقف 3/606، والْحُورُ الْعَيْنُ لِنَشْوَانَ بْنِ سَعِيدِ الْحَمِيرِيِّ 203.

تَعَالَى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ تُحِبُّونَ أَنْ  
يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة:108] - بِأَنَّ الْمَسْجِدَ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام (1)،  
وَالْأَرْضَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ  
النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [العنكبوت:20] - الْعِلْمُ؛ فَقَالُوا: مَعْنَاهَا  
سِيرُوا فِي الْعِلْمِ وَطَلَبِهِ وَاسْتِفَادَتِهِ مِنْ أَرْبَابِهِ، فَإِذَا ظَفَرْتُمْ بِهِ اسْتَبَانَ لَكُمْ كَيْفِيَّةُ  
بَدْءِ الْخَلْقِ وَمَعْرِفَةِ النَّشْأَةِ الْآخِرَةِ [الافتخار 218-220].

وَكَذَلِكَ فَسَّرُوا الْأَرْضَ بِالْعِلْمِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْآيَاتِ! وَفَسَّرُوا السَّمَاءَ بِالرُّسُولِ عليه السلام!  
فَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ  
زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ أَبْغَاءَ حَلِيَّةٍ أَوْ مُتَعِّزٍ زَبَدٌ مِثْلُ بَرٍّ يَغْضِي  
أَنْزَلَ فِي قَلْبِ النَّاطِقِ قُرْآنًا، فَاحْتَمَلَهُ الرَّجَالُ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى مِقْدَارِهِ  
وَلَطَافَةٌ نَفْسِهِ [الافتخار 221]، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَبَاطِيلِ الَّتِي تُخْرِجُ الْقُرْآنَ  
الْكَرِيمَ عَنْ كَوْنِهِ عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ.

(1) الافتخار، لأبي يعقوب إسحاق بن أحمد السجستاني (من كبار الدعاة الإسماعيلية في القرن الرابع  
الهجري)، تحقيق: إسماعيل قربان حسين بونا والا- دار الغرب الإسلامي- ط1 (2000م) 156، 157.

## الفصل الثاني من فصول الأدلة: السنة

(والسنة<sup>(1)</sup>): قول النبي ﷺ وفعله، وتقريره، وتركه. ولم يذكر صاحب المثنى الترتيب، والأولى ذكره مع التقرير؛ لأنه في سياق حصر السنة وهو من جملتها، اللهم إلا أن يكون مبيهاً على أن الترتيب فعل كما هو مذهب بعض العلماء فلا بأس، لكن ذكره للترك بعد ذكر الفعل في حقيقة التأسي - يقضي بعدم اندراجه في الفعل. أو أنه بناءً هنا على قول من يرى أنه ضمن الفعل، وفيما سيأتي على قول آخر وهو أنه قسم برأسه.

(فالقول) حكمه (ظاهر) ومباحثه: الأمر، والنهي، والعموم، والخصوص ونحوها (وهو): أي القول (أقواها)؛ وكان أقوى أقسام السنة؛ لاستقلاله بالدلالة على تعدي الحكم إلينا، وهو يعم الموجود والمعدوم والمعقول والمحسوس، ويجمع إلى السنة القولية عند التعارض بين أقسام السنة؛ فيقدم القول على الفعل وغيره عند التعارض.

(وأما الفعل فالمختار وجوب التأسي به ﷺ في جميع أفعاله)؛ امتثالاً لقوله تعالى: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴿[الأحزاب: 21]﴾، (إلا ما وضح فيه أمر الجبلة): ومعنى الجبلة أنه لا تخلو طبيعة ذي روح منه: كالأكل والشرب أنفسهما، لا هيئتهما: كالأكل باليمنى، وتصغير اللقمة، وإطالة المضغ، والقعود متربعا، والتسمية قبل الأكل، وغسل اليد، والحمد بعد

(1) صفوة الاختيار 164-220، 233-240، ومختصر ابن الحاجب 1/390-426، 541-644، والمعتمد 2/73-178، والمستصفي 1/246-321، وهداية العقول 1/454-490، 2/3-116، والإبهاج 2/1149-1304، والكاشف 71-132، والفصول اللؤلؤية 265-316، وشافي غليل السائل 39-70، والأنوار الهادية 39-93، والمحصول 1/501-524، 2/101-235، وشرح المنهاج للبيضاوي 2/495-574، ونهاية السؤل 3/3-236، ومنهاج الوصول 461-587، والعرض 2/33، 46-76، والبرهان 1/482-509، 564-669.

الأكل، والمص ثلاثة أنفاس ونحو ذلك مما ينبغي التأسّي به؛ **لأنّها** لم تصدُر عنه لكونه بشراً **بل** لحكمة علمه الله إياها **وهو** دليل أمته وقُدوتهم.

**والمخالصة:** فأفعال النبي ﷺ أقسام: 1- ما ظهرت فيه الجبلة ولا تأسّي فيه: **ك**

الأكل، والشرب، وقضاء الحاجة، وحبّ الطيب.

2- ما ظهرت فيه الجبلة لكنّ التأسّي متعلّق بكيفية أكله وشربه وقضائه

للحاجة؛ **فالتأسّي** إنّما هو في الكيفية؛ **إذ** لا يمكن التأسّي بالنبي ﷺ في البول نفسه، **بل** في البول قاعداً وآدابه.

3- ما كان من خصائصه: **كوجوب** الوتر، والضحي، والأضحية، و**جواز** الوصال

في الصوم، و**إباحة** التزوّج بأكثر من أربع ونحو ذلك؛ **فهذا** خاصّ به ولا تأسّي به فيه.

4- **الفعل المجرد** وهو محلّ خلاف بين العلماء؛ **وقد** اختصره بقوله: «فما

علمنا وجوبه». إلخ كما سيأتي (1).

**(أو علم أنه من خصائصه: كالتّهجد)** وهو قيام الليل، **(والأضحية)** وصلاة

الضحى، والوتر، **والمشاورة**؛ لقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: 159]،

**وتخيير** نسائه بين زينة الدنيا مع مفارقتها، وبين اختياره والصبر على شظف العيش؛ **فهذه** واجبة عليه لا علينا.

**(والتأسّي: هو إيقاع الفعل بصورة فعل الغير ووجهه)**، ويُعرف حكم الوجه بأمر ثلاثة:

**إمّا** بالتّصيص، نحو أن يقول: **هذا** الفعل واجب، **أو** مندوب، **أو** مباح.

**وإمّا** بالتّسوية: نحو أن يفعل فعلاً ثمّ يقول: **هذا** الفعل مثل الفعل الفلاني -

**وقد** علمنا جهة ذلك الفعل.

**وإمّا** بأمارة دالة على كون ذلك الفعل واجباً: **ك** الأذان والإقامة في الصلاة، **أو**

(1) إرشاد الفحول 35، والكوكب المنير 2/ 178، وتنقيح الفصول 288.

مَنْدُوبًا: كَقَضَاءِ الْمَنْدُوبِ؛ **(اتِّبَاعًا لَهُ)**: أَي لِدَلِّكَ الْغَيْرِ: **كَاتِّبَاعِنَا** فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ **عَلَى** الصُّورَةِ الَّتِي فَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، **وَعَلَى** الْوَجْهِ وَهُوَ الْوُجُوبُ قَاصِدِينَ اتِّبَاعَهُ فِي ذَلِكَ؛ **فَيُخْرِجُ** مَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْإِتِّفَاقِ: **كَأَنَّ** يَبْنِي رَجُلٌ مَسْجِدًا، **وَيَفْعَلُ** آخَرَ مِثْلَهُ مُصَادِفَةً لَا تَأْسِيًا، **(أَوْ تَرْكُهُ كَذَلِكَ)**: مِثَالُ التَّأْسِي فِي التَّرِكِ: **مَا** رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصٍ؛ **فَقَالَ** النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا أَنَا فَلَا أُصَلِّي عَلَيْهِ»<sup>(1)</sup>؛ **فَتَأْسَى** بِهِ فِي التَّرِكِ كَمَا تَأْسَى بِهِ فِي الْفِعْلِ: **(فَمَا عَلِمْنَا وَجُوبَهُ مِنْ أَعْمَالِهِ ﷺ فَظَاهِرٌ)** فِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا مِثْلُهُ، **(وَمَا عَلِمْنَا حُسْنَهُ)** مِنْ أَعْمَالِهِ وَتُرُوكِهِ **(دُونَ وَجُوبِهِ فَتَدْبُ إِذْ ظَهَرَ فِيهِ قَضْدُ الْقُرْبَى)**: كَالصَّدَقَاتِ النَّافِلَةِ؛ **وَهَذَا** هُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي الْمُحْتَصَرِ [1/405].

**قَالَ** فِي الْفُصُولِ اللَّوَلِيَّةِ [244]: **وَإِخْتَارَ** أَيْمَنَّا % وَالْجُمْهُورُ التَّوَقُّفَ؛ **فَقَالُوا**: لَا حُجَّةَ فِي حِكَايَةِ فِعْلِهِ أَوْ تَرْكِهِ **إِذَا** لَمْ يُعْرَفْ وَجْهُهُمَا. **مِثَالُ حِكَايَةِ الْفِعْلِ**: مَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَرْجِعُ يَوْمَ الْعِيدِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الذَّهَابِ<sup>(2)</sup>. **قَالَ** فِي الْبَحْرِ الزَّخَارِ [1/182]: لَا يَكْفِي فِي وَجُوبِ الْإِتِّبَاعِ مُجَرَّدُ الْفِعْلِ **مَا لَمْ** يُعْرَفِ الْوَجْهُ.

**وَمِثَالُ حِكَايَةِ التَّرِكِ**: مَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَدْخُلْ بَعَائِشَةَ إِلَّا بَعْدَ سِتِّينَ مِنْ يَوْمِ الْعَقْدِ - **وَلَمْ** يُرَوْ أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهَا قَبْلَ الدُّخُولِ؛ **فَقَالَ** الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا نَفَقَةَ لِلزَّوْجَةِ **إِنْ لَمْ** تُسَلِّمْ نَفْسَهَا، **وَلَمْ** تُطَلِّبْ بَعْدَ الْعَقْدِ حَتَّى مَرَّتْ مُدَّةً. **قَالَ** فِي الْبَحْرِ [4/273]: الْمَذْهَبُ وَجُوبُ النَّفَقَةِ؛ **وَحُجَّةُ** الْمُخَالَفِ حِكَايَةَ تَرْكِ

(1) النسائي 4/66 رقم 1964، **وَالْمَشْفُصُ**: نَضَلُ السَّهْمَ إِذَا كَانَ غَيْرَ عَرِيضٍ؛ فَإِذَا كَانَ عَرِيضًا فَهُوَ: الْمَعْبَلَةُ. غريب الحديث 2/490.

(2) أمالي أحمد بن عيسى (الرأب) 1/479 رقم 766، والبخاري رقم 943، وأبو داود رقم 1156، والترمذي رقم 541، والبيهقي 3/308، وابن حبان 7/54 رقم 2815، والمستدرک 1/296.



لَمْ يُعْرِفْ وَجْهَهُ؛ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ. (وَالْأَلُّ) يَظْهَرُ فِي فِعْلِهِ قَصْدُ الْقُرْبَةِ - (فِيإِبَاحَةٍ):  
كَالصَّيْدِ، وَالتَّنَزُّهِ، وَالسَّبَاحَةِ، وَنَحْوَهَا.

(وَتَرَكُهُ ۖ لِمَا كَانَ أَمْرٌ بِهِ يَنْفِي الْوُجُوبَ): كَتَرَكِهِ قِسْمَةَ أَرَاضِي خَيْبَرَ بَيْنَ  
الْغَانِمِينَ مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِقِسْمَةِ الْغَنَائِمِ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ تَرْكِ الْقِسْمَةِ، وَأَنَّ  
الْوُجُوبَ قَدْ اِرْتَفَعَ؛ لِأَنَّهُ ۖ لَا يُخَلُّ بِالْوَاجِبِ.

(وَفَعَلَهُ ۖ لِمَا نَهَى عَنْهُ يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ): كَمَا رُوِيَ أَنَّهُ ۖ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ حَالَ  
قَضَاءِ الْحَاجَةِ بَعْدَ أَنْ رُوِيَ أَنَّهُ نَهَى عَنْ ذَلِكَ؛ فَلَوْ كَانَ مَحْظُورًا لَمَا فَعَلَهُ؛  
فَأَقْتَضَى فِعْلُهُ إِبَاحَةَ مَا نَهَى عَنْهُ.

(وَأَمَّا التَّقْرِيرُ: فَإِذَا عَلِمَ ۖ بِفِعْلٍ مِنْ غَيْرِهِ)، أَوْ تَرَكَ، وَتَنَبَّهَ لَهُ، (وَلَمْ يُنْكِرْهُ وَهُوَ  
قَادِرٌ عَلَى إِنْكَارِهِ)؛ فَلَوْ كَانَ مُخَالَفًا لِلشَّرِيعَةِ لِأَنكَرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْكُتُ عَلَى مُنْكَرٍ؛ فَدَلَّ  
تَقْرِيرُهُ عَلَى شَرْعِيَّتِهِ، (وَلَيْسَ كَمُضِي كَافِرٍ إِلَى كَيْسِيَّةٍ)؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ أَفْرَهُمْ عَلَى  
دِينِهِمْ، (وَلَا أَنْكَرَهُ غَيْرُهُ)؛ إِذْ لَوْ أَنْكَرَهُ الْغَيْرُ - وَالنَّبِيُّ ۖ سَاكِتٌ كَانَ إِقْرَارًا لِهَذَا  
الْإِنْكَارِ - (دَلَّ ذَلِكَ عَلَى إِبَاحَتِهِ)؛ لِأَنَّهُ ۖ لَا يَسْكُتُ عَلَى بَاطِلٍ.

مِثَالُ الْمُبَاحِ: أَكَلُهُمُ الْأَرْزَبَ عَلَى مَا دَتِيهِ، وَلَمْ يَأْكُلْ، وَلَمْ يَنْهَهُمْ؛ وَإِنَّمَا قَالَ: «إِنِّي أَعَافُهُ»<sup>(1)</sup>،  
وَعَافَ الضَّبَّ أَيْضًا وَقَالَ: «لَيْسَ بِأَرْضِنَا وَنَحْنُ نَعَافُهُ» [أحمد برقم 3219] وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(وَلَا تَعَارُضُ فِي أفعالِهِ ۖ)؛ فَالْأفعالُ الْمُتَعَارِضَةُ يَسْتَحِيلُ وُجُودُهَا؛ لِأَنَّ  
التَّعَارُضَ وَالتَّمَانُعَ إِنَّمَا يَتِمُّ مَعَ التَّنَافِي؛ وَالْأفعالُ إِنَّمَا تَتَنَافَى إِذَا كَانَتْ مُتَضَادَّةً،  
وَكَانَ مَحَلُّهَا وَاحِدًا وَوَقْتُهَا وَاحِدًا؛ وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُوْجَدَ الْفِعْلُ وَضِدُّهُ فِي وَقْتٍ  
وَاحِدٍ: كَصَوْمِ يَوْمٍ بَعَيْنِهِ وَإِطَارِهِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَيْنِ إِنَّمَا يَقَعَانِ فِي وَقْتَيْنِ؛ فَالْوَقْتُ

(1) مجموع الإمام زيد 173 رقم 313، وأمثالي أحمد بن عيسى (الرأب) 3/1649 رقم 3758، والأحكام  
403/2، وبعناه عند النسائي 4/223 رقم 2427، والبيهقي 9/320، وعبد الرزاق 4/302 رقم  
8693، والطبراني في الأوسط 7/98 رقم 6969.



الوَاحِدُ لَا يَتَّسِعُ لِفِعْلَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ. فَأَمَّا الْفِعْلَانِ الضَّدَّانِ فِي وَقْتَيْنِ فَلَيْسَا مُتَعَارِضَيْنِ بَأَنْفُسِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَافَى وَجُودُهُمَا، وَلَا يَمْتَنِعُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِمَا؛ فَتَكُونُ مُتَعَبِّدِينَ بِالْفِعْلِ فِي وَقْتٍ، وَبِضِدِّهِ فِي وَقْتٍ آخَرَ. [المعتمد 1/359].

**(وَمَتَى تَعَارَضَ قَوْلَانِ):** مِثْلُ: نَهَيْهِ عَنِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، وَأَمْرِهِ بِالزِّيَارَةِ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا عَدْوَى وَلَا طِيْرَةَ»<sup>(1)</sup>، وَقَوْلِهِ: «فِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»<sup>(2)</sup>، (أَوْ) تَعَارَضَ (قَوْلٌ وَفِعْلٌ - فَالْمُتَأَخَّرُ نَاسِخٌ) إِنْ تَرَخَى وَقْتًا يُمْكِنُ الْعَمَلُ فِيهِ بِالْأَوَّلِ: مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «كُنْتُ قَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا فَرُورُوهَا»<sup>(3)</sup>، (أَوْ مَحْضُصٌ) إِنْ لَمْ يَتَرَخَ.

**أَمَّا الْقَوْلَانِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ فَمِثَالٌ ذَلِكَ: أَنْ يُنْقَلَ إِلَيْنَا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ بِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَأَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ ذَلِكَ: فَإِنْ عَلِمَ التَّارِيخُ وَتَقَدَّمَ الْقَوْلُ كَانَ فِعْلُهُ نَاسِخًا لِلنَّهْيِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ الْقَوْلُ اعْتَمَدْنَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَاسِخٌ لِمَا تَقَدَّمَ، أَوْ كَاشِفٌ عَنِ أَنَّهُ مَحْضُوصٌ بِجَوَازِ الْفِعْلِ دُونَنَا.**<sup>(4)</sup>

**(فَإِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ؛ فَالْتَّرْجِيحُ)،** وَسَيَأْتِي بَيَانٌ وَجُوهَ التَّرْجِيحِ.

**(وَطَرِيقُنَا إِلَى الْعِلْمِ بِالسُّنَّةِ الْأَخْبَارِ) مِنْ طَرِيقِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ، (وَهِيَ مُتَوَاتِرَةٌ، وَأَحَادٌ: فَالْمُتَوَاتِرُ خَبْرٌ جَمَاعَةٌ يُفِيدُ بِنَفْسِهِ الْعِلْمَ بِصِدْقِهِ):** كَتَوَاتِرِ الْقُرْآنِ، وَالنَّبِيِّ،

(1) أمالي أبي طالب 466 رقم 621، والبخاري 5/2158 رقم 380، ومسلم 4/1746 رقم 2220، والترمذي 4/161 رقم 1615، وابن ماجه 1/34 رقم 86، وأحمد رقم 2425، والطبراني في الكبير 11/288 رقم 11764، والبيهقي 5/216.

(2) البخاري 5380، وأحمد رقم 9728، والبيهقي 7/135، وابن أبي شيبة 5/142 رقم 2454.

(3) مجموع الإمام زيد 171 رقم 305، والأمالي الحميسية 2/68، والاثنينية 179-180 رقم 81، والاعتبار وسلوة العارفين 341 رقم 257، ومسلم رقم 1977، وأبو داود رقم 3235، والترمذي رقم 1054، والنسائي رقم 4430، وأحمد 1235، والطبراني في الكبير رقم 1152، والبيهقي 4/77، والدارقطني 1/259 رقم 69، والحاكم 1/375.

(4) مختصر منتهى السؤل والأمل 1/416، والأنوار لابن حابس 49.

وَالصَّلَاةَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَشَعَائِرِهِ.

**(وَالْمُتَوَاتِرُ (لَا حَضَرَ لِعَدَدِهِ) فِي عَشْرَةٍ، وَلَا اثْنِي عَشَرَ، وَلَا أَرْبَعِينَ، وَلَا سَبْعِينَ، وَلَا غَيْرَهَا، (بَلْ هُوَ مَا آفَادَ الْعِلْمَ الضَّرُورِيِّ): كَالْعِلْمِ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ.**

**(وَيَحْضُلُ بِخَيْرِ الْفَسَاقِ وَالْكَفَّارِ):** كَالْإِخْبَارِ بِصُعُودِهِمْ إِلَى الْقَمَرِ.

**(وَقَدْ يَتَوَاتَرُ الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ: كَمَا فِي شَجَاعَةِ عَلِيٍّ عليه السلام، وَجُودِ حَاتِمِ الطَّائِي؛ فَشَجَاعَةٌ عَلِيٌّ لَمْ تَحْضُلْ مِنْ مَعْرَكَةٍ وَاحِدَةٍ بَلْ نُقِلَ أَنَّهُ فِي مَعْرَكَةٍ بَدْرٍ قَتَلَ كَذَا، وَفِي أَحَدٍ قَتَلَ كَذَا، وَفِي الْخَنْدَقِ كَذَا، وَفِي خَيْبَرَ كَذَا، وَهَلُمَّ جَرًّا؛ فَعَلِمْنَا بِمَجْمُوعِ الرَّوَايَاتِ الْمُتَفَرِّقَاتِ أَنَّهُ شَجَاعٌ. وَكَذَلِكَ الْجُودُ وَنَحْوُهُ.**

**(وَالْأَحَادِي: مُسْنَدٌ):** وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ مِنْ رَاوِيهِ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

**(وَمُرْسَلٌ) وَهُوَ مَا لَمْ يُذَكَّرْ رَاوِيهِ، بَلْ يَقُولُ الْعَدْلُ الَّذِي لَمْ يَلْقَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: قَالَ صلى الله عليه وسلم؛ (وَلَا يُفِيدُ) الْآحَادِي بِقِسْمِيَّةِ: الْمُسْنَدِ، وَالْمُرْسَلِ (إِلَّا الظَّنَّ، وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ فِي الْفُرُوعِ) وَهِيَ مَسَائِلُ الْفِقْهِ الْفَرَعِيَّةِ؛ (إِذْ كَانَ صلى الله عليه وسلم يَبْعَثُ الْآحَادَ إِلَى النَّوَاجِي؛ لِتَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ)؛ فَالْمَبْلُغُ عَنْهُ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُقْبَلُ وَلَوْ وَاحِدًا.**

**أَمَّا أَصْلُ الْفَرِيضَةِ:** كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ فَهِيَ مُتَوَاتِرَةٌ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَسَامَعَتْ بِذَلِكَ وَتَوَاتَرَ، وَلَمْ يَبْقَ سِوَى التَّفْصِيَلَاتِ الَّتِي أَتَاهُمْ بِهَا أَحَادُ الْمُبَلِّغِينَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ (وَلِعَمَلِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم بِهِ) أَي: بِالْآحَادِ فِي الْوَقَائِعِ الْمُخْتَلَفَةِ الَّتِي لَا تَكَادُ تُحْصَى.

**(وَلَا يُؤْخَذُ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ فِي الْأُصُولِ):** أَي أُصُولِ الدِّينِ: كَرُؤْيَةِ اللَّهِ وَنَحْوِهَا، وَأُصُولِ الْفِقْهِ الْقَطْعِيَّةِ مِثْل: كَوْنِ الْأَمْرِ لِلْجُوبِ، وَأُصُولِ الشَّرِيعَةِ: كَأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ.

**(وَلَا) يُؤْخَذُ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ كَذَلِكَ (فِيمَا تَعَمُّ بِهِ الْبَلَوَى عِلْمًا):** كَخَبَرِ الْإِمَامِيَّةِ فِي النَّصِّ عَلَى اثْنِي عَشَرَ إِمَامًا بِأَسْمَائِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ وَأَوْصَافِهِمْ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَا ادَّعَوْهُ صَحِيحًا لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا مَشْهُورًا، وَلَمَّا اسْتَأْثَرَ بِعِلْمِهِ الْإِمَامِيَّةُ دُونَ سِوَاهُمْ! وَكَخَيْرِ

البُكْرِيَّةُ<sup>(1)</sup> فِي قَوْلِهِمْ بِالنَّصِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ لِاشْتِهَارِهِ وَتَوَاتُرِهِ؛ فَهُوَ مَكْذُوبٌ!.

**(وَفِيمَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلْوَى عَمَلًا: كَحَدِيثِ مَسِّ الذِّكْرِ - خِلَافٌ) بَيْنَ الْأُصُولِيِّينَ.**

**وَالصَّحِيحُ** أَنَّهُ يُقْبَلُ؛ إِذْ لَمْ يَفْصِلْ دَلِيلُ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْعَمَلِيَّاتِ - بَيْنَ مَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلْوَى وَمَا لَا تَعُمُّ؛ وَقَدْ قَبِلْتُهُ الْأُمَّةُ فِي تَفَاصِيلِ الزَّكَاةِ، وَوُجُوبِ الْعُسْلِ مِنَ التَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ؛ **وَهَذَا** مِمَّا تَعُمُّ بِهِ الْبَلْوَى، **بَلْ** قَبِلَ الْقِيَاسُ وَهُوَ أَوْضَعُ، **وَنَحْنُ** إِنَّمَا لَمْ نَقْبَلْ حَدِيثَ مَسِّ الذِّكْرِ؛ **لِمُعَارَضَتِهِ** بِمَا صَحَّ لَنَا مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ عَلِيِّ رضي الله عنه: «لَا وَضُوءَ عَلَى مَنْ مَسَّ ذِكْرَهُ» [المجموع 66]، **وَرُوي** عَنْهُ أَيْضًا «مَا أَبَالِي مَسَسْتُ أَنْفِي أَمْ ذَكَرِي»<sup>(2)</sup>؛ **وَهُوَ** فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ.

**(وَشَرَطُ قَبُولِهَا):** أَيِ أَخْبَارِ الْآحَادِ أَمْوَرٌ أَرْبَعَةٌ:

- 1- **(الْعَدَالَةُ)** وَهِيَ مَجْمُوعَةٌ صِفَاتٍ تَدُلُّ عَلَى اسْتِقَامَةِ الرَّاوي وَصِدْقِ حَدِيثِهِ، **وَمِنْ** أَهَمِّهَا الْإِثْبَانُ بِالْوَاجِبَاتِ، وَاجْتِنَابُ الْمُقَبَّحَاتِ.
  - 2- **(وَالضَّبْطُ):** وَهُوَ الْحِفْظُ لِمَا يَرْوِيهِ؛ **فَإِنْ** غَلَبَ عَلَيْهِ السَّهُوُ **فَلَا** يُقْبَلُ وَإِنْ كَانَ عَدْلًا.
  - 3- **(وَعَدَمُ مُضَادَمَتِهَا دَلِيلًا قَاطِعًا):** كَأَنْ يُرَوَى حَدِيثٌ يَدُلُّ عَلَى مَسْحِ الْوَجْهِ فِي الْوُضُوءِ؛ **فَلَا** يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ مُضَادِمٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: 6].
  - 4- **(وَقَدْ اسْتَلْزَمَ مُتَعَلِّقَهَا الشُّهْرَةَ):** نَحْوُ أَنْ يُرَوَى حَدِيثٌ يُوجِبُ صَلَاةً سَادِسَةً؛ **فَلَا** يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صِدْقًا؛ لَأَشْتَهَرَتْ هَذِهِ الصَّلَاةُ.
- (وَتَثْبُتُ عَدَالَةُ الشَّخْصِ) الْمَجْهُولِ الْعَدَالَةِ بِإِحْدَى طُرُقِ ثَلَاثٍ:**

(1) البُكْرِيَّةُ: فُرْقَةٌ مِنَ الْمُجْبِرَةِ مَنْسُوبُونَ إِلَى بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ.

(2) شرح التجريد/171، وأصول الأحكام/43/1 رقم 139-140، وشرح معاني الآثار/78/1، وعبد الرزاق/1/116، وابن أبي شيبة/1/151؛ وَرُويَ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: أَيْ مَسَّ الذِّكْرِ وَضُوءٌ؟! قَالَ: «لَا». **وَعَنْهُ** «هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ» وَبَلْفِظٍ: «وَهَلْ هُوَ إِلَّا جَذْوَةٌ مِنْكَ»: وَأَبُو دَاوُدَ 119/1 رقم 101، وَالتِّرْمِذِيُّ 35/1 رقم 85، وَالبَيْهَقِيُّ 1/165، وَالنَّسَائِيُّ 1/101 رقم 165.

1- **(بِأَنْ يَحْكُمَ بِشَهَادَتِهِ):** أَي بِنَاءِ عَلَى شَهَادَتِهِ **(حَاكِمٌ يَشْتَرِطُ الْعَدَالََةَ)** فِي الشَّاهِدِ: **فَإِنْ كَانَ يَرَى قَبُولَ شَهَادَةِ فَاسِقِ التَّأْوِيلِ فَلَيْسَ حُكْمُهُ بِشَهَادَتِهِ تَعْدِيلًا. وَأَمَّا فَاسِقُ التَّصْرِيحِ:** كَالزَّانِي وَالغَاصِبِ؛ **فَهُوَ مَرْدُودُ الشَّهَادَةِ بِاتِّفَاقٍ.**

2- **(وَيَعْمَلُ الْعَالِمُ بِرَوَايَتِهِ)** إِذَا كَانَ يَرَى الْعَدَالََةَ شَرْطًا فِي قَبُولِ الرَّوَايَةِ؛ **فَمَنْ قَبِلَ رِوَايَةَ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ، وَعَمِلَ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَنْقُلْهُ إِلَيْهِ غَيْرُهُمَا، وَعَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ الْعَالِمَ لَا يَقْبَلُ الرَّوَايَةَ إِلَّا مِنْ عَدْلٍ - كَانَ عَمَلُهُ بِرَوَايَتَيْهِمَا تَعْدِيلًا لَهُمَا: كَحُكْمِ الْحَاكِمِ؛ لِأَنَّ عَمَلَهُ جَارٍ مَجْرَى النُّطْقِ بِالتَّعْدِيلِ.**

3- **(قِيلَ: وَبِرِوَايَةِ الْعَدْلِ عَنْهُ)** وَهَذِهِ أضعفُ الطَّرِيقِ: **وَفِيهَا آراءٌ ثَلَاثَةٌ:**

1- **تَعْدِيلٌ مُطْلَقًا.** 2- **لَيْسَ بِتَعْدِيلٍ مُطْلَقًا.** 3- **إِنْ كَانَ لَا يَرُوي إِلَّا عَن عَدْلٍ كَانَتْ تَعْدِيلًا، وَإِلَّا فَلَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ [رفع الحاجب 2/ 66].**

**(وَيَكْفِي وَاحِدٌ)** وَلَوْ امْرَأَةٌ أَوْ عَبْدًا **(فِي التَّعْدِيلِ وَالْجَرْحِ)؛** إِذِ الْمُعْتَبَرُ الظَّنُّ؛ **وَهُوَ يَحْصُلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.**

**(وَالْجَارِحُ أَوَّلِي)** مِنَ الْمُعَدَّلِ **(وَإِنْ كَثُرَ الْمُعَدَّلُ)؛** لِأَنَّ فِي الْجَرْحِ زِيَادَةً لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهَا الْمُعَدَّلُ؛ **فَلَيْسَ فِيهِ مُنَافَاةٌ لِلْمُعَدَّلِ مَا لَمْ يَتَّصَادَمَا: كَأَنَّ يَقُولَ الْجَارِحُ: قُتِلَ زَيْدٌ يَوْمَ كَذَا، فَيَقُولُ الْمُعَدَّلُ: رَأَيْتُهُ حَيًّا بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَيَطْرَحَانِ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ مُرَجِّحٌ.**

**(وَيَكْفِي الْإِجْمَالُ فِيهِمَا مِنْ عَارِفٍ):** وَالْإِجْمَالُ أَنْ يَقُولَ: هُوَ عَدْلٌ أَوْ مَجْرُوحٌ دُونَ بَيَانِ السَّبَبِ؛ **وَيُقْبَلُ ذَلِكَ مِنْ عَارِفٍ بِمَا هُوَ تَعْدِيلٌ وَجَرْحٌ؛ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ وَالْأَضُوبُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ سَبَبِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ؛ لِيَتِمَّ كُنَّ السَّمْعُ مِنَ الْبَحْثِ وَالتَّحْرِي؛ فَكَمْ مِنْ تَعْدِيلٍ، وَجَرْحٍ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ؛ وَإِنَّمَا سَبَبُهُ: الْجَهْلُ، وَالتَّعَصُّبُ، وَالْعِدَاوَةُ، وَاخْتِلَافُ الْمَذْهَبِ، وَالْمُنَافَسَةُ الدِّيْنِيَّةُ، أَوْ الدُّنْيَوِيَّةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (1).**

(1) ينظر في هذا عدالة الرواة والشهود للمؤلف عفا الله عنه.

**(وَيُقْبَلُ الْخَبْرُ الْمُخَالَفُ لِلْقِيَاسِ فَيُطْلَقُ):** كَخَبَرِ الْمَصْرَاةِ: وَهِيَ بَقْرَةٌ، أَوْ نَاقَةٌ، أَوْ شَاةٌ بَاعَهَا صَاحِبُهَا بَعْدَ أَنْ امْتَنَعَ مِنْ حَلِيبِهَا أَيَّامًا؛ **لِيَوْمِهِ** الْمُشْتَرِي أَنَّهُا غَزِيرَةٌ الدَّرِّ؛ **وَقَدْ** خُدِعَ رَجُلٌ بِذَلِكَ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ؛ **فَقَالَ** ﷺ: **لِهَذَا** الْمُشْتَرِي الْمَخْدُوعِ: «رُدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ»<sup>(1)</sup>؛ **فَأَمَرَ** بِالتَّمْرِ عَوَضًا عَنِ اللَّبَنِ الَّذِي كَانَ بَضْرَعَهَا؛ **وَكَانَ** الْقِيَاسُ أَنْ يَرُدَّ لَبَنًا مِثْلَهُ؛ **لَكِنَّ** الْقِيَاسَ لَا قِيمَةَ لَهُ مَعَ النَّصِّ؛ **إِذَا** كَانَ الْقِيَاسُ ظَنِيًّا<sup>(2)</sup>؛ **فَلَوْ** قَسْنَا نَبِيذَ التَّمْرِ مِثْلًا عَلَى الْخَمْرِ فَوَرَدَ خَبْرٌ بِأَنْ نَبِيذَ التَّمْرِ حَلَالٌ؛ **فَيُقَدَّمُ** الْخَبْرُ.

**(وَيُرَدُّ) مِنَ الْأَخْبَارِ (مَا خَالَفَ الْأُصُولَ الْمُقَرَّرَةَ)** وَهِيَ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ، وَنُصُوصُ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةُ الْمُتَوَاتِرَةُ، وَالْإِجْمَاعُ الْقَطْعِيُّ.

**ومثال ما يردُّ:** رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ فِي الشَّفَاعَةِ جَاءَ فِيهَا: «فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ! فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا<sup>(3)</sup> ... إلخ!» **وَذَكَرَ** فِي الرَّوَايَةِ أَنَّهُ ﷺ تَرَدَّدَ لِيَزَارَةَ رَبِّهِ فِي دَارِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَعَالَى اللهُ! **فَمِثْلُ** هَذِهِ الرَّوَايَةِ **مُخَالَفَةٌ** لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْقَائِلِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، ﴿وَلَا تُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: 110]، ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 103]، **وَمُخَالَفَةٌ** لِلْعَقْلِ؛ **إِذْ** لَا يُصَدِّقُ الْعَقْلُ أَنَّ خَالِقَ الْكَوْنِ الَّذِي يُقَدَّرُ بِمِليَارَاتِ السَّنَوَاتِ الضَّوئِيَّةِ<sup>(4)</sup> سَيَكُونُ جَلًّا وَعَلَا دَاخِلَ دَارِهِ؛ **فَالْخَالِقُ** سُبْحَانَهُ لَوْ كَانَ جِسْمًا تَنَزَّرَهُ عَنْ ذَلِكَ؛

(1) مجموع الإمام زيد 182 رقم 334، وأمثالي أحمد بن عيسى (الرُّأب) 1255/2 رقم 2168، والأحكام 45/2، وشرح التجريد 4/136، وإعلام الأعلام 358 رقم 906، والبخاري رقم 2044، ومسلم 158/3 رقم 1158، وأبو داود 3/227 رقم 3444، وابن ماجه 2/753 رقم 2239، والنسائي 254/7 رقم 4489، والبيهقي 5/273، ومعاني الآثار 4/18.

(2) **القِيَاسُ الظَّنِّيُّ:** هُوَ الَّذِي تَكُونُ مُقَدِّمَاتُهُ - وَهِيَ حُكْمُ الْأَصْلِ وَعِلَّتُهُ، وَوُجُودُهَا فِي الْفُرْعِ - ثَابِتَةً بِدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ.

(3) البخاري 6/2708 رقم 7002، وتكرر برقم 4206.

(4) يقطع الضوء في الثانية الواحدة ثلاثمائة ألف كيلو متر.

**فَسَيَكُونُ** أَكْبَرَ مِنَ الْكَوْنِ بِمِلياراتِ المِلياراتِ مِنَ السِّنِينَ الضَّوئِيَّةِ! تَعَالَى اللهُ عَن ذَلكِ!  
**فَأَيُّ** دَارٍ تَضُمُّهُ؟! **وَأَيُّ** عَقْلٍ يُصَدِّقُ هَذِهِ الخُرَافَاتِ؟! **وَالرَّوَايَةُ** مُخَالَفَةٌ لِلْعِلْمِ  
الْحَدِيثِ وَلِلْوَاقِعِ؛ **فَالْمَخْلُوقَاتُ** لَا حَصَرَ لَهَا فِي كَثْرَتِهَا وَتَنَوُّعِهَا؛ **فَلَا بُدَّ** أَنْ  
يَكُونَ خَالِقُهَا شَيْئًا آخَرَ؛ لَا تُحِيطُ بِهِ الظُّنُونُ.

**(وَيَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى مِنْ: عَدْلٍ، عَارِفٍ، ضَابِطٍ) لِمُقْتَضَى كَلَامِ الرَّسُولِ ﷺ:**  
**سَوَاءٌ** كَانَ بِلَفْظٍ مُرَادِفٍ: كَالْقِيَامِ وَالْوُقُوفِ، وَالْقُعُودِ وَالْجُلُوسِ، **أَوْ** لَمْ يَكُنْ  
بِلَفْظٍ مُرَادِفٍ؛ **لَأَنَّ** النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَن ذَلكِ؛ **فَقَالَ:** «إِذَا لَمْ تُحِلُّوا حَرَامًا، وَلَمْ  
تُحَرِّمُوا حَلَالًا، وَأَصَبْتُمْ الْمَعْنَى فَلَا بَأْسَ» (1).

**وَلِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ؛** إِذْ كَانُوا يَرُوُونَ الْخَبَرَ الْوَاحِدَ بِعِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ مَعَ اتِّحَادِ  
مَجْلِسِ السَّمَاعِ؛ **وَلَا** يُنْكِرُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ؛ **وَلَأَنَّ** مَنْ رَوَى مِنْهُمْ لَمْ يَكْتُبُوا فِي  
مَجْلِسِ السَّمَاعِ، **بَلْ** رَبَّمَا يَرُوونها بَعْدَ مَدَّةٍ يَتَعَذَّرُ مَعَهَا الرِّوَايَةُ بِاللَّفْظِ.

**وَالأَوَّلَى** الرِّوَايَةُ بِاللَّفْظِ، **وَقَدْ** ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ الرِّوَايَةِ إِلَّا بِاللَّفْظِ.  
**(وَاخْتَلَفَ فِي قَبُولِ رِوَايَةِ فَاسِقِ التَّأْوِيلِ):** وَهُوَ مَنْ أَتَى مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ مَا يُوجِبُ  
الْفِسْقَ غَيْرَ مُتَعَمِّدٍ: كَالْبَاغِي عَلَى إِمَامٍ حَقٍّ فَيَزْعُمُ أَنَّهُ مُحِقٌّ، وَالْإِمَامُ مُبْطِلٌ، **أَوْ**  
مَنَعَهُ وَاجِبًا، **أَوْ** عَزَمَ عَلَى حَرْبِهِ. **أَمَّا** فَاسِقُ التَّصْرِيحِ: فَمِثْلُ الْقَاتِلِ، وَشَارِبِ  
الْحَمْرِ، وَنَحْوِ ذَلكِ؛ فَلَا يُقْبَلُ اتِّفَاقًا، **(وَكَافِرِهِ):** أَيُّ كَافِرِ التَّأْوِيلِ: كَالْمُشَبَّهِ  
وَالْمُجْبَرِ، **وَالأَظْهَرُ** أَنَّهُ يُقْبَلُ بَعْدَ التَّشْبِثِ.

**(وَالصَّحَابِيُّ: مَنْ طَالَتْ مَجَالِسَتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَمَاتَ مُتَّبِعًا لِشَرْعِهِ) وَلَا حَدَّ لِطُولِ**  
المَجَالِسَةِ؛ **وَأِنَّمَا** تُعْرَفُ تَقْرِيبًا لَا تَقْرِيرًا؛ وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ تَعْرِيفُ  
الأَصُولِيِّينَ. **أَمَّا عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ:** فَالصَّحَابِيُّ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ أَوْ رَأَاهُ النَّبِيُّ وَلَوْ لِلْحِظَّةِ!

(1) الطبراني في الكبير 7 / 100 رقم 6491.

**(وَكُلُّ الصَّحَابَةِ عُدُولٌ إِلَّا مَنْ أَبَى عَلَى الْمُخْتَارِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ)؛** وَهَذَا أَعَدَلَ  
الْأَقْوَالِ؛ **لِأَنَّ النَّاسَ بَيْنَ مُفْرَطٍ وَمُفْرَطٍ فِي شَأْنِ الصَّحَابَةِ ﷺ: فَالْبَعْضُ يُكْفِرُهُمْ**  
**أَوْ يُفَسِّقُهُمْ بِسَبَبِ تَقَدُّمِ مَنْ تَقَدَّمَ فِي الْخِلَافَةِ عَلَى عَلِيٍّ ؑ أَوْ قَاتَلَهُ (1).**

**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُدْخِلُ فِي الصَّحْبَةِ مَنْ هَبَّ وَدَبَّ كَمَا هُوَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ!**  
**فَالْمِهِمُ الرُّؤْيَةُ الْخَاطِئَةُ؛ وَمَتَى ثَبَّتَ لَهُ الرُّؤْيَةُ فَهُوَ عَدْلٌ مُطْلَقًا! وَأَدْخَلُوا بِنَاءً عَلَى**  
**هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي قَدْ يَكُونُ وَرَاءَهَا غَرَضٌ سِيَاسِيٌّ - مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ،**  
**وَبُسْرَ بْنَ أَرْطَاةَ (2) وَنَحْوَهُمَا مِنَ الطُّلَقَاءِ؛ الَّذِينَ لَمْ يَحْسُنْ إِسْلَامُهُمْ، وَارْتَكَبُوا**  
**كِبَائِرَ الْإِثْمِ، وَالْفَوَاحِشَ! حَتَّى قَالَ ابْنُ حَجَرٍ - وَهُوَ مِنْ كِبَارِ أُمَّةِ السُّنَّةِ - فِي**  
**كَلَامِهِ عَنِ مَرْوَانَ: "مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ بْنُ أَبِي الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ ابْنِ عَمِّ عُمَثَانَ بْنِ**  
**عَقَّانٍ - يُقَالُ: لَهُ رُؤْيَةٌ، فَإِنْ ثَبَّتَتْ فَلَا يُعْرَجُ عَلَى مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ" [هدي الساري 2/ 164].**

**أَقُولُ: وَيُقَاسُ عَلَيْهِ بُسْرُ بْنُ أَرْطَاةَ؛ فَلَا يُضُرُّهُ ذَبْحُهُ لِثَلَاثِينَ أَلْفًا مِنْ شِيعَةِ عَلِيٍّ**  
**فِي مَشْوَارِهِ إِلَى الْيَمَنِ بِأَمْرِ مُعَاوِيَةَ! وَمِنْ ضَمْنِهِمْ طِفْلَانِ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ!**  
**وَهُمَا قُتِمٌ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَدْفُونَانِ بِمَسْجِدِ الشَّهِيدِينَ الْمَشْهُورِ بِصَنْعَاءِ الْقَدِيمَةِ**  
**شَمَالَ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ! وَلَا يُضُرُّهُ سَمِيئُهُ لِنِسَاءِ مُسْلِمَاتٍ! وَهَدْمُهُ دُورًا بِالْمَدِينَةِ**  
**التَّبَوِّيَّةِ وَإِخَافَةُ أَهْلِهَا! وَلَا يُضُرُّ مُعَاوِيَةَ وَلَا يَجْرَحُهُ أَيُّ مُوبِقَةٍ مِنْ مُوبِقَاتِهِ الَّتِي**  
**تَشِيْبُ لَهَا النَّوَاصِي؛ وَالْأَوْلَى التَّوَسُّطُ؛ فَيُخْتَرَمُ الصَّحَابَةُ احْتِرَامًا يَلِيْقُ بِمَكَانَتِهِمْ؛**  
**وَمِنْ احْتِرَامِهِمْ أَلَّا نُدْخِلَ مَعَهُمْ مَنْ ارْتَكَبَ الْفُضَائِعَ، وَانْغَمَسَ فِي الْقَبَائِحِ، وَأَلَّا نُسَاوِيَ**

(1) الاختصاص، للشيخ المفيد ص 10، وأنوار الهداية في الإمامة والولاية، لغلام رضى الباقرى 41.  
(2) فقد قيل: له صحبة، وقال الذهبي: الصحيح: أنه لا صحبة له. الإصابة 1/ 152، وتهذيب الكمال 4/ 59 رقم  
665، وأسد الغابة 2/ 373 رقم 406، وتاريخ خليفة 198، وتاريخ دمشق 10/ 145، والبداية والنهاية  
6/ 356، وطبقات ابن سعد 7/ 409، وتاريخ الإسلام عهد الخلفاء 607، وعهد معاوية 368، وتاريخ  
الطبري 5/ 139، ومقاتل الطالبين 42، والكامل لابن الاثير 3/ 192، وتاريخ يعقوبي 2/ 99-102.



بَيْنَ مُسْلِمَةَ الْفَتْحِ، وَالسَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، وَمَنْ حَسَنَ إِسْلَامُهُ وَمَنْ لَمْ يَحْسُنْ (1).

**(وَطُرُقُ الرَّوَايَةِ)** لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ وَالْمَسَائِلِ **(أَرْبَعٌ):**

1- **(قِرَاءَةُ الشَّيْخِ)** - وَالتَّلْمِيذُ يَسْمَعُ؛ وَيَقُولُ التَّلْمِيذُ عِنْدَمَا يَرَوِي: «سَمِعْتُهُ يَقُولُ»، أَوْ «حَدَّثَنِي».

2- **(ثُمَّ قِرَاءَةُ التَّلْمِيذِ أَوْ غَيْرِهِ)** عَلَى الشَّيْخِ **(بِمَحْضَرِهِ)** وَيَقُولُ عِنْدَ الرَّوَايَةِ: «حَدَّثَنِي قِرَاءَةً عَلَيْهِ» **إِنْ كَانَ هُوَ الْقَارِئُ، وَإِنْ كَانَ الْقَارِئُ غَيْرَهُ، قَالَ:** «حَدَّثَنِي قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ».

3- **(ثُمَّ الْمُنَاوَلَةُ)** مِنَ الشَّيْخِ لِتَلْمِيذِهِ كِتَابًا، أَوْ يُشِيرُ إِلَيْهِ، أَوْ نَحْوَهُ مِنْ طُرُقِ التَّعْيِينِ، وَيَقُولُ الشَّيْخُ: «هُوَ مِنْ سَمَاعِي، أَوْ رَوَايَتِي، وَقَدْ أَجَزْتُ لَكَ رَوَايَتَهُ»، ثُمَّ يُبْقِيهِ عِنْدَ التَّلْمِيذِ: تَمْلِيكًا، أَوْ حَتَّى يَنْسَخَهُ؛ وَيَقُولُ التَّلْمِيذُ عِنْدَ الرَّوَايَةِ: «حَدَّثَنِي مُنَاوَلَةً».

4- **(ثُمَّ الْإِجَازَةُ):** وَهِيَ الْمَعْمُولُ بِهَا الْآنَ: وَهِيَ قَوْلُ الشَّيْخِ: «أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرَوِيَ عَنِّي كِتَابًا مُعَيَّنًا، أَوْ مَا صَحَّ مِنْ مَقْرُوءَاتِي» وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ **فَيَقُولُ** التَّلْمِيذُ عِنْدَ الرَّوَايَةِ: «أَجَازَ لِي»، أَوْ «أَخْبَرَنِي إِجَازَةً»، أَوْ «إِذْنًا». **وَهُنَاكَ** طُرُقٌ أُخْرَى لِلرَّوَايَةِ، **نَحْوُ:** «وَجَدْتُ بِحِطِّ فُلَانٍ، أَوْ أَخْبَرَنِي عَدْلُ بَأَنَّهُ حَطُّهُ»، **وَتُسَمَّى** الْوِجَادَةَ.

**(وَمَنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ سَمِعَ جُمْلَةَ كِتَابٍ مُعَيَّنٍ جَازَتْ لَهُ رَوَايَتُهُ، وَالْعَمَلُ بِمَا فِيهِ - وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ كُلَّ حَدِيثٍ بَعِيْنِهِ)؛** حَيْثُ كَانَتِ النُّسْخَةُ مَأْمُونَةً التَّحْرِيْفِ، وَالتَّصْحِيْفِ فِي ضَبْطِهَا وَإِلَّا فَلَا.

**( "تَنْبِيْهُ" الْحَبْرُ: هُوَ الْكَلَامُ الَّذِي لِنَسْبَتِهِ خَارِجٌ):** أَي نِسْبَةُ شَيْءٍ لَشَيْءٍ فِي أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا، **نَحْوُ:** ضَرَبَ زَيْدٌ، وَيَضْرِبُ، أَوْ مَا ضَرَبَ، وَلَمْ يَضْرِبْ: **فَالخَارِجُ** نِسْبَةُ الضَّرْبِ لِزَيْدٍ أَوْ نَفْيِهِ؛ **فَيَخْرُجُ** الْإِنْشَاءُ: وَهُوَ الْأَمْرُ، وَالِاسْتِفْهَامُ،

(1) وَقَدْ أَصْدَرْتُ كِتَابًا بِعَنْوَانِ: الصَّحَابَةُ بَيْنَ الْإِفْرَاطِ وَالتَّقْرِيبِ يَبْهَرُ الْعُقْلَ! فَاطْلُبْهُ لِزَامَانَا مِنْ مَكْتَبَةِ بَدْر.



وَالْتَمَنِّي، وَالتَّعَجَّبُ وَنَحْوُهُ: **(فَإِنْ تَطَابَقَا)**: أَي النِّسْبَةُ وَالْوَاقِعُ: **أَيِ الخَارِجِ-**  
**(فَصِدْقُ)**: أَي فَالْخَبَرُ صِدْقٌ: **سَوَاءٌ** اعْتَقَدَ الْمُخْبِرُ مُطَابَقَتَهُ **أَمْ** لَا؛ **بِأَنَّ** يَكُونَا  
تُبَوِّتَيْنِ كَمَا فِي قَوْلِنَا: السَّمَاءُ فَوْقَنَا؛ **فَإِنَّ** النِّسْبَةَ دَلَّتْ عَلَى ثُبُوتِ الْفَوْقِيَّةِ لِلسَّمَاءِ  
وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الخَارِجِ، **أَوْ** سَلْبَيْنِ: كَمَا فِي قَوْلِنَا: لَيْسَتْ السَّمَاءُ تَحْتَنَا؛ **فَإِنَّ**  
النِّسْبَةَ دَلَّتْ عَلَى انْتِفَاءِ التَّحْتِيَّةِ لِلسَّمَاءِ، **وَهُوَ** كَذَلِكَ فِي الخَارِجِ؛ **(وَالِأَيَّ)** يَتَطَابَقَا؛  
**بِأَنَّ** تَكُونَ النِّسْبَةُ الْمَفْهُومَةُ مِنَ الْكَلَامِ ثُبُوتِيَّةً، **وَالَّتِي** فِي الخَارِجِ سَلْبِيَّةً: كَمَا فِي  
قَوْلِنَا: السَّمَاءُ تَحْتَنَا، **أَوْ** بِالْعَكْسِ: كَمَا فِي قَوْلِنَا: لَيْسَتْ السَّمَاءُ فَوْقَنَا- **(فَكَذِبُ)**.  
**(وَيُسَمَّى الْخَبَرُ جُمْلَةً)**: اسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ عِنْدَ النَّحَاةِ، **(وَقَضِيَّةٌ)** عِنْدَ أَهْلِ الْمَنْطِقِ؛  
**لِأَنَّهُ** يُقْضَى فِيهَا بِنْفِي أَوْ إِثْبَاتٍ.

**(وَإِذَا رُكِبَتِ الْجُمْلَةُ فِي دَلِيلٍ سُمِّيَتْ مُقَدِّمَةً)**: عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ كَقَوْلِهِمْ: الْعَالَمُ  
مُتَغَيِّرٌ؛ وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ؛ **يُنْتَجِجُ** مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ: الْعَالَمُ حَادِثٌ.  
**(وَالْتَنَاقُضُ: هُوَ اخْتِلَافُ الْجُمْلَتَيْنِ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ بَحَيْثُ يَسْتَلْزِمُ)** هَذَا  
الِاخْتِلَافُ **(لِذَاتِهِ صِدْقٌ إِحْدَاهُمَا وَكَذِبُ الْأُخْرَى)** <sup>(1)</sup>؛ وَقَوْلِنَا: «لِذَاتِهِ» **يُخْرِجُ**  
الِاخْتِلَافَ الَّذِي يَكُونُ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ، **وَيَسْتَلْزِمُ** صِدْقَ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ  
وَكَذِبَ الْأُخْرَى لَا لِذَاتِهِ، **بَلْ**: إِمَّا بِالْوَاسِطَةِ: كَقَوْلِنَا: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ»، «زَيْدٌ لَيْسَ  
بِنَاطِقٍ»؛ **فَإِنَّ** هَذَا الْإِخْتِلَافَ بِوَاسِطَةٍ أَنَّ قَوْلِنَا: «زَيْدٌ لَيْسَ بِنَاطِقٍ» فِي قُوَّةٍ: «زَيْدٌ لَيْسَ  
بِإِنْسَانٍ»، **أَوْ** بِأَنَّ قَوْلِنَا: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ» فِي قُوَّةٍ قَوْلِنَا: «زَيْدٌ نَاطِقٌ».  
**وَإِمَّا** بِخُصُوصِ الْمَادَّةِ: كَمَا فِي قَوْلِنَا: «كُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ»، **وَ** «لَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ  
بِحَيَوَانٍ»؛ **فَهَذَا** الْإِخْتِلَافُ لَيْسَ لِذَاتِهِ وَصُورَتِهِ، **بَلْ** بِخُصُوصِ مَادَّتِهِ.

(1) عبارة المتن في شرح الطبري ولقمان: (بَحَيْثُ يَسْتَلْزِمُ صِدْقُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا كَذِبُ الْأُخْرَى)؛ **وَمَا** أَثْبَتْنَا مِنْ  
الْأَنْوَارِ الْهَادِيَةِ لِابْنِ حَابِسٍ (خ) 91؛ **وَدَكَرَ** أَنَّهُ قَدْ أَلْحَقَ فِي نُسْخَتِهِ، **وَهُوَ** الْمُؤَافِقُ لِتَعْرِيفِ التَّنَاقُضِ عِنْدَ أَهْلِ  
الْمَنْطِقِ. ينظر: حاشية ملا عبدالله على التهذيب 115، ومغني الطلاب 158.

- وَالكَلَامُ فِي التَّنَاقُضِ طَوِيلٌ عَرِيضٌ؛ إِذْ شَرَطُوا لِتَنَاقُضِ الْقَضِيَّتَيْنِ<sup>(1)</sup> شَرْطًا:**
- مِنْهَا:** مَا يَعْمُ الْمَخْصُوصَةَ [الشَّخْصِيَّةَ]، وَالْمَخْصُورَةَ<sup>(2)</sup>. **وَمِنْهَا:** مَا يَخْصُ الْمَخْصُورَةَ:
- فَالشَّرُوطُ الَّتِي تَعْمُ هِيَ: 1- وَحْدَةُ الْمَوْضُوعِ؛ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ: «زَيْدٌ عَالِمٌ».**  
**«عَمْرُو لَيْسَ بِعَالِمٍ»؛ لِعَدَمِ الْإِتِّحَادِ فِي مَوْضُوعِ الْقَضِيَّتَيْنِ.**
- 2- وَحْدَةُ الْمَحْمُولِ؛ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ». «زَيْدٌ لَيْسَ بِشَاعِرٍ»؛**  
**لِعَدَمِ الْإِتِّحَادِ فِي مَحْمُولِ الْقَضِيَّتَيْنِ.**
- 3- وَحْدَةُ الزَّمَانِ؛ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ: «زَيْدٌ صَائِمٌ الْيَوْمَ». «زَيْدٌ لَيْسَ بِصَائِمٍ**  
**أَمْسٍ»؛ لِعَدَمِ الْإِتِّحَادِ فِي الزَّمَانِ.**
- 4- وَحْدَةُ الْمَكَانِ؛ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ: «زَيْدٌ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ». «زَيْدٌ لَيْسَ**  
**بِجَالِسٍ فِي النَّبْتِ»؛ لِعَدَمِ الْإِتِّحَادِ فِي الْمَكَانِ.**
- 5- وَحْدَةُ الْإِضَافَةِ؛ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ: «زَيْدٌ أَبٌ لِعَمْرُو». «زَيْدٌ لَيْسَ أَبًا لِبَكْرٍ»؛**  
**لِعَدَمِ الْإِتِّحَادِ فِيمَنْ أُضِيفَتْ لَهُ الْأَبُوتَةُ.**
- 6- وَحْدَةُ الشَّرْطِ؛ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ: «زَيْدٌ نَاجِحٌ إِنْ اجْتَهَدَ». «زَيْدٌ لَيْسَ**  
**بِنَاجِحٍ إِنْ لَمْ يَجْتَهِدْ»؛ لِعَدَمِ الْإِتِّحَادِ فِي شَرْطِ النَّجَاحِ.**
- 7- وَحْدَةُ الْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ؛ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ: «الْمَاءُ فِي الْبَيْرِ مُرَوٌّ مُطَهَّرٌ»: «أَيُّ**  
**بِالْقُوَّةِ: «أَيُّ لَهُ صِلَاحِيَّةُ الرَّيِّ وَالتَّطْهِيرِ». «الْمَاءُ فِي الْبَيْرِ لَيْسَ بِمُرَوٍّ وَلَا مُطَهَّرٍ»:**  
**أَيُّ بِالْفِعْلِ؛ لِعَدَمِ الْإِتِّحَادِ فِي أَحَدِهِمَا.**
- 8- وَحْدَةُ الْكُلِّ وَالْجُزْءِ؛ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ: «الْيَوْمُ بَارِدٌ أَيُّ: بَعْضُهُ». «الْيَوْمُ لَيْسَ**

(1) تَعَلَّقَ عَرَضُهُمْ بِالْقَضِيَّتَيْنِ لَا بِالْمُفْرَدَيْنِ نَحْوُ: «السَّمَاءُ، وَالْأَرْضُ»، وَلَا بِالْمُفْرَدِ وَالْجُمْلَةِ نَحْوُ «عَمْرُو»، «زَيْدٌ قَائِمٌ».

(2) الْقَضِيَّةُ الشَّخْصِيَّةُ: هِيَ الَّتِي يَكُونُ مَوْضُوعُهَا خَالِيًا عَنِ الْأَسْوَارِ: كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ كَاتِبٌ. وَالْمَخْصُورَةُ هِيَ الَّتِي اتَّصَلَ بِمَوْضُوعِهَا أَحَدُ الْأَسْوَارِ الْأَرْبَعَةِ، وَهِيَ: (كُلُّ، لَيْسَ شَيْءٌ، بَعْضٌ، لَيْسَ كُلُّ) وَمَا أَدَّى مَعْنَاهَا: كَقَوْلِكَ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، لَيْسَ كُلُّ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَنَحْوَهَا. حَابِسٌ 91.

ببارد: أي كُله؛ **لِعَدَمِ** الإِتِّحَادِ فِيهِمَا.

**وَاشْتِرَاطُ** الإِتِّحَادِ فِي الوَحَدَاتِ الثَّمَانِي **هُوَ** رَأْيُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ المَنَاطِقَةِ؛ **فَإِن** اِخْتَلَفَتَا فِي وَحْدَةٍ مِنْهَا لَمْ يَتَحَقَّقِ التَّنَاقُضُ. **وَاِكْتَسَى** المُتَأَخَّرُونَ **بِوَحْدَةٍ** المَوْضُوعِ **وَوَحْدَةٍ** المَحْمُولِ فَقَطْ، **وَأَزْجَعُوا** بَقِيَّةَ الوَحَدَاتِ إِلَيْهِمَا.

9- الإِخْتِلَافُ فِي الكَيْفِ: **وَهُوَ** الإِيجَابُ وَالسَّلْبُ، وَالتَّفْيِي وَالإِثْبَاتُ؛ **فَإِذَا** كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مُوجِبَةً أَوْ مُثَبِّتَةً **وَجَبَ** أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةَ سَالِبَةً أَوْ مَنْفِيَةً.

10- الإِخْتِلَافُ فِي الجِهَةِ: وَهِيَ تَقْيِيدُ القَضِيَّةِ بِكَيْفِيَّةِ النِّسْبَةِ فِي الوَاقِعِ: **إِمَّا** بِالضَّرُورَةِ، أَوْ الدَّوَامِ، أَوْ الإِمْكَانِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ: **مِثَالُهُ** «كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ بِالضَّرُورَةِ»، وَ«لَيْسَ كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبًا بِالإِمْكَانِ العَامِّ»؛ **فَلَوْ** اتَّحَدَتِ القَضِيَّتَانِ فِي الجِهَةِ لَمْ تَكُونَا مُتَنَاقِضَتَيْنِ.

**وَأَمَّا** الشَّرْطُ الَّذِي يَخْصُ المَحْصُورَةَ **فَهُوَ** الإِخْتِلَافُ فِي الكَمِّ: وَالمَقْصُودُ بِهِ الكُلِّيَّةُ وَالجُزْئِيَّةُ؛ **فَنَقِيضُ** القَضِيَّةِ الكُلِّيَّةِ قَضِيَّةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَالعَكْسُ. **وَتُعْتَبَرُ** المُهْمَلَةُ جُزْئِيَّةً: **أَي** مُسَوَّرَةٌ بِسُورِ الجُزْئِيَّةِ؛ **لِأَنَّ** المُهْمَلَةَ فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّةِ.

**وَهَذَا** الجَدُولُ يُبَيِّنُ تَنَاقُضَ القَضَايَا مَعَ التَّمْثِيلِ؛ **وَكُلُّ** قَضِيَّةٍ تُنَاقِضُ الأُخْرَى **وَبالعَكْسِ**؛ فَالقَضَايَا ثَمَانٌ:

| القَضِيَّةُ           | نَقِيضُهَا            | مِثَالُ الأَصْلِ             | مِثَالُ النَّقِيضِ                      |
|-----------------------|-----------------------|------------------------------|---|
| شَخْصِيَّةٌ مُوجِبَةٌ | شَخْصِيَّةٌ سَالِبَةٌ | زَيْدٌ قَائِمٌ               | زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ                 |
| مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ  | سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ | كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ    | بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ   |
| مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ | سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ  | بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ | لَا شَيْءٌ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ |
| مُهْمَلَةٌ مُوجِبَةٌ  | سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ  | الطَّلَبَةُ حَاضِرَةٌ        | لَا أَحَدٌ مِنَ الطَّلَبَةِ حَاضِرٌ     |

**(وَالعَكْسُ المُسْتَوِي: تَحْوِيلُ جُزْئِي الجُمْلَةِ عَلَى وَجْهِ يَصْدُقُ):** مِثَالُهُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ

حَيَوَانٌ»، فَإِذَا عَكَسْتَ وَقُلْتَ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» صَدَقْتَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ صَادِقٌ.  
**وَصَابِطُ الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ:** أَنْ كُلَّ قَضِيَّةٍ مُوجِبَةٍ كَلِمَةٌ تَنْعَكِسُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً؛ لِأَنَّهَا إِذَا قُلْنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»؛ **يَصْدُقُ:** «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

**وَالْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ تَنْعَكِسُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً. مِثْلُ:** «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»؛ **يَصْدُقُ:** «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

**وَالسَّالِبَةُ الْكَلِمَةُ تَنْعَكِسُ سَالِبَةً كَلِمَةً. مِثْلُ:** «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»؛ **يَصْدُقُ:** «لَا شَيْءَ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ».

**وَالسَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ لَا عَكْسَ لَهَا لَزُومًا؛ إِذْ لَوْ لَزِمَ لَهَا عَكْسٌ لَأَنْتَقَضَ بِمَادَّةٍ يَكُونُ الْمَوْضُوعُ فِيهَا أَعَمَّ مِنَ الْمَحْمُولِ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ قَوْلُنَا:** «بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»؛ **وَلَا يَصْدُقُ عَكْسُهُ، وَهُوَ:** «بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

**وَفِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ لَا يَلِيْقُ بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ؛ نَقَرَبُهُ بِهَذَا الْجَدْوَلِ:**

| القضية                | العكس المستوي         | المثال                                | العكس                                 |
|-----------------------|-----------------------|---------------------------------------|---------------------------------------|
| مُوجِبَةٌ كَلِمَةٌ    | مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ | كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ             | بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ         |
| مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ | مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ | بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ         | بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ         |
| سَالِبَةٌ كَلِمَةٌ    | سَالِبَةٌ كَلِمَةٌ    | لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ | لَا شَيْءَ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ |
| سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ | لَا تَنْعَكِسُ        |                                       |                                       |

**(وَعَكْسُ النَّقِيضِ: جَعْلُ نَقِيضٍ كُلِّ مِنْهُمَا مَكَانَ الْآخَرِ):** أَي جَعْلُ نَقِيضِ الْجُزْءِ الثَّانِي مَكَانَ الْأَوَّلِ، وَنَقِيضِ الْأَوَّلِ مَكَانَ الثَّانِي؛ بِشَرْطِ بَقَاءِ الْكَيْفِ - وَهُوَ: الْإِيجَابُ، وَالسَّلْبُ - **وَالصَّدْقُ؛** فَيَنْعَكِسُ قَوْلُنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» بِالْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ **إِلَى:** «كُلُّ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»<sup>(1)</sup>.

(1) **قَدْ يُقَالُ:** «إِنَّ هَذَا الْعَكْسَ لَمْ يَتَحَقَّقْ فِيهِ شَرْطُ بَقَاءِ الْكَيْفِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ فِي الْمِثَالِ مُوجِبَةٌ، وَفِي

**وَصَابِطٌ عَكْسِ النَّقِيضِ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ:** أَنَّ الْمُوجِبَةَ الْكُلِّيَّةَ تَتَعَكَّسُ إِلَى مُوجِبَةٍ كَلِّيَّةٍ: كَالْمِثَالِ السَّابِقِ.

**وَأَمَّا السَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ فَتَتَعَكَّسُ إِلَى سَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ؛ فَعَكْسُ:** «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، **هُوَ:** «بَعْضُ غَيْرِ الْحَجَرِ لَيْسَ بِغَيْرِ إِنْسَانٍ».

**وَأَمَّا الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ فَلَا عَكْسَ لَهَا؛ إِذْ يَصْدُقُ:** «بَعْضُ الْحَيَوَانِ هُوَ غَيْرُ إِنْسَانٍ»؛ **وَلَا يَصْدُقُ:** «بَعْضُ الْإِنْسَانِ هُوَ غَيْرُ حَيَوَانٍ».

**وَأَمَّا السَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ فَتَتَعَكَّسُ إِلَى سَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ؛ فَعَكْسُ:** «بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، **هُوَ:** «بَعْضُ غَيْرِ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِغَيْرِ حَيَوَانٍ». **وَفِي** ذَلِكَ تَفْصِيلٌ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ نَقْرَبُهُ فِي هَذَا الْجَدْوَلِ:

| القضية                | عكس النقيض            | المثال                                 | العكس  |
|-----------------------|-----------------------|--|--|
| مُوجِبَةٌ كَلِّيَّةٌ  | مُوجِبَةٌ كَلِّيَّةٌ  | كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ              | كُلُّ لَا حَيَوَانٍ هُوَ لَا إِنْسَانٌ               |
| مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ | لَا عَكْسَ لَهَا      |  |  |
| سَالِبَةٌ كَلِّيَّةٌ  | سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ | لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ  | بَعْضُ غَيْرِ الْحَجَرِ لَيْسَ بِغَيْرِ إِنْسَانٍ    |
| سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ | سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ | بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ | بَعْضُ غَيْرِ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِغَيْرِ حَيَوَانٍ |

عَكْسُهَا سَالِبَةٌ». **وَالْجَوَابُ:** أَنَّهَا لَيْسَتْ سَالِبَةً بَلْ هِيَ جُمْلَةٌ مَعْدُولَةٌ **أَي:** جُعِلَ حَرْفُ السَّلْبِ جُزْءًا مِنْ طَرَفَيْهَا.

## الفصل الثالث من فصول الأدلة: (فصل) الإجماع

(و) الدليل الثالث من الأدلة الشرعية: (الإجماع)<sup>(1)</sup>: وَ (هُوَ اتِّفَاقُ الْمُجْتَهِدِينَ) لَا الْمُقَلِّدِينَ، (الْعُدُول) لَا الْفَسَقَةَ، (مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي عَصْرِ) مِنْ الْعُصُورِ (عَلَى أَمْرٍ)؛ فَيَشْمَلُ الدِّينِيَّ: كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَالدُّنْيَوِيَّ: كَتَدْبِيرِ الْجُيُوشِ، وَأَمْرِ الرَّعِيَّةِ.

وَالِإِجْمَاعُ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ عَصْرِ الرَّسُولِ ﷺ. (وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي انْتِقَادِهِ: انْتِقَرَأْضُ) أَهْلِ (العَصْرِ) الْمُجْمَعِينَ، بَلْ إِذَا اتَّفَقُوا وَلَوْ حِينًا لَمْ يَجْزِ لَهُمْ وَلَا لغيرِهِمْ مُخَالَفَتُهُ. (وَلَا) يُشْتَرَطُ فِيهِ (كَوْنُهُ لَمْ يَسْبِقْهُ خِلَافٌ) بَلْ إِذَا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ عَلَى قَوْلَيْنِ، وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعَصْرِ الثَّانِي عَلَى أَحَدِهِمَا بَعْدَ أَنْ اسْتَقَرَّ خِلَافُهُمْ - فَإِنَّ الإِجْمَاعَ يَصِيرُ حُجَّةً قَاطِعَةً، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أُمَّتِنَا %.

(و) الْمُخْتَارُ (أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُسْتَدَلٍّ) لِلِإِجْمَاعِ؛ (وَإِنْ لَمْ يُنْقَلِ إِلَيْنَا) اسْتِعْنَاءً بِالإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُجْمَعُونَ جِزَافًا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ مُتَوَاتِرٍ أَوْ ظَنِّيٍّ.

(و) الْمُخْتَارُ (أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُسْتَدَلُّهُ قِيَاسًا): كَإِجْمَاعِهِمْ عَلَى حَدِّ شَارِبِ الْحَمْرِ؛ فَإِنَّ عَلِيًّا ؑ أَثْبَتَهُ بِالْقِيَاسِ؛ حَيْثُ قَالَ: إِذَا شَرِبَ سَكْرًا؛ وَإِذَا سَكِرَ هَذِي؛ وَإِذَا هَذِي أَفْتَرَى؛ وَأَرَى عَلَيْهِ حَدَّ الْمُفْتَرِي<sup>(2)</sup>. (أَوْ اجْتِهَادًا): كَأُرُوشِ الْجَنَائِيَاتِ، وَقِيمِ الْمُتَلَفَاتِ.

(و) الْمُخْتَارُ (أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِجْمَاعٌ) عَلَى حُكْمٍ (بَعْدَ الإِجْمَاعِ عَلَى) حُكْمٍ آخَرَ

(1) صفوة الاختيار 244-281، ومختصر ابن الحاجب 1/426-507، والمعتمد 2/3-71، والمستصفي 1/325-375، والفصول اللؤلؤية 245-262، والإبهاج 2/1309-1387، والكاشف 133-158، وهداية العقول 1/490-599، وشافي غليل السائل 71-77، والأنوار الهادية 93-117، والمحصول 2/3-100، وشرح المنهاج للبيضاوي 2/577-632، ونهاية السؤل 3/237-337، ومنهاج الوصول 591-642، والعضد 2/33-45، والبرهان 1/669-725.

(2) الأحكام 2/264، وشرح التجريد 3/299، وأصول الأحكام 1/537 رقم 1602، وأنوار التمام 4/97 وعزاه للجامع الكافي، والموطأ 2/195، ومعرفة السنن والآثار 6/457.

**(خلافه)؛ وَإِلَّا لَزِمَ بَطْلَانُ الْإِجْمَاعِ الْأَوَّلِ، أَوْ تَعَارُضُ الْإِجْمَاعَيْنِ؛ فَالْإِجْمَاعُ قَائِمٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ تَقْدِيرِيَّةٌ اجْتِهَادِيَّةٌ.**

**(و) الْمُخْتَارُ (أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بِالشَّيْخَيْنِ):** أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، **(وَلَا بِالْأَزْبَعَةِ الْخُلَفَاءِ):** عَلِيٌّ، وَالشَّيْخَيْنِ، وَعُثْمَانُ؛ **إِلَّا** أَنَّ قَوْلَ عَلِيٍّ ﷺ عِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ وَجُمْلَةِ الزَّيْدِيَّةِ - **حُجَّةٌ** كَالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الْأَحَادِيِّ؛ **لَمَّا** ثَبَتَ مِنْ عِضْمَتِهِ؛ **وَقَوْلِهِ** ﷺ فِيهِ: «عَلِيٌّ مَعَ الْحَقِّ وَالْحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ؛ اللَّهُمَّ أَدِرِ الْحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ».

**(وَلَا) يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ (بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَخَدَمِهِمْ؛ إِذْ هُمْ بَعْضُ الْأُمَّةِ، قَالَ الْأَكْثَرُ: وَلَا بِأَهْلِ الْبَيْتِ ﷺ وَخَدَمِهِمْ؛ لِذَلِكَ):** أَي لِكَوْنِهِمْ بَعْضُ الْأُمَّةِ.

**(قَالَ أَصْحَابُنَا) الزَّيْدِيَّةُ:** إِنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْبَيْتِ ﷺ **حُجَّةٌ؛ وَيُسَمَّى** الْإِجْمَاعُ الْخَاصَّ؛ **وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ:** **(جَمَاعَتُهُمْ مَعْصُومَةٌ؛ بِدَلِيلِ)** قَوْلِهِ تَعَالَى: **إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا** ﴿[الأحزاب:33]، **(و) قَوْلِهِ** ﷺ: **(«أَهْلُ بَيْتِي) فِيكُمْ (كَسَفِينَةِ نُوحٍ) مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ وَهَوَى»** <sup>(1)</sup>، **(و) قَوْلِهِ** ﷺ: **(«إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ»)** مَا إِنَّ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا

(1) الحديث روي من عدة طرق يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا؛ **فقد روي عن أبي ذر:** أمالي أبي طالب 136، وأمالي المرشد بالله 151/1، وفضائل الصحابة لأحمد 2/987 رقم 402، والحاكم 2/343، **وَقَالَ:** صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. **وفي** 3/150 **قَالَ:** صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، والطبراني في الصغير 2/240 رقم 395، وفي الكبير 45/3 رقم 2636-2638، وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار كما في كنز العمال 12/98 رقم 34165، ومسند الشهاب 2/272 رقم 1343، 1345، وابن المغازلي 149 رقم 175، 177، وابن قتيبة في المعارف 86، والأمثال لأبي الشيخ الأصفهاني 1/384 رقم 333، والمعرفة والتاريخ للفسوي 1/294.

**وعن أبي سعيد:** الأمالي الخميسية 1/154، والطبراني في الأوسط 6/85 رقم 5870، والصغير 2/84 رقم 825.

**وعن أبي الطفيل:** الدولابي في الكنى والأسماء 2/232 رقم 419.

**وعن أنس بن مالك:** الخطيب في تاريخ بغداد 2/91. وعن ابن عباس: الطبراني في الكبير 12/34 رقم 12388، والبزار 11/329 رقم 5142، وحلية الأولياء 4/306، ومسند الشهاب 2/273 رقم 1342، والمناقب لابن المغازلي ص 148 رقم 173، 176.

=

## بَعْدِي أَبَدًا: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي»<sup>(1)</sup>: (الْحَبْرَيْنِ، وَنَحْوَهُمَا) مِنَ الْأَحَادِيثِ

وعن ابن الزبير: البزار كما في مجمع الزوائد 9/168، ومختصر زوائد البزار لابن حجر 2/334 رقم 1967.  
وعن علي: في صحيفة الرضى 464، وأخرج ابن مردويه من حديث علي وابن عباس كما في الأساس للسيوطي (خ).  
وعن سلمة بن الأكوع: ابن المغازلي 148 رقم 174، وللحديث شواهد؛ فقد روى ابن أبي شيبة 6/372، عن علي بن أبي طالب أنه قال: «إِنَّمَا مَثَلْنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَسَفِينَةِ نُوحٍ، وَكَبَابِ حِطَّةٍ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ». وروى في كنز العمال 2/434 رقم 4429 قال: عن علي من حديث طويل: «... وَاللَّهِ إِنْ مَثَلْنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَثَلِ سَفِينَةِ نُوحٍ فِي قَوْمِ نُوحٍ، وَإِنْ مَثَلْنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَبَابِ حِطَّةٍ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ»، وعزاه إلى أبي سهل القطان في أماليه، وابن مردويه. وأخرج الحديث الإمام الهادي في الأحكام 41/1.  
(1) حديث الثقلين روي بألفاظ كثيرة: أخرجه الإمام زيد بن علي في المسند 266 رقم 644، وفي مجموع رسائله 206 (كتاب تثبيت الوصية)، ورواه الإمام القاسم بن إبراهيم في مجموع رسائله (كتاب إمامة علي بن أبي طالب) 2/221، وذكره أيضًا في مجموع رسائله (كتاب الرد على الروافض) 1/544، وذكره حفيده الإمام الهادي أيضًا في المجموعة الفاخرة 86، 138، 145، 525، 549، 584، وأخرجه أيضًا في الأحكام 1/40، ورواه الرضى في صحيفته 62 رقم 63، وأخرجه الإمام أبو طالب في تيسير المطالب 147 رقم 115 عن زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ. وأخرجه مسلم 4/873 رقم 2408، وأحمد 7/75 رقم 19285، والترمذي 5/622 رقم 3788، والدارمي 2/431، 432، والطبراني في الكبير 5/182 رقم 5026، و5/183 رقم 5028، وورقم 4969، وورقم 4980، 4981، وورقم 5040، والبيهقي 2/148، و7/30، و10/113، وابن خزيمة في صحيحه 4/62 رقم 2357، وعبد بن حميد 1/114 رقم 265، والحاكم في المستدرک 3/109، 148/3، والنسائي في الخصائص 84، والطحاوي في شرح مشكل الآثار 9/88 رقم 3463، والكوفي في المناقب 2/112 رقم 604، و2/116 رقم 606، و2/135 رقم 620، و2/135-136 رقم 621 (ر)، والمرشد بالله في الأمالي الخميسية 1/149، و1/152 جميعهم عن زيد بن أرقم. وأخرجه الترمذي 5/621 رقم 3786، والطبراني في الكبير 3/66 رقم 2680، وفي الأوسط 5/89 رقم 4757: عن جابر بن عبد الله. وأخرجه أحمد في مسنده 4/30 رقم 11104، و4/36 رقم 11131، و4/54 رقم 11211، و4/118 رقم 11561، وفي فضائل الصحابة 1/210 رقم 170، و2/978 رقم 1382، والطبراني في الكبير 3/65 رقم 2678، وورقم 2679، والأوسط 3/374 رقم 3439، و4/33 رقم 3542، والصغير 1/150 رقم 355، و1/153 رقم 368، وأبو يعلى 2/297 رقم 1021، و2/376 رقم 1140، وابن الجعد 2/972 رقم 2711، والمناقب 2/98 رقم 584، و2/105 رقم 593، و2/114 رقم 605 (ر)، والأمالي الخميسية 1/154-155 جميعهم عن أبي سعيد الخدري. وأخرجه أحمد 8/138 رقم 21634، و8/153 رقم 21711، والمعجم الكبير للطبراني 5/153 رقم 4921، وورقم 4922، و5/154 رقم 4923، وابن أبي شيبة في مصنفه 6/309 رقم 31679، وفي مسنده 1/108 رقم 135، وعبد بن حميد 1/107 رقم 2740، وابن أبي عاصم في السنة 643 رقم 1554 عن زيد بن ثابت. وأخرجه



نُطَوِّلُ إِنْ ذَكَرْنَاهَا<sup>(1)</sup>.

**(وَإِذَا اخْتَلَفَتِ الْأُمَّةُ عَلَى قَوْلَيْنِ):** كَالْمَذْبُوحِ بِلَا تَسْمِيَةٍ: **قِيلَ:** يَحِلُّ أَكْلُهُ: سَوَاءٌ تَرِكَتِ التَّسْمِيَةُ عَمْدًا أَمْ سَهْوًا، **وَقِيلَ:** لَا يَحِلُّ مُطْلَقًا- **(جَازَ إِخْدَاتُ قَوْلِ ثَالِثٍ)** بِأَنْ يُقَالَ: يَحْرُمُ مَعَ الْعَمْدِ، وَيَحِلُّ مَعَ السَّهْوِ؛ **(مَا لَمْ يَرْفَعِ)** الْقَوْلَيْنِ **(الْأَوَّلَيْنِ)**، أَوْ الْأَقْوَالَ الْأُولَى: **مِثَالُ** الْقَوْلِ الرَّافِعِ لَهُمَا: **الْجِدُّ** مَعَ الْأَخِ: **قِيلَ:** يُسْقِطُ الْأَخَ وَيَرِثُ الْمَالَ كُلَّهُ، **وَقِيلَ:** يُقَاسِمُهُ؛ **فَالْقَوْلُ** بِحِرْمَانِ الْجَدِّ بَتَاتًا - **رَافِعٌ** لِلْقَوْلَيْنِ.

**(وَكَذَلِكَ)** يَجُوزُ **(إِخْدَاتُ: دَلِيلٌ، وَتَعْلِيلٌ، وَتَأْوِيلٌ ثَالِثٌ)**؛ فَالزِّيَادَةُ مَحْمُودَةٌ: **دَلِيلًا، أَوْ تَعْلِيلًا، أَوْ تَأْوِيلًا؛ مَا لَمْ يَرْفَعِ** مُقْتَضَى أَقْوَالِهِمْ، **أَوْ يَنْصُوا** عَلَى عَدَمِهِ. **وَقَدْ** يَكُونُ تَجْوِيزُ الزِّيَادَةِ افْتِرَاضًا، **لَكِنَّ** الَّذِي يَحْضُرُنَا زِيَادَةُ تَعْلِيلٍ تَحْرِيمٍ **الْحَمْرِ؛ إِذْ نَقُولُ:** حُرِّمَ لِإِذْهَابِهِ الْعَقْلُ؛ **فَنَزِيدُ** عَلَلًا، **وَنَقُولُ:** وَلِتَسْبِيهِ فِي تَلْيِيفِ الْكَبِدِ،

ابن أبي عاصم 627 رقم 1468 **عن جبير بن مطعم. وأخرجه** البزار (مختصر زوائده) 332/2 رقم 1963 **عن أبي هريرة. وبرقم 1964 عن علي. وأخرجه** ابن عساكر في تاريخ دمشق 219/42، والكوفي في المناقب 150/2 رقم 626 **عن حذيفة بن أسيد.**

(1) **قَالَ الْمُفْتِيُّ فِي كِتَابِهِ نَجَاحِ الطَّالِبِ، لِمُخْتَصَرِ الْمُسْتَهَيِّ لِابْنِ الْحَاجِبِ [خ] (ص 44):** **وَبِإِجْمَاعِ** أَهْلِ الْبَيْتِ [قَالَتِ الشَّيْخَةُ الزَّيْدِيَّةُ]؛ لِأَحَادِيثٍ تَوَاتَرَتْ مَعْنَى أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ وَالْكِتَابَ لَا يَفْتَرِقَانِ حَتَّى يَرِدَا عَلَيْهِ الْحَوْضَ ﷺ؛ **لِكثْرَةِ طُرُقِهَا:** **مِنْهَا** عِنْدَ مَنْ التَزَمَ الصَّحَّةَ: مُسْلِمٌ، وَالْحَاكِمُ، وَابْنُ حِبَّانَ، **وَعِنْدَ غَيْرِهِمْ** كَأَحْمَدَ، وَالتِّرْمِذِيَّ، وَالتَّطَبْرِيَّ، وَالْخَطِيبَ، وَابْنَ أَبِي شَيْبَةَ، وَالمُوصِلِيَّ، وَالدَّارِمِيَّ، وَأَبِي يَعْلَى، وَغَيْرِهِمْ مِنْ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ قَدْ ذَكَرْنَاهُمْ فِي الْعِلْمِ الشَّامِخِ [ص 17]. **وَرَزَعَمَ** الْبِزْرَنْجِي أَنَّهُ بَلَغَ بِهِ إِلَى خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ صَحَابِيًّا؛ **وَيَشْهَدُ** لَهُ حَدِيثٌ: «مِثْلُ أَهْلِ بَيْتِي كَسَفِينَةِ نُوحٍ مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ» أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، وَالْخَطِيبُ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَالتَّطَبْرَانِيُّ، وَالبِزَارِيُّ، **وَكَذَلِكَ** أَخْرَجَ الْحَاكِمُ [3/457] حَدِيثٌ: «النُّجُومُ أَمَانٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مِنَ الْغَرَقِ، وَأَهْلُ بَيْتِي أَمَانٌ لِأُمَّتِي مِنَ الْاِخْتِلَافِ، فَإِذَا خَالَفَتْهَا [قَبِيلَةٌ مِنَ الْعَرَبِ] اخْتَلَفُوا فَصَارُوا حِزْبَ إِبْلِيسَ». **وَمَنْ أَنْصَفَ** عَلِمَ أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ أَقْوَى مِنْ أُدَلَّةِ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ بِمَرَاتِبٍ؛ **وَسَوَاهِدُهُ** لَا تُحْصَى، **وَلَكِنَّ** إِهْمَالَ الْمُصَنِّفِ [ابْنِ الْحَاجِبِ] لِذَلِيلِهِمْ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ- **كَالْجَوَابِ؛** لِقَوْلِهِ ﷺ: «انظُرُوا كَيْفَ تَخْلَفُونِي فِيهِمَا»؟! **وَهَلْ** يَتْرُكُ مِثْلَ هَذَا وَيَقُولُ بِحُجَّةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَعَ عَدَمِ تَحَقُّقِهِ- كَمَا قَدَّمْنَا- وَيُطَوِّلُ الْمُصَنِّفُ فِيهِ ذَلِكَ التَّطْوِيلَ؟! فَخُذْهَا عِبْرَةً إِنْ كُنْتَ مِمَّنْ يَعْتَرُ.

وَقَرْحَةِ الْمَعِدَةِ، وَأَمْرَاضِ الْقَلْبِ، وَكَوَارِثَ لَا تُحْصَى. **وَمِثَالُ مَا يَرْفَعُ تَعْلِيلَهُمْ؛ لَوْ**  
**عَلَّلَ أَحَدٌ تَحْرِيمَ بَيْعِ الْبُرِّ بِالْبُرِّ بِعِلَّةٍ كَوْنِهِ قُوْتًا فَلَا يُقْبَلُ هَذَا التَّعْلِيلُ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ**  
**الْمِلْحَ الْمُجْمَعَ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِهِ بِمِثْلِهِ مُتَفَاضِلًا؛ فَالْعِلَّةُ غَيْرُ الْاِقْتِيَاتِ؛ فَيَنْقُصُ**  
**التَّعْلِيلُ بِالْكَيْلِ وَالطَّعْمِ؛ لِأَنَّ الْمِلْحَ لَيْسَ قُوْتًا.**

**(وَطَرِيقُنَا إِلَى الْعِلْمِ بِانْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ: إِذَا الْمُشَاهَدَةُ) لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ**  
**يَفْعَلُ فِعْلًا شَرْعِيًّا؛ لِشَرْعِيَّتِهِ، أَوْ يَتْرُكُ شَيْئًا لِتَحْرِيمِهِ. (وَإِذَا النُّقْلُ) الْمُفِيدُ لِلْعِلْمِ**  
**أَوْ الظَّنِّ (عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُجْمِعِينَ، أَوْ عَنْ بَعْضِهِمْ) - فِيمَا عَلَيْنَا فِيهِ تَكْلِيفٌ،**  
**فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا تَكْلِيفَ فِيهِ عَلَيْنَا: كَالْمُفَاضَلَةِ بَيْنَ عَمَّارٍ وَحُدَيْفَةَ؛ فَلَا إِجْمَاعَ وَلَا**  
**حُجَّةَ - (مَعَ نَقْلِ رِضَا السَّاكِينِ: وَيُعْرَفُ رِضَاهُمْ: بِعَدَمِ الْإِنْكَارِ مَعَ الْإِشْتِهَارِ، وَعَدَمِ**  
**ظُهُورِ حَامِلٍ لَهُمْ عَلَى السُّكُوتِ): كَالْتَقِيَةِ. (وَكَوْنِهِ مِمَّا الْحَقُّ فِيهِ مَعَ وَاحِدٍ) بِأَنْ يَكُونَ**  
**مِنَ الْمَسَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ: كَالْقِيَاسِ حَيْثُ عَمِلَ بِهِ بَعْضُ الصَّحَابَةِ وَسَكَتَ الْبَاقُونَ؛**  
**(وَيُسَمَّى هَذَا إِجْمَاعًا سُكُوتِيًّا): أَي تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ وَسَكَتَ الْبَعْضُ رَاضِيًّا؛ (وَهُوَ):**  
**أَيِ الْإِجْمَاعِ السُّكُوتِيِّ (حُجَّةٌ ظَنِّيَّةٌ) لَا يُسْتَدَلُّ بِهِ فِي قَطْعِيٍّ - (وَإِنْ نُقِلَ تَوَاتُرًا) لَمْ يُؤَثَّرْ**  
**نَقْلُهُ كَذَلِكَ فِي خُرُوجِهِ مِنْ حَيْزِ الظَّنِّ إِلَى الْقَطْعِ؛ (وَكَذَلِكَ) الْإِجْمَاعُ (الْقَوْلِيُّ) إِنْ نُقِلَ**  
**أَحَادًا) فَهُوَ حُجَّةٌ ظَنِّيَّةٌ؛ (فَإِنْ تَوَاتَرَ) الْإِجْمَاعُ الْقَوْلِيُّ، أَوْ تَلَقَّى بِالْقَبُولِ (فَحُجَّةٌ قَاطِعَةٌ**  
**يَفْسُقُ مُحَالِفُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: 115]، ﴿لَتَكُونُوا**  
**شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: 143]؛ وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَنْ يَجْتَمِعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ» (1) وَنَحْوَهُ**  
**كَثِيرٌ): مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ**

(1) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ 12/ 447 رَقْمَ 13623، 13624، بِإِسْنَادَيْنِ، رِجَالُ أَحَدِهِمَا رِجَالُ الصَّحِيحِ خِلا  
 مَرْزُوقِ مَوْلَى طَلْحَةَ: وَثَقَهُ أَبُو زُرْعَةَ. وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: كَانَ يَخْطِئُ. وَقَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنْ عَهْدَتِهِ.  
 تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ 10/ 79، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْبَلٍ: وَثَقَهُ النَّسَائِيُّ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ. تَهْذِيبُ الْكَمَالِ 14/ 286، وَفِي  
 الْحَدِيثِ نَظَرٌ؛ فَالْمُشَاهَدَةُ أَنَّ جَاهِلِيَةَ الْأُمَّةِ فِي ضَلَالٍ أَوْ سَاكِنَةً عَلَى ضَلَالٍ.

خَذَلَهُمْ وَفَارَقَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ»<sup>(1)</sup>. **وَقَوْلِهِ** ﷺ: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ: يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْعَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ»<sup>(2)</sup>. **و**«مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ»<sup>(3)</sup>؛ **وَالْمُرَادُ** بِالْجَمَاعَةِ جَمَاعَةُ الْحَقِّ وَإِنْ قَلُّوا لَا جَمَاعَةَ الْبَاطِلِ وَإِنْ كَثُرُوا. **وَلِلْإِمَامِ** زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ رِسَالَةٌ أوردَ فِيهَا آيَاتِ الدَّامَةِ لِلْكَثْرَةِ، الْمَادِحَةَ لِلْقَلَّةِ: **مِثْلَ** قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف:103]، **وَقَوْلِهِ** تَعَالَى: ﴿وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود:40].

**إِذَنْ** هُنَاكَ حَشْدٌ مِنَ الْأَدِلَّةِ مُوجِبٌ لِاتِّبَاعِ الْإِجْمَاعِ؛ **(فِيهِ تَوَاتُرٌ مَعْنَوِيٌّ)**: أَيِ مَعْنَى هَذِهِ الْأَخْبَارِ مُتَوَاتِرٌ؛ **وَإِنْ** اخْتَلَفَ اللَّفْظُ فَتَوَاتُرُ الْمَعْنَى يُفِيدُ الْقَطْعَ؛ **(وَلِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى تَخْطِئَةِ مَنْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ؛ وَمِثْلُهُمْ لَا يُجْمَعُ عَلَى تَخْطِئَةِ أَحَدٍ فِي أَمْرِ شَرْعِيٍّ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ)** لَا لِمَجَرَّدِ تَوَاطُؤٍ وَظَنٍّ؛ **فَوَجِبَ** الْحُكْمُ بِوُجُودِ نَصٍّ قَاطِعٍ بَلَّغَهُمْ فِي ذَلِكَ؛ **فَيَكُونُ** مُفْتَضَاهُ خَطَأَ الْمُخَالِفِ حَقًّا.

(1) روي بالفاظ كثيرة: البخاري رقم 3442، والترمذي رقم 229.

(2) مجموع الإمام زيد 256، ومسند الشاميين 1/344 رقم 599، والبيهقي 10/209 رقم 20700 بلفظ: «يَرِثُ هَذَا الْعِلْمَ».

(3) تيسير المطالب 413-414 رقم 512؛ **قَالَ** الْإِمَامُ أَبُو طَالِبٍ: الْمُرَادُ بِهِ إِذَا كَانَ فِي الزَّمَانِ إِمَامٌ جَمَاعَةٌ قَدْ صَحَّتْ إِمَامَتُهُ، وَاسْتَوْفَى شُرُوطَهَا. وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ 1/117، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْمِ 4758، وَالْبَيْهَقِيُّ 8/157.

## الفصل الرابع من فصول الأدلة: (فصل) القياس

(و) آخر الأدلة الشرعية التي اتفق عليها المحققون (القياس)<sup>(1)</sup>: وهو (حمل معلوم على معلوم بإجراء حكمه عليه بجامع): مثل قياس تحريم ضرب الأبوين على حرمة التأفيف في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌّ﴾ [الإسراء: 23]؛ فالمعلوم الأول «الضرب» وهو الفرع، وحمل على المعلوم الثاني «التأفيف» وهو الأصل، والجامع بينهما «الأذية» الحاصلة في كل منهما، والحكم تحريم الضرب: كتحريم التأفيف.

(ويُنقسم) القياس باعتبار مدركه (إلى) قسمين: 1- (حلي): وهو ما قطع فيه بنفي الفارق بين الأصل والفرع: كقياس تحريم الضرب على التأفيف، بل حكم الفرع هنا أولى. 2- (وخفي): وهو ما لم يقطع فيه بنفي الفارق بل ظن فقط. قيل: وهو ما تجاذبته أصول مختلفة الحكم بحيث أمكن رده إلى كل واحد منها، ولكنه أقوى سبها بأحدها؛ فيرد إليه لذلك: مثاله: ما يقال في الوضوء: عبادة؛ فتجب فيه النيّة: كالصلاة؛ فيقول آخر: طهارة بالماء؛ فلا تجب فيه: كإزالة النجاسة؛ فقد تجاذبه أصلان؛ فسمي خفياً؛ لاحتياجه إلى النظر في ترجيح أي الشبهين.

(و) ينقسم القياس باعتبار جامع (إلى) قسمين: 1- (قياس علّة): وهو ما صرح فيه بالعلّة الجامعة بين الأصل والفرع: كقوله ﷺ حين أتى بروثة للإستجمار: «إنها رجس»<sup>(2)</sup>؛ فصرح بأنّ العلة في عدم استخدامها نجاستها؛

(1) صفة الاختيار 285-372، والكاشف 159-162، والمعتمد 189-313، 2/443-459، والمستصفي 2/235-376، والإبهاج 3/1417-1858، والفصول اللؤلؤية 319-370، والمحصول 2/236-433، وشافي غليل السائل 77-145، والأنوار الهادية 117-229، ومنهاج الوصول 645-758، وشرح المنهاج 2/634-778، ونهاية السؤل 4/2-351، والبرهان 2/743-1134، والعضد 2/247-283، وهداية العقول 2/466-638.

(2) أصول الأحكام 1/25 رقم 72، والشفاء 1/36، والبخاري 1/70 رقم 155، والطبراني في الكبير 10/63 رقم 9960، بلفظ: «ركس»، والترمذي 2/25 رقم 18، والنسائي 42، وابن ماجه 1/114

**فِيْقَاسٌ** عَلَيْهَا سَائِرُ النَّجَاسَاتِ؛ **وَسُمِّيَ** هَذَا النَّوْعُ مِنَ الْقِيَاسِ: قِيَاسٌ عَلَّةٌ؛ **لِلتَّصْرِيحِ** بِعِلَّةِ الْحُكْمِ. 2- **(وَقِيَاسٍ دَلَالَةٍ)**: وَهُوَ مَا لَمْ يُصْرَحْ فِيهِ بِالْعِلَّةِ، **بَلْ جُمِعَ** فِيهِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ بِمَا يُبْلِغُ الْعِلَّةَ وَيَدُلُّ عَلَيْهَا لَا بِنَفْسِهَا: **مِثَالُهُ** قَطْعُ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ **إِذَا** اشْتَرَكُوا فِي قَطْعِ يَدِهِ - **قِيَاسًا** عَلَى قَتْلِ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ **إِذَا** اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِهِ **بِجَمَاعٍ** الْإِشْتِرَاكِ فِي وُجُوبِ الدِّيَةِ عَلَيْهِمْ فِي الصُّورَتَيْنِ؛ **لِأَنَّ** الدِّيَةَ وَالْقِصَاصَ مُوجِبَانِ لِلْجِنَايَةِ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ الْقَتْلُ؛ **لِحِكْمَةِ** الرَّجْرِ: **يَعْنِي** أَنَّ وُجُوبَ الدِّيَةِ حُكْمٌ لِحِجَابِ الْعَمْدِ الْعُدْوَانِ الَّتِي هِيَ الْعِلَّةُ؛ **فَوُجُودُهُ** دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِهَا؛ **وَقَدْ** وُجِدَ فِي الْفَرْعِ الَّذِي هُوَ الْقَطْعُ أَحَدُهُمَا وَهِيَ الدِّيَةُ؛ **فَيُوجَدُ** الْآخِرُ وَهُوَ الْقِصَاصُ؛ **لِأَنَّ** الدِّيَةَ وَالْقِصَاصَ مُتَلَازِمَانِ؛ **نَظَرًا** لِاتِّحَادِ عِلَّتَيْهِمَا بِحَسَبِ الْجِنْسِ؛ **بِمَعْنَى** أَنَّ الْجِنَايَةَ تُوْجِبُ الدِّيَةَ فِي الْخَطَأِ، وَالْقِصَاصَ فِي الْعَمْدِ.

**وَكَفَيْتُهُ تَرْكِيبِ الْقِيَاسِ**: أَنَّ تَقْوَلَ فِي قَطْعِ الْأَيْدِي بِيَدٍ وَاحِدَةٍ: جِنَايَةٌ مِنْ جَمَاعَةٍ تُوْجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ دِيَّةً كَامِلَةً؛ **فَلَزِمَ** أَنَّ تُوْجِبَ الْقِصَاصَ عَلَيْهِمْ كَمَا أُوجِبَتْهُ فِي الْقَتْلِ؛ **فَهَاهُنَا أَصْلٌ**: وَهُوَ الْقَتْلُ، **وَفَرْعٌ**: وَهُوَ قَطْعُ الْيَدِ، **وَعِلَّةٌ**: وَهِيَ وُجُوبُ دِيَّتِهَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ، **وَحُكْمٌ**: وَهُوَ وُجُوبُ الْقِصَاصِ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا؛ **فَإِذَا** كَانَ الْفَرْعُ، **وَهُوَ** قَطْعُ الْيَدِ قَدْ شَارَكَ الْأَصْلَ، **وَهُوَ** الْقَتْلُ - فِي الْعِلَّةِ **وَهِيَ** لُزُومُ الدِّيَةِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ - **وَجَبَّ** أَنْ يُشَارِكَهُ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ الْقِصَاصُ.

(و) يَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ الْمُشَارَكَةِ فِي الْعِلَّةِ: (إِلَى) قَسْمَيْنِ:

1- **(قِيَاسٍ طَرْدٍ)**: وَهُوَ إِحْقَاقُ فَرْعٍ بِأَصْلٍ؛ لِإِشْتِرَاكِهِمَا فِي الْعِلَّةِ، **نَحْوُ**: النَّبِيذُ مُسْكِرٌ؛ فَيَحْرُمُ كَالْخَمْرِ. **وَأَكْثَرُ** الْقِيَاسَاتِ طَرْدِيَّةٌ.

2- **(و) إِلَى (قِيَاسٍ عَكْسٍ)** وَهُوَ إِثْبَاتُ نَقِيضِ حُكْمِ الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ؛

لَا فِتْرَافِهِمَا فِي الْعِلَّةِ: **كَقَوْلِهِ** ﷺ **وَقَدْ سَأَلَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ**  
**أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَجُورِ: يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيُصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ**  
**بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ! قَالَ:** «أَوْلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ؛ **إِنَّ بِكُلِّ**  
**تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ،**  
**وَأَمْرٍ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٍ عَنِ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ، وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ!**  
**قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيَاتِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟! قَالَ:** «أَرَأَيْتُمْ لَوْ  
وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ؟ **فَكَذَلِكَ** إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ  
أَجْرٌ». [مسلم 2/ 697 رقم 1006]؛ **فَانسْتَبِجْ** مِنْ ثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ: **وَهُوَ** الْوِزْرُ  
فِي الْوَطْءِ الْحَرَامِ - **ثُبُوتٌ** نَقِيضِهِ **وَهُوَ** الْأَجْرُ فِي الْوَطْءِ الْحَلَالِ؛ **حَيْثُ** عَدَلَ عَنِ  
وَضَعِ الشَّهْوَةَ فِي الْحَرَامِ إِلَى الْحَلَالِ؛ **فَهَذَا** هُوَ الْمُسَمَّى: بِقِيَاسِ الْعَكْسِ.

**(وَقَدْ شَدَّ الْمُخَالَفُ فِي كَوْنِهِ):** أَيِ الْقِيَاسِ **(دَلِيلًا)** وَهُمْ: الْإِمَامِيَّةُ، وَالنَّطَّامُ،  
وَالجَاحِظُ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ مُعْتَزِلَةِ بَعْدَادَ، وَالظَّاهِرِيَّةُ، وَالْقَاسَانِي، وَالنَّهْرَوَانِي<sup>(1)</sup>.  
**(وَهُوَ):** أَيِ الْمُخَالَفِ **(مُخْجُوجٌ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ ﷺ)** عَلَى الْعَمَلِ بِهِ؛ **(إِذْ كَانُوا بَيْنَ**  
**قَائِسٍ وَسَاكِنٍ سَكُوتٍ رَضِيٍّ؛ وَالْمَسْأَلَةُ قَطْعِيَّةٌ)؛** فَالْقِيَاسُ **دَلِيلٌ** شَرْعِيٌّ: كَالْكِتَابِ،  
وَالسُّنَّةِ؛ **وَأَصْلٌ** مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ؛ **وَعَمَلُ** الصَّحَابَةِ بِالْقِيَاسِ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ  
يُسْتَدَلَّ لَهُ؛ **وَسَنَدُكُرٌ** مِثَالًا وَاحِدًا يُبَيِّنُ أَهْمِيَّتَهُ: **رُويَ** أَنَّهُ قُتِلَ صَبِيٌّ بِصَنْعَاءَ، **فَبَلَغَ**  
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّ سِتَّةَ رِجَالٍ وَامْرَأَةً اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِهِ! **فَتَرَدَّدَ** فِي قَتْلِهِمْ بِهِ، **حَتَّى**  
قَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَرَأَيْتَ لَوْ اشْتَرَكْتَ نَقْرًا فِي سَرِقَةٍ جَزُورٍ أَكُنْتَ تَقْطَعُهُمْ؟ **قَالَ:** نَعَمْ،  
**قَالَ:** وَهَذَا مِثْلُهُ؛ **فَقَالَ** عُمَرُ قَوْلَتَهُ الْمَشْهُورَةَ: **لَوْ** قَتَلَهُ أَهْلُ صَنْعَاءَ جَمِيعًا لَقَتَلْتَهُمْ

(1) هداية العقول 2/ 470، والمحصول 2/ 246، والمستصفي 2/ 256، والمعتمد 2/ 230، والإبهاج  
22/ 3، والعضد 3/ 249، ورفع الحاجب 4/ 358، والبرهان 2/ 750، والإحكام للآمدي 2/ 6،  
وصفوة الاختيار ص 295.

به<sup>(1)</sup>! **فَقَّاسٌ عَلَى** القتل عَلَى السَّرِقَةِ، **وَوَاقِفَةٌ** الصَّحَابَةُ عَلَى ذَلِكَ.

**(وَلَا يَجْرِي الْقِيَاسُ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ؛ إِذْ فِيهَا مَا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ؛ وَالْقِيَاسُ فَرْعٌ تَعَقَّلَ الْمَعْنَى):** فَالَّذِي لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ عَدَدُ رَكَعَاتِ الصَّلَاةِ، وَوَقْتُهَا، وَإِجَابُ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَيَمِينُ الْقَسَامَةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ **وَالْقِيَاسُ** مُتَوَقِّفٌ عَلَى مَعْرِفَةِ وَتَعَقُّلِ الْعِلَّةِ الْجَامِعَةِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ.

**(وَيَكْفِي)** فِي الْقِيَاسِ **(إِبْتِثَاتُ حُكْمِ الْأَصْلِ)** الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ **(بِالدَّلِيلِ)** مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِأَقْسَامِهَا **(وَإِنْ لَمْ يَكُنْ)** ذَلِكَ الْأَصْلُ **(مُجْمَعًا عَلَيْهِ، وَلَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْخَصْمَانِ عَلَى) الْقَوْلِ (الْمُخْتَارِ).**

**(وَأَزْكَائُهُ أَرْبَعَةٌ: أَصْلٌ، وَفَرْعٌ، وَحُكْمٌ، وَعِلَّةٌ) وَلِكُلِّ رُكْنٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ شُرُوطٌ؛ (فَشُرُوطُ الْأَصْلِ) ثَلَاثَةٌ:**

1- **(أَنْ لَا يَكُونَ حُكْمُهُ مَنْسُوحًا):** مِثَالُهُ: قِيَاسُ عَدَمِ وُجُوبِ تَبَيُّتِ النَّيَّةِ فِي صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى عَدَمِ وُجُوبِهِ فِي صَوْمِ عَاشُورَاءِ الَّذِي كَانَ وَاجِبًا فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسِخَ؛ **فَالنَّسْخُ** قَدْ رَفَعَ حُكْمَ ذَلِكَ الْأَصْلِ، **وَمَا يَصْحَبُهُ، وَمَا يَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْأَحْوَالِ؛ لَكِنَّ** أَصْحَابَنَا وَالْجُمْهُورَ يُصَحِّحُونَ الْقِيَاسَ فِي هَذَا الْمِثَالِ؛ **لِبَقَاءِ** شَرْعِيَّةِ صَوْمِ عَاشُورَاءِ -وَإِنْ كَانَ نَدْبًا- **فَذَلِكَ** مِنْ بَابِ اخْتِلَافِ الْعِلَّةِ تَغْلِيظًا وَتَخْفِيفًا وَهُوَ لَا يَضُرُّ<sup>(2)</sup>.

2- **(وَأَنْ (لَا) يَكُونَ الْأَصْلُ (مَعْدُومًا بِهِ عَنْ سَنَنِ الْقِيَاسِ):** أَي عَنْ طَرِيقَتِهِ: كَالْقَسَامَةِ وَالشُّفْعَةِ؛ **فَالْقَسَامَةُ** تَجِبُ عَلَى مَنْ لَمْ يَدَّعِ عَلَيْهِ وَلِيَّ الدَّمِ بِالْقَتْلِ؛ **وَالْقِيَاسُ** أَنْ الْحَقَّ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ، **وَأَيْضًا** لَا تَسْقُطُ بِهَا عَنْهُمْ الدِّيَةُ

(1) شرح التجريد 5/414، وإعلام الأعلام 444 رقم 1110، والبخاري تعليقا 6/2526، وسنن البيهقي 8/41، والموطأ 2/115، ومصنف عبد الرزاق 9/475 رقم 18069.

(2) كافل الطبري 1/82، والفصول اللؤلؤية بمعناه 279.



بَلْ تَلْزَمُهُمْ - **وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ مُدْعِيهَا؛ وَالْقِيَاسُ** أَنَّ الْحَقَّ يَسْقُطُ بِالْيَمِينِ **إِذَا لَمْ يُبَيِّنِ**  
الْمُدَّعِي، **وَأَيْضًا** وَجَبَ عَلَى عَدَدٍ مَخْصُوصٍ - وَهُمْ خَمْسُونَ، **وَجُعِلَ** الْخِيَارُ لِوَلِيِّ  
الِدَّمِ فِي مَنْ يُحْلَفُ! **وَكُلُّ** ذَلِكَ مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ.

**وَالشُّفْعَةُ** مُخَالَفَةٌ لِلْقِيَاسِ؛ **لِأَنَّهَا** أَخَذَ مَالِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ بِلا عَقْدٍ؛ **وَهَذَا** لَا  
يَصِحُّ أَنْ يُقَاسَ عَلَى الْقِسَامَةِ وَالشُّفْعَةِ.

3- (و) أَنْ (لَا) يَكُونُ الْأَصْلُ مُتَفَرِّعًا عَنْ أَصْلٍ؛ **بِحَيْثُ** يَكُونُ حُكْمٌ هَذَا  
الْأَصْلُ **(ثَابِتًا بِقِيَاسٍ)** آخَرَ؛ **إِذْ** لَوْ لَمْ تَنْتَهِ الْأُصُولُ إِلَى أَصْلٍ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ؛ **بَلْ**  
إِلَى مَقْيِسٍ؛ **وَالْمَقْيِسُ** إِلَى مَقْيِسٍ - **لِتَسْلَسَلَ** إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ؛ **فَإِنْ** اتَّحَدَتِ الْعِلَّةُ **فَلَا**  
لُزُومَ لِقِيَاسٍ فَرَعٍ عَلَى فَرَعٍ: **كَمَا** يُقَالُ فِي السَّفَرِ جَلٍ: مَطْعُومٌ؛ **فَيَكُونُ** رَبَوِيًّا يَحْرُمُ  
فِيهِ التَّفَاضُلُ: كَالْتَّفَاحِ؛ وَالتَّفَاحُ رَبَوِيٌّ مَطْعُومٌ؛ قِيَاسًا عَلَى الْبُرِّ؛ **فَهَذَا** يُمَكِّنُ قِيَاسَ  
السَّفَرِ جَلٍ عَلَى الْبُرِّ بَدُونِ وَاسِطَةِ التَّفَاحِ.

**(وَشُرُوطُ الْفَرَعِ)** ثَلَاثَةٌ: الْأَوَّلُ: **(مُساوَاةُ أَصْلِهِ)** فِي ثَلَاثَةٍ:

1- **(فِي عِلَّتِهِ)**؛ بَأَن تُوْجَدَ فِيهِ عِلَّةٌ أَصْلِهِ: كَالْكَيْلِ فِي الرَّبَوِيَّاتِ؛ **فَتَقَاسُ** النُّورَةُ عَلَيْهِا  
لِحُصُولِ الْعِلَّةِ وَهِيَ الْكَيْلُ؛ **بِخِلَافِ** مَا لَوْ جَعَلْنَا الْعِلَّةَ فِي تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِيهَا الطَّعْمُ؛  
**فَلَا** تُوْجَدُ هَذِهِ الْعِلَّةُ فِي النُّورَةِ؛ **فَلَا** يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى الرَّبَوِيَّاتِ: كَالْبُرِّ وَالذَّرَّةِ.

2- (و) فِي (حُكْمِهِ) بَأَن يَتَّحِدَ الْحُكْمُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْعِلَّةِ فِيهِمَا؛ **فَلَوْ** اقْتَضَتْ  
الْعِلَّةُ فِي الْفَرَعِ غَيْرَ حُكْمِ الْأَصْلِ **لَمْ** يَصِحَّ الْقِيَاسُ: **مِثَالُ ذَلِكَ**: الْاسْتِدْلَالُ عَلَى زِيَادَةِ  
الرُّكُوعَاتِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِالْقِيَاسِ عَلَى صَلَاةِ الْجُمُعَةِ؛ **لِأَنَّ** الْكُسُوفَ صَلَاةً  
شُرِعَ فِيهَا الْجَمَاعَةُ؛ **فَلْيُشْرَعِ** فِيهَا رُكُوعٌ زَائِدٌ: كَالْجُمُعَةِ؛ **فَإِنَّهَا** لَمَّا شُرِعَتْ فِيهَا  
الْجَمَاعَةُ زِيدَ فِيهَا الْخُطْبَةُ؛ **فَأَبْت** بِالْعِلَّةِ - وَهِيَ شَرْعِيَّةُ الْجَمَاعَةِ فِيهِمَا - **حُكْمًا** فِي  
الْفَرَعِ مُخَالَفًا لِحُكْمِ الْأَصْلِ؛ **لِأَنَّ** حُكْمَ الْأَصْلِ **زِيَادَةُ** الْخُطْبَةِ، **وَحُكْمُ** الْفَرَعِ **زِيَادَةُ**



رُكُوعٍ؛ **وَهَذَا** غَيْرُ صَحِيحٍ عَلَى الْمُخْتَارِ؛ **إِذَا** لَا وَجَهَ يَقْتَضِيهِ، **وَلَوْ** كَانَتْ شَرْعِيَّةُ الْجَمَاعَةِ تَقْتَضِي ذَلِكَ لَأَقْتَضَتْهُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ؛ **إِذَا** قَدْ شُرِعَ فِيهَا الْجَمَاعَةُ.

3- **(وَفِي التَّغْلِيظِ، وَالتَّخْفِيفِ)؛** فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ **إِذَا** لَمْ يَتَّحِدَا فِي الْحُكْمِ تَغْلِيظًا وَتَخْفِيفًا، وَرُخْصَةً، وَعَزِيمَةً؛ **إِذَا** اخْتَلَفُوهَا فِي ذَلِكَ فَارِقٌ؛ **وَلَا** قِيَاسٌ مَعَ وُجُودِ الْفَارِقِ: **كَأَنَّ** يُقَاسُ التَّيْمُمُ عَلَى الْوُضُوءِ فِي كَوْنِ التَّثْلِيثِ مَسْنُونًا **بِجَمَاعٍ** كَوْنِ كُلِّ مِنَ التَّيْمُمِ؛ وَالْوُضُوءِ **شَرْطًا** فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ، **وَكَذَلِكَ** الْعَكْسُ؛ **فَلَا** يُقَاسُ الْوُضُوءُ عَلَى التَّيْمُمِ فِي كَوْنِ التَّثْلِيثِ غَيْرِ مَسْنُونٍ؛ **لِأَنَّ** التَّيْمُمَ شُرِعَ لِلتَّخْفِيفِ، **وَالْوُضُوءَ** لِلتَّغْلِيظِ.

(و) الثَّانِي مِنْ شُرُوطِ الْفَرْعِ: **(أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ شَرْعِيَّةُ حُكْمِهِ عَلَى)** شَرْعِيَّةِ **(حُكْمِ الْأَصْلِ)؛** بَلْ يَكُونُ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ لِيَصِحَّ الْقِيَاسُ حَيْثُ نَدَبُ؛ **فَلَا** يُقَاسُ الْوُضُوءُ عَلَى التَّيْمُمِ فِي وُجُوبِ النَّيَّةِ فِي الْوُضُوءِ **بِجَمَاعٍ** كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا طَهَارَةً تُرَادُ لِلصَّلَاةِ؛ **لِأَنَّ** شَرْعِيَّةَ التَّيْمُمِ مُتَأَخَّرَةٌ عَنِ شَرْعِيَّةِ الْوُضُوءِ؛ **لِأَنَّ** التَّيْمُمَ شُرِعَ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ سِتٍّ مِنَ الْهِجْرَةِ، **وَشَرْعِيَّةُ** الْوُضُوءِ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ. [الروض النضير/1/458].

(و) الثَّلَاثُ مِنْ شُرُوطِ الْفَرْعِ: **(أَنْ لَا يَرِدَ فِيهِ نَصٌّ)؛** لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ حُكْمُ الْفَرْعِ بِنَصٍّ؛ **فَلَا** مَعْنَى لِلْقِيَاسِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ؛ **فَيَكُونُ** أَصْلًا لَا فَرْعًا.

**(وَشُرُوطُ الْحُكْمِ هُنَا)؛** أَي فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مِنَ الْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ: **(أَنْ يَكُونَ شَرْعِيًّا)؛** أَي ثَابِتًا بِدَلِيلٍ شَرْعِيِّ: **مِنْ** وُجُوبٍ، أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ نَدَبٍ، أَوْ كَرَاهَةٍ، أَوْ إِبَاحَةٍ؛ **فَهَذِهِ** لَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا الْعَقْلُ إِلَّا بِالْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

**وَأَنْ يَكُونَ عَمَلِيًّا قَطْعِيًّا.** أَوْ ظَنِّيًّا اتِّفَاقًا. أَوْ عِلْمِيًّا قَطْعِيًّا **عِنْدَ** الْقَاسِمِ، وَالْهَادِي، وَالنَّاصِرِ، وَقُدَمَاءِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَالْأَشَاعِرَةِ؛ **(لَا عَقْلِيًّا)؛** مِثَالُهُ: **أَنْ** يُقَالَ فِي إِنْسَانٍ غَيْرِ غَاصِبٍ **نَقَلَ** عَيْنًا مَعْصُوبَةً: **اسْتِيْلَاءٌ** حَرَمَهُ الشَّرْعُ؛ **فَيَكُونُ** ظُلْمًا: **كَنَقَلَ** الْغَاصِبِ

الأول؛ **فهذا القياس العقلي لنقل على نقل لا يصح؛ لأن الظلم لا يثبت إلا إذا عري**  
عن أي فائدة من: جلب نفع: كحفظ العين المعصوبة، أو دفع ضرر: كسد رمق.

**(ولا لغويًا)** كأن يقال: اللواط وطء؛ يجب فيه الحد؛ **فيسمى** فاعله زانيا:  
كواطئ المرأة؛ **فهذا لا يصح؛ لأن اللفظ من وضع أهل اللغة؛ ولا قياس فيه.**

**(وشروط العلة) ستة: 1- (أن لا تضاد نصًا ولا إجماعًا)؛ بحيث يكون ما تبيته العلة**  
في الفرع مخالفًا للنص، أو الإجماع: **مثال** المخالفة للنص: **قول** الحنفي: المرأة مالكة  
لبضعها؛ **فيصح** أن تزوج نفسها بغير إذن ولبيها **قياسًا** على ما لو باعت سلعتها؛ **فيقال:**  
هذه العلة مخالفة لقوله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَزَوَّجْتَ بغيرِ وِليِّ فَنِكَاحُهَا باطلٌ»<sup>(1)</sup>.

**ومثال** مخالفة الإجماع: **أن** يقال: المسافر لا تجب عليه الصلاة **قياسًا** على  
صومه؛ **بجامع** المشقة في السفر؛ **فهذه** العلة أثبتت في الفرع حكمًا مخالفًا  
لإجماعهم على وجوب الصلاة في السفر.

**2- (وأن لا يكون في أوصافها ما لا تأثير له في الحكم)؛ وهذا إذا كانت العلة**  
مركبة من عدة أوصاف: **كما** في وجوب القصاص بالمتكفل قياسًا على القتل  
بالمحدد؛ **بجامع** أن كلا منهما قتل عمد عدوان؛ **فإن** لكل واحد من هذه  
الأوصاف **تأثيرًا** في الحكم **وهو** وجوب القصاص.

**3- (وأن لا تخالفه):** أي الحكم **(في التغليب والتخفيف)**: كأن يقال في التيمم:  
مسح يراؤ به الصلاة؛ **فيسن** فيه التكرار: كالوضوء؛ **فهذا** لا يصح؛ **لأن** العلة  
وهي المسح في التيمم تخفيف؛ **والحكم** الناتج عنها **وهو** التكرار تغليب؛ **فلا**  
ملاءمة بين العلة وحكمها.

(1) أمالي أحمد بن عيسى (الزّاب) 2/ 895 رقم 1451، وأصول الأحكام 1/ 441 رقم 1403، وفتح  
الباري 9/ 191، والحاكم 2/ 168، والطبراني في الكبير 11/ 202، وأبو داود رقم 2083، والترمذي  
رقم 1102، وابن ماجه رقم 1879. **وقد** ضعف الأحناف هذه الرواية، **وإنهم** من حملها على الأمة.

4- (وَأَنْ لَا تَكُونَ مُجَرَّدَ الْإِسْمِ): كَأَنْ يُعْلَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ بِكَوْنِهِ يُسَمَّى خَمْرًا؛  
(إِذَا لَا تَأْتِي لَهُ): أَيِ الْإِسْمِ فِي اقْتِضَاءِ الْأَحْكَامِ.

5- (وَأَنْ تَطْرُدَ)؛ فَكُلَّمَا وُجِدَتْ وَجِدَ الْحُكْمُ (عَلَى الصَّحِيحِ) عِنْدَ الْمُصَنِّفِ  
وَالْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ، وَأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ، وَجُمْهُورِ الْحَنَفِيَّةِ، وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ،  
وَقَوَاهُ الْمَهْدِيُّ.

6- (وَأَنْ تَنْعَكِسَ عَلَى رَأْيٍ): وَالْإِنْعَكَاسُ هُوَ انْعِدَامُ الْحُكْمِ عِنْدَ انْعِدَامِهَا،  
وَقَوْلُهُ: عَلَى رَأْيٍ: أَيِ إِنْ الْقَوْلُ بِنَعْكَاسِهَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى رَأْيٍ مَنْ مَنَعَ مِنْ جَوَازِ  
التَّعْلِيلِ بِعِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، أَوْ عِلَلٍ مُخْتَلَفَةٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مُسْتَقِلَّةٌ بِاقْتِضَاءِ الْحُكْمِ؛  
فَالْحُكْمُ عَلَى رَأْيٍ هُوَ لَا يَنْعَدِمُ؛ لِانْعِدَامِ عِلَّتِهِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ.

وَأَمَّا مَنْ جَوَّزَ - وَكَانَ الْمُصَنِّفُ مِنْهُمْ - فَلَا مَانِعَ عِنْدَهُمْ مِنْ قِيَامِ أَمَارَتَيْنِ، أَوْ  
بَاعِثَيْنِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ؛ كَمَا لَا يُمْنَعُ دَلِيلَانِ يَدُلَّانِ عَلَى مَذْلُولٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ  
الصَّحِيحُ عِنْدَ أَثَمَّتِنَا وَالْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ إِنَّمَا هِيَ أَمَارَةٌ أَوْ بَاعِثٌ عَلَى الْحُكْمِ (1).

(و) مِنْ أَحْكَامِ الْعِلَّةِ: 1- أَنَّهُ (يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ نَفِيًّا).

2- (وَأَنْ تَكُونَ إِنْبَاتًا): وَلِهَذَا يُنْفَرُ الْحُكْمَيْنِ أَرْبَعُ صُورٍ: الْأُولَى: أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ  
ثُبُوتِيَّةً، وَالْحُكْمُ الْمُتَرْتَّبُ عَلَيْهَا ثُبُوتِيًّا: كَتَحْرِيمِ الْخَمْرِ بِكَوْنِهِ مُسْكِرًا.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ وَالْعِلَّةُ عَدَمِيَّتَيْنِ مَعًا: كَتَّعْلِيلِ عَدَمِ نَفَازِ التَّصَرُّفِ مِنْ  
الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ بِعَدَمِ الْعَقْلِ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ تَكُونَ وَجُودِيَّةً، وَالْحُكْمُ عَدَمِيًّا: كَتَّعْلِيلِ عَدَمِ نَفَازِ التَّصَرُّفِ بِالْإِسْرَافِ.

الرَّابِعَةُ: أَنْ تَكُونَ عَدَمِيَّةً، وَالْحُكْمُ وَجُودِيًّا: كَتَّعْلِيلِ إِمْلَالِ وِلِيِّ الصَّبِيِّ - أَيْ  
إِمْلَالِهِ عَنْ دِينِهِ - بِعَدَمِ بُلُوغِ الصَّبِيِّ، وَتَّعْلِيلِ جَوَازِ ضَرْبِ الزَّوْجَةِ بِعَدَمِ امْتِسَالِهَا.

(1) كافل لقمان وهامشه 100، والطبري 89.

3- (و) يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ (مُفْرَدَةً) ذَاتَ وَصْفٍ وَاحِدٍ: كَالْإِسْكَارِ فِي  
الْحَمْرِ، وَالْكَيْلِ فِي رَبَا النَّسِيئَةِ.

4- (و) يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ (مُرَكَّبَةً): إِمَّا مِنْ وَصْفَيْنِ: كَالْكَيْلِ وَالْجِنْسِ فِي رَبَا  
الْفُضْلِ، وَالْإِيْجَابِ وَالْقَبُولِ فِي إِجَابِ مَلِكِ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ. أَوْ أَوْصَافٍ: كَتَغْلِيلِ  
وُجُوبِ الْقِصَاصِ بِقَوْلِنَا: قَتَلَ، عَمَدٌ، عُدْوَانٌ؛ فَهَذِهِ الْأَوْصَافُ بِمَجْمُوعِهَا عِلَّةٌ،  
وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ.

5- (و) أَنَّهَا (قَدْ تَكُونُ خَلْقًا) لِلَّهِ تَعَالَى (فِي حَكْلِ الْحُكْمِ) الْمَعْلَلِ: إِمَّا بَاقِيًا لِأَزْمًا:  
كَالطَّعْمِ فِي الرِّيَّوِيَّاتِ عِنْدَ مَنْ عُلِّلَ بِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْبَاقِيَةِ، وَإِمَّا مُفَارِقًا:  
كَالصَّغْرِ إِذَا عُلِّلَ بِهِ فَسَادُ الْبَيْعِ أَوْ نَحْوِهِ؛ فَالصَّغْرُ يَزُولُ وَيُفَارِقُ؛ فَلَا يَبْقَى الْمَمْنُوعُ  
مِنَ التَّصَرُّفِ صَغِيرًا إِلَى الْأَبَدِ.

6- (و) أَنَّهَا (قَدْ تَكُونُ حُكْمًا) عَقْلِيًّا: كَالْإِسْكَارِ، أَوْ (شَرْعِيًّا): كَتَغْلِيلِ عَدَمِ  
صِحَّةِ بَيْعِ الْكَلْبِ بِكَوْنِهِ نَجَسًا؛ فَالْعِلَّةُ هُنَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ.

7- (و) أَنَّهُ (قَدْ يَجِيءُ عَنْ عِلَّةٍ حُكْمَانِ) شَرْعِيَّانِ أَوْ أَكْثَرَ: كَتَغْلِيلِ تَحْرِيمِ دُخُولِ  
الْمَسْجِدِ، وَالْقِرَاءَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْوَطْءِ- بِالْحَيْضِ. وَقَدْ يَأْتِي عَنْهَا مُطْلَقَةً  
حُكْمٌ، وَمَشْرُوطَةً حُكْمٌ آخَرَ: كَالزَّنَى يُوجِبُ الْجُلْدَ بِمُجَرَّدِهِ، وَالرَّجْمَ بِشَرْطِ الْإِحْصَانِ.

8- (و) أَنَّهُ (يَصِحُّ تَقَارُنُ الْعِلَلِ) الْمُتَعَدِّدَةِ بِحُكْمٍ وَاحِدٍ: كَالْقَتْلِ الْبَغْيِيِّ، وَزِنَى  
الْمُحْصَنِ، وَالرَّدَّةِ؛ فَإِذَا وُجِدَتْ كُلُّهَا؛ فَإِنَّهَا عِلَّةٌ لِلْقَتْلِ؛ وَقَوْلُهُ ﷺ فِي دُرَّةِ بِنْتِ أُمِّ  
سَلَمَةَ - لَمَّا بَلَغَهُ حَدِيثُ النَّسَاءِ بِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَنْكِحَهَا -: «لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي  
حَجْرِي - لَمَّا حَلَّتْ لِي؛ إِنَّهَا لِابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ»<sup>(1)</sup>.

9- (و) أَنَّهُ يَصِحُّ (تَعَاظُمُهَا) بِأَنْ تَقْتَضِيَ عِلَّةٌ حُكْمًا، ثُمَّ تَقْتَضِيَ عِلَّةٌ أُخْرَى

(1) البخاري رقم 4813، ومسلم 1/1072.

ذَلِكَ الْحُكْمِ: كَالْحَيْضِ عِلَّةً فِي تَحْرِيمِ الْوُطْءِ؛ فَإِذَا انْقَضَتْ مُدَّتُهُ **عُلِّلَ** تَحْرِيمُ الْوُطْءِ بِعَدَمِ الْعُسْلِ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَقَّبُ الْحَيْضَ فِي افْتِضَاءِ تَحْرِيمِ الْوُطْءِ.

**(وَمَتَى تَعَارَضَتْ)** تِلْكَ الْعِلَلُ بِأَنَّ اقْتِضَى بَعْضُهَا خِلَافَ مَا يَقْتَضِيهِ الْآخَرُ فِي

الْفَرْعِ - **(فَالْتَرْجِيحُ)** وَاجِبٌ عَلَى الْمُجْتَهِدِ: **وَالْتَرْجِيحُ** بِوُجُوهِ:

1- أَنْ تَكُونَ إِحْدَى الْعِلَلِ مَقْطُوعًا بِهَا، وَالْأُخْرَى دُونَ ذَلِكَ.

2- أَنْ يُدَلَّ عَلَيْهَا النَّصُّ أَوْ الْإِجْمَاعُ دُونَ الْآخَرَى.

3- أَنْ تُؤَيِّدَهَا عِلَّةٌ أُخْرَى دُونَ الْآخَرَى؛ **وَسَيَأْتِي** فِي بَابِ التَّرْجِيحِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

**(وَطُرُقُ الْعِلَّةِ):** أَي مَسَالِكُهَا الدَّالَّةُ عَلَى عِلَّتَيْهَا **(أَرْبَعٌ عَلَى الْمُخْتَارِ):**

**(أَوْلَاهَا: الْإِجْمَاعُ؛ وَذَلِكَ أَنْ يَنْعَقِدَ عَلَى تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِعِلَّةٍ مُعَيَّنَةٍ):** كَإِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ

عِلَّةٌ وَجُوبِ الْحَدِّ عَلَى الشَّارِبِ هِيَ شُرْبُ الْمُسْكِرِ.

**(وَتَأْنِيهَا: النَّصُّ)** مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ: **(وَهُوَ صَرِيحٌ)** دَلَّ بِوَضْعِهِ، **(وَعَبْرٌ**

**صَرِيحٌ)**: وَهُوَ مَا لَزِمَ مِنْ مَفْهُومِ اللَّفْظِ: **(فَالصَّرِيحُ)** وَهُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ النَّصِّ

**(مَا) صُرِّحَ فِيهِ بِالْعِلَّةِ، أَوْ (أَيَّ فِيهِ بِأَحَدِ حُرُوفِ التَّعْلِيلِ)**؛ فَلِأَوَّلٍ: **(مِثْلُ: لِعِلَّةِ**

**كَذَا). وَالثَّانِي: (أَوْ لِأَجْلِ كَذَا، أَوْ لِأَنَّهُ، أَوْ فَإِنَّهُ، أَوْ بَأَنَّهُ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ)** مِمَّا أَتَى فِيهِ

بِالْحُرُوفِ الْمُفِيدَةِ لِلْعِلِّيَّةِ: كِإِذَنْ، وَكَيْ، وَإِنْ: **كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا**

**عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾** [المائدة: 32]، **﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾** [طه: 40]، **﴿إِذَا لَأَذَقْنَاكَ﴾** [الإسراء: 75]،

**﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾** [المائدة: 6]، **﴿خَشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾** [الحشر: 21]،

**وَقَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّهَا لَيْسَتْ بِسَبْعٍ﴾** <sup>(1)</sup>، **وَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ**

(1) شرح التجريد 1/77 بلفظ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجِسَةٍ؛ هِيَ مِنَ الطَّوَافِينِ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ»، وَأَصُولُ الْأَحْكَامِ 11/1 رَقْم 24، 27، وَإِعْلَامُ الْأَعْلَامِ 89 رَقْم 163، وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ 3/447 رَقْم 9714، وَالذَّارِقُطْنِي 1/63، وَالتَّرْمِذِي 1/154 رَقْم 920، وَالْمَوْطَأُ 36، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ 1/101، وَأَبُو دَاوُدَ 1/65 رَقْم 75، وَالنَّسَائِي 1/155 رَقْم 68، وَالْحَاكِمُ 1/159 بلفظ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجِسٍ».

حَبَسَتْهَا فَلَا أَطْعَمَتْهَا وَلَا تَرَكَتْهَا» [مسند أحمد رقم 10589]، **وَقَالَ** فِيمَنْ مَاتَ مُحْرِمًا: «لَا تَمْسُوهُ طِيًّا، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ **فَإِنَّهُ** يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا»<sup>(1)</sup>. **وَقَوْلُهُ** ﷺ «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِثْنَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصْرِ».

**(وَعَيْرُ الصَّرِيحِ)** وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ النَّصِّ: (مَا فَهِمَ مِنْهُ التَّغْلِيلُ لَا عَلَى وَجْهِ التَّصْرِيحِ) بِالْعِلَّةِ؛ (وَيُسَمَّى: تَنْبِيْهِ النَّصِّ) بِالْعِلَّةِ، وَإِيمَاءِ النَّصِّ إِلَيْهَا. **وَهُوَ** أَنْوَاعٌ: **الْأَوَّلُ**: صُدُورُ حُكْمٍ مِنْهُ ﷺ جَوَابًا: (مِثْلُ أَعْتَقَ رَقَبَةً)<sup>(2)</sup>؛ **جَوَابًا لِمَنْ قَالَ**: هَلَكْتُ وَأَهْلَكْتُ؟ **فَقَالَ**: مَاذَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: (جَامَعْتُ أَهْلِي فِي نَهَارِ رَمَضَانَ).

**(وَقَرِيبٌ مِنْهُ)**: أَيِ مِنَ الْحُكْمِ السَّابِقِ: **قَوْلُهُ** ﷺ لِلْخَثْعَمِيَّةِ لَمَّا سَأَلَتْهُ: إِنْ أَبِي أَدْرَكْتَهُ الْوَفَاةَ وَعَلَيْهِ فَرِيضَةُ الْحَجِّ، أَيَنْفَعُهُ إِنْ حَجَجْتُ عَنْهُ؟ قَالَ: (أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ **عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ**) فَقَضَيْتَهُ، أَيَنْفَعُهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»<sup>(3)</sup>؛ **فَقَدْ** سَأَلَتْهُ عَنْ حُكْمِ دَيْنِ اللَّهِ فَذَكَرَ نَظِيرَهُ وَهُوَ دَيْنُ الْأَدْمِيِّ بَعَلَّتِهِ؛ **فَكَمَا** يَجِبُ وَيَنْفَعُ قِضَاءُ هَذَا يَجِبُ وَيَنْفَعُ قِضَاءُ ذَلِكَ. **وَفِي** حَدِيثٍ آخَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ - **وَلَعَلَّ** السُّؤَالَ تَكَرَّرَ مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، (الْحَبْرَيْنِ). **وَإِنَّمَا** قَالَ: وَقَرِيبٌ مِنْهُ؛ **لِأَنَّهُ** فِي الْأَوَّلِ ذَكَرَ فِي الْجَوَابِ حُكْمَ الْمَسْئُولِ عَنْهُ، **وَذَكَرَ** فِي الثَّانِي نَظِيرَ الْمَسْئُولِ عَنْهُ.

**(و) النَّوْعُ الثَّانِي**: الْفَضْلُ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ بِالْوَصْفِ: **إِمَّا** مَعَ ذِكْرِ الْوَصْفَيْنِ مَعًا: (مِثْلُ) قَوْلِهِ ﷺ: (لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ، وَلِلْفَارِسِ سَهْمَانٌ)<sup>(4)</sup>.

(1) شرح التجريد/2/553، وإعلام الأعلام/233 رقم 565، وأصول الأحكام/1/403 رقم 1306، 1307، والشفاء/2/1195، والبخاري رقم 1208، ومسلم/2/865 رقم 1206، والنسائي/5/144 رقم 713، والبيهقي/3/390، والترمذي/3/386 رقم 951، والطبراني في الكبير/11/436 رقم 12239.  
(2) المجموع 149 رقم 246، وأمالي أحمد بن عيسى/1/638، والتجريد/3/276، والمرشد بالله/2/26، والبخاري رقم 1834، ومسلم رقم 1111، وأبو داود رقم 2390، والترمذي/724، وابن ماجه/1671.  
(3) البخاري/2/656 رقم 1754، ومسلم/2/804 رقم 1148.  
(4) شرح التجريد/6/561-562، وأصول الأحكام/2/530 رقم 2671، ومسلم/3/1383 رقم

**وَأَمَّا مَعَ ذِكْرِ أَحَدِهِمَا فَقَطْ: مِثْلُ الْقَاتِلِ عَمْدًا لَا يَرِثُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِغَيْرِ الْقَاتِلِ وَإِزْتِه؛ وَقَدْ فَصَلَ بَيْنَ الْمُجَاهِدِينَ بِصِفَةِ الْفُرُوسِيَّةِ وَالرُّجُولِيَّةِ؛ وَكَذَلِكَ فَصَلَ بَيْنَ الْوَارِثِينَ بِالْقَتْلِ وَعَدَمِهِ؛ فَلَوْلَا أَنَّ الصِّفَةَ هِيَ الْعِلَّةُ لَمَا كَانَ لِدِكْرِهَا فَائِدَةٌ.**

**(و)النَّوْعُ الثَّلَاثُ:** أَنْ يَذْكَرَ الشَّارِعُ وَصْفًا مُنَاسِبًا مَعَ الْحُكْمِ: (مِثْلُ) قَوْلِهِ ﷺ: **(لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانُ)** <sup>(1)</sup>؛ فَتَبَّهَ بِذِكْرِ الْغَضَبِ مَعَ الْحُكْمِ عَلَى أَنَّهُ الْعِلَّةُ فِي عَدَمِ جَوَازِ الْحُكْمِ؛ لِتَشْوِيْشِ الْفِكْرِ بِالْغَضَبِ؛ **وَالْأَلَا** لَمْ يَكُنْ لِدِكْرِهِ فَائِدَةٌ، **(وَعَبْرٌ ذَلِكَ)** مِنْ أَنْوَاعِ الْإِيْمَاءِ؛ **كَالْنَهْيِ** عَنْ فِعْلٍ مُعَيَّنٍ **قَدْ** أَوْجَبَ عَلَيْنَا فِيهِ مَا يُنَافِي ذَلِكَ الْفِعْلَ؛ **إِذَا يُشْعِرُ** بِأَنَّ عِلَّةَ تَحْرِيْمِهِ **كَوْنُهُ** مَانِعًا مِنَ الْوَاجِبِ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ** ﴾ [الجمعة:9]؛ **فَالنَّهْيُ** عَنِ الْبَيْعِ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالسَّعْيِ **مُنَبَّهٌ** عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي تَحْرِيْمِ الْبَيْعِ حِينَئِذٍ **كَوْنُهُ** مَانِعًا مِنَ الْوَاجِبِ؛ فَيُقَاسُ عَلَيْهِ أَيُّ تَصَرُّفٍ يَمْنَعُ مِنَ الْوَاجِبِ: كَالْإِجَارَةِ، وَالْقَرْضِ، وَعَقْدِ النِّكَاحِ.

**(وَأَثَلَتْهَا: السَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ):** فَالسَّبْرُ هُوَ اخْتِيَارُ الْوَصْفِ؛ **هَلْ** يَصْلُحُ لِلْعِلَّةِ أَوْ لَا؟ **والتَّقْسِيمُ:** حَضْرُ الْأَوْصَافِ، **ثُمَّ تَقُولُ:** الْعِلَّةُ: **إِمَّا** كَذَا، **وَأَمَّا** كَذَا؛ **فَيُنْبَغِي** تَقْدِيمُ التَّقْسِيمِ لَفْظًا لِتَقَدُّمِهِ فِي الْخَارِجِ؛ **وَقَدَّمَ** السَّبْرَ عَلَى التَّقْسِيمِ؛ **لِأَنَّهُ** مُقَدَّمٌ فِي الْإِعْتِبَارِ؛ **(وَيُسَمَّى)** عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ **(حُجَّةَ الْإِجْمَاعِ)**، وَتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ: **أَيَّ** تَمْيِيزَهُ عَنْ غَيْرِهِ. **وَالْمَنَاطُ** هِيَ الْعِلَّةُ؛ لِرَبْطِ الْحُكْمِ بِهَا؛ **وَسُمِّيَ** حُجَّةَ الْإِجْمَاعِ؛ **لِأَنَّهُ** يُرْجَعُ فِي تَعْيِينِ مَا

1763، وأبو داود 2/172 رقم 2733، والترمذي 4/105 رقم 1954، وابن ماجه 2/952 رقم 2854، وأحمد 2/199 رقم 4449، والدارمي 2/225، والدارقطني 4/106.  
(1) مجموع الإمام زيد 204 رقم 394، وأصول الأحكام 2/341 رقم 2322، وشرح التجريد 6/120، والبخاري 6/2616 رقم 6739، ومسلم 3/1342 رقم 1717، وأبو داود 4/16 رقم 3589، والترمذي 3/260 رقم 1334، والنسائي 8/23 رقم 5406، وابن ماجه 2/767 رقم 2316، والدارقطني 4/206، وأحمد 7/305 رقم 20401، والبيهقي 10/105.



ادْعِي عَلَيْهِ إِلَى الْإِحْتِجَاجِ بِالْإِجْمَاعِ **عَلَى** أَنَّهُ لَا بُدَّ لِذَلِكَ الْحُكْمِ مِنْ عِلَّةٍ. **(وَهُوَ):** أَيُّ حُجَّةِ الْإِجْمَاعِ: **(حَضْرُ الْأَوْصَافِ)** الْمَوْجُودَةِ **(فِي الْأَصْلِ)** الصَّالِحَةِ لِلْعَلِيَّةِ فِي بَادِي الرَّأْيِ، وَمَعْرِفَتِهَا بِأَعْيَانِهَا، **(ثُمَّ إِنْطَالُ التَّغْلِيلِ بِهَا):** أَيُّ بَيْنَاكِ الْأَوْصَافِ **(إِلَّا وَاحِدًا فَيَتَعَيَّنُ)** أَنَّهُ الْعِلَّةُ: **كَأَنَّ** تَقُولُ: الْخَمْرُ مَائِعٌ، مُزِيدٌ، مِنَ الْعِنَبِ، مُسْكِرٌ، **ثُمَّ تَقُولُ:** الْعِلَلُ الثَّلَاثُ الْأُولَى مِنْ عِلَلِ الْخَمْرِ الَّتِي تَوْهَمُنَاهَا لَا تَصْلُحُ عِلَّةً لِلتَّحْرِيمِ؛ **فَيَتَعَيَّنُ** كَوْنُ الْإِسْكَارِ **عِلَّةً** فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ.

**(و) يَتِمُّ (إِنْطَالُ مَا عَدَاهُ):** أَيُّ مَا عَدَا الْوَصْفَ الْمُنْعَيْنِ أَنَّهُ الْعِلَّةُ يَأْخُذِي طُرُقَ ثَلَاثٍ:

1- **(إِمَّا بَيِّنَانِ ثُبُوتِ الْحُكْمِ مِنْ دُونِهِ):** أَيُّ مِنْ دُونِ التَّغْلِيلِ الْمُتَوَهَّمِ: **كَمَا** يُقَالُ فِي قِيَاسِ الذَّرَّةِ عَلَى الْبُرِّ فِي تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ: **حَصَرْتُ** أَوْصَافَ الْبُرِّ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِي الْبُرِّ **فَوَجَدْتُمَا:** إِمَّا الطَّعْمَ، **أَوْ** الْقُوَّةَ، **أَوْ** الْكَيْلَ، **لَكِنَّ** الطَّعْمَ وَالْقُوَّةَ لَا تَصْلُحَانِ لِذَلِكَ؛ **لِحَرَيَانِ** تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِي الثُّورَةِ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَطْعُومَةٍ، **وَفِي** الْمِلْحِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِقُوَّةٍ؛ **فَيَتَعَيَّنُ** الْكَيْلُ؛ لَوْجُودِ الْكَيْلِ فِي كُلِّ مِنَ الْبُرِّ، وَالذَّرَّةِ، وَالْمِلْحِ، وَالثُّورَةِ.

2- **(أَوْ بَيِّنَانِ كَوْنِهِ وَضْفًا طَرْدِيًّا):** وَالطَّرْدِيُّ هُوَ الَّذِي لَمْ يَعْتَبِرْهُ الشَّارِعُ: كَالْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ: **كَأَنَّ** يُقَالُ فِي قِيَاسِ الْأَمَةِ عَلَى الْعَبْدِ فِي سِرَايَةِ الْعَثَقِ الْوَارِدِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا فِي مَمْلُوكٍ فَخَلَّصَهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ...»<sup>(1)</sup>: **حَصَرْتُ** الْأَوْصَافَ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ عِلَّةً لِذَلِكَ، وَهِيَ: **إِمَّا** الْمَلِكُ، **وَإِمَّا** الْبَيَاضُ، **أَوْ** السَّوَادُ، **أَوْ** الطُّوْلُ، **أَوْ** الْقِصْرُ، **أَوْ** الذُّكُورَةُ، **أَوْ** الْأُنُوثَةُ؛ **ثُمَّ** تُبْطَلُهَا كُلُّهَا؛ **لَعَدَمِ** اعْتِبَارِ الشَّارِعِ لَهَا فِي حُكْمِ مِنَ الْأَحْكَامِ؛ **وَيَتَعَيَّنُ** الْمَلِكُ<sup>(2)</sup>.

(1) شرح التجريد 5/20، وأصول الأحكام 1/142 رقم 1925، والبخاري 2/893 رقم 2390، ومسلم 3/1288 رقم 1503، وأحمد 3/414 رقم 9507.

(2) ينظر: كافل لقمان 107، والطبري 1/94.



3- **(أَوْ بَعْدَ ظُهُورِ مُنَاسَبَتِهِ):** أَي لَا يَظْهَرُ لِلْوَصْفِ وَجْهُ مُنَاسَبَةٍ يَقْتَضِي الْحُكْمَ بِهَا فَيُلْغَى: **كَمَا** يُقَالُ فِي قِيَاسِ التَّيْدِ عَلَى الْخَمْرِ: **حَصَرْتُ** أَوْصَافَ الْخَمْرِ الَّتِي تَصْلُحُ لِعِلَّةِ تَحْرِيمِهِ؛ **فَوَجَدْتُهَا:** الْإِسْكَارَ، أَوْ السَّيْلَانَ، أَوْ الْحُمْرَةَ، أَوْ الشَّدَّةَ؛ **فَيَتَعَيَّنُ** الْإِسْكَارُ؛ **لِعَدَمِ** مُنَاسَبَةِ مَا عَدَاهُ لِعِلَّةِ التَّحْرِيمِ.

**(وَشَرْطُ هَذَا الطَّرِيقِ)** الْمُسَمَّى بِحُجَّةِ الْإِجْمَاعِ **(وَمَا بَعْدَهُ)** مِنَ الطَّرِيقِ وَهِيَ الْمُنَاسَبَةُ - النَّصُّ، أَوْ **(الْإِجْمَاعُ عَلَى تَعْلِيلِ الْحُكْمِ فِي الْجُمْلَةِ مِنْ دُونِ تَعْيِينِ عِلَّةٍ)** فِي مَحَلِّ مَنْ مَحَالَّهَا؛ **إِذْ لَوْ وَقَعَ** الْإِجْمَاعُ عَلَى التَّعْيِينِ لَكَانَ هُوَ الطَّرِيقَ، **وَلَيْسَ** مِمَّا نَحْنُ بِصَدْدِهِ؛ **وَأِنَّمَا** تَتَعَيَّنُ الْعِلَّةُ فِي هَذَا الطَّرِيقِ بِالسَّبْرِ كَمَا تَقَدَّمَ، **وَفِي** الَّذِي بَعْدَهُ بِالْمُنَاسَبَةِ كَمَا سَيَأْتِي.

**(وَرَابِعُهَا):** أَي طُرُقِ الْعِلَّةِ **(الْمُنَاسَبَةُ)** بَيْنَ الْحُكْمِ وَالْعِلَّةِ **(وَتُسَمَّى الْإِخَالَةَ):** أَي الظَّنُّ؛ **لِأَنَّهَا** بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا يُخَالُ أَنَّهَا عِلَّةٌ؛ **(وَتُسَمَّى تَخْرِيجَ الْمَنَاطِ):** أَي اسْتِخْرَاجِ الْعِلَّةِ الْمَنَاطِ بِهَا الْحُكْمَ: **أَي** الْمُعَلَّقُ بِهَا؛ **وَلَمَّا** كَانَتِ الْعِلَّةُ تَتَعَلَّقُ بِهَا الْأَحْكَامُ سُمِّيَتْ مَنَاطَ الْحُكْمِ. **وَلَمَّا** كَانَتِ الْمُنَاسَبَةُ تُسْتَنْبِطُ بِهَا الْعِلَّةُ سُمِّيَتْ تَخْرِيجًا.

**(وَهِيَ):** أَي الْمُنَاسَبَةُ فِي الْإِضْطِلَاحِ: **(تَعْيِينُ الْعِلَّةِ)** فِي الْأَصْلِ الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ، الَّذِي **ثَبَتَ** بِالنَّصِّ أَوْ الْإِجْمَاعِ **حُكْمُهُ** دُونَ عِلَّتِهِ - **(بِمَجْرَدِ إِبْدَاءِ مُنَاسَبَةٍ)** بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْحُكْمِ **(ذَاتِيَّةً)** مَنَسُوبَةً إِلَى ذَاتِ الْوَصْفِ لَا بِنَصٍّ وَلَا بِغَيْرِهِ؛ **وَلِذَلِكَ** سُمِّيَتْ مُنَاسَبَةً: **(كَالْإِسْكَارِ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَكَالْخِنَايَةِ الْعَمْدِ الْعُدْوَانِ فِي الْقِصَاصِ)؛** فَإِنَّ مَنْ نَظَرَ فِي الْإِسْكَارِ الَّذِي هُوَ عِلَّةُ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، **وَفِي** الْعُدْوَانِ الَّذِي هُوَ عِلَّةُ شَرْعِ الْقِصَاصِ - **وَجَدَهُمَا** مُنَاسِبَتَيْنِ لِحِفْظِ الْعَقْلِ وَالنَّفْسِ.

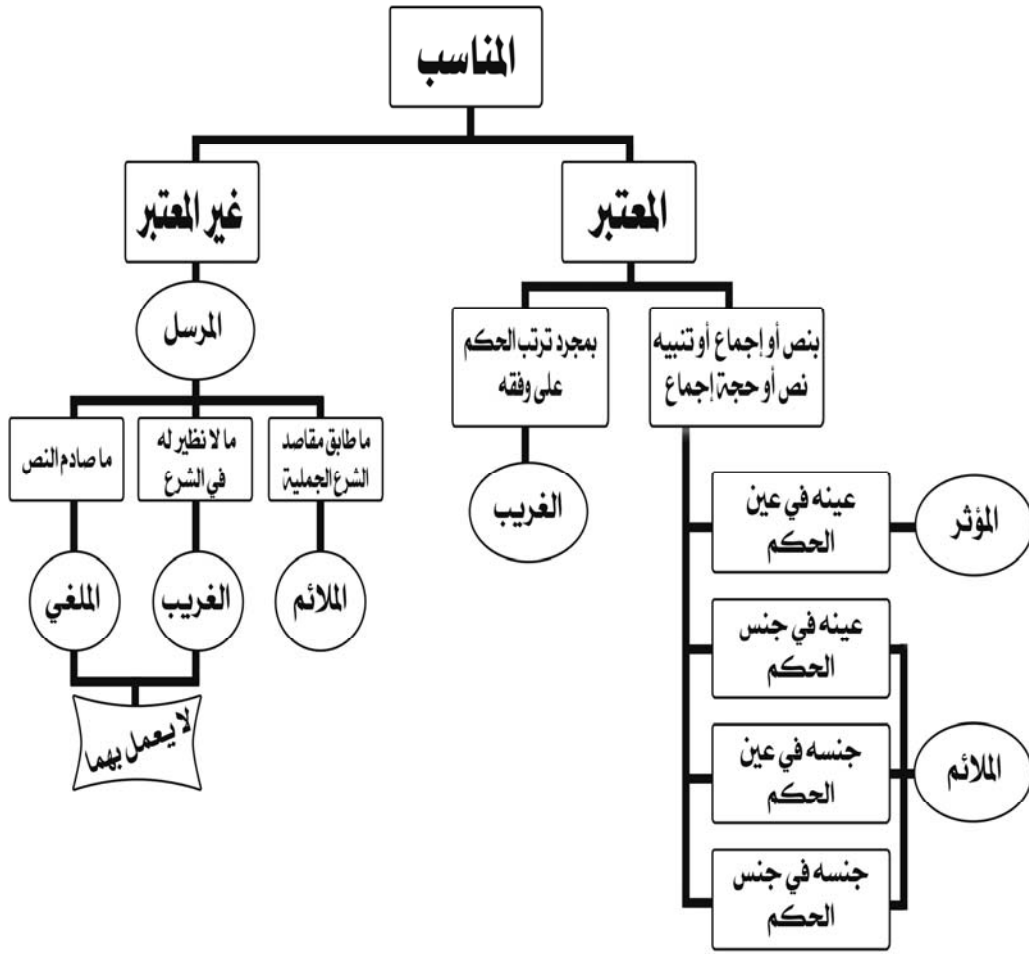
**(وَتَنْخَرِمُ الْمُنَاسَبَةُ)** بَيْنَ الْحُكْمِ وَالْعِلَّةِ **(بِالزُّومِ مَفْسَدَةً)** - مِنْ إِثْبَاتِ الْحُكْمِ بِهَا - **(رَاجِحَةً)** عَلَى الْمَصْلَحَةِ: **مِثَالُهُ** مَنْ غَصَّ بِلُقْمَةٍ؛ وَخَشِيَ التَّلْفَ، وَلَمْ يَجِدْ

مَا يُسَيِّغُهَا بِهِ إِلَّا الْخَمْرُ؛ **فَإِنَّ** فِي تَحْرِيمِهِ مُنَاسَبَةً لِحِفْظِ الْعَقْلِ؛ **لَكِنَّ** الْمُنَاسَبَةَ  
 أَنْحَرَمَتْ بِحُصُولِ مَفْسَدَةٍ وَهُوَ هَلَاكُهُ؛ **فَحِفْظُ** النَّفْسِ أَوْلَى مِنْ حِفْظِ الْعَقْلِ.  
**(أَوْ)** تَنْحَرِمُ الْمُنَاسَبَةُ بِلُزُومِ مَفْسَدَةٍ **(مُسَاوِيَةٍ)**: مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: بَعِ هَذَا وَسَتَرَبِّحَ  
 مِثْلَ مَا تَخْسَرُ؛ **فَالرَّبْحُ** مُنَاسِبٌ لِلْقِيَامِ بِعَمَلِ الْبَيْعِ **إِلَّا** أَنَّ الْمُنَاسَبَةَ أَنْحَرَمَتْ  
 بِمَفْسَدَةٍ مُسَاوِيَةٍ.

**(وَالْمُنَاسِبُ)** فِي الْإِضْطِلَاحِ: **(وَصِفٌ، ظَاهِرٌ، مُنْضَبِطٌ)**؛ يُحْتَرَزُ عَنِ الْخَفِيِّ  
 وَالْمُضْطَرِّبِ؛ **لِأَنَّ** الْعِلَّةَ مُعْرِفَةً لِلْحُكْمِ؛ **فَإِذَا** كَانَ الْوَصْفُ خَفِيًّا أَوْ غَيْرَ مُنْضَبِطٍ -  
 لَمْ يُعْرَفْ هُوَ فِي نَفْسِهِ؛ **فَكَيْفَ** يُعْرَفُ بِهِ الْحُكْمُ؟! **وَهَذَا** الْوَصْفُ **(يَقْضِي الْعَقْلُ**  
**بِأَنَّهُ الْبَاعِثُ عَلَى الْحُكْمِ)**: كَالْإِسْكَارِ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ.

**(فَإِنْ كَانَ خَفِيًّا)**: كَالرِّضَا فِي الْمَعَامَلَاتِ، وَالْعَمْدِيَّةِ فِي الْجَنَائِاتِ، **(أَوْ غَيْرِ**  
**مُنْضَبِطٍ - اعْتَبِرْ مُلَازِمَهُ وَمَظْتَنَهُ: كَالسَّفَرِ لِلْمَشَقَّةِ)** الْمُنَاسَبَةُ لِحُكْمِ الْقَصْرِ؛ تَحْصِيلاً  
 لِمَقْصُودِ الشَّارِعِ مِنَ التَّخْفِيفِ؛ **وَلَكِنْ** لَا يُمْكِنُ اعْتِبَارُهَا بِعَيْنِهَا؛ **إِذْ** هِيَ غَيْرُ  
 مُنْضَبِطَةٍ؛ **لِكُونِهَا** تَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَالْأَشْخَاصِ وَالْأَزْمَانِ؛ **وَلَا** يَتَعَلَّقُ  
 التَّرْخِيسُ بِالْكَلِّ، **وَلَا** يَمْتَّازُ الْبَعْضُ بِنَفْسِهِ؛ **فَيُعَلِّقُ** الْحُكْمُ بِمَا يُلَازِمُهُ وَهُوَ  
 السَّفَرُ؛ لِانْضِبَاطِهِ.

**(وَهُوَ)** أَيُّ الْمُنَاسِبِ **(أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٍ: مُؤَثَّرٌ، وَمُلَاطِمٌ، وَغَرِيبٌ، وَمُرْسَلٌ)** كَمَا  
 يُوَضِّحُهُ الْمُحَقِّطُ التَّالِي:



وَسَيَعْقِبُ هَذَا الْمُخَطَّطُ أَمْثِلَةٌ وَشَرْحٌ.

**(ف) الْقِسْمُ الْأَوَّلُ** وَهُوَ الْمُنَاسِبُ **(الْمُؤَثِّرُ: مَا ثَبَتَ بِنَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ)، أَوْ تَنْبِيهِ** نَصٍّ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة:179]، **أَوْ حُجَّةِ إِجْمَاعٍ -**  
**(اعْتِبَارُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ: كَتَغْلِيلِ وَلايَةِ الْمَالِ بِالصَّغْرِ الثَّابِتِ بِالْإِجْمَاعِ)؛** إِذْ أَجْمَعُوا  
 عَلَى اعْتِبَارِ الصَّغْرِ فِي وَلايَةِ الْمَالِ، **(وَكَتَغْلِيلِ وَجُوبِ الْوُضُوءِ بِالْحَدِيثِ الْخَارِجِ مِنْ**  
**السَّيْلَيْنِ الثَّابِتِ بِالنَّصِّ)** فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمْ  
**النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء:43]، وَقَوْلِهِ ﷺ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَالَ لَهُ: الْوُضُوءُ**

كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْنَا مِنَ الْحَدِيثِ فَقَطُّ؟ **فَقَالَ:** «لَا، بَلْ مِنْ سَبْعٍ: مِنْ حَدِيثٍ، وَبَوْلٍ، وَدَمِ سَائِلٍ، وَقِيٍّ ذَارِعٍ، وَدَسْعَةٍ تَمَلَأُ الْفَمَ، وَنَوْمٍ مُصْطَجِعٍ، وَقَهْقَهَةٍ فِي الصَّلَاةِ»<sup>(1)</sup>؛ **وَسُمِّيَ** مُؤَثِّرًا؛ لِظُهُورِ تَأْثِيرِهِ فِي الْحُكْمِ.

**(و) الْقِسْمُ الثَّانِي: الْمُنَاسِبُ (الْمَلَائِمُ):** أَي الَّذِي لَاءَمَ جِنْسَ تَصَرُّفِ الشَّارِعِ - هُوَ (مَا ثَبَّتَ اعْتِبَارَهُ): أَي اعْتِبَارُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ؛ **(بِتَرْتُّبِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ):** أَي عَلَى وَفْقِ الْمُنَاسِبِ لَهُ **بِأَنَّ** يَثْبُتُ الْحُكْمُ مَعَ الْوَصْفِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ: كَالْتَحْرِيمِ لِلإِسْكَارِ؛ **فِيهِمَا** فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ وَهُوَ الْخَمْرُ **(فَقَطُّ)** دُونَ أَنْ يَثْبُتَ بِنَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ تَنْبِيهِ نَصٍّ، أَوْ حُجَّةِ إِجْمَاعٍ - **اعْتِبَارُهُ** بَعَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ كَمَا فِي الْمُؤَثِّرِ؛ **(لَكِنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ بِنَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ)** أَحَدَ الْإِعْتِبَارَاتِ الثَّلَاثَةِ:

1- **(اعْتِبَارُ عَيْنِهِ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ)** الَّذِي يُرَادُ إِثْبَاتُهُ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ: **(كَمَا ثَبَّتَ لِلْأَبِ وَوَلَايَةَ نِكَاحِ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ قِيَاسًا عَلَى وَوَلَايَةِ الْمَالِ بِجَامِعِ الصَّغِيرِ)؛** فَإِنَّ الْوَصْفَ وَهُوَ الصَّغَرُ **أَمْرٌ** وَاحِدٌ وَلَيْسَ جِنْسًا تَحْتَهُ نَوْعَانِ؛ **وَالْحُكْمُ** - وَهُوَ الْوَلَايَةُ - **جِنْسٌ** يَجْمَعُ: وَوَلَايَةَ النِّكَاحِ، وَوَلَايَةَ الْمَالِ؛ **وَهُمَا** نَوْعَانِ مِنَ التَّصَرُّفِ؛ **(فَقَدْ اعْتَبِرَ عَيْنَ الصَّغَرِ فِي جِنْسِ الْوَلَايَةِ)** بِتَنْبِيهِ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْوَلَايَةِ عَلَى الصَّغِيرِ فِي الْمَالِ؛ **لَأنَّ** الْإِجْمَاعَ عَلَى اعْتِبَارِهِ فِي وَوَلَايَةِ الْمَالِ إِجْمَاعٌ عَلَى اعْتِبَارِهِ فِي جِنْسِ الْوَلَايَةِ الْعَامَّةِ لِلْمَالِ وَالنِّكَاحِ؛ **بِخِلَافِ** اعْتِبَارِهِ فِي عَيْنِ وَوَلَايَةِ النِّكَاحِ؛ **فَإِنَّهُ** إِنَّمَا ثَبَّتَ بِمُجَرَّدِ تَرْتُّبِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ **حَيْثُ** ثَبَّتَ الْوَلَايَةَ مَعَهُ فِي الْجُمْلَةِ - **وَإِنْ** وَقَعَ الْخِلَافُ فِي أَنَّهَا لِلصَّغَرِ، أَوْ لِلْبَكَارَةِ، أَوْ لهُمَا جَمِيعًا<sup>(2)</sup>.

2- **(أَوْ ثَبَّتَ)** بِنَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ تَنْبِيهِ نَصٍّ، أَوْ حُجَّةِ إِجْمَاعٍ - **(اعْتِبَارُ**

(1) التجريد 54/1، والشفاء 73/1، وأصول الأحكام 39/1 رقم 126، ونصب الرأية 44/1.

(2) ينظر: كافل الطبري 97، وكافل ابن لقمان 112، وابن حابس (خ).

**جِنْسِيهِ**: أي الوَصْفِ **(في عَيْنِ الْحُكْمِ)** المراد إثباته بالقياس: **(كجوازِ الجَمْعِ)** بين الصَّلَاتَيْنِ، وَكَوْنِهِ رُخْصَةً **(في الحَضَرِ؛ لِلْمَطَرِ قِيَاسًا عَلَى السَّفَرِ بِجَمَاعِ الحَرَجِ)**؛ فَالْحُكْمُ جَوَازُ الجَمْعِ وَهُوَ وَاحِدٌ، وَالْوَصْفُ المُنَاسِبُ وَهُوَ الحَرَجُ جِنْسٌ يَجْمَعُ الحَرَجَ الحَاصِلَ بِالسَّفَرِ وَهُوَ خَوْفُ الصَّلَالِ وَالانْقِطَاعِ، وَالْحَرَجُ الحَاصِلُ بِالمَطَرِ وَهُوَ التَّأذِي بِهِ؛ وَهُمَا نَوْعَانِ مُخْتَلِفَانِ؛ **(فَقَدْ اعْتَبِرَ جِنْسُ الحَرَجِ فِي عَيْنِ رُخْصَةِ الجَمْعِ)** بِتَنْبِيهِ النَّصِّ: وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ فِي السَّفَرِ؛ وَذَلِكَ إِيمَاءً إِلَى أَنَّ عِلَّةَ رُخْصَةِ الجَمْعِ فِيهِ حَرَجُ السَّفَرِ فَقَطْ؛ إِذْ لَا نَصَّ وَلَا إِجْمَاعَ عَلَى عِلِّيَّةِ نَفْسِ الحَرَجِ؛ **وَإِنَّمَا** تَرْتَبَ الحُكْمُ عَلَى وَفْقِهِ.

**فَإِنْ قِيلَ**: الحَرَجُ وَهُوَ المَشَقَّةُ وَصَفٌ غَيْرٌ مُنْضَبِطٌ لِمَا قَدْ تَقَرَّرَ؛ **وَلِذَا** لَمْ يُعَلَّلْ بِهِ القَصْرُ؛ **فَلَا** يَصْلُحُ عِلَّةً - **قُلْنَا**: قَدْ أُجِيبَ بِانضِبَاطِهِ فِي الجَمْعِ بِدَلِيلِ جَوَازِهِ سَفَرًا وَحَضْرًا؛ **إِذْ** لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ؛ **فَيَصْلُحُ** عِلَّةً؛ **بِخِلَافِ** القَصْرِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ اعْتَبِرَتْ فِيهِ المَشَقَّةُ **لَصَادَمَهُ** الإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ حَضْرًا عِنْدَ حُصُولِ الحَرَجِ؛ **وَلِذَا** اعْتَبِرَ مُلَازِمُهُ وَهُوَ السَّفَرُ.

3- **(أَوْ)** ثَبَتَ بِنَصِّ، **أَوْ** إِجْمَاعٍ، **أَوْ** تَنْبِيهِ نَصِّ، **أَوْ** حُجَّةِ إِجْمَاعٍ - **(اعْتِبَارُ جِنْسِيهِ)**: أَيِ الوَصْفِ **(في جِنْسِ الحُكْمِ)** المراد إثباته بالقياس: وَذَلِكَ **(كإثباتِ القِصَاصِ بِالمُتَمَثِّلِ قِيَاسًا عَلَى المُحَدِّدِ)**؛ وَهَذَا المِثَالُ عَلَى أَصْلِ الحَقِيقَةِ: **وَالْمُتَمَثِّلُ**: آلَةٌ غَيْرُ حَادَّةٍ: كَالعَصَا، وَالْحَجَرِ، وَالْعَمُودِ. **وَالْمُحَدِّدُ**: آلَةٌ قَتَلِ حَادَّةٌ؛ **(بِجَمَاعِ كَوْنِهِمَا جِنَايَةٌ عَمْدِ عُدْوَانِ)**؛ **فَالْحُكْمُ** - وَهُوَ وَجُوبُ القِصَاصِ - جِنْسٌ يَشْمَلُ القِصَاصَ فِي النَّفْسِ وَغَيْرِهَا مِمَّا يَجِبُ فِيهِ القِصَاصُ مِمَّا ذَكَرْتَهُ الآيَةُ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا﴾ [المائدة: 45]، **وَالْوَصْفُ المُنَاسِبُ** - وَهُوَ جِنَايَةُ العَمْدِ العُدْوَانِ - **جِنْسٌ** أَيضًا: يَشْمَلُ الجِنَايَةَ فِي

النَّفْسِ، وَالْأَطْرَافِ، وَالْمَالِ؛ **(فَقَدْ اُعْتَبِرَ جِنْسُ الْحَيَاةِ)** الشَّامِلِ لِلْجِنَايَةِ عَلَى النَّفْسِ  
وَالْأَطْرَافِ وَالْمَالِ - **(فِي جِنْسِ الْقِصَاصِ)** الشَّامِلِ لِلْقِصَاصِ فِيهَا.

**(و) الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: الْمُنَاسِبُ (الْغَرِيبُ) وَهُوَ:** **(مَا ثَبَّتَ اِعْتِبَارُهُ بِمُجَرَّدِ تَرْتِبِ**  
**الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ):** أَي نِيِطُ الْحُكْمِ بِالْوَصْفِ بِسَبَبِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ؛  
**(وَلَمْ يَثْبُتْ بِنَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ اِعْتِبَارُ عَيْنِهِ وَلَا جِنْسِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ وَلَا جِنْسِهِ: كَتَغْلِيلِ**  
**تَحْرِيمِ النَّيِّدِ بِالْإِسْكَارِ قِيَاسًا عَلَى الْخَمْرِ)؛ فَإِنَّهُ مُنَاسِبٌ لِلتَّحْرِيمِ حِفْظًا لِلْعَقْلِ؛ وَقَدْ**  
**ثَبَّتَ اِعْتِبَارُهُ فِي التَّحْرِيمِ بِمُجَرَّدِ تَرْتِبِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ؛ فَلَا يَكُونُ مُرْسَلًا لِكِنَّهُ**  
**غَرِيبٌ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ؛ وَهَذَا الْمِثَالُ لِلتَّفْهِيمِ (عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ)**  
**وُرُودِ (النَّصِّ بِأَنَّهُ):** أَي الْإِسْكَارُ هُوَ **(الْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ)؛** وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ  
الْإِسْكَارَ مُنَاسِبٌ مُؤَثَّرٌ؛ **لِأَنَّهُ** قَدْ ثَبَّتَ اِعْتِبَارُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ بِإِيْمَاءِ النَّصِّ:  
**وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».**

**وَالْمِثَالُ التَّحْقِيقِيُّ لِلْمُنَاسِبِ الْغَرِيبِ أَنْ يُقَالَ فِي الْبَاتِ لِرَوْجَتِهِ فِي مَرَضِهِ**  
**الْمَخُوفِ بِأَنْ طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَائِنًا؛ لِئَلَّا تَرْتَبُ: يُعَامَلُ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ؛ فَتَوَرَّثُ زَوْجَتُهُ**  
**قِيَاسًا عَلَى مَنْ قَتَلَ مُورَثَهُ عَمْدًا؛ حَيْثُ عُمِلَ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ فَمُنِعَ مِنَ الْإِرْثِ؛**  
**فَالْعِلَّةُ هِيَ أَنَّهُمَا فَعَلَا فَعَلًا مُحَرَّمًا لِعَرَضِ فَاسِدٍ، وَالْحُكْمُ هُوَ الْمَعَارِضَةُ بِنَقِيضِ**  
**الْقَصْدِ؛ وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا مُنَاسِبًا غَرِيبًا؛ لِأَنَّهُ** قَدْ ثَبَّتَ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ، **وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ:**  
**«الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ»<sup>(1)</sup>؛ فَاعْتِبَارُ الْعِلَّةِ وَهِيَ الْفِعْلُ الْمُحَرَّمُ لِعَرَضِ فَاسِدٍ إِنَّمَا ثَبَّتَ**  
**بِتَرْتِبِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ.**

**(و) الْقِسْمُ الرَّابِعُ: الْمُنَاسِبُ (الْمُرْسَلُ) وَهُوَ:** **(مَا لَمْ يَثْبُتْ اِعْتِبَارُهُ بِشَيْءٍ مِمَّا**  
**سَبَقَ):** مِنْ نَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ مُجَرَّدِ تَرْتِبِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ؛ **وَسُمِّيَ مُرْسَلًا؛**

(1) شرح التجريد 6/109، والترمذي 4/425، وأبو داود 4/189.

لأنه أُرْسِلَ عَنِ الْإِعْتِبَارِ، (وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: مُلَائِمٌ، وَغَرِيبٌ، وَمَلْغُوبٌ):  
**فَالْمُلَائِمُ الْمُرْسَلُ: مَا لَمْ يَشْهَدْ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ بِالْإِعْتِبَارِ؛ بِلَا يَثْبُتَ فِي الشَّرْعِ**  
**اعْتِبَارٌ عَيْنِهِ أَوْ جِنْسِهِ - فِي عَيْنِ الْحُكْمِ أَوْ جِنْسِهِ؛ (لَكِنَّهُ مُطَابِقٌ لِبَعْضِ مَقَاصِدِ**  
**الشَّرْعِ الْجُمْلِيِّ: كَقَتْلِ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَرَسِّسِينَ بِهَمِّ عِنْدِ الصَّرْوَةِ):** يَعْنِي إِذَا هَجَمَ الْكُفَّارُ  
 عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَقَدَّمُوا أَمَامَهُمْ أُسْرَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَتَّقُونَ بِهِمْ ضَرَبَاتِ الْجَيْشِ  
 الْإِسْلَامِيِّ؛ فَلَوْ لَمْ نَقْتُلِ التُّرْسَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِنَصَلَّ إِلَى مَنْ وَرَاءَهُمْ - لَزَحَفُوا  
 وَاجْتَا حُوا بِلَادَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَبِي قَتْلِ الْأُسْرَى مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ: وَهِيَ حِفْظُ بَيْضَةِ  
 الْإِسْلَامِ؛ وَقَدْ جَاءَ الشَّرْعُ بِوُجُوبِ الْجِهَادِ، وَبَذْلِ النُّفُوسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهَذَا  
 مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ مَفْسَدَةً كَبِيرَةً بِمَفْسَدَةٍ صَغِيرَةٍ: كَقَطْعِ الْيَدِ الْمَرِيضَةِ لِسَلَامَةِ  
 الْجِسْمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، (وَكَقَتْلِ الزُّنْدِيقِ وَإِنْ أَظْهَرَ التَّوْبَةَ)؛ لِلرَّدْعِ وَالزَّجْرِ؛ لِأَنَّ  
 الزُّنْدِيقَ يُظْهِرُ مَا لَا يُبْطِنُ؛ فَلَوْ قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ - لَمْ يُزَجَرَ زُنْدِيقٌ أَبَدًا؛ وَالزَّجْرُ  
 مَقْصُودٌ فِي الشَّرْعِ. وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ وَيَكُلِّ صَمِيرَهُ إِلَى اللَّهِ، وَهُوَ قَوْلُ  
 الْأَكْثَرِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ؛ وَالْمِثَالُ إِنَّمَا يُرَادُ لِلتَّفْهِيمِ لَا لِلتَّحْقِيقِ.

**(وَكَقَوْلُنَا: يَحْرُمُ النِّكَاحُ عَلَى الْعَاجِزِ عَنِ الْوَطْءِ مَنْ تَعَصَّى لِتَرْكِهِ)؛ وَلَا حُجَّةَ**  
**لِلْقَائِلِ بِذَلِكَ إِلَّا الْقِيَاسُ الْمُرْسَلُ؛ وَهُوَ أَنَّهُ يُعْرَضُهَا لِفِعْلِ الْقَبِيحِ؛ وَالشَّرْعُ يَمْنَعُ مَنْ**  
**تَعْرِضُ الْغَيْرَ لِفِعْلِ الْقَبِيحِ فِي بَعْضِ الصُّورِ، (وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ):** كَتَقْدِيمِ الْمَصْلَحَةِ  
 الْعَامَّةِ عَلَى الْخَاصَّةِ، وَتَنَاوُلِ سَدِّ الرَّمَقِ عِنْدَ سُيُوعِ الْحَرَامِ فِي الْأَرْضِ.

**(وَهَذَا النَّوعُ هُوَ الْمَعْرُوفُ) الْمُسَمَّى (بِالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ) - لَا أَصْلَ لَهُ مُعَيَّنٌ؛**  
**لِأَنَّهُ أُرْسِلَ عَنِ الْإِعْتِبَارِ؛ فَلَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى اعْتِبَارِهِ وَلَا إِغَائِثِهِ، لَكِنْ تَشْهَدُ لَهُ**  
**أُصُولٌ شَرْعِيَّةٌ إِجْمَالِيَّةٌ بِالْإِعْتِبَارِ: مِثْلُ: أَيُّنَمَا وَجَدْتَ الْمَصْلَحَةَ فَشَمَّ شَرْعُ اللَّهِ (1).**

(1) تبصرة الحكام لابن فرحون 1/242.



**والمصالح المرسله، والقياس المرسل - ضرب من الاجتهاد.**

**(والمذهب اختاره) بأربعة شروط: 1- أن تكون المصلحة غير مصادمة لنص.**

**2- أن تكون ملائمة لقواعد أصوله. 3- أن تكون خالصة عن معارض.**

**4- ألا يكون لها أصل معين.**

**(و) أما النوع الثاني: فهو (الغريب المرسل) وهو (ما لا نظير له) معتبر (في الشرع)**

**لا جملته ولا تفصيلاً؛ (لكن العقل يستحسن الحكم لأجله: كأن يقال في قياس البات**

**لزوجه في مرضه المخوف لئلا تراث منه: يعامل بتقيض قصده فتورث؛ قياساً على**

**القاتل عمداً حيث عورض بتقيض قصده فلم يورث؛ بجامع كونهما فعلاً فعلاً محرماً**

**لغرض فاسد؛ فإنه لم يثبت في الشرع أنه العلة في القاتل ولا غيره) لكنه مناسب لترتيب**

**الحكم عليه؛ وهو معارضتهما بتقيض قصدهما؛ فتورث الزوجه، ويمنع القاتل من**

**الإرث؛ لتخصيل مصلحة زجرهما عن الفعل المحرم؛ لكن لم يشهد لذلك أصل**

**معين في الشرع بالاعتبار؛ وهذا على تقدير عدم ورود قوله ﷺ: «القاتل لا يرث»،**

**وأما عند التحقيق فهو مثال للمناسيب الغريب، وقد تقدم.**

**(وأما) النوع الثالث: وهو (الملغى) المرسل (فهو ما صادم النص - وإن كان**

**لجنسه نظير في الشرع - كإيجاب الصوم ابتداء على المظاهر ونحوه): وهو من يحنث**

**في يمينه، والقاتل خطأ؛ (حيث هو ممن يسهل عليه العتق): كالأغنياء الذين**

**عندهم عدد من العبيد؛ فإيجاب الصوم أشد عليهم من العتق؛ فيكون (زيادة في**

**زجره؛ فإن جنس الزجر مقصود في الشرع؛ لكن النص): وهو قوله تعالى في كفارة**

**الظهار: ﴿والذين يظنهم من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقية من قبل أن**

**يتمأسا ذلكم توعظون به﴾ والله بما تعملون خبير ﴿٣٠﴾ فمن لم يجد فصيام شهرين**

**متتابعين من قبل أن يتمأسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ﴿٣١﴾ [المجادلة: 4، 3،**



وَقَوْلُهُ جَلَّ وَعَلَا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهَا إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: 89]، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ الْخَطَأِ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهَا إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهَا وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: 92]؛ فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ الثَّلَاثِ لَمْ يُعَيِّنِ الصِّيَامَ بَدَلًا عَنِ الْعِتْقِ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يُعْتَقُ؛ فَوُرُودُ النَّصِّ (مَنْعَ اخْتِيَارِهِ هُنَا): أَيِ اعْتِبَارِ مَا يَقَعُ بِهِ الرَّجْرُ وَهُوَ الصَّوْمُ حَيْثُ يَكُونُ الصَّوْمُ أَشَقَّ مِنَ الْعِتْقِ؛ (فَالْغِي) هَذَا الْمُنَاسِبُ.

(وَهَذَانِ) النواعان: الغريب، والمَلغِي (مُطَرِّحَانِ اتِّفَاقًا): أَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَلِأَنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الشَّرْعِ، وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلِمُصَادَمَتِهِ آيَاتِ الْكُفَّارَاتِ.

(قِيلَ) - وَالْقَائِلُ الْجُمْهُورُ: (وَمِنْ طُرُقِ الْعِلَّةِ: الشَّبَهُ: وَهُوَ أَنْ يُوَهَّمَ الْوَصْفُ الْمُنَاسِبَةَ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحُكْمِ؛ (بِأَنْ يَدُورَ مَعَهُ الْحُكْمُ وَجُودًا وَعَدَمًا مَعَ الْبَيِّنَاتِ الشَّارِعِ إِلَيْهِ: كَالْكَيْلِ فِي تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ عَلَى رَأْيٍ) لِأَيْمَتِنَا ﷺ: أَيِ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ الْكَيْلَ هُوَ الْعِلَّةُ فِي التَّحْرِيمِ؛ فَإِنَّ التَّعْلِيلَ بِهِ لَمْ يَنْبَغِ بِنَصِّ وَلَا إِجْمَاعٍ؛ وَإِنَّمَا ثَبَتَ بِكَوْنِ الْحُكْمِ يَنْبَغُ بِبُتُوتهِ وَيَنْتَفِي بِانْتِفَائِهِ، (وَكَمَا يُقَالُ فِي تَطْهِيرِ النَّجَسِ: طَهَارَةٌ تُرَادُ لِلصَّلَاةِ؛ فَيَتَعَيَّنُ هَا الْمَاءُ: كَطَهَارَةِ الْحَدِيثِ؛ بِجَامِعِ كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا طَهَارَةٌ تُرَادُ لِلصَّلَاةِ)؛ فَإِنَّ الْجَامِعَ وَصَفُ شَبَهِيٍّ؛ إِذْ لَا تَظْهَرُ مُنَاسَبَتُهُ لِلْحُكْمِ الْمَذْكُورِ لِكِنَّهُ يُوَهَّمُ الْمُنَاسَبَةَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ: كَوْنُهَا طَهَارَةٌ لِلصَّلَاةِ، وَكَوْنُهَا قَلْعًا لِلْحَبَثِ؛ وَالشَّارِعُ قَدْ اعْتَبَرَ الْأَوَّلَ حَيْثُ رَتَّبَ عَلَيْهِ حُكْمَ تَعْيِينِ الْمَاءِ

فِي الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا، وَلَمْ يَعْتَبِرِ الثَّانِي وَهُوَ كَوْنُهَا عَنِ النَّجْسِ؛ **فَاعْتَبِرَ** الْأَوَّلَ لِظُهُورِ  
اعْتِبَارِ الشَّارِعِ لَهُ **وَالْغَيْبِ** الثَّانِي لِعَدَمِ اعْتِبَارِهِ.

### فَصْلٌ:

**(وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَذْكُرُ دَلِيلًا خَامِسًا)** غَيْرَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَالْقِيَاسِ  
**(وَهُوَ الْإِسْتِدْلَالُ)**، وَيُسَمِّيهِ أَصْحَابُنَا **الْإِجْتِهَادَ**، وَيَذْكُرُونَهُ فِي بَابِ قَسِيمِهِ **وَهُوَ**  
التَّقْلِيدُ. **وَيُقَالُ** لَهُ أَيْضًا: الْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ كَمَا تَقَدَّمَ، **وَهُوَ** عِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ  
وَبَعْضِ الْأُصُولِيِّينَ دَلِيلٌ مُسْتَقِلٌّ، **وَعِنْدَنَا رَاجِعٌ إِلَى النَّصِّ، أَوْ الْإِجْمَاعِ، أَوْ**  
الْقِيَاسِ؛ **لِأَنَّهُ** تَمَسَّكَ بِمَعْقُولٍ مَفْهُومٍ مِنْ أَيْهَا؛ **فَهُوَ** تَمَسَّكَ بِهَا.

**(وَهُوَ):** أَيِ الْإِسْتِدْلَالِ **(مَا لَيْسَ بِنَصٍّ، وَلَا إِجْمَاعٍ، وَلَا قِيَاسٍ عِلَّةٍ)** وَإِلَّا كَانَ  
قِيَاسًا، **(وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: الْأَوَّلُ: تَلَازُمٌ بَيْنَ حُكْمَيْنِ مِنْ دُونِ تَعْيِينِ عِلَّةٍ)**؛ إِذْ لَوْ  
عَيَّنَتِ الْعِلَّةَ لَكَانَ قِيَاسًا؛ **وَيَنْقَسِمُ** التَّلَازُمُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

**الأَوَّلُ:** تَلَازُمٌ بَيْنَ حُكْمَيْنِ ثُبُوتِيَّيْنِ: **(مِثْلُ مَنْ صَحَّ ظَهَارُهُ صَحَّ طَلَاقُهُ)**؛ وَوَجْهُ  
التَّلَازُمِ **أَنَّ** تَتَبَعْنَا فَوَجَدْنَا أَنَّ كُلَّ شَخْصٍ يَصِحُّ ظَهَارُهُ يَصِحُّ طَلَاقُهُ، **وَمَنْ لَا**  
يَصِحُّ ظَهَارُهُ لَا يَصِحُّ طَلَاقُهُ.

**وَالثَّانِي:** تَلَازُمٌ النَّفْيَيْنِ: **نَحْوُ** لَوْلَمْ تُشْتَرَطِ النَّيَّةُ فِي الْوُضُوءِ - **لَمْ** تُشْتَرَطِ فِي  
الْيَمِّمِ؛ **وَوَجْهُ** التَّلَازُمِ مَا تَقَدَّمَ.

**وَالثَّلَاثُ:** تَلَازُمُ الثُّبُوتِ وَالنَّفْيِ: **مِثْلُ** مَا يَكُونُ مُبَاحًا **لَا** يَكُونُ حَرَامًا.

**وَالرَّابِعُ:** تَلَازُمُ النَّفْيِ وَالثُّبُوتِ: **مِثْلُ** مَا لَا يَكُونُ جَائِزًا **يَكُونُ** حَرَامًا؛ **فَهَذِهِ**  
أَنْوَاعُ التَّلَازُمِ <sup>(1)</sup>.

(1) الكاشف لذوي العقول 141، وكافل الطبري 120.

## الإِسْتِصْحَابُ

**(الثَّانِي)** مِنْ أَنْوَاعِ الإِسْتِدْلَالِ **(الإِسْتِصْحَابُ)** لِلْحَالِ: **وَمَعْنَاهُ** بَقَاءُ التَّمَسُّكِ بِالدَّلِيلِ حَتَّى يَرِدَ مَا يُعَيِّرُهُ؛ **فَيُظَلُّ** الأَمْرُ المَاضِي بَاقِيًا إِلَى الحَالِ؛ **لِعَدَمِ** العِلْمِ بِالمُعَيِّرِ. **وَقَدْ** يَكُونُ اسْتِصْحَابًا لِحُكْمٍ عَقْلِيًّا: **كَاسْتِصْحَابِ** البَرَاءَةِ الأَصْلِيَّةِ حَتَّى يَرِدَ نَاقِلٌ. **وَقَدْ** يَكُونُ لِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ: **كَاسْتِصْحَابِ** المِلْكِ، وَالنِّكَاحِ، وَالطَّلَاقِ حَتَّى يَرِدَ مُعَيِّرٌ: كَالعِلْمِ بِالبَيْعِ وَالطَّلَاقِ وَالإِسْتِرْجَاعِ. **(وَهُوَ):** أَي الإِسْتِصْحَابُ لُغَةً: **طَلَبُ** كَوْنِ الشَّيْءِ فِي صُحْبَتِكَ.

**وَاصْطِلَاحًا:** **(ثُبُوتُ الحُكْمِ):** أَي اسْتِمْرَارُهُ **(فِي وَقْتٍ؛ لِثُبُوتِهِ قَبْلَهُ؛ لِفُقْدَانِ مَا يَصْلُحُ لِلتَّغْيِيرِ:** كَقَوْلِ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ فِي المُتَيَّمِّ يَرَى المَاءَ فِي صَلَاتِهِ: يَسْتَمِرُّ فِيهَا اسْتِصْحَابًا لِلْحَالِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ وَجِبَ عَلَيْهِ المُضِيُّ فِيهَا قَبْلَ رُؤْيَةِ المَاءِ)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ بَقَاءُ تِلْكَ الطَّهَارَةِ؛ **فَيَسْتَصْحِبُ** المُتَيَّمُّ الحَالَ فِي بَقَائِهَا؛ **فَيَسْتَمِرُّ** عَلَى مَا هُوَ فِيهِ، **وَيُتِمُّ** صَلَاتَهُ، **وَتَكُونُ** صَاحِبَةً.

**وَالْمَذْهَبُ** بُطْلَانُ التَّيَّمِّ، وَالصَّلَاةِ، **وَوُجُوبُ** الإِعَادَةِ **إِنْ** بَقِيَ وَقْتُ اللُّوْضُوءِ، **وَإِذْرَاكِ** رَكْعَةٍ.

## شَرْعٌ مِنْ قَبْلِنَا

**(الثَّلَاثُ)** مِنْ أَنْوَاعِ الإِسْتِدْلَالِ: **(شَرْعٌ مِنْ قَبْلِنَا)** مِنَ الأنَّبِيَاءِ ﷺ؛ **(وَالْمُخْتَارُ أَنْ** النَّبِيِّ ﷺ **لَمْ يَكُنْ قَبْلَ البِعْثَةِ مُتَعَبَّدًا بِشَرْعٍ)** مِنْ شَرَائِعِ الأنَّبِيَاءِ؛ **(وَأَنَّهُ بَعْدَهَا مُتَعَبَّدٌ بِمَا لَمْ يُنْسَخْ مِنَ الشَّرَائِعِ):** كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ [المائدة: 45]. **وَمِثْلُ** رَجْمِ الزَّانِي المُحْصَنِ الوَارِدِ فِي التَّوْرَةِ؛ **(فَيَجِبُ عَلَيْنَا** الأَخْذُ بِذَلِكَ **عِنْدَ عَدَمِ الدَّلِيلِ فِي شَرْعِنَا).**

## الإستِحْسَانُ

**(قيل: ومثله):** أي ومن الاستدلال نوع رابع وهو **(الإستِحْسَانُ)** وهو دليل ثابت عندنا: **(وهو عبارة عن دليل يقابل القياس الجلي):** كما يقال مثلاً: إن القياس يقتضي أن المثلّي مضمون بمثله؛ **فالعَمَلُ بِخَبَرِ الْمَصْرَةِ الْآتِيِ اسْتِحْسَانٌ؛** لأنه دليل يقابل القياس؛ **(وقد يكونُ بُبُوْثَةً):** أي الإستِحْسَانُ **(بالأثر):** كخبر المصرة: وهي البقرة أو نحوها يترك حلبها أياماً لتباع على أنها حلوب وليست كذلك؛ **فالقِياسُ في المُشْتَرِي لَهَا بَعْدَ أَنْ حَلَبَهَا، وَظَهَرَ لَهُ أَنَّهَا غَيْرُ حَلُوبٍ - أَنْ يَرُدَّهَا وَيُضْمَنَ الْحَلِيبَ الْمَصْرِي بِمِثْلِهِ؛ لَكِنَّ النَّصَّ جَاءَ بِقَوْلِهِ ﷺ:** «وإن شاء ردها وصاعاً من تمر» [مسلم رقم 1524].

**(و) قد يكونُ ثبوتُ الإستِحْسَانِ (بالإجماع):** كجواز دخول الحمام بأجرة مجهولة؛ أو جهالة المدة، وكم القدر المُستهلك من الماء، ونحو ذلك؛ **والقياسُ** أنه لا يجوز؛ **لكن** استحسن جوازها؛ للإجماع.

**(و) قد يثبتُ الإستِحْسَانُ (بالضرورة):** كقول الحنفية بطهارة الحياض والآبار في الفلاة؛ **لأنَّ** ضرورة الاحتياج إليها تبيح ذلك؛ **لأنَّ** أصل مذهبهم نجاسة سُور السباع. **أما** المذهب فهو طاهر.

**(و) يثبتُ أيضًا (بالقياس الخفي):** كالصيرفي مثلاً إذا ملك دون نصاب من الذهب أو الفضة **قيمتُه** نصاب من الجنس الآخر؛ **فالقِياسُ الجليُّ على أموال التجارة أنها لا تجب عليه الزكاة: كما** إذا ملك ما قيمته دون نصاب من عروض التجارة؛ **لأنَّ** نقود الصيارفة كسلع التجارة؛ **لكن** بالإستِحْسَانِ **تجب** عليه الزكاة؛ **للقِياسِ الخفيِّ؛ لأنه** قد ملك نصاباً كاملاً مما تجب فيه الزكاة؛ **ولو** بالتقويم بالجنس الآخر؛ **وهذا هو المختارُ خلافاً للجُمهورِ** (1).

(1) يدعم الجُمهور أن الدين يسر؛ **والأصل** براءة الذمة؛ **ومختار** المذهب دليله التحري، والاحتياط،

**(وَلَا يَتَحَقَّقُ اسْتِحْسَانٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ)؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ: إِنْ عَادَ إِلَى اللَّفْظِ فَلَا مُشَاحَّةَ فِي الْعِبَارَةِ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الْمَعْنَى؛ فَمَرْجِعُهُ إِلَى التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَهُوَ أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.**

### مَذْهَبُ الصَّحَابِيِّ

**(وَأَمَّا مَذْهَبُ الصَّحَابِيِّ فَلَا يَكْتَفِرُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ) وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ؛ فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ مَا عَدَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا عليه السلام؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ حُجَّةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ %.**

**(و) أَمَّا (قَوْلُهُ) عليه السلام: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ (بِأَيِّهِمْ ائْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ)»، وَنَحْوَهُ؛ فَالْمُرَادُ بِهِ الْمُقْلَدُونَ):** أَي الَّذِينَ يَجُوزُ تَقْلِيدُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَهُمْ الْفُقَهَاءُ مِنْهُمْ، عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ الْحَدِيثِ؛ **لَكِنَّهُ** مَوْضُوعٌ مِنْ رِوَايَةِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْهَاشِمِيِّ، **قَالَ الذَّهَبِيُّ<sup>(1)</sup>**: مِنْ بَلَايَاهُ: أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ. **وَأَتَمَّهُ** الْمُحَدِّثُونَ بِالْكَذِبِ<sup>(2)</sup>. **أَقُولُ:** لَوْلَا أَمَانَةُ النَّقْلِ لَحَدَفْتُهُ مِنْ مَثَنِ الْكَافِلِ.

وَتَغْلِيْبُ حَاجَةِ الْفُقَرَاءِ إِلَى الرَّكَاةِ.

(1) الميزان 2/ 124، وتلخيص الحبير 4/ 190.

(2) أخرجه الشهاب الفضاوي في مسنده 1/ 285 رقم 1346 **من** طريق جعفر بن عبد الواحد، **قال** لنا وهب بن جرير، عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «مَثَلُ أَصْحَابِي مَثَلُ النُّجُومِ مَنْ ائْتَدَى بِشَيْءٍ مِنْهَا اهْتَدَى»، **وفيه** جعفر بن عبد الواحد الهاشمي. **قال ابن عدي** في الكامل 2/ 153: **مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَيَسْرُقُ الْحَدِيثُ ثُمَّ ذَكَرَ مَجْمُوعَةً مِنْ رِوَايَاتِهِ، وَقَالَ:** وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْتُهَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ **كُلُّهَا بَوَاطِلٌ. وَبَعْضُهَا سَرَقَهُ مِنْ قَوْمٍ؛ وَلَهُ غَيْرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمَسَاكِرِ وَكَانَ يَتَّبِعُهُمُ بِالْوَضْعِ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ** في ميزان الاعتدال 1/ 191 رقم 1471 في ترجمة جعفر بن عبد الواحد: **قَالَ الدارقطني:** يضع الحديث. **وقال أبو زرعة:** رَوَى أَحَادِيثَ لَا أَصْلَ لَهَا، **وقال:** وَمِنْ بَلَايَاهُ: عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ!» **ونقلها ابن**

حجر في اللسان 2/ 117 رقم 488. **وَقَالَ فِي تَلْخِصِ الْحَبِيرِ** 4/ 190: رواه القضاعي في مسند الشهاب، **وَفِي** إِسْنَادِهِ جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْهَاشِمِيِّ وَهُوَ كَذَّابٌ، **وَفِي تَلْخِصِ الْحَبِيرِ** أَيضًا: وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي غَرَائِبِ مَالِكٍ مِنْ طَرِيقِ جَمِيلِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ، وَجَمِيلٍ لَا يُعْرَفُ **وَلَا أَصْلَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ وَلَا مِنْ قَوْفِهِ، وَرَوَاهُ الْبَزَّازُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ زَيْدِ الْعَمِّيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيبِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعَبْدِ الرَّحِيمِ: كَذَّابٌ. وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَيضًا: وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ. وَرَوَاهُ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ فِي كِتَابِ السَّنَةِ مِنْ حَدِيثِ مَنْدَلٍ، عَنْ جُوَيْرٍ، عَنْ الضُّحَاكِ بْنِ مِزَاحِمٍ مَنْقُطَعًا وَهُوَ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ. وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ 250 رقم 783 قَالَ: أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، نَسَا أَبُو شَهَابٍ الْحَمَزَةَ الْجَزْرِي، عَنْ نَافِعٍ... قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ 2/ 90: **وَهَذَا** إِسْنَادٌ لَا يَصِحُّ **وَلَا** يَرُويهِ عَنْ نَافِعٍ مَنْ يُحْتَجُّ بِهِ، قَالَ ابْنُ عَدِي فِي الْكَامِلِ 2/ 376: حمزة بن أبي حمزة النصببي الجزري يَضَعُ الْحَدِيثَ. **وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ 2/ 90: قَالَ الْبَزَّازُ مَا فِي أَيْدِي الْعَامَّةِ يَرُويهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَصْحَابِي كَمَثَلِ التُّجُومِ فَبِأَيِّهَا افْتَدَوْا اهْتَدَوْا» **وَهَذَا** الْكَلَامُ لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ وَإِنَّمَا أَتَى ضَعْفٌ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ زَيْدٍ؛ **لَأَنَّ** أَهْلَ الْعِلْمِ قَدْ سَكْتُوا عَنِ الرِّوَايَةِ لِحَدِيثِهِ **وَالْكَلَامُ** أَيضًا مُنْكَرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. **وَأَخْرَجَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَامٌ بْنُ سَلِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ غُصَيْنٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا، قَالَ: «أَصْحَابِي كَالْتُّجُومِ بِأَيِّهِمْ افْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»؛ **قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا** إِسْنَادٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ. **وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْكَافِ الشَّافِ،** تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الْكِشَافِ 2/ 628: **ورواية جابر هذه** أَخْرَجَهَا الدَّارِقُطْنِيُّ فِي الْمُؤْتَلَفِ مِنْ رِوَايَةِ سَلَامِ بْنِ سَلِيمٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ غُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا، وَسَلَامٍ: ضَعِيفٌ. **وقال ابن منده** فِي الْفَوَائِدِ 1/ 29: إِسْنَادُهُ سَاقِطٌ، **والحديث** مَوْضُوعٌ. **وفي لسان الميزان** 2/ 117: أَخْرَجَهُ فِي غَرَائِبِ مَالِكٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا، **وقال الدارقطني:** لَا يَثْبُتُ عَنْ مَالِكٍ، وَرَوَاتُهُ مَجْهُولُونَ. **وقال** فِي الْكَافِ 2/ 628: وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَدْخَلِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ **وقال فينو:** هَذَا الْمَثْنُ مَشْهُورٌ وَأَسَانِيدُهُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ. **وقال أبو حيان** فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ 5/ 671: **وهذا** حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ. **وقال** ابْنُ حَزْمٍ فِي الْإِحْكَامِ 5/ 61: **أما** الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فَبَاطِلٌ مَكْذُوبٌ مِنْ تَوْلِيدِ أَهْلِ الْفُسْطِقِ لِوُجُوهٍ ضَرُورِيَّةٍ: **أحدها:** أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ مِنْ طَرِيقِ الثَّقَلِ، **والثاني:** أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَأْمُرَ بِمَا نَهَى عَنْهُ وَهُوَ ﷺ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَدْ أَخْطَأَ فِي تَفْسِيرِ فَسْرِهِ، وَكَذَبَ عُمَرُ فِي تَأْوِيلِ تَأْوِيلِهِ فِي الْهَجْرَةِ، وَكَذَبَ أُسَيْدُ بْنُ حَضِيرٍ فِي تَأْوِيلِ تَأْوِيلِهِ فِيمَنْ رَجَعَ عَلَيْهِ سَيْفُهُ وَهُوَ يِقَاتِلُ، وَخَطَأَ أَبُو السَّنَابِلِ فِي فِتْيَا أَفْتَى بِهَا فِي الْعِدَّةِ، **وقد ذكرنا** هَذَا الْمَعْنَى فِي بَابِ إِبْطَالِ التَّقْلِيدِ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا مُسْتَوْعِبًا؛ **فأغنى** عَنْ إِيرَادِهِ هُنَا **وفيا** ذَكَرْنَا كِفَايَةً؛ **فمن** الْمَحَالِّ الْمَمْتَنَعِ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْبِتَّةُ أَنْ يَكُونَ ﷺ يَأْمُرُ بِاتِّبَاعِ مَا قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ خَطَأٌ فَيَكُونُ******

**خاتمة: (إذا عَدِمَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ) مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَأَنْوَاعِ**  
**الِاسْتِدْلَالِ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهَا - (عَمَلٌ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ):** أَي بِمَا يَفْتَضِيهِ مِنْ حُسْنٍ وَقُبْحٍ.  
**(وَالْمُخْتَارُ أَنْ كُلَّ مَا يُتَمَعُّ بِهِ مِنْ دُونِ ضَرَرٍ عَاجِلٍ وَلَا آجِلٍ؛ فَحُكْمُهُ الْإِبَاحَةُ**  
**عَقْلًا):** كَأَسْتِخْرَاجِ الْمَعَادِنِ. (وَقِيلَ: بِلِ) الْحُكْمِ (الْحُظْرُ. وَبَعْضُهُمْ تَوَقَّفَ).  
**(وَالْحُجَّةُ لَنَا) عَلَى الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ (أَنَا نَعْلَمُ حُسْنَ مَا ذَلِكَ حَالُهُ) مِنَ الْإِنْتِفَاعِ:**  
**(كَعِلْمِنَا بِحُسْنِ الْإِنْصَافِ، وَقُبْحِ الظُّلْمِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ).**

---

حينئذ أمر بالخطأ تعالى الله عن ذلك وحاشا له ﷺ من هذه الصفة، وهو ﷺ قد أخبر أنهم يخطئون؛ فلا يجوز أن يأمرنا باتباع من يخطيء إلا أن يكون ﷺ أراد نقلهم لما رواه عنه؛ فهذا صحيح؛ لأنهم ﷺ كلهم ثقات؛ فعن أيهم نقل فقد اهتدى التأقل، والثالث: أن النبي لا يقول بالباطل بل قوله الحق، وتشبيهه المشبه للمصيبين بالنجوم تشبيه فاسد، وكذب ظاهر؛ لأنه من أراد جهة مطلع الجدي قام جهة مطلع السرطان لم يهتد بل قد ضل ضللاً بعيداً، وأخطأ خطأ فاجساً، وخسر خسراً مبيئاً، وليس كل النجوم يهتدى بها في كل طريق؛ فبطل التشبيه المذكور، ووضح كذب ذلك الحديث، وسقوطه وضوحاً ضرورياً. انتهى كلام ابن حزم. وقال الألباني: موضوع، وقد أطلت في ذلك. ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة 78/1 رقم 58-62، و339/1 رقم 438.

## (البَابُ الثَّالِثُ: فِي الْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ)<sup>(1)</sup>

(الْمَنْطُوقُ: مَا): أَي مَعْنَى أَوْ حُكْمٍ (دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي مَحَلِّ النُّطْقِ) بِأَنْ يَكُونَ حُكْمًا لِلْفَظِّ وَحَالًا مِنْ أَحْوَالِهِ: كَتَحْرِيمِ التَّأْفِيفِ مَثَلًا؛ فَإِنَّهُ مَعْنَى أَوْ حُكْمٍ دَلَّ عَلَيْهِ لَفْظٌ: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي﴾ [الإسراء:23] فِي مَحَلِّ النُّطْقِ وَهُوَ ذَلِكَ اللَّفْظُ: (فَإِنْ أَفَادَ) اللَّفْظُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِقَرِينَةٍ (مَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ فَنَصٌّ) جَلِيٌّ فِي الْمَقْصُودِ. وَهِيَ تَسْمِيَةٌ اصْطِلَاحِيَّةٌ تُقَابِلُ الظَّاهِرَ. (وَدَلَالَتُهُ قَطْعِيَّةٌ): نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور:2]؛ فَهِيَ نَصٌّ فِي مِقْدَارِ عُقُوبَةِ الزَّانِي وَهُوَ مِائَةُ جَلْدَةٍ. (وَالْأَلَا) يُفِيدُ ذَلِكَ بَلًّا أَفَادَ مَعْنَى يَحْتَمِلُ الْمَقْصُودَ وَغَيْرَهُ- (نَظَاهِرٌ): أَي فَهُوَ الْمُسَمَّى فِي الْإِصْطِلَاحِ بِالظَّاهِرِ؛ (وَدَلَالَتُهُ) حَيْثُذُ عَلَى الْمَقْصُودِ (ظَنِيَّةٌ): نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:10]؛ فَإِنَّ الْيَدَ مَعْنَاهَا الظَّاهِرُ الْجَارِحَةُ؛ وَالْحَقُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُتَنَزَّهٌ عَنِ إِثْبَاتِ الْجَوَارِحِ؛ فَيُضْرَفُ اللَّفْظُ عَنْ مَعْنَاهُ الظَّاهِرِ إِلَى الْمَعْنَى الَّتِي يَلِيقُ بِتَنْزِيهِهِ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقِ؛ وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مُطْلَقَ الْقُدْرَةِ. (قِيلَ: وَمِنْهُ): أَي مِنَ الظَّاهِرِ (الْعَامِّ) قَبْلَ تَخْصِيصِهِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْبَابِ السَّادِسِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(ثُمَّ النَّصُّ)<sup>(2)</sup>: أَي مُطْلَقُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: سِوَاهُ أَكَانَ قَطْعِيًّا أَمْ

(1) الكاشف 263-279، والفصول اللؤلؤية 211-224، وشافي غليل السائل 155-168، والأنوار الهادية 229-241، والمستصفي 2/5-21، 192-214، وهداية العقول 2/368-405، والعضد 2/171-185، والبرهان 1/448-481، والمصفي ص 689، والدلالات وطرق الاستنباط ص 251 وما بعدها.

(2) قَوْلُهُ: (ثُمَّ النَّصُّ...) النخ يُوهِمُ أَنَّ الصَّرِيحَ وَغَيْرَ الصَّرِيحِ مِنْ أَقْسَامِ النَّصِّ الْإِصْطِلَاحِيِّ الَّذِي هُوَ مُقَابِلُ الظَّاهِرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَعَلَّ مُرَادَ صَاحِبِ الْمَثْنِ هُوَ الْخُرُوجُ مِنَ الْإِشْكَالِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ ابْنُ الْحَاجِبِ؛ فَإِنَّهُ قَسَمَ الْمَنْطُوقَ إِلَى: صَرِيحٍ، وَغَيْرِ صَرِيحٍ، وَحَاصِلُ الْإِشْكَالِ: أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ قَسَمَ اللَّفْظَ إِلَى: مَنْطُوقٍ،



ظَاهِرًا؛ **فَلَهُ تَقْسِيمٌ آخَرٌ؛ لِأَنَّهُ: (إِمَّا صَرِيحٌ: وَهُوَ مَا وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ بِخُصُوصِهِ) وَدَلَّ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ مُطَابَقَةً<sup>(1)</sup>: كَدَلَالَةِ الْعَشْرَةِ عَلَى خَمْسَتَيْنِ، أَوْ تَضَمُّنًا<sup>(2)</sup>: كَدَلَالَةِ الْعَشْرَةِ عَلَى خَمْسَةٍ؛ (وَإِمَّا غَيْرُ صَرِيحٍ: وَهُوَ مَا يَلْزَمُ عَنْهُ): أَيَّ إِنِّ غَيْرَ الصَّرِيحِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لَا بِالْوَضْعِ بَلْ بِالِاتِّزَامِ<sup>(3)</sup>: كَدَلَالَةِ الْعَشْرَةِ عَلَى أَنَّهَا عَدَدٌ زَوْجِيٌّ. وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: اقْتِضَاءٌ، وَإِيمَاءٌ، وَإِشَارَةٌ: (فَإِنْ قُصِدَ) ذَلِكَ اللَّازِمُ، (وَتَوَقَّفَ الصَّدْقُ، أَوْ الصَّحَّةُ الْعَقْلِيَّةُ، أَوْ) الصَّحَّةُ (الشَّرْعِيَّةُ عَلَيْهِ - فَدَلَالَةُ اقْتِضَاءٍ): أَيَّ فَهُوَ الْمَسْمَى بِدَلَالَةِ الْاِقْتِضَاءِ.**

**فَالَّذِي يَتَوَقَّفُ الصَّدْقُ عَلَيْهِ: (مِثْلُ: «رُفِعَ عَنِّي الْحَطَأُ وَالنِّسْيَانُ»)<sup>(4)</sup>: أَرَادَ رَفَعَ الْمُؤَاخَذَةَ، إِلَّا مَا خَصَّهُ دَلِيلٌ: كَمَا يَجِبُ الْكُفَّارَةُ فِي حَقِّ الْمُخْطِئِ، وَالْقَضَاءُ فِي حَقِّ الْمُفْطِرِ نَاسِيًا عَلَى قَوْلٍ، وَإِلَّا لَكَانَ كَذِبًا؛ إِذِ الْمَعْلُومُ أَنَّ الْبَشَرَ يَنْسُونَ وَيُخْطِئُونَ؛ فَعَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ رَفَعَ الْمُؤَاخَذَةَ؛ وَاللَّفْظُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا بِصَرِيحِهِ بَلْ يَفْتَضِيهَا؛ لِتَوَقُّفِ الصَّدْقِ عَلَى ذَلِكَ.**

وَمَفْهُومٌ، ثُمَّ قَسَمَ الْمَنْطُوقَ إِلَى: **صَرِيحٍ: وَهُوَ مَا دَلَّاهُ مُطَابَقَةً أَوْ تَضَمُّنًا، وَغَيْرِ صَرِيحٍ: وَهُوَ مَا دَلَّاهُ بِالِاتِّزَامِ، وَنَيْسَ فِي الْعُلُومِ إِلَّا الدَّلَالَاتُ الثَّلَاثُ: الْمَطَابَقَةُ، وَالتَّضَمُّنُ، وَالِاتِّزَامُ؛ وَقَدْ اسْتَعْرَفَهَا بِقِسْمِي الْمَنْطُوقِ؛ فَبَقِيَ الْمَفْهُومُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَيَبِينُ غَيْرَ الصَّرِيحِ؛ وَلِهَذَا قَالَ سَعْدُ الدِّينِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْعَضُدِ 171/2: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَفْهُومِ وَغَيْرِ الصَّرِيحِ مِنَ الْمَنْطُوقِ مَحَلُّ نَظَرٍ.**

- (1) **دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ:** هِيَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ: **مِثْلُ دَلَالَةِ «الْإِنْسَانِ» لُغَةً عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ؛ وَسُمِّيَتْ مُطَابَقَةً؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ طَابَقَ الْمَوْضُوعَ لَهُ تَمَامًا.** المصفي ص 691.
- (2) **دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ:** هِيَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى جُزْءٍ مَا وُضِعَ لَهُ: **مِثْلُ دَلَالَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى أَنَّهُ حَيَوَانٌ؛ فَقَدْ دَلَّتْ عَلَى جُزْءٍ وَاحِدٍ مِنْ مُسَمَّاهُ؛ لِأَنَّ مُسَمَّاهُ شَيْئَانِ: حَيَوَانٌ، نَاطِقٌ؛ فَسُمِّيَتْ تَضَمُّنِيَّةً.** المصفي 691.
- (3) **دَلَالَةُ الْإِاتِّزَامِ:** هِيَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى شَيْءٍ خَارِجٍ عَمَّا وُضِعَ لَهُ: **كَدَلَالَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى قَابِلِيَّتِهِ لِلْعِلْمِ وَالْكِتَابَةِ، وَسُمِّيَتْ اتِّزَامِيَّةً؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَدُلْ عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَتْ لَهُ، وَلَا عَلَى جُزْئِهِ بَلْ عَلَى شَيْءٍ لَازِمٍ لَهُ.** المصفي 691.
- (4) أمالي أحمد بن عيسى 2/1109 رقم 1869، وإعلام الأعلام 307 رقم 771-774، وابن ماجه 1/659 رقم 2045، والدارقطني رقم 470، والطبراني في الكبير 2/97 رقم 1430، والحاكم 2/198.

**وَمِثَالٌ مَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الصَّحَّةُ الْعَقْلِيَّةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (هُوَ سَكَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف: 82]؛**  
**فَالْعَقْلُ يَفْضِي بِأَنَّ الْقَرْيَةَ لَا تُسْأَلُ؛ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَهْلِهَا.**

**وَأَمَّا مَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الصَّحَّةُ الشَّرْعِيَّةُ فَمِثْلُ قَوْلِ الْقَائِلِ: (أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي عَلَى**  
**أَلْفٍ)؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَعْتَقَهُ عَنِّي وَهُوَ مَمْلُوكٌ لَكَ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ عَنِ الْغَيْرِ لَا يَصِحُّ**  
**شَرْعًا، بَلْ أَرَادَ اجْعَلْهُ مَمْلُوكًا لِي ثُمَّ أَعْتَقَهُ عَنِّي.**

**(وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ) صِدْقُ ذَلِكَ النَّطْقِ، وَلَا الصَّحَّةُ الْعَقْلِيَّةُ، وَلَا الشَّرْعِيَّةُ عَلَى**  
**ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي يَلْزَمُ مِنَ اللَّفْظِ، (وَ) لَكِنَّهُ (اقْتَرَنَ بِحُكْمٍ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِتَعْلِيلِهِ لَكَانَ**  
**بَعِيدًا)؛ لِعَدَمِ الْمَلَاءَمَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا اقْتَرَنَ بِهِ- (فَتَنِيَهُ نَصٌّ وَإِيمَاءٌ: نَحْوُ) قَوْلِهِ ﷺ:**  
**(«عَلَيْكَ الْكُفَّارَةُ» جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: جَامَعْتُ أَهْلِي فِي نَهَارِ رَمَضَانَ)؛ فَالْأَمْرُ بِالتَّكْفِيرِ**  
**قَدْ اقْتَرَنَ بِوَصْفٍ وَهُوَ الْمُجَامَعَةُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ الَّذِي لَوْ لَمْ يَكُنْ لِيَبَيِّنْ أَنَّ الْعِلَّةَ**  
**فِي الْكُفَّارَةِ هِيَ تِلْكَ الْمُجَامَعَةُ- لَكَانَ بَعِيدًا؛ لِأَنَّ غَرَضَ الْأَعْرَابِيِّ مِنْ ذِكْرِ**  
**وَاقِعَتِهِ بَيَانُ حُكْمِهَا. وَقَوْلِهِ ﷺ: («إِنَّمَا لَيْسَتْ بِسَبْعٍ)؛ إِنَّهَا مِنَ الطَّوَائِفِ عَلَيْكُمْ**  
**وَالطَّوَائِفَاتِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ»؛ لَمَّا امْتَنَعَ ﷺ عَنِ الدُّخُولِ عَلَى**  
**قَوْمٍ عِنْدَهُمْ كَلْبٌ! فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ تَدْخُلُ عَلَى آلِ فُلَانٍ وَعِنْدَهُمْ هِرَّةٌ! وَقَوْلِهِ ﷺ:**  
**(«أَرَأَيْتَ لَوْ تَمْتَضَمْتِ بِمَاءٍ»)<sup>(1)</sup> جَوَابًا لِعُمَرَ حِينَ سَأَلَهُ عَنِ قُبَلَةِ الصَّائِمِ.**

**(وَإِنْ لَمْ يُفْصِدْ) ذَلِكَ اللَّازِمُ (فَدَلَالَةٌ إِشَارَةٌ): أَيِ الْمُسَمَّى بِدَلَالَةِ الْإِشَارَةِ؛**  
**وَأَمَلَتْهَا كَثِيرَةٌ: (كَقَوْلِهِ ﷺ: «النِّسَاءُ نَاقِصَاتُ عَقْلِ وَدِينٍ»! قِيلَ: وَمَا نَقْصَانُ دِينِهِنَّ؟**  
**قَالَ: «تَمَكُّتُ إِحْدَاهُنَّ شَطْرَ ذَهْرِهَا لَا تُصَلِّي»<sup>(2)</sup>؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بَيَانَ أَكْثَرِ الْخَيْضِ وَأَقَلِّ**  
**الطُّهْرِ؛ وَلَكِنَّ الْمُبَالَغَةَ تَقْتَضِي ذَلِكَ): أَيِ الْمُبَالَغَةَ فِي نَقْصَانِ دِينِهِنَّ تَقْتَضِي أَنْ**

(1) أحمد بن حنبل رقم 138، و البيهقي 4/ 318، و الحاكم 1/ 431، وأبو داود رقم 2385.

(2) البخاري رقم 298، ومسلم 1/ 87. ولي في هذا تسأؤل.

يَكُونُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ نِصْفَ عُمُرِ الْمَرْأَةِ، وَأَقَلُّ الطَّهْرِ كَذَلِكَ؛ **إِذْ لَوْ كَانَ زَمَنُ**  
**أَيِّهِمَا أَقَلًّا أَوْ أَكْثَرَ لَذَكَرَهُ؛ فَالَلْفُظُ لَا يَدُلُّ بِصَرِيحِهِ، وَلَا بِاِفْتِضَائِهِ، وَلَا بِإِيْمَائِهِ؛**  
**وَإِنَّمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ إِشَارَةٌ فَقَطْ؛ وَالْحَبْرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَدَّةَ تَرْكِهَا لِلصَّلَاةِ مِثْلُ مَدَّةِ**  
**فِعْلِهَا مِنْ دُونَ إِفَادَةِ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا بِعَيْنِهَا؛ فَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ**  
**اِخْتِيَارُ الْمَذْهَبِ الْهَادِيِّ مِنْ أَنَّ أَكْثَرَ الْحَيْضِ عَشْرٌ، وَأَقَلُّ الطَّهْرِ عَشْرٌ؛ عَلَى أَنَّ**  
**الشَّطْرَ يُطْلَقُ عَلَى الْجُزْءِ مُطْلَقًا.**

**وَالْمِثَالُ الثَّانِي:** مَا اسْتَنْبَطَهُ عَلِيٌّ رضي الله عنه **مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ**  
**شَهْرًا﴾ [الأحقاف: 15] مَعَ قَوْلِهِ: ﴿وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [لقمان: 14] أَنَّ أَقَلَّ مَدَّةِ الْحَمَلِ**  
**سِتَّةَ أَشْهُرٍ<sup>(1)</sup>؛ فَمَا اسْتَنْبَطَهُ لَيْسَ مَقْصُودًا فِي الْآيَتَيْنِ؛ وَإِنَّمَا يُفْهَمُ بِدَلَالَةِ الْإِشَارَةِ.**

### (فَصْلٌ)

**(وَالْمَفْهُومُ<sup>(2)</sup>: مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لَا فِي حَمْلِ النُّطْقِ):** بِأَنَّ يَكُونُ حُكْمًا لِغَيْرِ مَذْكَورٍ:  
**(وَهُوَ نَوْعَانِ)؛ لِأَنَّ حُكْمَ غَيْرِ الْمَذْكَورِ: إِمَّا مُوَافِقٌ لِحُكْمِ الْمَذْكَورِ نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا أَوْ لَا:**  
**(الْأَوَّلُ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فِي كَوْنِهِ دَلِيلًا شَرْعِيًّا؛ وَإِنَّمَا اِخْتَلَفُوا فِي وَجْهِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحُكْمِ**  
**فِي الْمَسْكَوتِ عَنْهُ: هَلْ هُوَ مِنْ بَابِ الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ، أَوْ مِنْ بَابِ الْمَفْهُومِ؟ وَاخْتَارَ**  
**صَاحِبُ الْفُصُولِ، وَحَكَاهُ عَنِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْقِيَاسِ؛ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مِنْ**  
**بَابِ الْمَفْهُومِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ، وَالْخِلَافُ لَفِظِيٌّ.**

**(وَيُسَمَّى مَفْهُومَ الْمُوَافَقَةِ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ) الْمَفْهُومُ (الْمَسْكَوتُ عَنْهُ مُوَافِقًا**

(1) التجريد 3/ 218، وأصول الأحكام 1/ 503 رقم 1539، وعبدالرزاق 7/ 349، والبيهقي 7/ 442.  
(2) الكاشف 293، وكافل الطبري 155، ومختصر منتهى السؤل والأمل 2/ 924، والإحكام للآمدي 3/ 484، ورفع الحاجب 3/ 484، وحاشية العضد 2/ 171، وبيان المختصر 2/ 432، والفصول اللؤلؤية 216، والمصنف في أصول الفقه 705، وهداية العقول 2/ 368، والأنوار الهادية 229.

لِلْمَنْطُوقِ بِهِ فِي الْحُكْمِ، ثُمَّ هَذَا نَوْعَانِ؛ لِأَنَّهُ: **إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِي غَيْرِ الْمَذْكُورِ أَوَّلَى مِنْهُ فِي الْمَذْكُورِ، أَوْ لَا: (فَإِنْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْأَوَّلَى - فَهَوَ) الْمُسَمَّى اضْطِلَاحًا (فَخَوَى الْخِطَابِ: نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِيٍّ وَلَا تَهَرَّهُمَا﴾ [الإسراء: 23]؛ (فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الضَّرْبِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى)؛ لِأَنَّ الْأَذِيَّةَ فِي الضَّرْبِ أْبْلَغُ مِنْ أَذِيَّةِ التَّأْفِيفِ، (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى الْأَوَّلَى)؛ بِأَنْ كَانَ مُسَاوِيًا: كَتَقْطِيبِ الْوَجْهِ الْمُسَاوِي لِلتَّأْفِيفِ، أَوْ أَذَى - (فَهَوَ لِحْنُ الْخِطَابِ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ [الأنفال: 65]؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ ثَبَاتِ الْوَاحِدِ لِلْعَشْرَةِ لَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى)؛ إِذْ لَيْسَ أَشَدَّ مُنَاسَبَةً فِي الْمَسْكُوتِ عَنْهُ مِنْهُ فِي الْمَذْكُورِ، بَلْ هُوَ فِي حَقِّ الْعَشْرِينَ أَشَدُّ لِحْصُولِ التَّظَاوُرِ.**

(و) النَّوْعُ (الثَّانِي) مِنْ نَوْعِي الْمَفْهُومِ (مُخْتَلَفٌ فِيهِ): فَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ بِهِ أَجْمَعٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ نَفَاهُ أَجْمَعٌ؛ وَالْمُخْتَارُ التَّفْصِيلُ: وَهُوَ الْأَخْذُ بِبَعْضِ دُونَ بَعْضٍ فِي الْإِنْشَاءِ وَالْإِخْبَارِ؛ وَأَنَّ حُجِّيَّتَهُ بِاللُّغَةِ لَا بِالْعُرْفِ الْعَامِّ أَوْ الشَّرْعِ.

(وَيُسَمَّى) هَذَا النَّوْعُ (مَفْهُومَ الْمُخَالَفَةِ)؛ لِتَخَالُفِ الْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ فِي الْحُكْمِ، (وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ مُخَالَفًا لِلْمَنْطُوقِ فِي الْحُكْمِ).

(وَيُسَمَّى) أَيْضًا (دَلِيلَ الْخِطَابِ): **إِمَّا لِأَنَّ دَلَالَتَهُ مِنْ جِنْسِ دَلَالَاتِ الْخِطَابِ، وَإِمَّا لِأَنَّ الْخِطَابَ دَالٌّ عَلَيْهِ؛ وَتَسْمِيَّتُهُمْ إِيَّاهُ اضْطِلَاحٌ؛ لِقَصْدِ تَمْيِيزِهِ عَنْ غَيْرِهِ، (وَهُوَ أَقْسَامٌ) سِتَّةٌ:**

**الأوَّلُ: (مَفْهُومُ اللَّقْبِ): وَالْمَقْصُودُ بِاللَّقْبِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الْعَلَمَ: كَزَيْدٍ، أَوْ النَّوْعَ: كَالْغَنَمِ: وَهُوَ نَفْيُ الْحُكْمِ عَمَّا لَمْ يَتَنَاوَلْهُ الْإِسْمُ: مِثْلُ فِي الْغَنَمِ زَكَاةً، وَزَيْدٌ قَائِمٌ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عِنْدَ مُثَبِّتِهِ عَلَى نَفْيِ الزَّكَاةِ عَنْ غَيْرِ الْغَنَمِ، وَنَفْيِ الْقِيَامِ عَنْ غَيْرِ زَيْدٍ. (وَهُوَ أضعفها؛ وَالْأَخْذُ بِهِ قَلِيلٌ)؛ وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ عَدَمُ الْأَخْذِ بِهِ؛**

**لِأَنَّ** الْمَفْهُومَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ لِانْتِفَاءِ غَيْرِهِ مِنَ الْفَوَائِدِ؛ **فَيَتَعَيَّنُ** الْمَفْهُومُ؛ لِأَنَّهُ الْفَائِدَةُ الْوَحِيدَةُ؛ **وَاللَّقْبُ** قَدْ انْتَفَى فِيهِ الْمُقْتَضِي لِاعْتِبَارِ الْمَفْهُومِ؛ **لِأَنَّهُ** لَوْ طَرِحَ لِاخْتِلَالِ الْكَلَامِ؛ **فَذِكْرُهُ** لِاسْتِقَامَةِ الْكَلَامِ؛ **وَهُوَ** أَعْظَمُ فَائِدَةٌ؛ **وَهَذِهِ** الطَّرِيقُ أَقْوَى مَا يُتَمَسَّكُ بِهِ فِي إِبْطَالِهِ.

**وَأَمَّا** مَا يُقَالُ: مِنْ أَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ نَحْوِ قَوْلِنَا: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ - **نَفِي** رِسَالَةٍ غَيْرِ نَبِيِّنا ﷺ؛ **فَيُلْزَمُ** الْكُفْرُ؛ **فَفِيهِ** أَنَّ الْمَفْهُومَ إِنَّمَا يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَ عَدَمِ مُعَارَضَةِ الدَّلِيلِ، **أَمَّا** إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ الْقَطْعِيُّ عَلَى الْخِلَافِ **امْتَنَعَ** الْعَمَلُ بِهِ كَعَبْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْخِطَابِ.

**قَالُوا:** يَتَبَادَرُ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ لِمَنْ يُخَاصِمُهُ: لَيْسَتْ أُمِّي زَانِيَةً - **فَهُمْ** نِسْبَةُ الزَّانِي إِلَى أُمَّ خَصَمِهِ؛ **وَلِذَا** وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ؛ **وَلَوْلَا** مَفْهُومُ اللَّقْبِ - **لَمَا** تَبَادَرَ ذَلِكَ.

**وَأَجِيبُ** بِأَنَّ ذَلِكَ مَفْهُومٌ مِنَ الْقَرَائِنِ الْحَالِيَةِ **وَهِيَ** الْخِصَامُ، **وَقَصْدُ** الْإِيذَاءِ وَالتَّقْيِيعِ؛ **وَكُلُّ** مَا يُورَدُ فِي مَقَامِ الْخِصَامِ **مُرَادٌ** بِهِ ذَلِكَ غَالِبًا؛ **فَلَا** يَكُونُ مِنَ الْمَفْهُومِ الَّذِي يَكُونُ اللَّفْظُ ظَاهِرًا فِيهِ لُغَةً؛ **وَلِأَنَّ** لِلزَّمِ أَيْضًا نِسْبَةَ الزَّانِي إِلَى جَمِيعِ مَنْ عَدَا أُمَّ الْمُتَكَلِّمِ وَلَا قَائِلَ بِهِ.

**(و) الثَّانِي: (مَفْهُومُ الصِّفَةِ):** وَهُوَ مَا يُفْهَمُ مِنْ تَعْلِيقِ الْحُكْمِ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّفْظِ: **مِثْلُ** «فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ زَكَاةٌ» [أبو داود 1567]؛ **فَإِنَّ** لِلْغَنَمِ صِفَتَيْنِ: السَّوْمَ، وَالْعَلْفَ؛ **وَقَدْ** عَلِقَ الْحُكْمَ: **وَهُوَ** وَجُوبُ الزَّكَاةِ **بِإِخْدَى** صِفَتَيْهَا: **وَهُوَ** السَّوْمُ.

**(وَهُوَ):** أَي مَفْهُومُ الصِّفَةِ **(أَقْوَى)** مِمَّا قَبْلَهُ؛ **(وَالْإِخْدَى بِهِ كَثِيرٌ)**: أَي أَكْثَرُ مِنَ الْإِخْدِ بِمَفْهُومِ اللَّقْبِ: **وَهُمْ** أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا، وَالشَّافِعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَتَلْمِيذُهُ أَبُو عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنُ سَلَامٍ؛ **وَهُمَا** مِنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ، وَالْجَوَيْنِيُّ، وَالْمَرْزِيُّ، وَالْمَرْوَزِيُّ، وَالْإِصْطَخْرِيُّ، وَابْنُ خَيْرَانَ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَالصَّرِيفِيُّ، وَالْأَشْعَرِيُّ؛ **قَالُوا** فِي قَوْلِهِ ﷺ: «لِي الْوَاجِدِ يُحِلُّ عَرَضَهُ وَعُقُوبَتَهُ»<sup>(1)</sup>:

(1) البخاري تعليقاً 2/845، وأبو داود 2/337 رقم 3628، وابن ماجه 2/811 رقم 2427، والطبراني في

إِنَّ لِي غَيْرِ الْوَاحِدِ لَا يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ.

(و) **الثَّالِثُ: (مَفْهُومُ الشَّرْطِ):** نَحْوُ أَكْرَمِ زَيْدًا إِنْ دَخَلَ الدَّارَ؛ فَمَفْهُومُهُ عَدَمُ الإِكْرَامِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ: **وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْ أَوْلَتْ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾** [الطلاق:6] - **يُنْفِقُ مِنْهُ عَدَمُ الإِنْفَاقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْلَاتِ حَمَلٍ، (وَهُوَ):** أَي مَفْهُومُ الشَّرْطِ **(فَوْقَهُمَا):** أَي فَوْقَ مَفْهُومِ اللَّقَبِ، وَالصِّفَةِ؛ **(وَالْأَخِذُ بِهِ أَكْثَرُ)** مِنْ الْإِخِذِ بِهِمَا.

(و) **الرَّابِعُ: (مَفْهُومُ الْغَايَةِ):** كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة:187]؛ **فَمَفْهُومُهُ** اِرْتِفَاعُ الْحُكْمِ بِاللَّيْلِ: **وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾** [الطلاق:6]؛ **فَمَفْهُومُهُ** عَدَمُ الإِنْفَاقِ عَقِيبَ وَضْعِ الْحَمَلِ؛ **(وَهُوَ أَقْوَى مِنْهَا):** أَي مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَالْأَخِذُ بِهِ أَكْثَرُ.

(و) **الخَامِسُ: (مَفْهُومُ الْعَدَدِ):** كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَجَلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور:4]؛ **فَمَفْهُومُهُ** تَحْرِيمُ الزِّيَادَةِ وَالتَّنْقِصَانِ: **وَكَقَوْلِهِ ﷺ: «فِي أَرْبَعِينَ شَأْنًا شَأْنًا»** (1)؛ **فَمَفْهُومُهُ** أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ؛ **وَهَذَا** الْمَفْهُومُ مَعْمُولٌ بِهِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ؛ **لِأَنَّ** الْحُكْمَ مُعَلَّقٌ بِعَدَدٍ مُعَيَّنٍ.

(و) **السَّادِسُ: (مَفْهُومُ) الْحَصْرِ بِالنَّقْيِ وَالِإِسْتِثْنَاءِ، وَ(إِنَّمَا) الْمُقْتَضِيَّةُ لِلْحَصْرِ:** نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ [طه:98]، وَ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهِمُ وَالْمَوْلَى قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِّنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة:60]؛ **فَإِنَّ «إِنَّمَا» تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَا اللَّهَ لَيْسَ بِإِلَهِ،**

الأوسط/3/46 ، 2428 ، والبيهقي 6/51 ، والنسائي رقم 4689 ، وأحمد رقم 17968 .  
(1) مجموع الإمام زيد 134 رقم 202 ، وأما لي أحمد بن عيسى (المرآة) 1/546 ، والأحكام 1/176 ،  
وشرح التجريد 2/93 ، والترمذي رقم 621 ، وأبو داود 2/233 رقم 1575 ، والنسائي 5/15 رقم  
2244 ، وأحمد 7/239 رقم 20058 ، وشرح معاني الآثار 2/8 رقم 2978 ، وعبد الرزاق 4/18 ،  
والطبراني في الكبير 19/410 رقم 984 .

**وَعَلَىٰ** أَنْ مَا عَدَا الْأَصْنَافَ الثَّمَانِيَةَ لَا نَصِيبَ لَهُ فِيهَا؛ **وَهُوَ** مَعْمُولٌ بِهِ عِنْدَ أَيْمَتِنَا، وَالْجُمْهُورِ؛ **فَالْحَصْرُ** إِنَّمَا يُفِيدُ أَنَّ الْإِثْبَاتَ مَنْطُوقٌ، وَالنَّفْيَ مَفْهُومٌ.  
**وَمَفْهُومٌ** الْإِسْتِثْنَاءُ نَحْوُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ **فَمَفْهُومُهُ** أَنَّ اللَّهَ إِلَهُ؛ **وَأَمَّا** نَفْيُ إِلَهِيَّةِ الْغَيْرِ فَمَنْطُوقٌ، **(وَقِيلَ هُمَا)**: أَي مَفْهُومُ الْعَدَدِ، وَمَفْهُومٌ مَا أَفَادَ الْحَصْرَ **(مَنْطُوقَانِ)**: أَي يُدَلِّلَانِ عَلَى الْحُكْمِ بِالْمَنْطُوقِ لَا بِالْمَفْهُومِ؛ لِإِفَادَةِ الْحَصْرِ فِيمَا دَلَّ عَلَيْهِ.  
**(وَشَرَطُ الْأَخْذِ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ):**

1- **(الْأَيُّوحُ مَخْرَجُ الْأَغْلَبِ)**: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبِّيبِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء:23]؛ **فَلَمْ** يَرِدْ بِقَوْلِهِ: ﴿الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ التَّقْيِيدَ؛ **وَأَيْتَهُنَّ** إِنْ لَمْ يَكُنَّ فِي الْحُجُورِ كُنَّ حَالًا؛ **لِلْإِجْمَاعِ** عَلَى تَحْرِيمِ الرَّبِيبَةِ ابْنَةِ الزَّوْجَةِ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ: **سِوَاهُ** كَانَتْ فِي حَجْرِهِ أَمْ لَا، **إِلَّا** أَنَّ الْغَالِبَ كَوْنُ الرَّبَائِبِ فِي الْحُجُورِ؛ **فَقُيِّدَ** بِهِ لِذَلِكَ.  
2- **(وَ) أَنْ (لَا)** يَكُونُ جَوَابًا **(لِسُؤَالِ)**: نَحْوَ **أَنْ يُسْأَلَ** ﷺ هَلْ فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ؟ **فَيَقُولُ**: "فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ"؛ **فَلَا** يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمَعْلُوفَةَ لَا زَكَاةَ فِيهَا؛ **لِأَنَّ** الْوَصْفَ إِنَّمَا أَتَى بِهِ لِمُطَابَقَةِ السُّؤَالِ فَقَطَّ لَا لِلتَّقْيِيدِ.

3- **(أَوْ حَادِثَةٌ مُتَجَدِّدَةٌ)**<sup>(1)</sup>: مِثَالُ الْحَادِثَةِ: **أَنْ يُسْأَلَ** هَلْ فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ زَكَاةٌ؟ **فَيَقُولُ**: فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ زَكَاةٌ؛ **فَهُنَا** لَا يُفْهَمُ أَنَّ الْمَعْلُوفَةَ لَا زَكَاةَ فِيهَا **وَإِنْ** كَانَ كَذَلِكَ.  
4- **(أَوْ تَقْدِيرٌ جَهَالَةٌ)**: يَعْنِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يُقَدِّرُ جَهَالََةَ السَّامِعِ لِحُكْمِ الْمَنْطُوقِ: **كَأَنَّ** يَعْتَقِدُ عَدَمَ وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي السَّائِمَةِ؛ **فَيَقُولُ** ﷺ: «فِي السَّائِمَةِ زَكَاةٌ»؛ **فَبَيَّنَ** أَنَّ فِي السَّائِمَةِ زَكَاةٌ؛ لِإِخْبَارِ بِمَا جَهَلَ الْمُخَاطَبُ لَا غَيْرَ؛ فَلَا مَفْهُومَ هُنَا حَتَّى وَإِنْ كَانَ الْمَفْهُومُ صَحِيحًا؛ لِأَنَّ غَيْرَ السَّائِمَةِ وَهِيَ الْمَعْلُوفَةُ لَا زَكَاةَ فِيهَا.  
5- **(أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَفْتَضِي تَخْصِصَ الْمَذْكُورِ بِالذِّكْرِ)** وَنُوضِّحُهُ بِالْأَمْثِلَةِ التَّالِيَةِ:

(1) كلمة متجددة لا معنى لها، والله أعلم.



**الأول:** قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [النحل:14] **فَوُضِفَ** اللَّحْمَ بِالطَّرَاوَةِ **لَا يُفْهَمُ** مِنْهُ تَحْرِيمُ اللَّحْمِ الْمُجَفَّفِ فِي الشَّمْسِ «الْقَدِيدِ»؛ **لِأَنَّ** الْوُضْفَ أُرِيدَ بِهِ مُجَرَّدُ الْإِمْتِنَانِ **لَا يُفْهَمُ** مِنْهُ شَيْءٌ آخَرَ.

**الثاني:** قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [آل عمران:130]؛ **فَلَا** يُفْهَمُ مِنَ الْحَالِ أَنَّ الرَّبَا يَحِلُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَضْعَافًا؛ **لِأَنَّ** ذِكْرَ التَّضْعِيفِ **إِنَّمَا** هُوَ لِلتَّهْوِيلِ، وَتَصْوِيرِ الْحَالِ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا مِنَ الْجَشَعِ وَاسْتِغْلَالِ حَالَةِ الْفُقَرَاءِ؛ **فَلَا** مَفْهُومٌ لِتَخْصِيصِ الرَّبَا بِالْحَالِ الْمَذْكُورَةِ، **وَمِثْلُ** هَذَا الْمِثَالِ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» [البخاري 5030]: **أَيُّ** تَلْبَسُ ثِيَابَ الْحِدَادِ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا مُدَّةَ الْعِدَّةِ؛ **فَالْوُضْفُ** لِلْمَرْأَةِ بِالْإِيْمَانِ **لَا** يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ غَيْرَ الْمُؤْمِنَةِ **يَحِلُّ** لَهَا أَنْ تُحِدَّ؛ **لِأَنَّ** الْوُضْفَ أُتِيَ بِهِ لِلزَّجْرِ وَالْوَعِيدِ.

**الثالث:** قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَبْشُرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَنكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة:187]؛ **فَلَا** يُفْهَمُ مِنْ ذِكْرِ الْمَسَاجِدِ **أَنَّهُ** يَجُوزُ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يُبَاشَرَ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ؛ **فَالْمُبَاشَرَةُ** مِنَ الْمُعْتَكِفِ مِنْهَا فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ؛ **وَإِنَّمَا** ذِكْرُ الْمَسَاجِدِ؛ **لِأَنَّهَا** تَكُونُ تَابِعَةً لِحُكْمِ الْإِعْتِكَافِ؛ **لِكَوْنِهِ** لَا يَتِمُّ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ. **وَخِلَاصَةُ** هَذَا الشَّرْطِ **أَنَّ** الْعَمَلَ بِالْمَفْهُومِ **مَشْرُوطٌ** بِأَنْ لَا يَظْهَرَ لِتَخْصِيصِ الْمَنْطُوقِ بِالذِّكْرِ **فَائِدَةٌ** غَيْرُ نَفْيِ الْحُكْمِ عَنِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ.

**فَقَوْلُهُ** تَعَالَى فِي كَفَّارَةِ قَتْلِ الْخَطِيئَةِ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء:92]؛ **فَوُضِفَ** الرَّقَبَةُ بِالْإِيْمَانِ **يُفْهَمُ** مِنْهُ نَفْيُ الْحُكْمِ عَنْ غَيْرِ الْمُؤْمِنَاتِ؛ **فَلَا** تَصِحُّ كَفَّارَةُ؛ **لِأَنَّ** لَيْسَ لِلْوُضْفِ **أَيُّ** فَائِدَةٌ إِلَّا هَذَا؛ بِخِلَافِ الْأَمْثَلَةِ الْمُقَدَّمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(1)</sup>.

(1) الفواصل 122، وهامش مختصر المنتهى 2/947، والبحر المحيط 5/145، وشرح الكافل للطبري



## (البَابُ الرَّابِعُ: فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ) (1)

**(الحَقِيقَةُ: هِيَ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ فِي اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ):** كَالصَّلَاةِ فِي اصْطِلَاحِ الشَّرْعِ لِذَاتِ الْأَذْكَارِ وَالْأَرْكَانِ؛ **فَهِيَ حَقِيقَةٌ فِي اصْطِلَاحِهِ؛ فَإِنْ اسْتَعْمَلَهَا فِي الدُّعَاءِ فَهِيَ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ لَكِنْ فِي اصْطِلَاحِ اللُّغَوِيِّينَ لَا فِي اصْطِلَاحِ الشَّرْعِ.**

**كَذَلِكَ يَخْرُجُ الْعَلْطُ نَحْوُ: خُذْ هَذَا الْفَرَسَ مُشِيرًا إِلَى كِتَابٍ. (وَهِيَ) خَمْسَةُ أَقْسَامٍ:**

1- **حَقِيقَةٌ (لُغَوِيَّةٌ) نَسَبَةٌ إِلَى وَاضِعِ اللُّغَةِ وَهُوَ اللهُ تَعَالَى، أَوْ الْبَشَرُ عَلَى الْخِلَافِ:**

كَالْأَسَدِ حَقِيقَةٌ فِي الْحَيَوَانَ الْمَفْتَرِسِ، وَالْإِنْسَانِ لِلْحَيَوَانَ النَّاطِقِ وَهَكَذَا.

2- **(و) حَقِيقَةٌ (عُرْفِيَّةٌ عَامَّةٌ) مَنَسُوبَةٌ إِلَى الْعُرْفِ: أَيْ تَعَارَفَ عَلَيْهَا النَّاسُ: كَدَابَّةٍ**

لِذَاتِ الْأَرْبَعِ؛ **بَعْدَ أَنْ كَانَتْ لِمَا يَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ، وَالْقَارُورَةَ لِإِنْسَاءِ الرَّجَاجِ؛ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ لِمَا يَسْتَقَرُّ فِيهِ الشَّيْءُ مِنْ زُجَاجٍ أَوْ غَيْرِهِ.**

3- **(و) حَقِيقَةٌ (اصْطِلَاحِيَّةٌ) نَسَبَةٌ إِلَى الْإِصْطِلَاحِ: وَهُوَ مَا وَضَعَهُ أَنَا مَخْصُوصُونَ**

**بِأَنْ نَقَلُوهُ مِنْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ إِلَى مَعْنَى آخَرَ وَعَلَبَ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ: كَالرَّفْعِ فِي**

اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ عَلَامَةُ الْفَاعِلِ **بَعْدَ أَنْ كَانَ لِلْإِرْتِفَاعِ ضِدُّ الْإِنْخِفَاضِ. وَكَإِطْلَاقِ** عُلَمَاءِ الْكَلَامِ الْجَوْهَرَ عَلَى الْمُتَحَيِّرِ: **أَيِ الْجُزْءِ الَّذِي يَشْغُلُ حَيِّزًا مِنَ الْفَرَاعِ بَعْدَ أَنْ كَانَ لِلْمَعْدِنِ النَّفِيسِ.**

4- **(و) حَقِيقَةٌ (شَرْعِيَّةٌ) نَسَبَةٌ إِلَى الشَّرْعِ: كَالصَّلَاةِ لِذَاتِ الْأَرْكَانِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ لِلدُّعَاءِ.**

5- **(و) حَقِيقَةٌ (دِينِيَّةٌ) اسْمٌ لِنَوْعٍ خَاصٍّ مِنَ الشَّرْعِيَّةِ: وَهِيَ مَا وَضَعَهُ الشَّارِعُ**

**إِبْتِدَاءً قَبْلَ أَنْ يَعْرِفَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ: كَالْمُؤْمِنِ، وَالْإِيْمَانِ بِصِيغَتِهِ الدِّينِيَّةِ؛ إِذْ غَيْرَ**

13/2 «طبعة قديمة»، وابن حابس 241.

(1) الكاشف 280-298، والفصول اللؤلؤية 77-86، والإبهاج 1/459-542، والمعتمد 1/9-31، وشافي

غليل السائل 168-177، والأنوار الهادية 241-256، والمستصفي 23-26، وشرح المنهاج لليضاوي

1/225-257، والمحصل 1/111-150، وهداية العقول 1/253-293، والعضد 138-163.

مَفْهُومُهُ اللَّغَوِيَّ - وَهُوَ الْمُصَدِّقُ - **فَوَضَعَهُ** وَضَعًا لَمْ يَعْرِفْهُ الْعَرَبُ حَيْثُ صَارَ اسْمًا لِنَوْعٍ مَخْصُوصٍ مِنْ أَتْبَاعِ الرَّسُولِ.

**(ثُمَّ)** لِلْحَقِيقَةِ **خَمْسَةٌ** أَقْسَامٍ أُخْرَى: **وَهِيَ** مُتَبَايِنَةٌ، وَمُنْفَرِدَةٌ، وَمُتْرَادِفَةٌ، وَمُشَكَّكَةٌ، وَمُتَوَاطِئَةٌ<sup>(1)</sup>؛ **لِأَنَّهَا** إِمَّا أَنْ تَتَعَدَّدَ لَفْظًا وَمَعْنَى **أَوْ** لَا: **(إِنْ تَعَدَّدَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى فَمُتَبَايِنَةٌ):** كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَنَحْوَهَا مِنْ الْمُتَعَدِّدَاتِ الْمُتَبَايِنَاتِ لَفْظًا وَمَعْنَى؛ **لِأَنَّ** السَّوَادَ غَيْرَ الْبَيَاضِ، وَالسَّمَاءَ غَيْرَ الْأَرْضِ وَهَكَذَا.

**(وَإِنْ اتَّخَذَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى فَمُنْفَرِدَةٌ):** أَي فَالْحَقِيقَةُ مُتَّحِدَةٌ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى: كَلَفْظِ الْجَلَالَةِ «اللَّهِ»؛ **فَإِنَّهُ** لَفْظٌ وَاحِدٌ وَمَدْلُولُهُ وَاحِدٌ.

**(وَإِنْ تَعَدَّدَتْ لَفْظًا، وَاتَّخَذَتْ مَعْنَى فَمُتْرَادِفَةٌ):** كَالْقَعُودِ وَالْجُلُوسِ؛ **فَإِنَّ** لَفْظَهُمَا مُتَعَدَّدٌ وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ.

**(وَإِنْ تَعَدَّدَتْ مَعْنَى وَاتَّخَذَتْ لَفْظًا: فَإِنْ وُضِعَ اللَّفْظُ لِتِلْكَ الْمَعَانِي بِإِعْتِبَارِ أَمْرِ كُلِّيٍّ (اشْتَرَكْتَ فِيهِ - فَمُشَكَّكٌ: إِنْ تَفَاوُتَتْ) تِلْكَ الْمَعَانِي فِي اسْتِحْقَاقِ اللَّفْظِ بِأَوْلِيَّةِ أَوْ أَوْلَوِيَّةِ: (كَالْمَوْجُودِ لِلْقَدِيمِ، وَالْمُخَدَّثِ)؛ فَإِنَّ لَفْظَ «مَوْجُودٍ» حَاصِلٌ فِي الْقَدِيمِ قَبْلَ الْمُخَدَّثِ بِصُورَةٍ أَتَمَّ وَأَوْلَى، وَكَالْأَحْمَرِ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْقَانِي شَدِيدِ الْحُمْرَةِ وَغَيْرِهِ إِلَّا أَنَّهُ فِي الْقَانِي أَوْلَى؛ لِأَنَّ حُمْرَتَهُ أَشَدُّ؛ وَسُمِّيَ مُشَكَّكًا؛ لِأَنَّ النَّظَرَ فِيهِ يُوقِعُ فِي الشَّكِّ: هَلْ هُوَ مُتَوَاطِئٌ مِنْ حَيْثُ اتَّفَاقِ أَفْرَادِهِ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى، أَوْ مُشْتَرِكٌ مِنْ حَيْثُ تَفَاوُتِ أَفْرَادِهِ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ؟ يَعْني أَنَّهُ يَقَعُ الشَّكُّ عِنْدَ النَّظَرِ، وَيَتَحَصَّلُ التَّرَدُّدُ بَيْنَ كَوْنِهِ مِنَ الْمُشْتَرِكِ الْمَعْنَوِيِّ؛ فَيَكُونُ مُتَوَاطِئًا، أَوْ مِنَ الْمُشْتَرِكِ اللَّفْظِيِّ فَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ.**

(1) الإبهاج شرح المنهاج 1/ 358-365، وشرح المنهاج للسبكي 1/ 178، وتحفة المسؤل 1/ 300، ونهاية السؤل 2/ 39-60، والأنوار الهادية 245 (خ)، والكاشف 319-324، والفواصل 125.

**(وَإِنْ لَمْ تَتَّعَاوَتْ فَمُتَوَاطِعٌ):** كَالْإِنْسَانِ، وَالْفَرَسِ؛ فَإِنَّ صِدْقَهُمَا عَلَى أَفْرَادِهِمَا بِالسُّوِيَّةِ؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ مُتَوَاطِعًا: أَيُّ مُتَوَافِقًا؛ **(وَجَيْتِيذُ: فَإِنْ اخْتَلَفَتْ حَقَائِقُ تِلْكَ الْمَعَانِي فَهِيَ الْجِنْسُ):** وَحَقِيقَةُ الْجِنْسِ هُوَ الْمَقُولُ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ فِي الْحَقِيقَةِ: **(كَحَيَوَانٍ)؛** فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ؛ **وَهُمَا مُخْتَلِفَانِ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْإِنْسَانِ: هُوَ الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ، وَحَقِيقَةُ الْفَرَسِ: الْحَيَوَانُ الصَّاهِلُ.**

**(وَإِلَّا فَهِيَ النَّوْعُ):** وَحَقِيقَةُ النَّوْعِ هُوَ الْمَقُولُ عَلَى كَثِيرِينَ مُتَّفِقِينَ فِي الْحَقِيقَةِ: **(كَإِنْسَانٍ)؛** فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَكِلَاهُمَا حَيَوَانٌ نَاطِقٌ.

**(وَبَعْضُهُمْ يَعْكُسُ) وَهُمْ الْأَصُولِيُّونَ؛** فَيَقُولُونَ: إِنْ اخْتَلَفَتْ الْحَقِيقَةُ فَهِيَ النَّوْعُ، وَإِنْ اتَّفَقَتْ فَهِيَ الْجِنْسُ، **وَالأَوَّلُ** اصْطِلَاحُ أَهْلِ الْمَنْطِقِ.

**(وَإِنْ وُضِعَ اللَّفْظُ الْوَاحِدُ لِلْمَعَانِي الْمُتَعَدِّدَةِ لَا بِإِعْتِبَارِ أَمْرِ اشْتِرَاكِ فِيهِ) بَلْ وُضِعَ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ثُمَّ حَصَلَ الْإِشْتِرَاكُ مِنْ بَعْدِ مِنْ جِهَةِ تَعَدُّدِ الْوَضْعِ - (فَهِيَ الْمُشْتَرِكُ اللَّفْظِيُّ: كَعَيْنٍ: لِلجَارِحَةِ، وَالجَارِيَةِ)؛** فَالِإِشْتِرَاكُ فِي اللَّفْظِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ عَيْنَ الْحَيَوَانِ الْجَارِحَةِ غَيْرُ عَيْنِ الْمَاءِ الْجَارِيَةِ. **وَالعَيْنُ** الَّذِي هُوَ الْجَاسُوسُ غَيْرُهُمَا، **وَعَيْنُ** الذَّهَبِ غَيْرُهَا؛ **وَكُلٌّ** مِنْهَا تُسَمَّى عَيْنًا حَقِيقَةً مِنْ بَابِ الْإِشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ.

### (فَصْلٌ)

**(وَالْمَجَازُ: هُوَ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ فِي اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ؛** لِعَلَّاقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ): كَاسْتِعْمَالِ أَسَدٍ لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ؛ **وَالعَلَّاقَةُ** بَيْنَ اللَّفْظِ الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ - مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْجُرْأَةِ.

**وَالقَرِينَةُ** الَّتِي تُمَيِّزُ اللَّفْظَ الْمَجَازِيَّ: **إِمَّا لَفْظِيَّةٌ:** كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ أَسَدًا فِي الْمَسْجِدِ، **وَإِمَّا قَرِينَةُ الْحَالِ:** كَأَنْ يَحْمِلَ رَجُلٌ شُجَاعٌ عَلَى قَوْمٍ؛ **فَيَقُولُ** لَهُمْ: أَتَاكُمْ الْأَسَدُ. **وَقَدْ** تَكُونُ الْقَرِينَةُ عَقْلِيَّةً: **كَأَنْ يُسْتَعْمَلَ** اللَّفْظُ مَعَ الْمُسْتَحِيلِ: **كَقَوْلِهِ**

تعالى: ﴿وَسَأَلَ الْقُرَيْبَةَ﴾ [يوسف: 82]، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: 22]؛ **فإنه يستحيل عقلاً** سؤال القرية الجماد، **ويستحيل** تعلق المجيء بالذات لاستحالته عليه تعالى.

**وقوله:** «في اصطلاح التخاطب»: **يعني** أن الشارع لو استعمل الصلاة في الدعاء الذي هو معناها الحقيقي؛ **فإن** استعماله مجاز؛ **لأنه** خالف ما وضعت له في اصطلاحه؛ **لأنها** وضعت في اصطلاح الشرع لذات الأذكار والأركان.

**(وهو):** أي المجاز **(نوعان: مرسل)** إن كانت العلاقة بين المعنى المجازي والحقيقي غير المشابهة بل السببية: **أي** سببية المعنى الحقيقي للمعنى المجازي، **كقولهم:** رعيننا الغيث: أي التبات؛ **لأن** الغيث سبب فيه.

**أو** كانت العلاقة إطلاق المسبب على السبب: **نحو:** شربت الإثم: أي الخمر؛ **لأن** الإثم مسبب عنه؛ **و(كاليد للنعمة)** مثال لمجاز مرسل **علاقته** السببية؛ **فقد** ذكر السبب وهو اليد، وأريد به المسبب وهو النعمة، **(والعين للريبة)** مثال لمجاز مرسل **علاقته** الجزئية؛ **حيث** ذكر الجزء وهو العين وأريد به الكل وهو الجاسوس.

**وعلاقات** المجاز المرسل كثيرة، **وقد** أوصلها بعض علماء البيان إلى ثمانين عشرة علاقة.

**(واستعارة)** إذا كانت العلاقة المشابهة، **وهي** قسمان: **تصريحية**، **ومكنية**؛ **فالتصريحية:** هي ما صرح فيها بالمشبه به: **(كالأسد للرجل الشجاع)** في نحو قولك: سلمت على الأسد. **والمكنية:** هي ما حذف المشبه به وذكر شيء من لوازمه: **مثل** قول أبي ذؤيب الهذلي<sup>(1)</sup>:  
**وإذا المنيّة أنشبت أظفارها**      **ألفيت كل تميمية لا تنفع**

(1) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 4 / 316.

**(وَقَدْ يَكُونُ) الْمَجَازُ (مُرَكَّبًا: كَمَا يُقَالُ لِلْمُتَرَدِّدِ فِي أَمْرٍ: أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى)؛ فَوَجْهُ التَّشْبِيهِ مُتَنَزِعٌ مِنْ مُتَعَدِّدٍ؛ فَشَبَّهَ الْمُتَرَدِّدَ بِمَنْ يُرِيدُ الذَّهَابَ فَيُقَدِّمُ رِجْلًا ثُمَّ يَتَرَجَعُ فَيُؤَخِّرُ أُخْرَى.**

**(وَقَدْ يَقَعُ) الْمَجَازُ (فِي الْإِسْنَادِ) وَهُوَ الْمَجَازُ الْعَقْلِيُّ: (مِثْلُ جَدِّ جَدِّهِ): الْجِدُّ هُوَ الْهَيْمَةُ؛ وَالَّذِي جَدُّهُ هُوَ صَاحِبُ الْجِدِّ؛ فَإِسْنَادُ جَدٍّ إِلَى الْجِدِّ مَجَازٌ. (وَلَا سِتْقَاءَ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ فَنُؤَخِّرُ) هُوَ عِلْمُ الْبَلَاغَةِ.**

**(وَإِذَا تَرَدَّدَ الْكَلَامُ بَيْنَ الْمَجَازِ وَالْإِشْتِرَاكِ):** كَالنِّكَاحِ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً فِي الْوَطْءِ، مَجَازًا فِي الْعَقْدِ، وَأَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا - (مُجْمَلٌ عَلَى الْمَجَازِ)؛ إِذْ هُوَ أَغْلَبُ. **قَالَ ابْنُ جَنِّي:** إِنَّ أَكْثَرَ اللَّغَةِ مَجَازٌ لَا حَقِيقَةٌ [الخصائص 2/447]؛ **وَالكثرةُ تَفِيدُ الرَّجْحَانَ؛ وَلِأَنَّ ﴿أَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾** أْبْلَغُ مِنْ شَيْبَتْ.

**(وَيَتَمَيَّزُ الْمَجَازُ مِنَ الْحَقِيقَةِ بِعَدَمِ اطِّرَادِهِ):** كَالنَّخْلَةِ تُطْلَقُ مَجَازًا عَلَى الرَّجُلِ الطَّوِيلِ وَلَا تُطْلَقُ عَلَى الْجَبَلِ مَثَلًا، **(وَصَدَقَ نَفِيهِ):** أَي نَفَى اللَّفْظِ الْمَجَازِي: كَقَوْلِكَ لِلْبَلِيدِ: لَيْسَ بِحِمَارٍ، **(وَعَبَّرَ ذَلِكَ)** مِنَ الْقَرَائِنِ الَّتِي تُمَيِّزُ أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ.

## (البَابُ الْخَامِسُ: فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ) (1)

قَدَّمَ الْأَمْرَ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي إِثْبَاتَ الْفِعْلِ. وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي تَرْكَهُ: فَ(الْأَمْرُ: قَوْلُ الْقَائِلِ لِغَيْرِهِ) احْتِرَازٌ عَنِ قَوْلِهِ لِنَفْسِهِ فَلَيْسَ بِأَمْرٍ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ أَعْلَى مِنَ الْمَأْمُورِ: (افْعَلْ، أَوْ نَحْوَهُ): كَكُفِّ، وَلِتَفْعَلْ (عَلَى جَهَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ): أَي يُعَدُّ الْأَمْرُ نَفْسَهُ عَالِيًّا: سِوَاءِ أَكَانَ عَالِيًّا أَمْ لَا: كَمَا هُوَ رَأْيُ أَئِمَّتِنَا، وَأَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ فَيَخْرُجُ الْإِلْتِمَاسُ وَالِدُعَاءُ؛ (مُرِيدًا لِمَا تَنَاوَلَهُ) احْتِرَازٌ بِهَذَا عَنِ التَّهْدِيدِ: مِثْلُ: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت:40]؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُرَدِّ إِلَّا التَّهْدِيدَ.

(وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لِلْوَجُوبِ لُغَةً وَشَرْعًا): أَمَّا فِي اللَّغَةِ فَـ (لِمُبَادَرَةِ الْعُقَلَاءِ إِلَى دَمِّ عَبْدٍ لَمْ يَمْتَثِلْ أَمْرَ سَيِّدِهِ)، وَأَمَّا شَرْعًا فَبَيَّنَّهُ بِقَوْلِهِ: (وَلَا سِتْدَالَالِ السَّلْفِ بِظَوَاهِرِ الْأَوَامِرِ عَلَى الْوَجُوبِ).

(وَقَدْ تَرَدَّدَ صِيغَتُهُ لِلنَّدْبِ، وَالْإِبَاحَةِ، وَالتَّهْدِيدِ، وَغَيْرَهَا مَجَازًا)؛ وَفِيمَا يَلِي أَقْسَامُهُ وَأَمْثَلُهُ:

- 1- الْوَجُوبُ: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ . 2- النَّدْبُ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور:33]؛ وَقَرِينَةُ النَّدْبِ: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ﴾ . 3- التَّأْدِيبُ: كَقَوْلِهِ ﷺ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ: «سَمَّ اللَّهُ، وَكُلَّ بِيَمِينِكَ، وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ» [البخاري رقم 5061]؛ وَقَرِينَةُ عَدَمِ الْوَجُوبِ أَنَّهُ مُوجَّهٌ لِصَغِيرٍ. 4- الْإِرْشَادُ: نَحْوُ: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾ [البقرة:282]؛ وَقَرِينَةُ عَدَمِ الْوَجُوبِ أَنَّهُ لَا عِقَابَ فِي تَرْكِ الْإِسْتِشْهَادِ.
- 5- الْإِبَاحَةُ: مِثْلُ: ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون:51] فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَا إِثْمَ.

(1) صفوة الاختيار 42-75، ومختصر ابن الحاجب 1/646-692، والمستصفي 2/61-99، ومختصر ابن حاجب 1/646-692، والإبهاج 2/677-812، والكاشف 299-315، والمحصول 184-352، والفصول اللؤلؤية 131-154، والمعتمد 1/37-179، والعضد 2/77-101، وشافي غليل السائل 187-202، والأنوار الهادية 256-272، وشرح المنهاج للبيضاوي 1/301-350، والبرهان 1/196-307، ونهاية السؤل 2/226-310، ومنهاج الوصول 245-305، وهداية العقول 2/117-193.

- 6- الإِذْنُ: نَحْوُ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة:2]؛ لِأَنَّ الأَمْرَ بَعْدَ المَنْعِ يُفِيدُ الإِبَاحَةَ؛ فَالْمَنْعُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة:95]، ثُمَّ جَاءَ الإِذْنُ المَذْكُورُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْقِنَ بِشِرْوَاهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الفَجْرِ﴾ [البقرة:187] أُحِلَّ بَعْدَ تَحْرِيمِهِ فَكَانَ إِبَاحَةً.
- 7- التَّهْدِيدُ: مِثْلُ: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت:40]؛ وَالعَلَاقَةُ التَّضَادُّ؛ لِأَنَّ المُهَدَّدَ عَلَيْهِ: إِمَّا حَرَامٌ، وَإِمَّا مَكْرُوهٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ وَاجِبًا؟! 8- الإِمْتِنَانُ: مِثْلُ: ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ﴾ [الأَنْعَامُ:142]. 9- الإِكْرَامُ: مِثْلُ: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ أَمِينٍ﴾ [الحجر:46]. 10- التَّسْخِيرُ وَالتَّصْيِيرُ: مِثْلُ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة:65]. 11- التَّكْوِينُ: نَحْوُ: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس:82]. 12- التَّعْجِيزُ: مِثْلُ: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة:23]. 13- الإِهَانَةُ: نَحْوُ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الكَرِيمُ﴾ [الدخان:49] وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ التَّهَكُّمَ. 14- الإِخْتِقَارُ: مِثْلُ: ﴿أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾ [يونس:80]. 15- التَّسْوِيَةُ: مِثْلُ: ﴿أَصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الطور:16]. 16- التَّمْنِي: كَقَوْلِ

امْرِئِ القَيْسِ [شرح المعلقات 27]:

- أَلَا أَيُّهَا الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ
- 17- الخَبَرُ: مِثْلُ: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة:82]. 18- الدُّعَاءُ: مِثْلُ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى القَوْمِ الكَافِرِينَ﴾ [آل عمران:147]؛ وَقَرِينَةُ عَدَمِ الوُجُوبِ كَوْنُهُ لِلطَّلَبِ مِنْ أَدْنَى إِلَى أَعْلَى. 19- التَّفْوِيضُ: مِثْلُ: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه:72]. 20- التَّعَجُّبُ: نَحْوُ: ﴿أَنْظِرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الأَمْثَالَ﴾ [الإِسْرَاءُ:48]. 21- التَّكْذِيبُ: مِثْلُ: ﴿فَاتُوا بِالتَّوْرَةِ﴾ [آل عمران:93].



- 22- المَشُورَةُ: ﴿فَأَنْظِرْ مَاذَا تَرَى﴾ [الصفات:102]، ﴿فَأَنْظِرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل:33].
- 23- الإِعْيَازُ: مِثْلُ: ﴿أَنْظِرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾ [الأنعام:99]. 24- إِرَادَةُ الإِمْتِسَالِ: كَقَوْلِكَ لِعَيْرِكَ: اسْقِنِي مَاءً. 25- التَّلْهِيفُ: ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران:119].
- 26- التَّصْيِيرُ: ﴿فَمَهَلَّ الكَافِرِينَ أَهْلَهُمْ رُؤْيَدًا﴾ [الطارق:17]. 27- الإِلْتِمَاسُ: كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ: أَفْعَلْ كَذَا.

**(وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَرَّةِ، وَلَا عَلَى التَّكَرُّارِ، وَلَا الْفَوْرِ، وَلَا التَّرَاخِي؛ وَإِنَّمَا يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْقَرَائِنِ)؛ لِأَنَّ مَدْلُولَ صِيغَةِ الأَمْرِ طَلَبُ مَا هِيَ الفِعْلِ فَقَطُّ، لَكِنِ الْمَرَّةُ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ المَأْمُورِ بِهِ؛ فَهَوَ يَدُلُّ عَلَيْهَا مِنْ هَذِهِ الحَيْثِيَّةِ؛ أَمَّا التَّكَرُّارُ وَالْفَوْرُ وَالتَّرَاخِي فَأُمُورٌ خَارِجَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى قَرِينَةٍ؛ وَمِنَ الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّكَرُّارِ التَّغْلِيْقُ بِعِلَّةٍ: نَحْوُ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور:2]، ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة:6]؛ فَإِنَّهُ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِهَا اتِّفَاقًا؛ لِلإِجْمَاعِ عَلَى وُجُوبِ إِتِّبَاعِ العِلَّةِ، وَإِتِّبَاتِ الحُكْمِ بِبُيُوتِهَا؛ فَإِذَا تَكَرَّرَتْ تَكَرَّرَ؛ فَالزَّانِي مِنْ غَيْرِ المُحْصَنِ سَبَبٌ لِجَلْدِهِ كُلَّمَا حَصَلَ، وَكَذَلِكَ العَجَنَابَةُ سَبَبٌ لِلتَّطَهُّرِ.**

**وَإِنَّمَا لَمْ يَتَكَرَّرْ فِي نَحْوِ: إِنْ دَخَلَتِ السُّوقَ فَاشْتَرِ تَمْرًا، وَإِنْ دَخَلَتِ المَرَأَةُ فَهِيَ طَالِقٌ؛ لِقَرِينَةِ إِرَادَةِ الْمَرَّةِ.**

**(و) المُخْتَارُ (أَنَّهُ): أَيِ الأَمْرِ (لَا يَسْتَلْزِمُ القِضَاءَ) إِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ (وَإِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ آخَرَ): مِثْلُ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة:185]؛ فَهَذَا أَمْرٌ يَقْتَضِي وُجُوبَ أَداءِ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى مَنْ شَهِدَ الشَّهْرَ<sup>(1)</sup>. لَكِنِ إِذَا لَمْ يَصُمْ مَنْ**

(1) عَلَى خِلافٍ فِي مَعْنَى شُهُودِ الشَّهْرِ: فَيَقِيلُ: مَنْ كَانَ حَاضِرًا أَوَّلَ الشَّهْرِ؛ فَقَدَّ وَجَبَ عَلَيْهِ صِيَامُهُ سِوَاءَ أَسَافَرَ بَعْدَ أَمِّ أَقَامَ. وَقِيلَ: مَا كَانَ حَاضِرًا مِنْهُ صَامَهُ، وَمَا كَانَ مُسَافِرًا جَازَ لَهُ الإِفْطَارُ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ أَوَّلِ الشَّهْرِ وَأَوْسَطِهِ وَآخِرِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الجُمهُورِ، وَالْقَوْلُ الأَوَّلُ يُزَوَّى عَنِ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَسُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي مِجَلِّزٍ، وَعُبَيْدَةَ السَّلْمَانِي. انظر تفسير الطبري 2/ 198-201،



شَهَدَ الشَّهْرَ فَلَيْسَ فِي الأَمْرِ المَذْكُورِ دَلِيلٌ عَلَى القَضَاءِ؛ وَإِنَّمَا وَجِبَ القَضَاءُ بِدَلِيلٍ آخَرَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184]، وَكَذَا أدِلَّةٌ وَجُوبِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَجِبْ قَضَاءُ مَا فَاتَ مِنْهَا إِلَّا بِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» (1).

**(وَتَكَرَّرُهُ بِحَرْفِ العَطْفِ يَفْتَضِي تَكَرَّرَ المَأْمُورِ بِهِ اتِّفَاقًا)؛** لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ؛ وَلَوْ لَمْ يَفْتَضِ التَّكَرَّرَ لَكَانَ الثَّانِي تَأْكِيدًا لِالأَوَّلِ، وَلَمْ يُعْهَدِ التَّأْكِيدُ بِوَائِ العَطْفِ عَنِ العَرَبِ.

**وَالتَّكَرُّارُ بِحَرْفِ العَطْفِ قَدْ يَكُونُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ: مِثَالُهُ:** صُمَّ يَوْمًا، وَصُمَّ يَوْمًا، أَوْ مِنْ جِنْسَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ: مِثَالُهُ: صُمَّ يَوْمًا، وَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ، أَوْ صَلَّ رَكَعَتَيْنِ فَرَضًا، وَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ نَفْلًا، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الإِخْتِلَافِ فِي الحُكْمِ وَالجِهَةِ وَالجِهَةِ.

**(وَكَذَا) إِذَا تَكَرَّرَ الأَمْرُ (بِغَيْرِ) حَرْفِ (عَطْفٍ)؛** فَإِنَّهُ يَفْتَضِي تَكَرَّرَ المَأْمُورِ بِهِ: نَحْوُ: صَلَّ رَكَعَتَيْنِ، صَلَّ رَكَعَتَيْنِ، (عَلَى المُخْتَارِ) فِي المَذْهَبِ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ الحَاكِمِ، وَقَاضِي القَضَاءِ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ جَارٍ مَجْرَى الخَبَرِ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ تَغَايِرَ الخَبَرَيْنِ يُوجِبُ تَغَايِرَ المُخْبَرَيْنِ؛ فَإِنَّ مَنْ قَالَ: عِنْدِي لِفُلَانٍ دِرْهَمٌ وَكَرَّرَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَا قَرِينَةَ تَفْتَضِي أَنَّهُ كَرَّرَ لِلتَّأْكِيدِ - حِكْمٌ عَلَيْهِ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ، وَأَيْضًا لَوْ انْفَرَدَ الأَمْرُ الثَّانِي لَأَفْتَضَى مَأْمُورًا بِهِ غَيْرَ مَا أَقْتَضَاهُ الأَمْرُ الأَوَّلُ بِإِلا خِلَافٍ، فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ لِغَيْرِهِ: صُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ مُدَّةٍ: صُمَّ يَوْمًا - وَجِبَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ. وَلَوْ قَالَ: أَعْطِ زَيْدًا دِرْهَمًا، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: أَعْطِهِ دِرْهَمًا - لَزِمَ دِرْهَمَانِ؛ لِأَنَّ انْضِمَامَهُ إِلَى الأَمْرِ الأَوَّلِ يَجْرِي مَجْرَى انْفِرَادِهِ؛ (إِلَّا لِقَرِينَةٍ) تَمْنَعُ ذَلِكَ: (مِنْ

والقرطبي 2/ 200، والشمراة اليبانة 1/ 346، والجامع الكافي (خ).

(1) أُصُولُ الأحكام 1/ 193 رقم 310، والبُخَارِي 1/ 215 رقم 592، ومسلم 1/ 477 رقم 684،

والترمذي 1/ 336 رقم 178، أبو داود 1/ 307 رقم 242، وابن ماجة رقم 698.

**تَعْرِيفٌ):** نَحْوُ: صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، صَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ؛ **فَ«أَل»** لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ: أَي صَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ سَابِقًا، **(أَوْ غَيْرَهُ):** وَهُوَ كَوْنُ الْمَأْمُورِ بِهِ غَيْرَ قَابِلٍ لِلتَّكَرُّارِ: نَحْوُ: اقْتُلْ زَيْدًا، اقْتُلْ زَيْدًا، **أَوْ** بِحَسَبِ الْعَادَةِ: نَحْوُ: اسْقِنِي مَاءً، اسْقِنِي مَاءً.

**وَإِذَا وَرَدَ الْأَمْرُ مُطْلَقًا غَيْرَ مَشْرُوطٍ - وَجَبَ تَحْصِيلُ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَتَحْصِيلُ مَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ حَيْثُ كَانَ مَقْدُورًا لِلْمَأْمُورِ):** نَحْوُ غَسَلِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ مَعَ غَسَلِ الْوَجْهِ لِيَتِمَّ بِهِ غَسْلُ الْوَجْهِ كَامِلًا، **يُحْتَرَزُ** مِمَّا إِذَا كَانَ مَشْرُوطًا بِمَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ: **نَحْوُ** اصْعَدِ السَّطْحَ **إِنْ** كَانَ السُّلْمُ مَنْصُوبًا؛ **فَلَا** يَجِبُ الصُّعُودُ إِلَّا حَيْثُ وُجِدَ السُّلْمُ مَنْصُوبًا، **وَلَا** يَجِبُ عَلَيْهِ تَحْصِيلُهُ وَنَصْبُهُ؛ **وَيُحْتَرَزُ** عَمَّا لَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا لِلْمَأْمُورِ: نَحْوُ **تَحْصِيلِ** الْقَدَمِ لِلْقِيَامِ، وَ**تَحْصِيلِ** أَسْبَابِ الْوُجُوبِ: كَالْوَقْتِ لِلصَّلَاةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

**(وَالصَّحِيحُ) عِنْدَ الْأَكْثَرِ (أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ نَهْيًا عَنِ ضِدِّهِ) أَي:** لَيْسَ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ عَنِ النَّهْيِ عَنِ ضِدِّهِ، وَلَا يَتَّصِفُ بِهِ: **أَي** لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ، وَلَا بِالتَّصْمُنِ<sup>(1)</sup>؛ **إِذِ** الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لَفْظَانِ مُتَعَايِرَانِ؛ **وَهَذَا** مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْمُعْتَرِلَةِ، وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَالغَزَالِيِّ، وَابْنِ الْحَاجِبِ، **وَمِنَ** الزَّيْدِيَّةِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمْرَةَ، وَيَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ، وَيَحْيَى بْنُ الْمُحَسِّنِ، وَالْمَهْدِيِّ.

**وَقَالَ** بَعْضُ الْمُعْتَرِلَةِ: كَالْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ، وَأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ، **وَمِنَ** الْأَشْعَرِيَّةِ: الرَّازِيُّ، وَالْأَمْدِيُّ، **وَإِخْتَارَهُ** مِنَ الزَّيْدِيَّةِ صَاحِبُ الْفُصُولِ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ الْقَاسِمِ: **إِنَّهُ** لَيْسَ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ عَنِ النَّهْيِ عَنِ ضِدِّهِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مُطَابَقَةً وَلَا تَضَمُّنًا، **بَلْ** يَسْتَلْزِمُهُ سِوَاءً كَانَ إِجَابًا أَوْ نَدْبًا: **يَعْنِي** أَنَّ الْأَمْرَ بِالشُّكُونِ **يَسْتَلْزِمُ** عَدَمَ الْحَرَكَةِ. **وَقَالَ** بَعْضُ الْمُعْتَرِلَةِ: **إِنَّهُ** يَسْتَلْزِمُهُ فِي الْوُجُوبِ دُونَ النَّدْبِ.

**وَأَزْجَعَ** الطَّبْرِيُّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِلَى مَسْأَلَةِ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ<sup>(2)</sup>؛ **وَالْحَقُّ** أَنَّ

(1) لَفْظُ «إِنْسَانٍ» يَدُلُّ عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالمُطَابَقَةِ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا بِالتَّصْمُنِ. إيساغوجي 37.

(2) للمزيد حول هذه المسألة يراجع كتابنا أصول الفقه (الحكم الشرعي ومتعلقاته) ص 60.

الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ **مَبْنِيٌّ** عَلَى نَفْيِ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ **أَوْ** إِثْبَاتِهِ، **وَهُوَ** كَلَامٌ فَلَسَفِيٌّ  
مَحَلُّهُ عِلْمُ الْكَلَامِ.

**(وَلَا الْعَكْسُ):** وَهُوَ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ لَيْسَ أَمْرًا بِضِدِّهِ، وَالْخِلَافُ فِيهِ كَالْأَوَّلِ.

### (فَصْلٌ)

**(وَالنَّهْيُ: قَوْلُ الْقَائِلِ لِغَيْرِهِ: لَا تَفْعَلْ):** مِثْلُ لَا تَعْصِبْ، **(أَوْ نَحْوُهُ):** مِثْلُ نَهَيْتُكَ،  
حَرَمْتُ عَلَيْكَ، إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وَصَهٍ، وَمَهٍ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يُدَلُّ عَلَى طَلَبِ التَّرْكِ.  
**وَلَا بُدَّ** أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ **(عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ)**، وَأَنْ يَكُونَ النَّاهِي **(كَارِهًا لِمَا تَنَاولَهُ**  
**النَّهْيُ)**؛ وَفَوَائِدُ هَذِهِ الْقِيُودِ **قَدْ** ظَهَرَتْ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي تَعْرِيفِ الْأَمْرِ، **وَقَوْلُهُ:** كَارِهًا لِمَا  
تَنَاولَهُ - **يُقِيدُ** الْإِحْتِرَازَ عَنِ التَّهْدِيدِ: **كَقَوْلِكَ** لِتَلْمِيزِكَ الْمُهْمِلِ: **لَا** تُذَاكِرْ، **وَيُقِيدُ** أَنْ  
النَّهْيُ يَصِيرُ نَهْيًا بِالْكَرَاهَةِ لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ؛ **لِأَنَّ** صِغَةَ النَّهْيِ تَرُدُّ لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا:

1- التَّحْرِيمُ: مِثْلُ: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾. 2- الْكَرَاهَةُ: مِثْلُ: «لَا تُصَلُّوا فِي مَبَارِكِ  
الْإِبِلِ؛ **فَإِنَّهَا** مِنَ الشَّيَاطِينِ، وَصَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؛ **فَإِنَّهَا** بَرَكَةٌ»<sup>(1)</sup>. 3- الدُّعَاءُ:  
مِثْلُ: ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران:8]. 4- الْإِرْشَادُ: «لَا تَأْكُلُوا  
الْبَصَلَ - **ثُمَّ** قَالَ كَلِمَةً خَفِيَّةً - النَّيِّءُ»<sup>(2)</sup>. 5- التَّهْدِيدُ: مِثْلُ: لَا تُذَاكِرْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.  
6- التَّحْقِيرُ: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾ [الحجر:88]، **وَهُوَ**  
لِلتَّحْرِيمِ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ؛ **إِذْ** مِنْ خَصَائِصِهِ الْأَيُّمُّ عَيْنَيْهِ، **لَكِنَّهُ** لَا يَمْنَعُ مِنْ إِفَادَةِ  
التَّحْقِيرِ لِلدُّنْيَا فِي حَقِّهِ وَحَقَّنَا. 7- بَيَانُ الْعَاقِبَةِ: نَحْوُ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا

(1) مجموع الإمام زيد 102 رقم 115، وأصول الأحكام 1/16 رقم 24، والترمذي 3/110 رقم 348،  
وابن ماجة 1/252 رقم 768، وشرح معاني الآثار 1/384 رقم 2264، والطبراني في الكبير 7/1160  
رقم 6553، وأحمد رقم 18563، وأبو داود رقم 493، عن البراء بن عازب.

(2) رواه ابن ماجة رقم 3366، عن عقبة بن عامر.

يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴿٤٢﴾ [إبراهيم: 42]. 8- التَّيْسُ: ﴿لَا تَعْتَدِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التحریم: 7].

وَرَادَ بَعْضُهُمْ أَنْوَاعًا تَرْجِعُ إِلَى مَا ذَكَرْنَا. وَلَا يَتَمَيَّزُ النَّهْيُ الَّذِي لِلتَّحْرِيمِ عَنِ سَائِرِ هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَّا بِكَرَاهَةِ النَّاهِي لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ.

**(وَيَقْتَضِي مُطْلَقَهُ الدَّوَامَ لَا مُقَيَّدَهُ)؛** وَالنَّهْيُ الْمَطْلُوقُ يُخَالِفُ الْأَمْرَ: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَنْسَحِبُ عَلَى جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ، وَيَكُونُ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ حَرَامًا دَائِمًا، وَيَقْتَضِي الْفُورَ؛ فَيَجِبُ الْإِنْتِهَاءُ فُورًا. وَمِثَالُ الْمُقَيَّدِ: لَا تَفْتَحْ بَابَكَ لَيْلًا؛ فَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى دَوَامِ تَرْكِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، بَلْ يُمَثِّلُ بِالْتَّرَكِ مَرَّةً وَاحِدَةً عِنْدَ حُضُورِ الْقَيْدِ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِ وُجُودِ الْقَيْدِ، وَقِيلَ: بَلِ الْمُقَيَّدُ أَيْضًا يَقْتَضِي الدَّوَامَ كَالْمَطْلُوقِ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اقْتَضَى دَوَامَ النَّهْيِ مَعَ الْإِطْلَاقِ فَهُوَ مَعَ التَّقْيِيدِ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ التَّقْيِيدَ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ وَضْعِهِ.

**(و) النَّهْيُ (يَدُلُّ عَلَى قُبْحِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ لَا فَسَادِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ فِيهِمَا) يُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بَضْمِيرِ الْمُشْتَى دَلَالَتَهُ عَلَى الْقُبْحِ وَعَدَمَ دَلَالَتِهِ عَلَى الْفَسَادِ، وَأَنْ يُرِيدَ كَوْنُ مُطْلَقِهِ يَقْتَضِي الدَّوَامَ لَا مُقَيَّدَهُ، وَكَوْنَهُ يَدُلُّ عَلَى قُبْحِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ لَا فَسَادِهِ.**

**وَمَعْنَى الْفَسَادِ عَدَمُ تَرْتِبِ ثَمَرَاتِهِ وَآثَارِهِ عَلَيْهِ؛ وَالْمَعْلُومُ عِنْدَنَا أَنَّ طَلَاقَ الْبِدْعَةِ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، لَكِنَّهُ يَقَعُ وَتَتَرْتَّبُ آثَارُهُ عَلَيْهِ، وَكَذَا الْبَيْعُ وَقَتَ النَّدَاءِ لِلْجُمُعَةِ؛ فَإِنَّهُ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، لَكِنَّ ثَمَرَتَهُ وَهِيَ اقْتِضَاءُ الْمَلِكِ حَاصِلَةٌ.**

**وَبَعْضُهُمْ لَا يُصَحِّحُ أَيَّ عَمَلٍ خَالَفَ الشَّرْعَ، وَلَا يُرْتَّبُ عَلَيْهِ أَيُّ أَثَرٍ؛ وَهُوَ مَحْجُوجٌ بِقَوْلِهِ ﷺ لِعِمْرٍ لَمَّا طَلَّقَ ابْنَهُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ: «مُرَهُ فَلْيَرَا جَعَهَا، ثُمَّ لِيَمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ؛ فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ»<sup>(1)</sup>؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ وَاقِعًا لَمَّا أَمَرَ بِالْمُرَاجَعَةِ وَلَا بَطَلَهُ رَأْسًا.**

(1) البخاري رقم 4953، ومسلم رقم 1471.

(البَابُ السَّادِسُ: فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَالْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ)<sup>(1)</sup>

قَدَّمَ هَذَا الْبَابَ عَلَى الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ لِإِفَادَتِهَا الْحُكْمَ بِظَاهِرِهَا بِخِلَافِ الْمُجْمَلِ.  
**(الْعَامُّ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْرَقُ لِمَا يَصْلُحُ لَهُ):** مِثْلُ مَنْ: تَصْلُحُ لِاسْتِعْرَاقِ  
الْعُقَلَاءِ؛ وَعَدَمُ اسْتِعْرَاقِهَا لِغَيْرِهِمْ - لَا يَمْنَعُ عُمُومُهَا: **وَالْمُرَادُ بِالصَّلَاحِيَّةِ أَنْ**  
يَصُدَّقَ عَلَيْهِ لُغَةً: مُطَابَقَةً، أَوْ اسْتِلْزَامًا؛ **فَعُمُومُ الْأَشْخَاصِ يَسْتَلْزِمُ عُمُومَ**  
الْأَحْوَالِ، وَالْأَزْمِنَةِ، وَالْأَمْكِنَةِ إِلَّا لِمُخَصِّصٍ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ  
الصِّيَامُ﴾ [البقرة:183] **فَإِنَّ** وَجُوبَهُ عَامٌّ لِأَشْخَاصِ الْمُكَلَّفِينَ؛ **وَيَسْتَلْزِمُ عُمُومَ**  
الْأَحْوَالِ: كَحَالِ الْحَيْضِ، وَعُمُومِ الْأَزْمِنَةِ: كَزَمَنِ السَّفَرِ، وَكَذَلِكَ ﴿نَسَأُكُمْ  
حَرَّتْ لَكُمْ﴾ [البقرة:223]؛ **فَإِنَّهُ** عَامٌّ لِإِبَاحَةِ الزَّوْجَاتِ فِي كُلِّ حَالٍ حَتَّى حَالِ  
الْحَيْضِ، **وَفِي** كُلِّ زَمَانٍ حَتَّى نَهَارِ رَمَضَانَ، وَكُلِّ مَكَانٍ حَتَّى الْمَسْجِدِ لَوْلَا  
مُخَصِّصُهَا. وَقَوْلُهُ: **(مَنْ دُونَ تَعْيِينِ مَدْلُولِهِ وَلَا عَدَدِهِ)** يُخْرِجُ نَحْوَ الرَّجَالِ  
الْمَعْهُودِينَ، **وَنَحْوَ عَشْرَةٍ؛ فَإِنَّهُمَا** وَإِنْ اسْتَعْرَقَا مَا يَصْلُحَانِ لَهُ **لَكِنْ** مَعَ تَعْيِينِ  
الْمَدْلُولِ وَالْعَدَدِ؛ فَلَيْسَا بِعَامِّينِ، **(وَالْخَاصُّ بِخِلَافِهِ):** فَهُوَ اللَّفْظُ الَّذِي لَا يَسْتَعْرَقُ مَا  
يَصْلُحُ لَهُ مِمَّا تَعَيَّنَ مَدْلُولُهُ: بِعَهْدِ: كَالرَّجَالِ لِمَعْهُودِينَ، أَوْ عَدَدِ: كَعَشْرَةٍ، وَزَيْدِ.

**(وَالتَّخْصِيصُ إِخْرَاجُ بَعْضِ مَا تَنَاقَلَهُ الْعَامُّ)** عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْمُخَصِّصِ، **وَلَا**  
شَكَّ أَنَّ الْمُخَصِّصَ لَيْسَ بِعَامٍّ؛ **وَإِنَّمَا** الْمُرَادُ أَنَّهُ عَامٌّ لَوْلَا تَخْصِيصُهُ: **أَيُّ** إِخْرَاجُهُ  
عَمَّا يَفْتَضِيهِ ظَاهِرُ اللَّفْظِ: **مِنَ** الْإِرَادَةِ، وَالْحُكْمِ، **لَا** عَنِ الْحُكْمِ نَفْسِهِ، **وَلَا** عَنِ

(1) صفوة الاختيار 76-109، والكاشف 317-359، والمعتمد 189-288، والمستصفي 2-106 -  
190، والمحصول 1-353-456، والإبهاج 2-813-1040، والفصول اللؤلؤية 157-190،  
وشافي غليل السائل 202-230، والأنوار الهادية 272-299، والعضد 2-101-154، وشرح  
المنهاج للبيضاوي 1-350-428، وهداية العقول 1-194-343، ونهاية السؤل 2-312-489،  
ومنهاج الوصول 307-371، والبرهان 1-318-411.

الإرادة نفسها؛ **فإن** ذلك الفرد لا يدخل فيها حتى يخرج! **ولا** عن الدلالة؛ **فإنها** كون اللفظ إذا أُطلق فهم منه المعنى؛ **وهذا** حاصل من التخصيص.

**وقوله:** «إخراج بعض» - **إشارة** إلى أنه يُمنع تخصيص العام حتى لا يبقى منه شيء، **وأنه** يجوز تخصيص الأكثر؛ **لأنه** يُسمى بعضاً.

**(والفاظ العموم) كثيرة:** منها 1- **(كل)** إذا كانت في حيز الإثبات: كقوله ﷺ **لما قال له ذو اليمين: أقصرت الصلاة أم نسيتها؟** "كل ذلك لم يكن" (1).

**وأما** إذا كانت في حيز النفي: **فإن** أخرت عن أداته من غير فصل نحو: "ما كل بيع حلال"، **أو** جعلت معمولة للفعل المنفي: نحو: "لم آخذ كل الدراهم، أو كل الدراهم لم آخذ" - **توجه** النفي إلى الشمول خاصة؛ **وأفاد** ثبوته لبعض، **لكن** هذا الحكم أكثرى لا كلي؛ **بدليل:** ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان:18]، ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة:276]، ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [الفلم:10]:

**يعني** أن "كل" في الآيات **أفادت** العموم والشمول لجميع الأفراد خلافاً للحكم الذي ذكر لها. 2- **(وجميع):** مثل: ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ

**جميعاً**﴾ [الأعراف:158]، **وكل** وجميع يستعملان في كل شيء عاقل وغيره. 3، 4- **(وأسماء الاستفهام والشرط)** وهي: من، وما، وأي، وأين، وأنى، ومتى، وأيان:

**أما من** فهي عامة في العقلاء: شرطاً، واستفهاماً: **مثال الشرط:** قوله ﷺ: «من أحمأ أرضاً مئنة فهي له» (2)، **ومثال الاستفهام:** من جاءك؟.

**وما:** لغير العقلاء في الأغلب: **مثالها في الشرط:** ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران:115]، **وفي الاستفهام:** ما صنعت؟.

(1) أبو داود رقم 1015 بها يوافق ذلك.

(2) الترمذي رقم 1387، والبيهقي 6/99، وأبو داود 3073.

**وَأَيُّ لِّلْعُقَلَاءِ وَغَيْرِهِمْ: مِثَالُهَا فِي الشَّرْطِ مَعَ الْعُقَلَاءِ:** أَي الرَّجَالِ تُحِبُّ أَحَبَّ،  
وَمَعَ غَيْرِهِمْ مِثْل: أَي الطَّعَامِ تُحِبُّ أَحَبَّ، **وَفِي الْإِسْتِفْهَامِ:** أَي الرَّجَالِ عِنْدَكَ؟ وَأَيُّ  
الطَّعَامِ تُحِبُّ؟.

**وَأَيْنَ لِلْمَكَانِ: مِثَالُهَا فِي الشَّرْطِ:** أَيْنَ تَقْعُدُ أَقْعُدُ، وَ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ  
الْمَوْتُ﴾ [النساء:78] بِدُخُولِ "مَا" عَلَى أَيْنَ، **وَمِثَالُ الْإِسْتِفْهَامِ:** أَيْنَ زَيْدٌ؟.

**وَأَنَّى فِي الشَّرْطِ:** نَحْوُ أَنَّى تَسْأَلُ اللَّهَ يُجِيبُكَ، **وَفِي الْإِسْتِفْهَامِ:** نَحْوُ: أَنَّى تُسَافِرُ؟

**وَمَتَى فِي الشَّرْطِ:** نَحْوُ: مَتَى تَخْرُجُ أَخْرُجُ، **وَفِي الْإِسْتِفْهَامِ:** مَتَى تُسَافِرُ؟

**وَأَيَّانَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ فَقَطُّ:** نَحْوُ: ﴿أَيَّانَ مَرَسَلَهَا﴾ [النازعات:42].

5- **(وَالنِّكَرَةُ الْمَنْفِيَّةُ):** أَي الْوَاقِعَةُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ: بِمَا، أَوْ لَا، أَوْ نَحْوِهِمَا، أَوْ مَا  
فِي مَعْنَاهُ: مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ، وَالنَّهْيِ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُصَدَّرَةٍ بِلَفْظَةِ: «كُلٌّ»: ﴿مِثَالُهَا﴾ وَلَا  
يَظَلُّمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:49]، ﴿وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان:24]، ﴿هَلْ تَحْسِبُ  
مِنْهُمْ مَن أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْرًا﴾ [مريم:98]، ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مَن بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة:8].

6- **(وَالجَمْعُ الْمُضَافُ) إِلَى مَعْرِفَةٍ:** سَوَاءٌ كَانَ لَهُ مُفْرَدٌ مِنْ جِنْسِهِ مِثْل:  
﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء:10]، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة:103]: فَمُفْرَدٌ  
أَوْ لَدٍ وَوَلَدٌ، وَمُفْرَدٌ أَمْوَالٍ مَالٌ. أَوْ لَا يَكُونُ لَهَا مُفْرَدٌ: مِثْلُ: ﴿يَنْقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ  
اللَّهِ﴾ [الأحقاف:31]؛ فَلَا مُفْرَدٌ لِقَوْمٍ؛ **وَالدَّلِيلُ عَلَى عُمُومِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى:** ﴿إِنَّا مُنْجِيكَ  
وَأَهْلَكَ﴾ [العنكبوت:33]؛ **فَفَهَمَ نُوحٌ ﷺ الْعُمُومَ فَقَالَ:** ﴿رَبِّ إِنِّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود:45]؛  
فَنَبَّهَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّهُ مُخَصَّصٌ وَمُخْرَجٌ مِنْهُمْ؛ **فَقَالَ سُبْحَانَهُ:** ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود:46]،  
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هِنْدِهِ الْقَرِيَّةِ﴾ [العنكبوت:31]؛ **فَفَهَمَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ الْعُمُومَ؛**  
وَقَالَ: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ [العنكبوت:32] **فَخَصَّصَهُ اللَّهُ مِنْ بَيْنِهِمْ بِقَوْلِهِ:** ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُ  
وَأَهْلَهُ﴾، **ثُمَّ اسْتَشَى مِنْ أَهْلِهِ امْرَأَتَهُ؛ لِأَنَّ "أَهْلًا" مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ.**



7- **(وَالْمَوْضُوعُ الْجِنْسِيُّ):** أَي الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ: كَالَّذِي، وَالَّتِي لِعَيْرِ مُعَيَّنٍ، وَمَا، وَمَنْ، وَالْجَمْعُ الْمَعْرَفُ تَعْرِيفَ جِنْسٍ: **نَحْوُ** الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ ذَرْهَمٌ؛ **وَاخْتَرَزَ** بِالْجِنْسِيِّ عَنِ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْعَهْدُ الْخَارِجِيُّ: **نَحْوُ:** جَاءَنِي رَجُلٌ فَأَكْرَمْتُ الَّذِي جَاءَنِي، **وَعَنِ** الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ: **نَحْوُ:** اشْتَرِ اللَّحْمَ الَّذِي فِي السُّوقِ؛ **فَهُوَ** مَعْهُودٌ فِي الذَّهْنِ؛ **فَلَيْسَ** فِيهِمَا اسْتِعْرَاقٌ: **مِثَالُ الاسْتِعْرَاقِ:** الَّذِي يُشْرِكُ بِاللَّهِ لِلنَّارِ، **وَمِثَالُ اسْتِعْرَاقِ الْمَاهِيَةِ:** ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: 2]، ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 28].

8- **(وَالْمَعْرَفُ بِلَامِ الْجِنْسِ: مُفْرَدًا)** كَانَ نَحْوُ: الضَّارِبُ، وَالْإِنْسَانُ وَهِيَ تَعْمُ الْمُفْرَدَاتُ، **(أَوْ جَمْعًا):** سَوَاءٌ أَكَانَ لَهُ مُفْرَدٌ مِنْ لَفْظِهِ: مِثْلُ: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 93]، **وَكَذَلِكَ** الْعَبِيدُ وَالرَّجَالُ وَالْأَفْرَاسُ؛ **فَالْمُفْرَدَاتُ:** مُحْسِنٌ، وَعَبْدٌ، وَرَجُلٌ، وَفَرَسٌ. **أَمْ** لَمْ يَكُنْ لَهُ مُفْرَدٌ مِنْ لَفْظِهِ: نَحْوُ: الْقَوْمُ، وَالنَّاسُ وَهِيَ تَعْمُ الْجُمُوعَ؛ **لِأَنَّ** «أَلَّ» تُفِيدُ الْعُمُومَ فِيمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ؛ **وَهَذَا** هُوَ فَائِدَةُ الْفَرْقِ بَيْنَ عُمُومِ الْمُفْرَدِ، وَعُمُومِ الْجَمْعِ؛ **وَيَتَرْتَّبُ** عَلَيْهِ تَعَذُّرُ الاسْتِدْلَالِ بِهِ فِي حَالِ النَّفْيِ وَالنَّهْيِ عَلَى ثُبُوتِ حُكْمِهِ لِمُفْرَدٍ؛ **لِأَنَّهُ** إِنَّمَا حَصَلَ النَّفْيُ وَالنَّهْيُ عَنِ أَفْرَادِ الْجُمُوعِ؛ **وَالْوَاحِدُ** لَيْسَ بِجَمْعٍ؛ **وَهَذَا** مَعْنَى قَوْلِهِمْ: **لَا** يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْمَجْمُوعِ **نَفْيُ** كُلِّ فَرْدٍ، **وَلَا** مِنَ النَّهْيِ عَنْهُ **النَّهْيُ** عَنْ كُلِّ فَرْدٍ.

**(وَالْمُخْتَارُ: أَنَّ الْمُتَكَلَّمَ يَدْخُلُ فِي عُمُومِ خِطَابِهِ)**؛ لِتَنَاوُلِ صِيغَةِ الْخِطَابِ لَهُ بِحَسَبِ اللَّغَةِ: **سَوَاءٌ** أَكَانَ الْخِطَابُ أَمْرًا، أَمْ نَهْيًا: **مِثْلُ** مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ فَأَكْرَمَهُ، أَوْ لَا تُهِنُّهُ؛ **فَالْمُتَكَلَّمُ** دَاخِلٌ فِي عُمُومِ مَفْعُولِ أَكْرَمَهُ وَلَا تُهِنُّهُ. **وَمِثْلُ:** ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: 35]؛ **فَيَدْخُلُ** تَعَالَى فِي عُمُومِ مَعْلُومِهِ **فَيَكُونُ** عَالِمًا بِذَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ كَعِلْمِهِ بِسَائِرِ مَخْلُوقَاتِهِ. **وَأَمَّا** قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: 62] - **فَلَا** يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا لِذَاتِهِ؛ **لِأَنَّهُ** مُخَصَّصٌ بِالْعَقْلِ.



**وَالدَّلِيلُ عَلَى دُخُولِ الْمُتَكَلِّمِ فِي خِطَابِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: 88]؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَدْخُلْ - لَمَا صَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ.**

**وَلَا يَسْتَقِيمُ جَعْلُ "إِلَّا" بِمَعْنَى «غَيْرٍ»؛ لِأَنَّهَا لَا تُحْمَلُ عَلَى «غَيْرٍ» إِلَّا إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِجَمْعٍ مُنْكَرٍ أَوْ شَبِيهِهِ: مِثَالُ الْجَمْعِ الْمُنْكَرِ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22]: **وَالْمَعْنَى: غَيْرُ اللَّهِ. وَشِبْهُ الْجَمْعِ الْمُنْكَرِ أَنْ يَكُونَ مَعْرَفًا بِ«أَل» الْجِنْسِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْجِنْسِيَّةَ قَرِيبَةٌ مِنَ التَّنْكِرَةِ، مِثْلُ: أَقْبَلَ الرَّجَالُ إِلَّا الْمُقْعَدُونَ، وَقَوْلُ ذِي النُّونِ الْمِصْرِيِّ: «النَّاسُ هَالِكُونَ إِلَّا الْعَالِمُونَ، وَالْعَالِمُونَ هَالِكُونَ إِلَّا الْعَامِلُونَ، وَالْعَامِلُونَ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلَّا الْمُخْلِصُونَ، وَالْمُخْلِصُونَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ»<sup>(1)</sup>، وَدَلِيلٌ آخَرُ: وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «بَشَرِ الْمَشَائِنِ إِلَى الْمَسَاجِدِ فِي الظُّلَمِ بِالنُّورِ التَّامِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(2)</sup>؛ فَيَدْخُلُ النَّبِيُّ ﷺ فِي قَوْلِهِ هَذَا.****

**(و) الْمُخْتَارُ (أَنْ حِجَى الْعَامِّ لِلْمَدْحِ أَوْ الدَّمِّ لَا يُبْطِلُ عُمُومَهُ) بَلْ يَبْقَى شَامِلًا جَمِيعَ مُتَنَاوَلَاتِهِ: فَالْمَدْحُ نَحْوُ: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: 13]، وَالدَّمُّ: ﴿وَإِنَّ أَلْفَجَارَ لَفِي حَجِيمٍ﴾ [الانفطار: 14]، ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34].**

**(و) الْمُخْتَارُ أَيْضًا (أَنَّ) الْفِعْلَ الْوَاقِعَ بَعْدَ التَّنْفِي، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ إِذَا لَمْ يَذْكَرْ**

(1) شعب الإيمان للبيهقي 5/ 345 رقم 6868 **وَمَذْهَبٌ سَيِّئٌ جَوَازٌ وَقُوعٌ "إِلَّا" صِفَةً مَعَ صِحَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ وَاسْتَشْهَدُوا بِقَوْلِهِ (من الوافر):**

**وَكُلُّ أَحَى مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ**

**فَتَكُونُ "إِلَّا" فِي الْحَدِيثِ بِمَعْنَى غَيْرٍ، وَهِيَ نَعْتٌ لِلْخَبَرِ مَرْفُوعَةٌ، وَيُعْرَبُ الْإِسْمُ الَّذِي بَعْدَهَا مِثْلَ إِعْرَابِهَا، وَهُوَ الرَّفْعُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ إِخْرَاجُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْهَالِكِينَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا أَصْلًا. معاني النحو 2/ 224، وهمع الهوامع 2/ 206، وشرح كافية ابن الحاجب 2/ 160.**

(2) تيسير المطالب 356 رقم 397، وأبو داود رقم 561، والترمذي رقم 223، وابن ماجه رقم 781، والبيهقي 3/ 63، والحاكم 1/ 212، والطبراني في الكبير 5/ 86.

مُتَعَلِّقُهُ **أَنَّهُ** عَامٌّ فِي جَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِهِ: **(نَحْوَ)** قَوْلِ الْقَائِلِ: وَاللَّهِ **(لَا أَكَلْتُ)** فَإِنَّهُ **(عَامٌّ فِي الْمَأْكُولَاتِ)**؛ فَيَكُونُ عَامًّا لِكُلِّ مَأْكُولٍ، **وَلَا** يَخْتَصُّ بِنَوْعٍ دُونَ نَوْعٍ؛ **(فَيَصِحُّ تَخْصِيصُهُ)**: بِاللَّفْظِ اتِّفَاقًا، **وَبِالنِّيَّةِ فِي الْأَصْحَحِ**: كَأَن يَقُولُ: أَرَدْتُ أَكْلَ الْعِنَبِ.

**(و)** مَذْهَبُ أَئِمَّتِنَا وَالْجُمْهُورِ **(أَنَّهُ يَحْرُمُ الْعَمَلُ بِالْعَامِّ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ مَخْصِصِهِ)**؛ لِأَنَّ الْمَخْصِصَ فِي الشَّرْعِ كَثِيرٌ؛ **فَيُضْعَفُ** ظَنُّ بَقَاءِ الْعُمُومِ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ **فَقَدْ قِيلَ**: مَا مِنْ عُمُومٍ إِلَّا وَقَدْ دَخَلَهُ التَّخْصِيصُ **إِلَّا** قَوْلُهُ تَعَالَى: **﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾** [النور:35]، **وَقَوْلُهُ**: **﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾** [هود:6].

**(و)** مُخْتَارُ أَئِمَّتِنَا وَالْجُمْهُورِ أَنَّهُ **(يَكْفِي)** الْبَاحِثَ **(الْمُطَّلِعَ)** عَلَى مَظَانِهِ مِنَ الْكُتُبِ الْجَامِعَةِ لِأَبْوَابِ الْفِقْهِ مَعَ أُدِلَّتِهَا - وَإِنْ لَمْ يُحِطْ بِهَا أَجْمَعٍ لِتَعَدُّرِهَا - **(ظَنُّ عَدَمِهِ)**: أَيِ الْمَخْصِصِ.

**(و)** الْمُخْتَارُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَالْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ **(أَنَّ)** الْخُطَابَ الْوَارِدَ فِي زَمَنِ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى وَضْعِ الْمَشَافَهَةِ **(مِثْلُ «يَتَأَيُّهَا النَّاسُ» - لَا يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ سَيُوجَدُ إِلَّا بِدَلِيلٍ آخَرَ)**؛ إِذْ لَا يُقَالُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، يَا عِبَادِي لِلْمَعْدُومِينَ، **بَلْ** لَا يُقَالُ لِلصَّبِيَّانِ وَالْمَجَانِينِ الْمَوْجُودِينَ؛ **فَمَا** بِالْكَ بِالْمَعْدُومِ أَصْلًا! **وَإِنَّمَا** دَخَلَ الْمُتَأَخَّرُونَ **بِدَلِيلٍ** آخَرَ وَهُوَ عَلْمُنَا بِعُمُومِ دِينِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، **وَبِدَلِيلٍ** قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾** [الجمعة:3]، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

**(وَأَنَّ دُخُولَ النِّسَاءِ فِي عُمُومِ «الَّذِينَ ءَامَنُوا» أَوْ نَحْوِهِ)** مِنَ الصَّيَغِ الَّتِي تُطْلَقُ عَلَى الذُّكُورِ خَاصَّةً: مِثْلُ **﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ﴾**، **﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ﴾**، **(بِنَقْلِ الشَّرْعِ، أَوْ بِالتَّغْلِيْبِ)**: أَيِ لَوْلَا أَنَّ الشَّرْعَ حَكَمَ بِدُخُولِهِنَّ فِي هَذِهِ الصَّيغَةِ لَمْ يَدْخُلْنَ؛ **لِكُونِهَا** خَاصَّةً بِالْمُذَكَّرِ، **وَالْحَمْلُ** الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ذَلِكَ عَلَى الْجِنْسَيْنِ؛ **وَذَلِكَ** دَلِيلٌ خَارِجِيٌّ؛ **وَلَا** مَانِعٌ مِنْ دُخُولِهِنَّ بِهِ؛ **وَلِذَا** لَمْ يَدْخُلْنَ فِي الْجِهَادِ وَالْجُمُعَةِ فِي قَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿وَجَاهِدُوا﴾، ﴿فَاسْعُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة:9]، أَوْ يَدْخُلْنَ بِالتَّغْلِيْبِ مِنْ أَهْلِ  
اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ بِإِطْلَاقِ مَا هُوَ لِلْمَذْكُرِينَ عَلَى جَمْعٍ فِيهِ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ.

(و) الْمُخْتَارُ (أَنَّ ذِكْرَ حُكْمٍ لِحُجْمَلَةٍ لَا يُخَصِّصُهُ ذِكْرُهُ لِبَعْضِهَا): كَقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا  
دُبِعَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ»<sup>(1)</sup>، وَقَوْلُهُ ﷺ فِي شَاةٍ مَيْمُونَةٍ: «دِبَاغُهَا طَهُورُهَا»<sup>(2)</sup>؛ فَتَعْمُ  
الطَّهَارَةُ كُلَّ إِهَابٍ، وَلَا يَخْصُّ شَاةَ مَيْمُونَةٍ؛ فَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ حُكْمٌ لِحُجْمَلَةٍ،  
وَالثَّانِي ذِكْرٌ مَرَّةً ثَانِيَةً لِبَعْضِهَا وَهِيَ شَاةٌ مَيْمُونَةٌ؛ فَلَمْ يَخْصَّ عُمُومَ الْأَوَّلِ،  
(وَكَذَا عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى بَعْضِ الْعَامِّ) لَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ الْعَامِّ؛ (إِذَا لَا تَنَافِي بَيْنَ  
ذَلِكَ): أَي بَيْنَ عُمُومِ اللَّفْظِ وَعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ، وَبَيْنَ عُمُومِ اللَّفْظِ  
وَذِكْرِ حُكْمِهِ مَرَّةً ثَانِيَةً لِبَعْضِ أَفْرَادِهِ (فِي الصُّورَتَيْنِ): مِثَالُ عَوْدِ الضَّمِيرِ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة:228]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَيُعَوْلُنَّ أَحَقُّ  
بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾؛ فَالضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَى الْبَعْضِ وَهِنَّ الرَّجَعِيَّاتُ دُونَ الْبَوَائِنِ؛ فَيَقْتَضِي  
الْحُكْمَ الْأَوَّلَ - وَهُوَ التَّرَبُّصُ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ لِدَوَاتِ الْحَيْضِ - عَلَى عُمُومِهِ لِلْبَوَائِنِ  
وَالرَّجَعِيَّةِ؛ وَالْمُرَادُ بِالصُّورَتَيْنِ: عَوْدُ الضَّمِيرِ، وَذِكْرُ حُكْمٍ لِحُجْمَلَةٍ.

(وَالْمُخَصِّصُ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ: فَالْمُتَّصِلُ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ: الْإِسْتِثْنَاءُ، وَالشَّرْطُ،  
وَالصَّفَةُ، وَالغَايَةُ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ): الْأَوَّلُ: الْإِسْتِثْنَاءُ: وَهُوَ الْمُخْرَجُ بِـ "إِلَّا" أَوْ  
إِحْدَى أَحْوَاتِهَا: نَحْوُ: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر:30 - 31]،  
﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر:42].

الثَّانِي: الشَّرْطُ: وَالْمُرَادُ هُنَا الشَّرْطُ اللَّغَوِيُّ بِـ "إِنْ" أَوْ إِحْدَى أَحْوَاتِهَا: نَحْوُ:  
أَكْرَمِ النَّاسِ إِنْ كَانُوا عُلَمَاءَ، وَمِثْلُهُ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور:33].

(1) مسلم رقم 366، والترمذي رقم 1728.

(2) أبي داود رقم 4125، والبيهقي رقم 53.

**الثالث:** الصِّفَةُ: وَهِيَ مَا أَشْعَرَ بِمَعْنَى فِي الْمَوْصُوفِ: **سَوَاءٌ** أَكَانَتْ نَعْتًا، أَمْ حَالًا، أَمْ غَيْرَهُمَا. **وَسَوَاءٌ** كَانَتْ جُمْلَةً، أَوْ مُفْرَدًا، أَوْ شِبْهَهُمَا: **مِثْلُ** أَكْرَمِ الرَّجَالِ الْعُلَمَاءِ؛ **فَالْتَقْيِدُ** بِالْعُلَمَاءِ مُخْرَجٌ لِغَيْرِهِمْ؛ **وَكَذَا:** فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ زَكَاةٌ؛ **فَالْتَقْيِدُ** بِالسَّائِمَةِ يُخَصِّصُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِيهَا.

**وَيُشْتَرَطُ** فِي الصِّفَةِ وَجُوبُ الْإِتِّصَالِ. **وَإِذَا** كَانَتْ بَعْدَ مُتَعَدِّ عَادَتْ إِلَى الْجَمِيعِ: نَحْوَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِهِمُ الْمُحْتَاجِينَ، **أَوْ** وَقَفْتُ عَلَى مُحْتَاجِي أَوْلَادِي وَأَوْلَادِهِمْ.

**والرابع:** الغَايَةُ: نَحْوُ ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: 187]، ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: 222].

**والخامس:** بَدَلُ الْبَعْضِ: نَحْوُ أَكْرَمِ النَّاسِ قُرَيْشًا؛ **فَقُرَيْشٌ** بَدَلُ بَعْضٍ مِنَ النَّاسِ؛ **فِيُخَصِّصُ** عُمُومَ الْإِكْرَامِ بِهِمْ. **وَالْمَشْهُورُ** مِنَ الْمُخَصِّصَاتِ الْمُتَّصِلَةِ الْأَرْبَعَةُ الْأُولَى.

**(وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَرَاخِي الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَّا قَدَرٌ تَنْفُسٍ، أَوْ بَلْعِ رَيْقٍ)،** أَوْ سَعَالٍ مِمَّا لَا يُعَدُّ مَعَهُ مُنْفَصِلًا فِي الْعُرْفِ.

**(و) الْمُخْتَارُ أَيْضًا (أَنَّهُ يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ) حَتَّى يَبْقَى أَقَلُّ مِنَ النَّصْفِ؛** لَوْ قُوعَ ذَلِكَ: نَحْوُ ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنْ أَتْبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: 42]؛ وَالْغَاوُونَ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ **بِدَلِيلِ** قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: 103]: **وَقَوْلُهُ** تَعَالَى: ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شَحُومَهُمَا﴾ [الأنعام: 146]، **ثُمَّ قَالَ:** ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾ [الأنعام: 146]: يُرِيدُ شَحْمَ الظَّهْرِ وَالْجَنْبِ، ﴿أَوْ الْحَوَايَا﴾: يُرِيدُ مَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ الْأَمْعَاءُ، ﴿أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾: يُرِيدُ شَحْمَ الْأَلْيَةِ؛ **فَالْمُسْتَبْنَى** أَكْثَرُ الشَّحْمِ كَمَا تَرَى؛ **وَقَدْ** أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْقَائِلَ:

عِنْدِي لَهُ عَشْرَةٌ دَرَاهِمَ إِلَّا تِسْعَةً؛ يَلْزِمُهُ دِرْهَمٌ فَحَسْبُ.

(و) الْمُخْتَارُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَالْجَمُّ الْعَفِيرُ مِنْ غَيْرِهِمْ (أَنَّهُ): أَيِ الْإِسْتِثْنَاءِ (مِنْ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ) لِلْمُسْتَشْنَى: نَحْوُ مَا عِنْدِي لَهُ عَشْرَةٌ دَرَاهِمَ إِلَّا دِرْهَمٌ؛ فَهَوُا إِثْبَاتٌ لِلدَّرْهَمِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ عَدَا الْحَنْفِيَّةِ، (وَالْعَكْسُ): وَهُوَ أَنَّهُ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ: نَحْوُ عِنْدِي لَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا دِرْهَمًا؛ فَالْمُسْتَشْنَى مَنْفِيٌّ؛ فَتَثْبُتُ تِسْعَةٌ.

(و) الْمُخْتَارُ (أَنَّهُ بَعْدَ الْجُمْلِ الْمُتَعَاظِفَةِ يَعُودُ إِلَى جَمِيعِهَا إِلَّا لِقَرِينَةٍ): كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَحْتَدُّ فِيهِ مَهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ ﴿الفرقان: 68-70﴾؛ فَالْإِسْتِثْنَاءُ عَائِدٌ إِلَى جَمِيعِهَا بِلَا خِلَافٍ؛ وَعِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى عَوْدِ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى بَعْضِهَا يُقْصَرُ عَلَيْهِ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: 92]؛ فَالْإِسْتِثْنَاءُ عَائِدٌ إِلَى الدِّيَةِ قَطْعًا.

(وَأَمَّا) الْمُخَصَّصُ (الْمُنْفَصِلُ): وَهُوَ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ: (فَهَوُا الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ، وَالْعَقْلُ، وَالْمَفْهُومُ - عَلَى الْقَوْلِ بِهِ).  
(وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ يَصِحُّ تَخْصِيصُ كُلِّ: مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ بِمِثْلِهِ)؛ فَيُخَصَّصُ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةُ بِالسُّنَّةِ، (وَبِسَائِرِهَا): أَيِ سَائِرِ الْمُخَصَّصَاتِ الْمُنْفَصِلَةِ، (وَالْمُتَوَاتِرِ بِالْأَحَادِي):

مِثَالُ تَخْصِيصِ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: 4]؛ فَإِنَّهُ مُخَصَّصٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: 234]؛ وَهَذَا عَامٌّ فِي الْحَامِلَاتِ وَغَيْرِهِنَّ؛ فَخُصِّصَتْ الْحَوَامِلُ؛ لِأَنَّ عِدَّتَهُنَّ لَيْسَتْ بِالْأَشْهُرِ فَقَطْ؛ بَلْ بِهَا مَعَ الْوَضْعِ فَكَيْفَمَا تَقَدَّمَ لَمْ

يُحَكِّمُ بِهِ بَلٍ يُتَنَظَّرُ الْآخِرُ.

**وَيُخَصِّصُ الْقُرْآنُ بِالسَّنَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ اتِّفَاقًا وَإِنْ عَزَّ الْمِثَالُ، وَبِالْأَحَادِ عَلَى الْمُخْتَارِ:**  
**مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء:24]؛ فَإِنَّهُ عَامٌّ يَدْخُلُ فِيهِ جَوَازُ نِكَاحِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا؛ وَقَدْ خُصَّصَ بِمَا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ ﷺ: «لَا تُنَكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا»<sup>(1)</sup>؛ وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ»<sup>(2)</sup>؛ فَقَدْ خُصَّصَ عُمُومَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:38]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ [النساء:11]، الْمُخَصَّصُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»<sup>(3)</sup>، وَقَوْلِهِ: «لَا تَوَارِثُ بَيْنَ أَهْلِ مِلَّتَيْنِ»<sup>(4)</sup>، وَقَوْلِهِ: «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ».**

**وَمِثَالُ تَخْصِيصِ الْقُرْآنِ بِالْعَقْلِ: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:16]؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ قَاضٍ بِخُرُوجِهِ تَعَالَى عَنْ هَذَا الْعُمُومِ؛ لِاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ مَخْلُوقًا، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة:120]؛ لِاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ تَعَالَى مَقْدُورًا.**

**وَمِثَالُ تَخْصِيصِ الْقُرْآنِ بِالْقِيَاسِ: فِي مَسْأَلَةِ قِيَاسِ الْعَبْدِ عَلَى الْأُمَّةِ فِي تَنْصِيفِ الْجَلْدِ الثَّابِتِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَلَيْنَ نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء:25]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة:103]؛ فَلَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمَدِينِ؛ وَيُخَصِّصُ مِنْ عُمُومِ الْآيَةِ قِيَاسًا عَلَى الْفَقِيرِ.**

(1) مسلم 1028/2 رقم 1408، والبخاري رقم 4819.

(2) الترمذي رقم 1445، وابن ماجه رقم 2585.

(3) مسند أحمد 1/174 رقم 21806، وصححه الحاكم 4/345.

(4) شرح التجريد 3/27، ومجموع الإمام زيد 371، وأصول الأحكام 1/429 رقم 1379، وسنن أبي

داود 3/328 رقم 2911، وسنن النسائي 4/84 رقم 638، وابن ماجه 2/912 رقم 2731،

والبيهقي في السنن 4/75، والدارقطني 4/75 رقم 25.

**وَمِثَالُ تَخْصِيصِ الْقُرْآنِ لِلْسَّنَةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾ [التوبة: 29]؛**  
**فِيئَتِهَا مُخَصَّصَةٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (1)؛**  
**فِيئَتُهُ عَامٌ فِيمَنْ أَدَّى الْجِزْيَةَ وَغَيْرِهِ؛ وَالآيَةُ أَخْرَجَتْ وَخَصَّصَتْ مَنْ أَعْطِيَ الْجِزْيَةَ؛**  
**فَلَا يُقَاتَلُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: 60] خَصَّصَ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَحِلُّ**  
**الصَّدَقَةُ لِعَنْيٍّ» (2)؛ فَصَبَحَ الصَّدَقَةُ لِلْعَنْيِّ الْعَامِلِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَفِظُوا عَلَى**  
**الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: 238] خَصَّصَ نَهْيَهُ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتِ الْكِرَاهَةِ (3)؛ فَأَفَادَتِ الْآيَةُ**  
**أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِصَلَاةِ الْفَرِيضَةِ فِيهَا.**

**وَمِثَالُ تَخْصِيصِ السَّنَةِ لِلْسَّنَةِ: قَوْلُهُ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» (4)؛**  
**فِيئَتُهُ مُخَصَّصٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»، وَهُوَ رَأْيُ الْإِمَامِ الْهَادِي.**  
**أَمَّا الْمَعْمُولُ بِهِ فِي اخْتِيَارَاتِ الْإِمَامِ يَحْيَى حَمِيدِ الدِّينِ، وَالْمَعْمُولُ بِهِ حَالِيًا فِي**  
**الْيَمَنِ، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي حَنِيفَةَ - فَهُوَ الْعَمَلُ بِعُمومِ حَدِيثِ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ**  
**الْعُشْرُ»، وَقَدَّمُوهُ عَلَى حَدِيثِ الْأَوْسُقِ؛ فَأَوْجَبُوا الزَّكَاةَ فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ (5).**  
**يُجُوزُ التَّخْصِيصُ بِالْمَفْهُومِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ أَسْوَةٌ بِجَوَازِ التَّخْصِيصِ بِالْمَنْطُوقِ، كَمَا**  
**لَوْ قِيلَ: فِي الْأَنْعَامِ زَكَاةٌ، مَعَ قَوْلِهِ ﷺ: «فِي سَائِمَةِ الْعَنَمِ زَكَاةٌ»؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ عَامٌّ فِي**

(1) البخاري رقم 25، ومسلم رقم 21.

(2) ابن ماجه رقم 1841، وأبو داود رقم 1634، والترمذي رقم 652 وغيرهم.

(3) في الخبر الذي رواه عقبه بن عامر الجهني قال: ثَلَاثُ سَاعَاتٍ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِعَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَصَيَّبَتِ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تُغْرِبَ. أصول الأحكام 1/ 92 رقم 309، والشفاء 1/ 231، ومسلم 1/ 568 رقم 831، والترمذي 3/ 532 رقم 1030، وأبو داود 3/ 531 رقم 3192، وابن ماجه 1/ 486 رقم 1519، والنسائي 4/ 82 رقم 1013، ومعاني الآثار 1/ 514، وابن أبي شيبه 2/ 134.

(4) أبو داود رقم 1559، والنسائي 5/ 17، وأحمد بن حنبل 11564، 11405، 11564، والطبراني في الكبير 1/ 295.

(5) نصب الرأية 2/ 384.



وَجُوبِ الرَّكَاةِ: إِبْلًا، وَبِقْرًا، وَغَنَمًا: سَائِمَةً وَمَعْلُوفَةً؛ وَمَفْهُومُ الثَّانِي إِخْرَاجُ مَعْلُوفَةِ  
الْغَنَمِ؛ وَكَذَلِكَ مَفْهُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌّ وَلَا نَهْرُهُمَا﴾ [الإسراء: 23]؛ فَإِنَّ  
مَفْهُومَهُ أَلَّا يُؤْذِيَهُمَا بِحَبْسٍ وَلَا غَيْرِهِ؛ فَهَذَا الْمَفْهُومُ مُخَصَّصٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْ الْوَاجِدِ  
يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ»: وَاللَّيُّ الْمَطْلُ؛ وَلِذَلِكَ ذَهَبَ أَصْحَابُنَا وَكَثِيرٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى  
أَنَّ الْوَالِدَ لَا يُحْبَسُ فِي دَيْنٍ وَلَدِهِ: وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مَفْهُومُ الْمُوَافَقَةِ أَوْ الْمَخَالَفَةِ.

**(وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يُقْصَرُ الْعُمُومُ عَلَى سَبِيهِ):** كَأَيَاتِ السَّرِقَةِ، وَاللَّعَانِ، وَالْمِيرَاثِ؛  
فَكَوْنُهَا نَزَلَتْ لِأَسْبَابٍ خَاصَّةٍ لَا يَمْنَعُهَا أَنْ تَعَمَّ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَهِيَ حُكْمٌ عَامٌّ،  
وَكَذَلِكَ حُكْمُ السُّنَّةِ؛ فَقَدْ سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَثْرِ بُضَاعَةَ- لَوْ صَحَّ الْخَبَرُ- أَهْمَا  
تُلْقَى فِيهَا النَّجَاسَاتُ؟ فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا  
غَيْرُهُ» [البيهقي 1/ 260] أَوْ كَمَا قَالَ؛ وَسُئِلَ ﷺ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ؛ فَقَالَ: «أَيَنْقُصُ  
إِذَا يَيْسُ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَلَا إِذَنْ» (1)، وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: تَوَضَّأْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ  
أَيَجْزِينِي؟ فَقَالَ: «يُجْزِيكَ»؛ فَهَذِهِ الْمُنَاسَبَاتُ الْخَاصَّةُ لَا يُقْصَرُ الْحُكْمُ الصَّادِرُ  
مِنَ الرَّسُولِ عَلَيْهَا بَلْ يَعْمُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ مُقْتَضٍ لِقِصْرِهِ عَلَى سَبِيهِ.

**(وَلَا يُخَصَّصُ الْعَامُّ بِمَذْهَبِ رَاوِيهِ):** وَسَوَاءٌ أَكَانَ صَحَابِيًّا أَمْ غَيْرُهُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ:  
مِثَالُهُ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ ﷺ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» (2)؛ فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَرَى أَنَّ  
ذَلِكَ فِي حَقِّ الرَّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ؛ فَالْحَدِيثُ عَامٌّ وَلَا يُخَصَّصُ بِمَذْهَبِ رَاوِيهِ أَنَّهُ فِي  
حَقِّ الرَّجَالِ فَقَطْ، وَكَرَوَايَةٌ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا  
يُحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ» (3) وَكَانَ سَعِيدٌ يُحْتَكِرُ الزَّيْتُ! فَقِيلَ لَهُ؟ فَقَالَ: إِنَّ مَعْمَرًا رَاوِيٌّ

(1) النسائي 7/ 269، وابن ماجه 2264 بما يوافق ذلك.

(2) البخاري 2854، وأبوداود 4351، والترمذي 1458، والنسائي 7/ 104 رقم 4063، وابن ماجه 2535.

وَقَدْ وَقَعَ لَعَطُ حَوْلِ قَتْلِ الْمُزَنَّدِ مِنْ بَعْضِ الْمُعَاصِرِينَ، وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِلْقَضَاءِ.

(3) مسلم رقم 1605، وأبو داود رقم 3447، والترمذي رقم 1267، وابن ماجه رقم 2153.



الْحَدِيثَ كَانَ يَحْتَكِرُ الزَّيْتِ [تحفة الأحوذى/4/549]؛ **فَقَدْ** خَصَّ عُمُومَ الْحَدِيثِ بِرَأْيِ الرَّاوي فِي احْتِكَارِ الزَّيْتِ.

**(وَلَا بِالْعَادَةِ)؛** فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: حَرَّمْتُ الرَّبَا فِي الطَّعَامِ؛ **فَهَذَا** عَامٌّ فِي الْبَرِّ وَغَيْرِهِ؛ **وَلَوْ** كَانَتْ عَادَةُ الْمُخَاطَبِينَ إِطْلَاقَ الطَّعَامِ عَلَى الْبَرِّ - **فَلَا** عِبْرَةٌ بِهَذِهِ الْعَادَةِ **بَلْ** يَعْمُّ التَّحْرِيمُ كُلَّ مَطْعُومٍ.

**(وَلَا بِتَقْدِيرِ مَا أَضْمَرَ فِي الْمَعْطُوفِ مَعَ الْعَامِّ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ)؛** مِثَالُهُ «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ»؛ **فَقَوْلُهُ:** «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ» **يَعْمُّ** كُلَّ كَافِرٍ: حَرْبِيٍّ، أَوْ مُعَاهَدٍ؛ **فَعَطْفَ** عَلَيْهِ: «وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ»؛ **فَحُكْمُ** الْجُمْلَةِ الْأُولَى **عَامٌّ**؛ وَهُوَ عَدَمُ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ بِكَافِرٍ مُطْلَقًا: سَوَاءً أَكَانَ مُعَاهَدًا، أَمْ ذَمِيًّا، أَمْ حَرْبِيًّا؛ **وَالْجُمْلَةُ** الثَّانِيَّةُ وَهِيَ الْمَعْطُوفَةُ **تُقِيدُ** أَنَّ الْمُعَاهَدَ لَا يُقْتَلُ فِي عَهْدِهِ بِكَافِرٍ؛ حَسَبَ الْعَطْفِ؛ **وَلِذَلِكَ** فَالْوَاجِبُ أَنْ نُقَدِّرَ بَعْدَ كَلِمَةِ: «وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» كَلِمَةَ «بِكَافِرٍ حَرْبِيٍّ»؛ **فَيَكُونُ** الْمَعْنَى: وَلَا يُقْتَلُ ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ بِكَافِرٍ حَرْبِيٍّ؛ **لِأَنَّ** مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُعَاهَدَ يُقْتَلُ بِالْمُعَاهَدِ وَبِالذَّمِّيِّ؛ **فَيَكُونُ** الْكَافِرُ الَّذِي لَا يُقْتَلُ الْمُعَاهَدُ بِهِ **هُوَ** الْحَرْبِيُّ؛ **فَيَجِبُ** تَخْصِيصُهُ بِذَلِكَ، **لَكِنَّ** إِضْمَارَ كَلِمَةِ «حَرْبِيٍّ» فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَّةِ **يَقْتَضِي** إِضْمَارَهَا فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى **عِنْدَ** مَنْ يَرَى قَتْلَ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ: الذَّمِّيِّ وَالْمُعَاهَدِ؛ **فَتَكُونُ** الْجُمْلَةُ الْأُولَى مَعَ الْإِضْمَارِ: لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ حَرْبِيٍّ، **وَأَنَا** مِمَّنْ يَرَى ذَلِكَ؛ **فَالْإِسْلَامُ** يَنْبَغِي أَلَّا يُحْصَنَ الْقَاتِلُ؛ **لِقَوْلِهِ** تَعَالَى ﴿الْأَنْفُسَ بِالْأَنْفُسِ﴾ [المائدة:45]. **أَمَّا** صَاحِبُ الْمَثْنِ **فَقَدَّ** اخْتَارَ أَنَّ الْأَوَّلَ بَاقٍ عَلَى عُمُومِهِ، **وَأَنَّ** الْمُسْلِمَ لَا يُقْتَلُ بِأَحَدٍ مِنَ الْكُفَّارِ، **وَأَنَّ** إِضْمَارَ «حَرْبِيٍّ» فِي الثَّانِي **لَا** يَقْتَضِي إِضْمَارَ «حَرْبِيٍّ» فِي الْأَوَّلِ؛ **لَكِنِّي** يُخَصِّصُ بَعْدَ عُمُومِهِ.

**(و) اخْتَارَ صَاحِبُ الْمَثْنِ (أَنَّ الْعَامَّ بَعْدَ تَخْصِيصِهِ لَا يَصِيرُ حِجَازًا فِيمَا بَقِيَ بَلْ**

**حَقِيقَةً**؛ لِأَنَّ الْعَامَّ كَانَ مُتَنَاوِلًا لِلْبَاقِي بَعْدَ التَّخْصِصِ حَقِيقَةً بِاتِّفَاقٍ؛ فَيَبْتَنِي حَقِيقَةً كَمَا هُوَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَإِلَيْهِ مِثْلُ الْغَزَالِيِّ، وَفِيهِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ قَوْلًا! وَالْمُخْتَارُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ: مِنْ أُمَّتِنَا، وَكَثِيرٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْعِرَاقِيِّينَ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ - أَنَّ الْعَامَّ الْمُخَصَّصَ مَجَازٌ فِي الْبَاقِي عَلَى أَيِّ وَجْهِ وَقَعَ التَّخْصِصُ. (وَأَنَّهُ يَصِحُّ تَخْصِصُ الْحَقِيرِ)، وَالْإِنْشَاءُ؛ لِكَثْرَةِ وَقُوعِهِ:

**مِثَالُهُ** فِي الْحَبْرِ: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر:62]، ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الروم:50]؛ وَذَاتُهُ الْمُقَدَّسَةُ لَيْسَتْ مَخْلُوقَةً وَلَا مَقْدُورَةٌ؛ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا تَدْرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرِّمِيمِ﴾ [الذاريات:42]؛ وَقَدْ أَتَتْ عَلَى الْجِبَالِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ تَجْعَلْهَا رَمِيمًا؛ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل:23]، وَلَمْ تُؤْتِ مِمَّا فِي السَّمَوَاتِ، وَلَا مِنْ أَكْثَرِ الْأَشْيَاءِ فِي وَقْتِهَا وَمِنْ بَعْدِهَا.

**وَمِثَالُهُ** فِي الْإِنْشَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة:5]، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:38]، ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور:2] مَعَ تَخْصِصِ هَذِهِ الْآيَاتِ: بَعْدَمَ قَتْلِ أَهْلِ الذَّمَّةِ، وَعَدَمِ الْقَطْعِ لِكُلِّ سَارِقٍ، أَوْ جَلْدِ كُلِّ زَانٍ بِدُونِ الشَّرْطِ الْمَطْلُوبَةِ.

**(وَلَا يَصِحُّ تَعَارُضُ عُمُومَيْنِ فِي قَطْعِيٍّ)** عِنْدَ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ: كَمَسَائِلِ أُصُولِ الدِّينِ الَّتِي يُسْتَدَلُّ عَلَيْهَا بِالسَّمْعِ: كَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَمَسْأَلَةِ الشَّفَاعَةِ، وَنَحْوِهَا مِنَ الْقَطْعِيَّاتِ؛ فَلَوْ حَصَلَ تَعَارُضُ لَزِمَ حَقِيقَةُ مُقْتَضَى الْمُتَعَارِضَيْنِ؛ وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ إِذْ هُوَ تَنَاقُضٌ.

**(وَيَصِحُّ) التَّعَارُضُ (فِي الْعَامِّ وَالْخَاصِّ؛ فَيَعْمَلُ بِالْمُتَأَخِّرِ مِنْهُمَا):** أَمَّا تَأَخُّرُ الْخَاصِّ فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يُخَصَّصُ الْعَامَّ، لَكِنَّهُ يُخَصَّصُهُ: تَقَدَّمَ الْخَاصُّ أَوْ تَأَخَّرَ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ، وَأَمَّا إِذَا عَلِمَ تَأَخُّرُ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ؛ فَإِنَّهُ يَنْسَحُهُ: إِنْ تَرَاحَى مُدَّةً أَمَكَنَ فِيهَا الْعَمَلُ بِالْخَاصِّ، (فَإِنْ) تَعَارَضَا وَ(جُهِلَ التَّأْرِيخُ اطَّرِحَا) مَعًا وَأُخِذَ فِي

الْحَادِثَةَ بغيرِهِمَا، لَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُطْرَحُ مِنَ الْعَامِّ مَا يُقَابِلُ الْخَاصَّ فَقَطْ  
دُونَ مَا عَدَاهُ؛ إِذْ لَا مُوجِبَ لِسُقُوطِهِ؛ وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ.

**(وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُعْمَلُ بِالْخَاصِّ فِيمَا تَنَاوَلَهُ، وَبِالْعَامِّ فِيمَا عَدَاهُ: تَقَدَّمَ الْخَاصُّ، أَمْ  
تَأَخَّرَ، أَمْ جُهِلَ التَّأْرِيخُ؛ لِيَحْضَلَ الْعَمَلُ بِهِمَا).**

### فصل: في المطلق والمقيد<sup>(1)</sup>

**(والمطلق: ما دلَّ على شائع في جنسه):** أي ما دلَّ على ماهية مجردة: أي حقيقة من  
الحقائق غير مقيدة بشيء من القيود؛ فتخرج المعارف كلها؛ لتقيدها ببعض معين،  
وتخرج جميع الاستغراقات: نحو: الرجال، وكل رجل، ولا رجل؛ للتشديد  
بالاستغراق؛ فحيث دلَّ على حصة ممكنة الصدق على حصص كثيرة من  
الحصص المندرجة تحت مفهوم كمي لذلك اللفظ: نحو: رقية، ورجل مثلا.  
**وكذلك المعهود الذهني:** مثل: اشتر اللحم؛ فإنه مطلق أيضا لصدق الحد  
عليه، وكذلك الميتة والدم في الآية الآتية.

**(والمقيد بخلافه)؛** فهو ما دلَّ على ماهية مع زيادة قيد: مثل ﴿رُقِيَةٌ  
مُؤْمِنَةٌ﴾ [النساء: 92]، ونحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: 3]؛ فالدم مطلق قيد  
بقوله تعالى: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ [الأنعام: 145].

**(وهما كالعام والخاص):** أي إن المطلق والمقيد يشاران العام والخاص في أكثر  
الأحكام التي تقدمت، لكن لما اختص المطلق والمقيد ببعض الأحكام - ذكرت مستقلة.  
**والفرق بين العام والمطلق أن دلالة العام على أفراده كلية؛ فهو كالنص على كل  
فرد منه؛ بخلاف دلالة المطلق؛ فهي من دلالة الكلي على أفراده؛ فلا يقوى على**

(1) الكاشف 309-363، والمعتمد 1/426، والفصول اللؤلؤية 193-196، وشرح المنهاج للبيضاوي  
431-435، والمحصول 1/457-460، والعضد 2/155-158، والبرهان 1/431-441.

مُعَارِضَةَ الْمُقَيَّدِ كَقُوَّةِ دَلَالَةِ الْعَامِّ؛ **فَيُكْتَفَى** فِي حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ بِأَدْنَى قَرِينَةٍ.  
**(وَإِذَا وَرَدَا فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ) مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ (حُكْمٌ بِالتَّقْيِيدِ إِجْمَاعًا):** كَقَوْلِهِ تَعَالَى:  
**﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾** [المائدة:3]، **وَفِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾** [الأنعام:145]؛  
**فَالدَّمُ فِي الْأُولَى مُطْلَقٌ يَفْتَضِي تَحْرِيمَ الدَّمِ الْمَسْفُوحِ وَغَيْرِهِ، وَفِي الثَّانِيَةِ مُقَيَّدٌ يَفْتَضِي**  
**تَحْرِيمَ الْمَسْفُوحِ فَقَطْ وَأَنَّ غَيْرَهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ. فَمَنْ رَدَّ الْمُطْلَقَ إِلَى الْمُقَيَّدِ اشْتَرَطَ فِي**  
**التَّحْرِيمِ السَّفْحَ، وَمَنْ رَأَى أَنَّ الْإِطْلَاقَ يَفْتَضِي حُكْمًا زَائِدًا عَلَى التَّقْيِيدِ، وَأَنَّ**  
**مُعَارِضَةَ الْمُقَيَّدِ لِلْمُطْلَقِ؛** إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ دَلِيلِ الْخَطَابِ: أَيِ مِنْ بَابِ الْأَخْذِ بِمَفْهُومِ  
**الْمُخَالَفَةِ؛** إِذْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: **﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾** أَنَّ غَيْرَ الْمَسْفُوحِ غَيْرٌ مُحَرَّمٌ؛  
**وَمَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ يَعْمَلُ بِهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ دُونَ بَعْضٍ؛** وَالْمُطْلَقُ عَامٌّ وَهُوَ أَقْوَى مِنْ  
**دَلِيلِ الْخَطَابِ - قَضَى** بِالْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ؛ **وَقَالَ:** يَحْرُمُ قَلِيلُ الدَّمِ وَكَثِيرُهُ؛ **فَلِهَذَا لَمْ**  
**يَصِحَّ الْإِجْمَاعُ الَّذِي أوردَهُ الْمُصَنِّفُ فِي قَوْلِهِ:** «حُكْمٌ بِالتَّقْيِيدِ إِجْمَاعًا».

**(لَا فِي حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مِنْ جِنْسَيْنِ)؛** فَلَا يُحْمَلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ **(انْتِقَاءً)؛** لِعَدَمِ  
**الْمُنَافَاةِ بَيْنَ إِعْمَالِ كُلِّ مِنَ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ. وَسَوَاءٌ** أَكَانَا نَهْيَيْنِ، **أَمْ** أَمْرَيْنِ: **الْمُحَدِّ**  
**سَبَبُهُمَا، أَمْ** اخْتَلَفَ. **مِثَالُ** التَّقْيِينِ أَنْ يَقُولَ: لَا تَكُسْ تَمِيمِيًّا، وَلَا تَطْعَمْ تَمِيمِيًّا جَاهِلًا.  
**وَمِثَالُ** الْأَمْرَيْنِ: أَطْعَمْ تَمِيمِيًّا، وَاكُسْ تَمِيمِيًّا عَالِمًا - **(إِلَّا قِيَاسًا):** يَعْنِي إِذَا  
**كَانَ هُنَاكَ عِلَّةٌ جَامِعَةٌ تُوجِبُ إِحْقَاقَ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ: كَقِيَاسِ التَّيْمَمِ الْمُطْلَقِ فِي**  
**قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَا مَسْحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾** [النساء:34]؛ **فَلَا يُحْمَلُ عَلَى الْوُضُوءِ**  
**الْمُقَيَّدِ بـ "إِلَى الْمَرَافِقِ" فِي آيَةِ الْوُضُوءِ إِلَّا بِالْقِيَاسِ.**

**(وَلَا حَيْثُ اخْتَلَفَ السَّبَبُ وَاتَّحَدَ الْجِنْسُ عَلَى الْمُخْتَارِ):** أَيِ لَا يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ وَهُوَ  
**تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ عَلَى الْمُقَيَّدِ: وَهُوَ** تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ؛  
**لِأَنَّ السَّبَبَ مُخْتَلَفٌ: مِنْ قَتْلِ، وَظَهَارٍ؛ وَالْكَفَّارَةُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْإِعْتَاقُ.**

## البَابُ السَّابِعُ: فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ، وَالظَّاهِرِ وَالْمُؤَوَّلِ (1)

**الْمُجْمَلُ: مَا لَا يُفْهَمُ الْمُرَادُ بِهِ تَفْصِيلاً:** كَ ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ لَا تَفْهَمُ مِنْهَا إِلَّا الدُّعَاءَ؛ فَأَرَادَ بِهَا الشَّارِعُ غَيْرَ الْوَضْعِ الْأَصْلِيِّ وَأَجْمَلَهُ، ثُمَّ بَيَّنَّهُ ﷺ بِفِعْلِهِ؛ حَيْثُ قَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» (2).

**وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْمُجْمَلِ: تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ لِلتَّشْهَدِ الْأَوْسَطِ (3)؛ لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ الْعَمَدِ الدَّالِّ عَلَى ارْتِفَاعِ شَرْعِيَّتِهِ، وَبَيْنَ السَّهْوِ الَّذِي لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ وَمِنْهُ: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: 282]، و﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بَوْلِدَهَا﴾ [البقرة: 233]؛ لِتَرَدُّدِهَا بَيْنَ الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ: تَضَارَّرُ، وَالْمَفْعُولِ: تَضَارَّرَ؛ وَمِنْهُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ عَنْهُ ﷺ: «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ، أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ» [البخاري رقم 2331]، وَكَلَفُ مُسْلِمٍ [رقم 1609]: «لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ، أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ»؛ فَالضَّمِيرُ فِي «جِدَارِهِ» مَرَدُّدٌ بَيْنَ عَوْدِهِ إِلَى الْفَاعِلِ وَهُوَ: «أَحَدٌ» فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ، أَوْ «جَارٌ» فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، أَوْ إِلَى «جَارَهُ» الْمَفْعُولِ بِهِ؛ وَالصَّحِيحُ أَنَّ لَهُ الْمَنْعَ؛ لِحَدِيثِ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَبِئَةٍ مِنْ نَفْسِهِ» (4)؛ وَالْمَعْلُومُ أَنَّ الْإِنْسَانَ حُرٌّ فِي مِلْكِهِ؛ لَا يُرْغَمُهُ أَحَدٌ عَلَى التَّنَازُلِ عَنْ حَقِّ أَوْ مِلْكٍ؛ وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُقَرَّرَةٌ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ.**

- (1) صفوة الاختيار 110-137، والكاشف 364-382، والمعتمد 1/292-331، والإبهاج 1041/2-1078، وهداية العقول 2/343-367، والفصول اللؤلؤية 194-208، والمحصول 1/461-500، والعضد 2/159-171، وشافي غليل السائل 231-243، والأنوار الهادية 299-310، والبرهان 1/412-430، والمستصفي 28-47، وشرح المنهاج للبيضاوي 435-459، ونهاية السؤل 2/508-547، ومنهاج الوصول 371-421.
- (2) أصول الأحكام 1/107 رقم 367، وشرح التجريد 1/148، والشفاء 1/274، والبخاري 1/226 رقم 605، والبيهقي 2/345، والدارقطني 1/273 رقم 2، وابن حبان 4/541 رقم 1658.
- (3) شرح التجريد 1/468، والبيهقي 2/340.
- (4) أصول الأحكام 2/107 رقم 1875، والبيهقي 6/100، 8/182، وأحمد 9/154 رقم 23666، والدارقطني 3/26.

**(وَالْمُبِينُ: مُقَابِلُهُ: وَالْبَيَانُ هُنَا مَا يُبَيِّنُ بِهِ الْمُرَادُ بِالْحِطَابِ الْمُجْمَلِ):** كَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ

وَقَوْلِهِ فِي الْحَجِّ، وَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَنَحْوِهَا مِنَ الْمُجْمَلَاتِ.

**أَمَّا الْبَيَانُ ابْتِدَاءً لَا بِمُجْمَلٍ فَقَدْ خَرَجَ مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ.**

**(وَيَصِحُّ الْبَيَانُ) لِلْمُجْمَلِ (بِكُلِّ) وَاحِدٍ (مِنَ الْأَدِلَّةِ)، وَالْأَمَارَاتِ (السَّمْعِيَّةِ):**

وَهِيَ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ: الْقَوْلِيَّةُ، وَالْفِعْلِيَّةُ، وَالتَّرْكَ، وَالتَّقْرِيرُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ.

**(وَلَا يَلْزَمُ شَهْرَةُ الْبَيَانِ) فِي التَّقْلِ: (كَشَهْرَةِ الْمُبِينِ)؛ فَيُبَيِّنُ الْقَطْعِيَّ بِالظَّنِّيِّ:**

كَجَوَازِ تَخْصِيصِ الْقُرْآنِ وَمُتَوَاتِرِ السُّنَّةِ بِالْأَحَادِ.

**(وَيَصِحُّ التَّعَلُّقُ فِي حُسْنِ الشَّيْءِ بِالْمَدْحِ؛ إِذْ هُوَ كَالْحَثِّ، وَفِي قُبْحِهِ بِالذَّمِّ؛ إِذْ هُوَ أَكْثَرُ مِنَ**

**النَّهْيِ):** أَيِ إِنَّ الْمَدْحَ يَدُلُّ عَلَى حُسْنِ الْمَمْدُوحِ: نَحْوُ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الأعلى: 14]؛

**وَالذَّمُّ يَدُلُّ عَلَى قُبْحِهِ: نَحْوُ ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ**

**اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34]؛ وَهَذَا أَكْثَرُ مِنَ النَّهْيِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ قَدْ يَكُونُ عَنِ**

**الْمَكْرُوهِ؛ وَالذَّمُّ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْقَبِيحِ، وَالذَّمُّ عَادَةٌ مَا يَقْتَرِنُ بِالْوَعِيدِ.**

**(وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا إِجْمَالَ) فِي الْوَارِدِ لِلْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ، وَلَا (فِي الْجَمْعِ الْمُنَكَّرِ):** نَحْوُ

رِجَالٍ: يَعْني أَنَّهُ لَيْسَ مُجْمَلًا؛ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ؛ (إِذْ يُجْمَلُ عَلَى الْأَقْلِ) وَهُوَ

ثَلَاثَةٌ؛ إِذْ هُوَ الْمُتَيَقَّنُ.

**(وَلَا) إِجْمَالَ (فِي تَحْرِيمِ الْأَعْيَانِ) وَلَا تَحْلِيلِهَا: نَحْوُ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ**

**أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: 23] وَ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَبَدُ الْبَرِّ﴾ [المائدة: 96]، وَ﴿أُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ**

**ذَلِكَ﴾ [النساء: 24]، وَ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: 5]؛ (إِذْ يُجْمَلُ عَلَى**

**الْمُعْتَادِ)؛ فَالْمُرَادُ بِالتَّحْرِيمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ الْآيَةَ -**

**تَحْرِيمِ الْوَطْءِ، وَفِي ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ...﴾ الْآيَةَ تَحْرِيمِ الْأَكْلِ، وَهَكَذَا.**

**(وَلَا) إِجْمَالَ (فِي الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ):** كَمَا لَوْ قِيلَ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَّا أَهْلَ

الذمة؛ **فالمختار** أنه يصح الاحتجاج به على ما بقي؛ **بدليل** أنه كان قبل التخصيص **حجة** في الجميع؛ **فتبقى** حجته حتى يظهر المعارض؛ **ولم** يظهر إلا في القدر المخصوص؛ **فيبقى** حجة في الباقي؛ **إذ** لا يكاد يوجد في أدلة الأحكام عموم غير مخصص؛ **فإبطال** حجة العام المخصوص **إبطال** حجة كل عام.

(ولا) إجمال (في نحو: «لا صلاة إلا بطهور»)، و«لا نكاح إلا بولي»<sup>(1)</sup>، و«لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»<sup>(2)</sup>، ونحو ذلك كثير مما ظاهره نفي الفعل؛ **فالمراد** نفي صفة وهي الصحة، وهي مفهومة؛ فلا إجمال. (والأعمال بالنيات)؛ فيصلح دليلاً على وجوب النية في كل عمل؛ **فإذا قيل**: لا عمل إلا بنية؛ **فالمراد** لا يصح إلا بها، **«ورفع عن أمي الخطأ والنسيان»**: معناه رفع الإثم وهو مفهوم؛ وما دام المقدّر مفهوماً فلا إجمال.

(و) **المختار** أنه يجوز تأخير التبليغ؛ **إذ القصد المصلحة**: نحو أن يؤمر ﷺ بتبليغ وجوب الصلاة قبل حضور وقتها **فيؤخر** التبليغ إلى حضور الوقت؛ **وهذه** مسألة افتراضية؛ **وإذا** كان في التأخير مصلحة يعلمها الله ورَسُولُهُ ﷺ؛ **فلا** مانع. **وقال قوم**: لا يجوز؛ لقول الله سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: 67]؛ **والأمر للوجوب فوراً**.

(ولا يجوز تأخير البيان) للمجمل، (ولا) يجوز تأخير (التخصيص) للعام، **ولا** يجوز تأخير التقييد للمطلق (عن وقت الحاجة): وهو وقت التكليف بالعمل بمقتضى المجمل العام والمطلق (إجماعاً؛ **إذ يلزم**) من تجويز تأخير ذلك

(1) مجموع الإمام زيد 204، وشرح التجريد 122/3، وأما علي أحمد بن عيسى 892/2، وشفاء الأوامر 892/2، والبيهقي 125/7، والدارقطني 221/3 رقم 11، وابن حبان 386/9 رقم 4075.

(2) شرح التجريد 148/1، والبخاري 262/1 رقم 723، ومسلم 295/1 رقم 394، والترمذي 117/1 رقم 311، وأحمد 394/8 رقم 22740، وغيرهم.



**(التكليف)** مِنَ الْبَارِي تَعَالَى لَنَا **(بِمَا لَا يُعْلَمُ)**؛ وَهُوَ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطَاقُ.  
**(فَأَمَّا)** تَأْخِيرُ ذَلِكَ **(عَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ - فَالْمُخْتَارُ جَوَازُ ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ)**؛  
لِأَنَّهَا إِِنْشَاءٌ؛ فَلَا يُحْمَلُ سَامِعُهُمَا عَلَى اعْتِقَادِ جَهْلٍ؛ فَجَازَ الْخِطَابُ بِهِمَا وَإِنْ  
لَمْ يُبَيَّنْ؛ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَ؛ **وَالْوُقُوعُ** فَرَعُ الْجَوَازِ: **كَقَوْلِهِ** تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا  
الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [الزمر: 20] **وَهِيَ** مَكِّيَّةٌ؛ **فَقَدْ** تَأَخَّرَ الْبَيَانُ مِنَ اللَّهِ لِنَبِيِّهِ؛ **فَلَمَّا**  
نَزَلَ الْبَيَانُ بِوَسِطَةِ جِبْرِيلَ ﷺ **حَيْثُ** عَلَّمَهُ النَّبِيُّ الصَّلَاةَ وَأَوْقَاتَهَا، **ثُمَّ** بَيَّنَّهُ لِغَيْرِهِ  
مِنَ الْمُكَلِّفِينَ، **وَكَذَا** نَزَلَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141]،  
**وَقَوْلُهُ** تَعَالَى: ﴿وَأَخْرُونَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: 20] بِمَكَّةَ؛ **وَالْقِتَالُ** إِنَّمَا فُرِضَ  
بِالْمَدِينَةِ<sup>(1)</sup>؛ **وَلَمْ** تُبَيَّنِ الْمَقَادِيرُ وَصِفَتُهَا إِلَّا بِالْمَدِينَةِ.

**وَالْفَرْقُ** بَيْنَ جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ، **وَبَيْنَ** عَدَمِ جَوَازِ تَأْخِيرِ  
الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ - **أَنَّ** الْخِطَابَ لَيْسَ فِيهِ تَكْلِيفٌ بِالْعَمَلِ إِلَّا بَعْدَ الْبَيَانِ.  
**وَأَمَّا** تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ **فَهُوَ** تَكْلِيفٌ عَاجِلٌ بِمُجْمَلٍ؛ **وَذَلِكَ** لَا يَجُوزُ.  
**(وَعَلَى)** الْمُكَلِّفِ **(السَّامِعِ)** لِذَلِكَ الدَّلِيلِ **(الْبَحْثُ)** عَنِ الْمُبَيَّنِّ، وَالْمُخَصَّصِ،  
وَالْمُقَيَّدِ - **فِي** مَظَانِّهِ **حَتَّى** يَجِدَهُ، **أَوْ** يَظُنُّ عَدَمَهُ؛ **(وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ)** التَّأْخِيرُ **(فِي)**  
**الْأَخْبَارِ**؛ لِأَنَّ فَائِدَةَ الْأَخْبَارِ الْإِفْهَامُ؛ **وَلَا** إِفْهَامٌ فِي الْمُجْمَلِ.

**(فَضْلٌ): فِي الظَّاهِرِ، وَالْمُؤَوَّلِ**

**(وَالظَّاهِرُ: قَدْ يُطْلَقُ)** تَارَةً **(عَلَى مَا يُقَابِلُ النَّصَّ)**؛ فَيَكُونُ قِسْمًا لَهُ؛ **يُقَالُ:** هَذَا اللَّفْظُ  
نَصٌّ فِي كَذَا، **أَوْ** ظَاهِرٌ فِيهِ: **فَالظَّاهِرُ** مَا أَفَادَ مَعْنَى يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْمَقْصُودِ احْتِمَالًا

(1) الإتيان للسيوطي 1/165، وتفسير ابن كثير 4/439، والثمرات البانعة 5/473، والجامع لأحكام  
القرآن للقرطبي مج 10 ج 20/39، والسيرة النبوية للمؤلف عفا الله عنه.

مَرْجُوحًا: كَالْأَسَدِ؛ فَإِنَّهُ رَاجِحٌ فِي الْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ، مَرْجُوحٌ فِي الرَّجُلِ الشُّجَاعِ.  
**(و)** يُطْلَقُ الظَّاهِرُ تَارَةً **(عَلَى مَا يُقَابِلُ الْمُجْمَلِ)**؛ فَيُقَالُ: لَفْظٌ مُجْمَلٌ أَوْ ظَاهِرٌ؛  
**(وَقَدْ تَقَدَّمَ)** فِي بَابِ الْمَفْهُومِ وَالْمَنْطُوقِ؛ **حَيْثُ** قَالَ: «**فَإِنَّ** أَفَادَ»: أَيِ اللَّفْظِ  
 «مَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ **فَنَصٌّ** وَإِلَّا **فَظَاهِرٌ**».

**(وَالْمُؤَوَّلُ: مَا يُرَادُ بِهِ خِلَافَ ظَاهِرِهِ)**؛ لِذَلِكَ يُصَيَّرُ خِلَافَ الظَّاهِرِ رَاجِحًا قَطْعِيًّا:  
**سَوَاءٌ** أَكَانَ عَقْلِيًّا، أَمْ شَرْعِيًّا، أَمْ ظَنِّيًّا؛ **فَيُخْرَجُ** الْمُجْمَلُ؛ **إِذْ** لَا يُفْهَمُ الْمُرَادُ بِهِ.  
**أَمَّا** الْمُؤَوَّلُ فَقَدْ فُهِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ خِلَافَ ظَاهِرِهِ، **وَيُخْرَجُ** الظَّاهِرُ؛ **لِأَنَّ** الْمُرَادَ  
 بِهِ ظَاهِرَهُ، **وَيُخْرَجُ** الْمُهْمَلُ؛ **إِذْ** لَا يُرَادُ بِهِ شَيْءٌ.

**(وَالتَّأْوِيلُ)** اصْطِلَاحًا: **(صَرَفُ اللَّفْظِ عَنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى مَجَازِهِ)**: كَتَّأْوِيلِ الْيَدِ فِي  
 قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾ [المائدة: 64] بِالنِّعْمَةِ مَجَازًا؛ **مِنْ** بَابِ تَسْمِيَةِ  
 الشَّيْءِ بِاسْمِ سَبَبِهِ؛ **لِقِيَامِ** الدَّلَالَةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ الْقَاطِعَةِ عَلَى نَفْيِ التَّجْسِيمِ.  
**(أَوْ قَصْرُهُ)**: أَيِ قَصْرِ اللَّفْظِ **(عَلَى بَعْضِ مَدْلُوقَاتِهِ)**: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ**  
**شَيْءٍ**﴾ [الرعد: 16]؛ **فَيَقْصُرُ** عَلَى مَا عَدَا خَلْقَ نَفْسِهِ تَعَالَى؛ **إِذْ** لَيْسَ مَخْلُوقًا، **وَمَا** عَدَا  
 خَلْقَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ؛ **لِأَنَّهُ** لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ بِمَا هُوَ خَلْقٌ لَهُ؛ **فَلَا**  
 يَنْهَى الْأَسْوَدَ عَنْ سَوَادِهِ؛ **وَالصَّرْفُ وَالْقَصْرُ** إِنَّمَا يَكُونَانِ **(لِقَرِينَةٍ اقْتَضَتْهُمَا)**.

**(وَقَدْ يَكُونُ)** التَّأْوِيلُ **(قَرِينًا فَيَكْفِي فِيهِ أَدْنَى مَرْجِحٍ)**: كَتَّأْوِيلِ الْيَدِ بِالنِّعْمَةِ؛ **فَإِنَّهَا**  
 مَجَازٌ فِي النِّعْمَةِ؛ **وَهُوَ** تَأْوِيلٌ قَرِيبٌ؛ لِقُوَّةِ الْعِلَاقَةِ.

**(و)** قَدْ يَكُونُ التَّأْوِيلُ **(بَعِيدًا فَيَحْتَاجُ إِلَى) مَرْجِحٍ (أَفْوَى)**: كَتَّأْوِيلِ بَعْضِ  
 أَثْمِنَتِنَا، وَبَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ **قَوْلُهُ** تَعَالَى: ﴿**فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا**﴾ [المجادلة: 4] **بِأَنَّ** الْمُرَادَ  
 إِطْعَامَ طَعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا: لِوَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ؛ **لِأَنَّ** الْمَقْصُودَ دَفْعَ الْحَاجَةِ؛ **وَحَاجَةُ**  
 مَسْكِينٍ وَاحِدٍ فِي سِتِّينَ يَوْمًا **كَحَاجَةِ** سِتِّينَ شَخْصًا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عَقْلًا؛ **وَوَجْهُ**

بُعْدِهِ **أَتَيْتُمْ** جَعَلُوا الْمَعْدُومَ: وَهُوَ "طَعَامٌ" مَذْكُورًا بِحَسَبِ الْإِرَادَةِ.  
(و) قَدْ يَكُونُ التَّأْوِيلُ (مُتَعَسِّفًا؛ فَلَا يُقْبَلُ): كَتَأْوِيلِ الْبَاطِنِيَّةِ لِلْمَسْجِدِ الَّذِي  
أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى بِالْإِمَامِ عَلِيٍّ! وَالْأَرْضِ بِالْعِلْمِ! وَالسَّمَاءِ بِالرُّسُولِ! وَقَدْ سَبَقَ  
تَوْضِيحُ ذَلِكَ.

وَمِنَ التَّأْوِيلِ الْمُتَعَسِّفِ تَفْسِيرُ ابْنِ عَرَبِيٍّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ  
وَطَعَامُهُ مَتْنَعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي  
إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المائدة: 96] **أَحِلَّ** لَكُمْ صَيْدُ بَحْرِ الْعِلْمِ الرَّوْحَانِيِّ: مِنَ الْمَعَارِفِ  
وَالْمَعْقُولَاتِ وَالْحُظُوظِ الْعِلْمِيَّةِ فِي أَجْرَامِ الْحَضْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ! **وَطَعَامُهُ** مِنَ الْعِلْمِ  
النَّافِعِ الَّذِي هُوَ حَقٌّ **وَاجِبٌ** تَعَلَّمُهُ فِي الْمَعَامَلَاتِ وَالْأَخْلَاقِ تَمْتِيعًا لَكُمْ أَيُّهَا  
السَّالِكُونَ لِطَرِيقِ الْحَقِّ! **وَلِلسَّيَّارَةِ**: الْمُسَافِرِينَ لِسَفَرِ الْآخِرَةِ الْمُحْرَزِينَ لِأَرْبَاحِ  
النَّعِيمِ الْبَاقِي (1)! **وَتَفْسِيرُ** ابْنِ عَرَبِيٍّ مَلِيٍّ بِالتَّأْوِيلَاتِ الْمُتَعَسِّفَةِ.

(1) تفسير محيي الدين بن عربي - دار صادر - بيروت - ط1 (1422هـ - 2002م) 1 / 158.

## (البَابُ الثَّامِنُ: فِي النَّسْخِ)<sup>(1)</sup>

**النَّسْخُ:** (هُوَ إِزَالَةُ مِثْلِ الْحُكْمِ) لَا عَيْنَهُ، (الشَّرْعِيُّ) لَا الْعَقْلِيَّ، (بِطَرِيقِ شَرْعِيٍّ)

لَا عَقْلِيٍّ، (مَعَ تَرَاحٍ بَيْنَهُمَا)؛ وَقَدْ تَضَمَّنَ هَذَا الْحَدُّ شُرُوطَ النَّسْخِ وَهِيَ:

1- إِزَالَةُ مِثْلِ الْحُكْمِ لَا عَيْنَهُ؛ لِأَنَّ إِزَالَةَ عَيْنِ الْحُكْمِ يَسْتَلْزِمُ الْبَدَاءَ: يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ

شَرَعَ حُكْمًا ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنَّ عَيْنَ ذَلِكَ الْحُكْمِ غَيْرُ مُنَاسِبٍ! فَنَسَخَهُ؛ وَذَلِكَ مُحَالٌ.

2- أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ الْمَنْسُوخُ شَرْعِيًّا.

3- أَنْ يَكُونَ النَّاسِخُ شَرْعِيًّا أَيْضًا.

4- أَنْ يَتَرَاحَى النَّاسِخُ عَنِ الْمَنْسُوخِ مُدَّةً يُمْكِنُ الْعَمَلُ فِيهَا بِالْمَنْسُوخِ.

**(وَالْمُخْتَارُ جَوَازُهُ)** بَلْ هُوَ إِجْمَاعُ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، مَا عَدَا نَزْرًا قَلِيلًا أَنْكَرُوا النَّسْخَ؛

**وَقَالُوا:** إِنَّ الْآيَاتِ الَّتِي زُعِمَ نَسْخُهَا لَا تَحُلُو مِنْ فَائِدَةٍ؛ **وَلَكَّمَا** تَوَسَّعُوا فِي ذِكْرِ الْآيَاتِ

الْمَنْسُوخَاتِ **حَتَّى قِيلَ:** إِنَّ آيَةَ السَّيْفِ نَسَخَتْ 113 مَوْضِعًا فِي الْقُرْآنِ<sup>(2)</sup> - **أَنْكَرَ** بَعْضُ

الْمُتَأَخِّرِينَ النَّسْخَ مَعَ أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ **بَيْنَ** آيَةِ السَّيْفِ **وَبَيْنَ** الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ بِالَّتِي هِيَ

أَحْسَنُ؛ **وَيَعْضُفُهُمْ** يَعْتَبِرُ التَّخْصِصَ نَسْخًا؛ **وَبِهَذَا** الْإِعْتِبَارِ **فَهُوَ** اضْطِلَاحٌ؛ **وَلَا** مُشَاحَّةَ

فِيهِ؛ **وَقَدْ** جَعَلَ الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُطَهَّرِ (ت: 729هـ) **كثيرًا** مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي

قِيلَ: إِنَّهَا نُسِخَتْ بِآيَةِ السَّيْفِ - **مُحْكَمَاتٍ**<sup>(3)</sup>، **وَهُنَاكَ** مَنْ يُوَافِقُهُ.

**وَكَذًا** أَجْمَعَتْ كُلُّ الْأُمَّمِ عَلَى النَّسْخِ مَا عَدَا طَائِفَةً مِنَ الْيَهُودِ.

(1) صفوة الاختيار 139-163، والكاشف 382-405، والمعتمد 2/418-437، 1/363-418، والفصول

اللؤلؤية 227-241، والإبهاج 2/1081-1148، وشافي غليل السائل 243-259، والأنوار الهادية 310-

324، والمستصفي 206-224، وشرح المنهاج للبيضاوي 459-493، والمحصول 1/525-572، ونهاية

السؤل 2/548-617، ومنهاج الوصول 425-460، وهداية العقول 2/406-465، والعرض 2/185-244.

(2) ينظر الناسخ والمنسوخ لابن خزيمة 271.

(3) في كتابه عقود العقيان، في الناسخ والمنسوخ من القرآن؛ **فقد** نظم كتاب الناسخ والمنسوخ لأبي

القاسم هبة الله المفسر، **ثم** شرح المنظومة، **ويقع** في مجلدين، **منه** نسخة مصورة بمكتبتي.

**وَمُخْتَارُ أُمَّتِنَا ﷺ أَنْ النَّسْخَ يَجُوزُ (وَإِنْ لَمْ يَقَعْ الإِشْعَارُ بِهِ أَوْلَا)؛ لِقَوْلِهِ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ النَّسْخِ بَدُونِ تَقَدُّمِ الإِشْعَارِ بِهِ: مِثَالُ تَقَدُّمِ الإِشْعَارِ بِهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ سَجَعَلُ اللَّهُ هُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: 15].**

**(و) الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ جَوَازُ (نَسْخِ مَا قَيْدَ بِالتَّأْيِيدِ): كَتَحْرِيمِ الصَّيْدِ عَلَى الْيَهُودِ فِي السَّبْتِ أَبَدًا، ثُمَّ نَسْخِ بِالإِسْلَامِ مِثْلًا.**

**وَالْمَعْرُوفُ فِي النَّسْخِ أَنْ يُنْسَخَ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ بِحُكْمٍ بَدِيلٍ، (و) لَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّسْخُ (إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ): كَأَيَّةِ النَّجْوَى: وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَسَجْتُمْ أَلْسِنًا فَاذْكُرُوا اللَّهَ الَّذِي كَرَّمْتُمْ بِذَلِكَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ فَذُكِّرْتُمْ بَلْ يَأْتِي بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ يَخْتِفُونَ عَلَيْهِ الْأَقْسَامَ لِمَنْ يَخْفَى مِنْكُمْ الْبَعْضُ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [المجادلة: 12]- مُسَخَّتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِ اللَّهِ صَدَقَاتٍ فَادِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَذُكِّرْتُمْ بَلْ يَأْتِي بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ يَخْتِفُونَ عَلَيْهِ الْأَقْسَامَ لِمَنْ يَخْفَى مِنْكُمْ الْبَعْضُ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [المجادلة: 13] بَعْدَ أَنْ عَمِلَ بِهَا عَلِيُّ ﷺ وَحَدَهُ (1).**

**(و) لَا مَانِعَ مِنْ نَسْخِ الْحُكْمِ (الأَخْفُ بِالْأَشَقِّ كَالْعَكْسِ): وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، فَالْأَخْفُ صَوْمُ عَاشُورَاءَ نُسِخَ بِرَمَضَانَ وَهُوَ أَشَقُّ. وَنُسِخَ الْأَشَقُّ وَهُوَ ثَبَاتُ الْعِشْرِينَ لِلْمِائَتَيْنِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال: 65] بِالْأَخْفِ وَهُوَ ثَبَاتُ الْمِائَةِ لِلْمِائَتَيْنِ. وَالْأَلْفُ لِلْأَلْفَيْنِ؛ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْفِئْتَانِ﴾**

(1) عن علي ﷺ: «إِنَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ آيَةً مَا عَمِلَ بِهَا أَحَدٌ غَيْرِي: كَانَ لِي دِينَارٌ فَصَرَفْتُهُ؛ فَكُنْتُ إِذَا نَاجَيْتُهُ ﷺ تَصَدَّقْتُ بِهِ». وَقَالَ ﷺ أَيْضًا: «أَنَا كُنْتُ سَبَبَ الرُّحْصَةِ وَالتَّخْفِيفِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ». قَالَ ﷺ: فَهَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ هَذِهِ الْعِبَادَةُ قَدْ شَقَّتْ عَلَى النَّاسِ؛ فَقَالَ: «يَا عَلِيُّ كَمْ تَرَى حَدَّ هَذِهِ الصَّدَقَةِ؟ أَتَرَاهُ دِينَارًا؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فِيصْفَ دِينَارٍ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَكَمْ؟» قُلْتُ: حَبَّةٌ مِنْ شَعِيرٍ، قَالَ: «إِنَّكَ لَرَهِيدٌ»؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ الرُّحْصَةَ. قَالَ الْقَحْرُ الرَّازِيُّ: قَوْلُهُ ﷺ لِعَلِيٍّ: «إِنَّكَ لَرَهِيدٌ» مَعْنَاهُ: إِنَّكَ قَلِيلُ الْمَالِ فَقَدَرْتَ عَلَى حَسَبِ حَالِكَ. وَفِي رِوَايَةٍ: «شَعِيرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ»؛ فَقَالَ: «إِنَّكَ لَرَهِيدٌ». مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ مَج 15 ج 29 ص 272.

خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ  
وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿[الأنفال: 66].

(و) يَجُوزُ نَسْخُ (التَّلَاوَةِ وَالْحُكْمِ جَمِيعًا): مِثَالُهُ مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ  
فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مُحَرَّمَاتٍ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ. [مسلم 1452]  
فَقَدْ نُسِخَتِ التَّلَاوَةُ وَالْحُكْمُ؛ وَخُتَارُ الْمَذْهَبِ أَنَّ مَا وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ يُحْرَمُ.

(و) يَجُوزُ نَسْخُ (أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ): مِثَالُ نَسْخِ التَّلَاوَةِ وَبَقَاءِ الْحُكْمِ: مَا رَوَاهُ  
الشَّافِعِيُّ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُوهُمَا  
الْبَيْتَةَ؛ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. [البيهقي 8/211]: وَالْمُرَادُ بِهِمَا الْمُحْصَنُ وَالْمُحْصَنَةُ.

قَالَ الْإِمَامُ الْمُهَدِيُّ فِي الْمَعْيَارِ [240]: إِنَّ الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ وَعُمَرَ إِنَّمَا هُمَا  
لِلتَّمْثِيلِ، وَلَمْ نَقْطَعْ بِصِحَّتِهِمَا؛ وَهَذَا خَالَفْنَا حُكْمَهُمَا؛ لِأَنَّ لَوْ حَكَمْنَا بِصِحَّتِهِمَا  
كُنَّا قَدْ أَثْبَتْنَا بَعْضَ الْقُرْآنِ بِرِوَايَةِ أَحَادٍ. اهـ.

أَقُولُ: الْمَنْطِقُ يَقْضِي أَنَّ نَسْخَ الرَّسْمِ وَبَقَاءَ الْحُكْمِ لَيْسَ بِمَعْتُولٍ؛ لِأَنَّ  
الْمُكَلَّفَ سَيَطَالِبُ بِحُكْمٍ لَيْسَ لَهُ نَصٌّ!.

أَمَّا دَلِيلُ الرَّجْمِ الَّذِي فِي الرُّوَايَةِ؛ فَإِنَّهُ ثَابِتٌ بِعَمَلِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُسْلِمِينَ.  
وَمِثَالُ نَسْخِ الْحُكْمِ وَبَقَاءِ التَّلَاوَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ  
أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: 240] نُسِخَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَضَّوْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: 234].  
وَيُمْكِنُ إِعْمَالُ الْآيَةِ الْأُولَى؛ بِأَنَّ الْأُولَى إِبْتِقاءُ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا مَعَ التَّفَقُّةِ إِلَى  
نَهَايَةِ السَّنَةِ؛ جَبْرًا لِخَاطِرِهَا؛ مَعَ أَنَّ الشَّرْعَ قَدْ ضَمِنَ لَهَا الْمِيرَاثَ.

(و) يَجُوزُ نَسْخُ (مَفْهُومِ الْمُوَافَقَةِ مَعَ أَصْلِهِ): كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ  
عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: 65]؛ فَالْأَصْلُ ثَبَاتُ عِشْرِينَ لِمِائَتَيْنِ؛ وَمَفْهُومُ

المُوافقة فيها: **ثَبَاتُ الْوَاحِدِ لِلْعَشْرَةِ.**

(و) **يَجُوزُ نَسْخُ (أَصْلِهِ):** أَي مَفْهُومِ الْمُوَافَقَةِ (دُونَهُ): أَي دُونَ الْمَفْهُومِ:  
**كَنَسَخَ** ثَبَاتِ الْمِائَةِ لِلْمِائَتَيْنِ مَثَلًا، **وَبِاقَاءِ** وَجُوبِ ثَبَاتِ الْوَاحِدِ لِلْاِثْنَيْنِ، **(وَكَذَا  
الْعَكْسُ):** أَي يَجُوزُ نَسْخُ الْمَفْهُومِ دُونَ الْأَصْلِ - **(إِنْ لَمْ يَكُنْ)** الْمَفْهُومُ (فَحَوَى).  
**أَمَّا** فَحَوَى الْخِطَابِ **فَلَا** يَجُوزُ نَسْخُهُ؛ **فَلَا** يُنْسَخُ تَحْرِيمُ الضَّرْبِ الَّذِي هُوَ  
أَوَّلَى بِالْحُرْمَةِ مِنَ التَّأْفِيفِ.

**(وَلَا يَجُوزُ نَسْخُ الشَّيْءِ قَبْلَ إِمْكَانِ فِعْلِهِ)** عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ **فَلَا** يَصِحُّ  
أَنْ يَقُولَ النَّبِيُّ ﷺ: حُجُّوا هَذِهِ السَّنَةَ، **ثُمَّ** يَقُولُ قَبْلَ فَوَاتِ وَقْتِ عَرَفَةَ: لَا  
تَحُجُّوا؛ **لِأَنَّهُ** سَيَكُونُ نَهْيًا عَنِ نَفْسِ مَا أَمَرَ بِهِ؛ وَهُوَ بَدَاءٌ.

**(وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْعِبَادَةِ نَسْخٌ لَهَا):** أَي لِلْعِبَادَةِ الْمَزِيدِ عَلَيْهَا **لَكِنْ** لَا مُطْلَقًا بَلْ **(إِنْ لَمْ يُبْزَرْ  
الْمَزِيدُ عَلَيْهِ بِدُونِهَا):** كَزِيَادَةِ الصَّلَاةِ أَرْبَعًا فِي الْحَضْرِ؛ **فِيهَا** لَا تَصِحُّ اِثْنَتَيْنِ بَعْدَ تَشْرِيحِ  
الزِّيَادَةِ؛ **لِأَنَّ** الزِّيَادَةَ قَدْ أَخْرَجَتْ الْأَصْلَ عَنِ الْإِعْتِدَادِ بِهِ؛ **أَمَّا** إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُعْتَدًّا بِهِ  
دُونَ الزَّائِدِ؛ وَإِنَّمَا يَلْزَمُ ضَمُّ الزَّائِدِ إِلَيْهِ، وَلَا يَجِبُ الْإِسْتِثْنَاءُ - **فَلَا** يَكُونُ نَسْخًا:  
**كَزِيَادَةِ التَّغْرِيبِ عَلَى جِلْدِ الزَّائِي الْبَكْرِ، وَزِيَادَةِ** أَرْبَعِينَ جِلْدَةً فِي حَدِّ شَارِبِ الْخَمْرِ.  
**(وَالنَّقْصُ مِنْهَا نَسْخٌ لِلسَّاطِطِ اتِّفَاقًا لَا لِلْجَمِيعِ عَلَى الْمُخْتَارِ)؛** فَلَوْ اعْتَبَرْنَا قَصْرَ  
الرُّبَاعِيَّةِ نَسْخًا لِرُكْعَتَيْنِ؛ **فَالْجَمِيعُ** مُتَّفِقٌ عَلَى نَسْخِ الرُّكْعَتَيْنِ فِي السَّفَرِ، **وَتَبَقِيَ**  
رُكْعَتَانِ فِي الْحَضْرِ وَاجِبَتَيْنِ بِالْدَلِيلِ الْأَوَّلِ.

**(وَلَا يَصِحُّ نَسْخُ الْإِجْمَاعِ)** بِآيَةٍ وَلَا خَبَرٍ؛ **لِأَنَّهُمَا** مُتَقَدِّمَانِ عَلَيْهِ، **وَلَا** يُنْسَخُ  
الْإِجْمَاعُ بِالْإِجْمَاعِ؛ **لِأَنَّ** الْأُمَّةَ لَا تُجْمَعُ عَلَى ضَلَالَةٍ.  
**(وَلَا الْقِيَاسُ إِجْمَاعًا)** <sup>(1)</sup>؛ **فَلَا** يَصِحُّ نَسْخُ حُكْمِ الْفُرْعِ مَعَ بَقَاءِ حُكْمِ الْأَصْلِ.

(1) **بَلِ** الطَّرْفَانِ مَحَلُّ نِزَاجٍ؛ **فَقَدْ** ذَهَبَ أَبُو الْحُسَيْنِ الطَّبْرِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَفَخْرُ الدِّينِ الْبَزْدَوِيُّ إِلَى أَنَّهُ



**(وَلَا) يَصِحُّ (النَّسْخُ بِمَا عَلَى الْمُخْتَارِ):** أَمَّا الإِجْمَاعُ فَلِأَنَّ إِنَّمَا تُعْبَدُنَا بِهِ بَعْدَهُ  
 ﷺ؛ وَلَا نَسَخَ بَعْدَهُ، وَأَمَّا عَدَمُ النَّسْخِ بِالْقِيَاسِ؛ فَلِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى رَفْضِهِ عِنْدَ  
 وَجُودِ النَّصِّ؛ وَلِحَبْرِ مُعَاذِ الَّذِي قَدَّمَ فِيهِ النَّصَّ عَلَى الْقِيَاسِ.

**(وَلَا) يَصِحُّ نَسْخُ (مُتَوَاتِرٍ بِأَحَادِيٍّ)؛** لِأَنَّ الْمُتَوَاتِرَ قَطْعِيٌّ، وَالْأَحَادِيَّ ظَنِّيٌّ؛  
 وَالظَّنِّيُّ لَا يَنْسَخُ الْقَطْعِيَّ.

**(وَطَرِيقُنَا إِلَى الْعِلْمِ بِالنَّسْخِ: إِذَا نَصَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مِنْ أَهْلِ الإِجْمَاعِ)؛** وَقَدْ  
 يَكُونُ النَّصُّ (صَرِيحًا): كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ أَهْلِ الإِجْمَاعِ، أَوْ الْعِتْرَةِ: هَذَا نَاسِخٌ،  
 وَهَذَا مَنْسُوخٌ.

**(أَوْ) يَكُونُ النَّصُّ (غَيْرَ صَرِيحٍ):** بِأَنْ ذُكِرَ مَا فِي مَعْنَاهُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ  
 خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ [الأنفال: 66]، وَكَقَوْلِهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا  
 فزوروها، وَكُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ أَنْ تُمْسِكُوهَا فَوْقَ ثَلَاثٍ؛ فَكُلُوا  
 وَأَمْسِكُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ» [البيهقي 4 / 76]؛ فَهَذِهِ النُّصُوصُ لَمْ تُصَرِّحْ بِكَلِمَةٍ: نَاسِخٌ  
 وَمَنْسُوخٌ؛ وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَفْهُومٌ؛ فَالتَّخْفِيفُ نَسْخٌ؛ وَالإِذْنُ بَعْدَ الْمَنْعِ نَسْخٌ.

**(وَإِنَّمَا أَمَارَةٌ قَوِيَّةٌ: كَتَعَارُضِ الْخَبْرَيْنِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ مَعَ مَعْرِفَةِ الْمُتَأَخَّرِ بِتَقْلِيلِ):** نَحْوُ  
 مَا رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ  
 مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ<sup>(1)</sup>، مَعَ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

يَصِحُّ نَسْخُ الإِجْمَاعِ. يَنْظُرُ الإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ 3 / 145، وَالتَّلْوِيحُ 2 / 42، وَنَهَايَةُ الْوُصُولِ 6 / 2371،  
 وَالفصول اللؤلؤية ص 236. أَمَّا نَسْخُ الْقِيَاسِ فَيَقِيلُ: يَجُوزُ مُطْلَقًا، وَقَالَ الْقَاضِي فِي بَعْضِ أَقْوَالِهِ:  
 يَجُوزُ إِذَا كَانَ ظَنِّيًّا. وَقَالَ الإِمَامُ يَحْيَى بْنُ حَمَّزَةَ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ، وَالرَّازِيُّ: يَجُوزُ فِي حَيَاتِهِ ﷺ بِنَصِّ أَوْ  
 إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ أَقْوَى لَا بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ، وَفَصَّلَ ابْنُ الْحَاجِبِ. يَنْظُرُ: حَابِسٌ 319، وَالتَّطْبِيقُ 254،  
 وَمِنْهَاجِ الْأَصُولِ 454، وَمَخْتَصَرِ مَتَهَى ابْنِ الْحَاجِبِ 2 / 1014، وَالإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ 3 / 148.

(1) النَسَائِيُّ 1 / 108 رَقْمٌ 185، وَابْنُ حَبَانَ 3 / 416 رَقْمٌ 1134، وَالبَيْهَقِيُّ 1 / 155 رَقْمٌ 698.

أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْعَنَمِ؟ **قَالَ:** «إِنْ شِئْتَ تَوَضَّأْتَ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوَضَّأُ»، **قَالَ:**  
أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ **قَالَ:** «نَعَمْ...»<sup>(1)</sup> إِنْخ؛ **فَإِنَّ** حَدِيثَ جَابِرٍ يُحَدِّدُ الزَّمْنَ،  
**وَإِنَّ** الْمُتَأَخَّرَ هُوَ عَدَمُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.

**وَهَذَا** عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّهُ وَضُوءٌ حَقِيقِيٌّ، **أَمَّا** مَنْ يَرَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُضُوءِ غَسْلُ  
الْكَفَّيْنِ وَالْفَمِ **فَلَا** نَاسِخَ وَلَا مَنْسُوخَ.

**(أَوْ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ)** يَحْصُلُ بِهَا الظَّنُّ بِتَّعْيِينِ النَّاسِخِ مِنَ الْمَنْسُوخِ: **(كَغَزَاةٍ، أَوْ حَالَةٍ):**  
كَأَنَّ يَنْسَبُ الصَّحَابِيُّ **أَحَدَ** النَّصِيحِينَ الْمُتَعَارِضِينَ إِلَى غَزْوَةِ بَدْرٍ، **وَالْآخَرَ** إِلَى غَزْوَةِ  
أَحَدٍ، **أَوْ** يَنْسَبُهُ إِلَى حَالَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ: كَالسَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، **وَالنَّصَّ** الْآخَرَ إِلَى  
السَّنَةِ الثَّالِثَةِ؛ **(فَيَعْمَلُ بِذَلِكَ فِي الْمَظْنُونِ فَقَطْ عَلَى الْمُخْتَارِ):** أَيِ إِذَا كَانَ الْخَبْرُ  
الَّذِي عُرِفَ نَسْخُهُ بِأَيِّ هَذِهِ الْأَمَارَاتِ مَظْنُونًا لَا مَعْلُومًا؛ **فَلَا** يُعْمَلُ بِهِ؛ **لِيَأْتِيَ**  
يُؤَدِّي إِلَى تَرْكِ الْقَاطِعِ بِالْمَظْنُونِ.

---

(1) مسلم 1/ 275 رقم 360، وابن حبان 3/ 416 رقم 1134.

## (البَابُ التَّاسِعُ: فِي الإِجْتِهَادِ وَالتَّقْلِيدِ<sup>(1)</sup>)

**(الإِجْتِهَادُ: اسْتِفْرَاحُ الْفَقِيهِ الْوُسْعِ فِي تَحْصِيلِ ظَنِّ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ).**

**التَّعْرِيفُ** الْمَذْكُورُ يُفِيدُ أَنَّ الإِجْتِهَادَ فِيهِ عُسْرٌ وَجُهْدٌ وَكُلْفَةٌ؛ **فَلَا** يُقَالُ: اجْتَهَدَ فِي رَفْعِ شَعِيرَةٍ. **وَأَنْ** يَسْتَفْرَحَ: **أَي** يَسْتَنْفِدُ الْفَقِيهَ كُلَّ وَسْعِهِ وَطَاقَتِهِ فِي تَحْصِيلِ ظَنِّ **بِأَنَّ** مُرَادَ اللَّهِ فِي الْمَسْأَلَةِ مَحَلَّ الإِجْتِهَادِ **هُوَ** كَذَا؛ **وَلَا** سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ. **وَالِإِجْتِهَادُ** إِنَّمَا هُوَ فِي حُكْمٍ شَرْعِيٍّ لَا عَقْلِيٍّ وَلَا لُغَوِيٍّ.

**(وَالْفَقِيهَةُ)** فِي اصْطِلَاحِ الْعُلَمَاءِ: (مَنْ يَتِمَكَّنُ مِنْ اسْتِثْبَاتِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَنْ أُدْلِيَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ؛ وَإِنَّمَا يَتِمَكَّنُ مِنْ ذَلِكَ مَنْ حَصَلَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهِ مِنْ) مَعْرِفَةٍ خَمْسَةِ عُلُومٍ:

**أَوَّلُهَا:** مَعْرِفَةُ (عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ): مِنْ نَحْوِ، وَبَيَانِ، وَتَضْرِيْفِ، وَلُغَةٍ.

**(و) ثَانِيهَا:** مَعْرِفَةُ (الأَصُولِ): أَيِ أَصُولِ الْفِقْهِ؛ وَهُوَ الْعُمْدَةُ فِي عُلُومِ الإِجْتِهَادِ.

**(و) ثَالِثُهَا:** مَعْرِفَةُ (الْكِتَابِ)؛ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَعْرِفَ مِنْهُ آيَاتِ الْأَحْكَامِ، وَهِيَ خَمْسِمِائَةِ آيَةٍ. **قَالَ** الإِمَامُ الْمَهْدِيُّ فِي «الْبَحْرِ/1/238»: وَتَظَاهَرَتْ أَقْوَالُهُمْ أَنَّ جُمْلَتَهَا خَمْسِمِائَةِ آيَةٍ، وَتَبِعْنَاهَا فَوَجَدْنَاهَا كَذَلِكَ. **وَجَمَعَهَا** الْمَهْدِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْإِنْتِقَادَ لِلآيَاتِ الْمُعْتَبَرَةِ لِلِإِجْتِهَادِ» **وَشَرَحَهُ** بِكِتَابِ «الْمُسْتَجَادِ».

**وَاللَّامِيرُ** مُحَمَّدُ بْنُ الْهَادِي بْنِ تَاجِ الدِّينِ (ت: 720هـ) **كِتَابٌ** فِي شَرْحِ آيَاتِ الْأَحْكَامِ سَمَّاهُ «الرَّوْضَةَ وَالْعَدِيرَ»، **وَذَكَرَ** أَنَّ الْآيَاتِ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ دُونَ ثَلَاثِمِائَةِ آيَةٍ. **وَقَدْ** أَلَّفَ الْفَقِيهَ يُوسُفُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَثْمَانَ (ت: 832هـ) «الثَّمَرَاتِ الْيَانِعَةَ». **وَاللَّقَاضِي** عَبْدُ اللَّهِ التَّجْرِي (ت: 877هـ) «شَافِي الْعَلِيلِ فِي شَرْحِ

(1) صفوة الاختيار 370-390، والكاشف 406-439، والإبهاج 3/1859-1910، والفصول اللؤلؤية 371-396، والبرهان 2/1316-1366، والمعتمد 2/357-403، وشافي غليل السائل 259-286، والأنوار الهادية 324-351، والعضد 2/283-309، والمستصفي 279-469، ومنهاج الوصول 761-810، وشرح المنهاج 2/821-849، ونهاية السؤل 4/524-630، والمحصل 2/489-540، وهداية العقول 2/636-687.

الْخَمْسِمِائَةِ آيَةٍ مِنَ التَّنْزِيلِ». **وَجَمَعَ** الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْوَزِيرُ **آيَاتِ** الْأَحْكَامِ فِي كِتَابٍ شَرَحَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقَاسِمِ (ت: 1067هـ) **فِي** «مُنْتَهَى الْمَرَامِ شَرْحِ آيَاتِ الْأَحْكَامِ»، **وَعَدَّدَهَا** مِائَتَانِ وَأَرْبَعُونَ آيَةً.

**وَمِنْ** أَشْهَرِ مَا أُلِّفَ فِي آيَاتِ الْأَحْكَامِ **عند** غير الزيدية: **أَحْكَامُ** الْقُرْآنِ لِأَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ الرَّازِيِّ الْجَصَّاصِ الْحَنْفِيِّ (ت: 370هـ)، **وَأَحْكَامُ** الْقُرْآنِ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّبْرِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْكِتَابِ الْهَرَّاسِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت: 504هـ)، **وَأَحْكَامُ** الْقُرْآنِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيِّ (ت: 543هـ).

**وَالْقُرْآنُ** كَنْزٌ لَا يَنْقُدُ، كُلُّهُ فَوَائِدٌ، وَأَحْكَامٌ، وَعِبْرٌ، وَدُرُوسٌ، وَلَا يَخْلُو سَطْرٌ مِنْهُ مِنْ أَحْكَامٍ وَفَوَائِدٍ: شَرْعِيَّةٍ، وَأَخْلَاقِيَّةٍ: دِينِيَّةٍ، وَدُنْيَوِيَّةٍ؛ **فَهُوَ** الْبَحْرُ الَّذِي لَا يُدْرِكُ قَعْرُهُ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبُهُ، وَسُبْحَانَ الْقَائِلِ: ﴿سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعِنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: 53] <sup>(1)</sup>.

**وَقَدْ** اسْتَنْبَطَ الْحَاكِمُ الْجِشْمِيُّ <sup>(2)</sup> **فِي** تَفْسِيرِهِ «التَّهْدِيبِ» **مِنْ** كَثِيرٍ مِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ أَحْكَامًا شَرْعِيَّةً.

**(و) رَابِعُهَا:** مَعْرِفَةُ (السُّنَّةِ)؛ وَيَكْفِي فِيهَا كِتَابٌ مُصَحَّحٌ: **مِثْلُ** كِتَابِ الشُّفَاءِ لِلْأَمِيرِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَدْرِ الدِّينِ (ت: 663هـ)، **وَأَصُولِ** الْأَحْكَامِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ (ت: 566هـ) مَطْبُوعٌ بِتَحْقِيقِنَا، **وَأَمَلِي** الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَيْسَى بْنِ زَيْدِ (ت: 247هـ) **الَّذِي** جَمَعَهُ الْإِمَامُ الْمُحَدِّثُ مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورِ الْمُرَادِيِّ (ت: بعد 290هـ)، **وَالسُّنَنِ** لِأَبِي دَاوُدَ.

**(و) خَامِسُهَا:** مَعْرِفَةُ (مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ) وَهِيَ قَلِيلَةٌ، **قِيلَ:** إِنَّهَا سَبْعُ عَشْرَةَ

(1) كَتَبْتُ فِي الْقَصَصِ الْقُرْآنِيِّ **قِصَّةَ** يُوسُفَ عليه السلام **وَقِصَّةَ** مُوسَى مَعَ ابْنَتِي شُعَيْبِ عليه السلام، **وَقِصَّةَ** بَلْقَيْسِ، **وَاسْتَخْرَجْتُ** مِنْ كُلِّ قِصَّةٍ عَشْرَاتِ الْأَحْكَامِ، **وَقَدْ** طَبَعْتُهَا، **وَطَبَعْتُ** سِلْسِلَةَ نَصَائِحٍ؛ **فَطَلَبْتُ** مِنْ مَكْتَبَةِ بَدْرِ.

(2) بكسر الجيم الفارسية وضم الشين من قرى ربيع «كاه» على جانب قرية بروغن، وهي الآن موجودة ومعروفة بنفس الاسم في رستاق كاه وداوزرن من محال سبزوار «بيهق».

مَسْأَلَةٌ؛ **وَاشْتَرَطَ الْعِلْمُ بِهَا؛ لِئَلَّا يُخَالَفَ الْمُجْتَهِدُ مَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ، وَمَسَائِلُ**  
الإجماع، كما يلي (1):

**الأولى:** أن الإجماع انعقد على وجوب العمل بخبر الأحاد في الفروع: **كخبر**  
عبد الرحمن بن عوف في المجوس: «سئوا بهم سنة أهل الكتاب». **وكتاب** عمرو بن  
حزم في الدية والزكاة. **وخبر** حمل بن مالك في الجنين إذا أسقط ففيه الغرة: عبد أو  
أمة؛ وتقدر اليوم بنصف دية أو نحوها. **والضحك** بن قيس في توريث المرأة من  
دية زوجها ونحو ذلك؛ **وأن** الإجماع انعقد على أن دم المرأة الكبيرة الأيسة  
استحاضة؛ **وخلاف** أبي العباس في اعتباره حينما مسبق بالإجماع؛ فلا يعتد به.

**الثانية:** أن بلاد العرب: **وهي** من العديب (2) إلى أقصى اليمن، **ومن** عمان وتيماء  
والبحرين إلى تخوم أرض الشام، والقادسية وحلوان: **كلها** عشرية إجماعاً، **وأما** العراق  
والري وخراسان وحوارزم وجيلان وديلمان ونجران - **فكلها** خراجية؛ **فلا** تجوز  
المخالفة لإجماع السلف الحاصل حين افتتح المسلمون سواد العراق أيام عمر، **لكن**  
هذا باعتبار الماضي، **أما** اليوم **فقد** تغير الحال، **وصارت** دولة مستقلة **لكل** دولة نظامها.

**الثالثة:** فسأد الحجاج بالإجماع قبل الوقوف، **وقد** نص عليه الزركشي في  
تشنيف المسامع شرح جمع الجوامع [2/28]؛ **وقال:** إنه من الإجماع الخفي الذي  
لا يعلمه إلا الخواص. **قال:** وكذا سهم بنت الابن: السدس مع بنت الصلب.  
**الرابعة:** أجمعوا على عدم جواز بيع أمهات الأولاد؛ **وخلاف** الناصر في  
إجازته البيع خلاف الإجماع. [الناصريات 367].

(1) هذه المسائل منقولة من كتاب مسائل الإجماع، للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، مع زيادة  
بعض التعليقات، وهي من نسخة يخط العلامة السيد محمد بن محمد المنصور حفظه الله. **ومن**  
مسائل الإجماع نسخة بمكتبة الجامع الكبير.

(2) **العديب:** ماء معروف بين القادسية ومغينة. تاج العروس 2/213.

**الخامسة:** أجمعوا على عدم جواز بيع الدرهم بالدرهمين ونحوه، وقول بعضهم: بالجواز محمول على المختلفين جنساً؛ لرجوع ابن عباس إلى قول من حرم؛ فكان إجماعاً. **السادسة:** أجمعوا على أن في ثديي الرجل حكومة، وقول الشافعي: «قد قيل: إن فيهما دية» حكاية لا مخالفة، وهو قول شاذ.

**السابعة:** أجمع الصحابة والتابعون على حد شارب الخمر؛ وإنما اختلفوا في عدد الجلدات، ولعل الأمة قد أجمعت على أن حد شارب الخمر ثمانون جلدة؛ فازنع الخلاف. **الثامنة:** أجمعوا على أن الولد وولد الابن يحبب الأم من الثلث إلى السدس. **التاسعة:** أجمع علي، وأبو بكر، وابن مسعود: على أن من مات وخلف عمه وخالة أن للعمة الثلثين، وللخالة الثلث، وتابعهم العلماء إلا بشر بن عتاب؛ فأسقط الخالة معها، وهو خلاف الإجماع.

**العاشر:** أن سهم بنت الابن النصف إذا انفردت، وسهم بنتي الابن فما فوقهما الثلثان مع الإخوة والأخوات من الأب والأم.

ومن مسائل الإجماع: مسألة العول؛ فإن ابن الكواء سأل أمير المؤمنين علياً عليه السلام عن: أبوين، وابنتين، وزوجة؛ فقال: هذه مسألة صار ثمنها تسعاً: المسألة من (24): للأب السدس (4)، وللأم السدس (4)، وللبنتين الثلثان (16)، وللزوجة الثمن (3)؛ عالت إلى (27)؛ فتقسم بالتسع؛ فصار للزوجة التسع.. الخ.

**(والمختار جواز تعبد النبي ﷺ بالاجتهاد عقلاً):** يعني لا مانع منه عقلاً، (وأنه لا قطع بوقوع ذلك ولا انقائه)؛ لعدم الدليل عليهما؛ (وأنه قد وقع في غيبته وحضرته): فالاجتهاد الواقع في غيبته مثل: خبر معاذ حين أرسله إلى اليمن، وقال له: «بم تحكم؟» قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: بسنة رسول الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: أجتهد رأبي ولا ألو؛ فقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول له لما

يُرْضِي اللَّهُ وَرَسُولَهُ»<sup>(1)</sup>؛ **وَالْإِجْتِهَادُ الْوَاقِعُ فِي حَضْرَتِهِ: كَقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ يَوْمَ حُنَيْنٍ فِي مَنْ طَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ سَلْبَ قَتِيلٍ غَيْرِهِ: لَهَا اللَّهُ إِذْنٌ لَا يَعْمَدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ! فَقَالَ ﷺ: «صَدَقَ»<sup>(2)</sup>، وَكَحُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ بِقَتْلِهِمْ، وَسَبِي ذُرَارِيهِمْ؛ فَقَالَ ﷺ: «لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ، أَوْ بِحُكْمِ الْمَلِكِ»<sup>(3)</sup>.**

**(و) الْمُخْتَارُ (أَنَّ الْحَقَّ فِي الْقَطْعِيَّاتِ مَعَ وَاحِدٍ، وَالْمُخَالَفَةُ مَخْطِئَةٌ آثِمٌ)؛**  
وَالْمُخَالَفَةُ: **إِمَّا فِي أَمْرِ قَطْعِيٍّ عَقْلًا وَنَقْلًا: وَالْمُرَادُ بِالْقَطْعِيِّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَقْلِيٌّ:** كَحُدُوثِ الْعَالَمِ، وَغَيْرِهِ مِنْ مَسَائِلِ أَصُولِ الدِّينِ؛ **فَالْمُجَسِّمُ لِلَّهِ مُخْطِئٌ آثِمٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ عَابِدٌ لِغَيْرِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِجِسْمٍ؛ وَفِي التَّجْسِيمِ مُخَالَفَةٌ أَيْضًا لِلدَّلِيلِ النَّقْلِيِّ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.**  
**وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ الْمُخَالَفَةُ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ الْقَطْعِيُّ:** كَأَزْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَتَحْرِيمِ الْقَتْلِ، وَالزُّنَى، وَشُرْبِ الْخَمْرِ؛ **فَمَنْ خَالَفَ شَيْئًا مِنْهَا مُسْتَحِلًّا فَهُوَ كَافِرٌ؛ وَلَا يَجُوزُ الْقَتْلُ أَبَدًا خَارِجَ الْقَضَاءِ النَّزِيهِ الْحُرِّ.**

**(وَأَمَّا الظَّنِّيَّةُ الْعَمَلِيَّةُ):** أَي الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ الْفَرَعِيَّةُ الْإِجْتِهَادِيَّةُ الَّتِي تُعْبَدُنَا فِيهَا بِالظَّنِّ: **كَالْقَدْرِ الْمَمْسُوحِ مِنَ الرَّأْسِ، وَإِدْخَالِ جُزْءٍ مِنَ الْعَضُدِ فِي غَسَلِ الْمَرَافِقِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ - (فَكُلُّ مُجْتَهِدٍ فِيهَا مُصِيبٌ).** وَقَالَ الْجُمْهُورُ بِوَحْدَةِ الْحَقِّ وَلَوْ فِي الظَّنِّيَّاتِ، **لَكِنَّ الْمُجْتَهِدَ الْمُخْطِئَ لَهُ أَجْرٌ عَلَى بَدَلِ الْوُسْعِ.**

**(و) الْمُخْتَارُ (أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُجْتَهِدَ تَكَرُّرُ النَّظَرِ لِتَكَرُّرِ الْحَادِثَةِ) بِعَيْنِهَا بَلْ يَكْفِي النَّظَرُ وَالْإِجْتِهَادُ الْأَوَّلُ؛ فَإِنْ نَسِيَ اجْتِهَادَهُ فِي مَسْأَلَةٍ اسْتَأْتَفَ الْإِجْتِهَادَ، وَإِنْ تَغَيَّرَ**

(1) أبو داود 3/303 رقم 3592، والبيهقي رقم 20126.

(2) البخاري 4066، ومسلم 3/1370.

(3) البخاري رقم 3593 (ر)، ومسلم برقم 1768.



اجْتِهَادُهُ عَمِلَ بِالثَّانِي.

(و) الْمُخْتَارُ (أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْبَحْثُ عَنِ النَّاسِخِ وَالْمُخَصَّصِ حَتَّى يَعْلَمَ أَوْ يَظُنَّ عَدَمَهُمَا).  
(و) الْمُخْتَارُ (أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ): أَي الْمُجْتَهِدِ (تَقْلِيدُ غَيْرِهِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْاجْتِهَادِ،  
وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ (أَعْلَمَ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ الْأَعْلَمُ مِنْهُ (صَحَابِيًّا، وَلَوْ كَانَ تَقْلِيدُ  
الْمُجْتَهِدِ لغيرِهِ (فِيمَا يُخَصُّهُ) لَا فِيمَا يُفْتِي بِهِ؛ فَلَا يَجُوزُ عَلَى قَوْلِ.

(وَيُخَرِّمُ) عَلَى الْمُجْتَهِدِ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ (بَعْدَ أَنْ اجْتَهَدَ اتِّفَاقًا) بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

(و) أَمَّا (إِذَا) لَمْ يُؤَدِّهِ اجْتِهَادُهُ إِلَى مُعَيَّنٍ بِأَنْ (تَعَارَضَتِ الْأَمَارَاتُ - رَجَعَ إِلَى  
الْتَرَجِيحِ) بَيْنَهَا فَيَعْمَلُ بِمَا يَظْهَرُ لَهُ تَرَجِيحُهُ بِأَيِّ وَجْهِهِ التَّرَجِيحِ الْآتِيَةِ بِعَوْنِ اللَّهِ  
تَعَالَى؛ (فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ رُجْحَانٌ: فَيَقِيلُ: يُخَيَّرُ)؛ فَيَعْمَلُ بِأَيِّهَا شَاءَ، (وَقِيلَ: يُقَلِّدُ أَعْلَمَ  
مِنْهُ): فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ، أَوْ فِي الْفَنِّ الَّذِي تَلَكَّ الْحَادِثَةُ فِيهِ، (وَقِيلَ: يَرْجِعُ إِلَى حُكْمِ  
الْعَقْلِ) فَيَعْمَلُ بِمُقْتَضَاهُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ.

(وَلَا يَصِحُّ لِمُجْتَهِدٍ قَوْلَانِ مُتَنَاقِضَانِ فِي وَاقْتٍ وَاحِدٍ) وَمَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ أَوْ  
مَسْأَلَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا نَظِيرَةٌ لِلْأُخْرَى: كَتَحْلِيلِ أَمْرٍ وَتَحْرِيمِهِ، أَوْ نَدْبِهِ وَإِبَاحَتِهِ  
بِالنِّسْبَةِ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ.

(وَمَا يُحْكِي عَنِ الشَّافِعِيِّ رحمته الله) مِنْ قَوْلِهِ فِي سَبْعِ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً: لِي فِيهَا قَوْلَانِ  
(مُتَأَوَّلٌ) - بِوُجُوهٍ: أَصَحُّهَا أَنَّهُ قَالَ بِقَوْلِ، ثُمَّ قَالَ بِخِلَافِهِ، وَاعْتَمَدَ الْقَوْلَ الْأَخِيرَ،  
وَمِثْلُهُ مَا يُنْقَلُ عَنْ بَعْضِ أَئِمَّتِنَا رحمته الله مِنْ الْقَوْلَيْنِ وَالْأَقْوَالِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ.  
(وَيُعْرَفُ مَذَهَبُ الْمُجْتَهِدِ: 1- بِنَصِّهِ الصَّرِيحِ): نَحْوُ أَنْ يَقُولَ: الْبَيْعُ بِأَكْثَرِ مِنْ  
سِعْرِ يَوْمِهِ نَسِيئَةٌ حَرَامٌ، أَوْ يَقُولَ: الْوِثْرُ سُنَّةٌ.

2- (وَبِالْعُمُومِ الشَّامِلِ مِنْ كَلَامِهِ): كَأَنْ يَقُولَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»؛ فَيُعْرَفُ أَنَّ  
الْمُثَلَّثَ عِنْدَهُ حَرَامٌ: وَالْمُثَلَّثُ هُوَ مَاءُ الْعَنْبِ الَّذِي وَضِعَ عَلَى النَّارِ حَتَّى ذَهَبَ  
ثُلَاثُهُ وَبَقِيَ ثَلَاثُهُ، وَهُوَ حَلَالٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

3- **(وَبِمِثَالِهِ مَا نَصَّ عَلَيْهِ):** كَأَنَّ يُوجِبُ الشُّفْعَةَ لِجَارِ الدُّكَانِ؛ **فَيُعْلَمُ** أَنَّ جَارَ الدَّارِ مِثْلُهُ عِنْدَهُ؛ إِذَا لَا فَرْقَ.

4- **(وَيَتَعَلَّقُ بِعِلَّةٍ تُوجَدُ فِي غَيْرِ مَا نَصَّ عَلَيْهِ):** كَأَنَّ يُعْلَلُ تَحْرِيمَ التَّفَاضُلِ فِي بَيْعِ الْبُرِّ بِالْبُرِّ - بِالِاسْتِثْوَاءِ فِي الْجِنْسِ وَالْكَوْنِ؛ **فَيُعْرَفُ** أَنَّ مَذْهَبَهُ فِي النُّورَةِ وَنَحْوِهَا كَذَلِكَ - **(وَإِنْ كَانَ يَرَى جَوَازَ تَخْصِيصِ الْعِلَّةِ):** يَعْنِي أَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَوْ كَانَ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ خَاصَّةٌ بِمَحَلٍّ مَا - **فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُنَا مِنَ الْجَزْمِ بِبُيُوتِ حُكْمِ الْعِلَّةِ حَيْثُمَا وَجَدَتْ.**

**(وَإِذَا رَجَعَ عَنِ اجْتِهَادٍ وَجَبَ عَلَيْهِ إِيْذَانُ مُقَلِّدِهِ)** بِرُجُوعِهِ **إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ عَمِلَ** بِفَتْوَاهُ، **أَوْ كَانَ الْعَمَلُ مِمَّا يَتَكَرَّرُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ:** كَالصَّلَاةِ، **أَوْ كَانَ دَائِمًا:** كَالنِّكَاحِ؛ **كَأَنَّ يُجَوِّزُ الْعَزْلَ، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ إِلَى تَحْرِيمِهِ؛ فَيَلْزَمُ فِي كُلِّ هَذَا إِخْبَارُ الْمُقَلِّدِ** بِتَغْيِيرِ اجْتِهَادِهِ. **وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ أَنْفَقَ عَشْرَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ فِي تَلَا فِي** فَتَوَى أَفْتَى بِهَا خِلَافَ الصَّوَابِ. **(وَفِي جَوَازِ تَجْزِؤِ الْاجْتِهَادِ)** فِي فَنِّ دُونَ فَنِّ، أَوْ مَسْأَلَةٍ دُونَ مَسْأَلَةٍ **(خِلَافٌ)** بَيْنَ الْعُلَمَاءِ؛ **فَأَجَازُهُ** الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ، وَالْمَنْصُورُ بِاللَّهِ، وَالِدَّاعِي الْأَمِيرُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، وَالْإِمَامَانِ: يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ، وَالْمَهْدِيُّ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْمُرْتَضَى، وَالْعَزَالِيُّ، وَالرَّازِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

### (فصل)

**(وَالتَّقْلِيدُ: اتِّبَاعُ قَوْلِ الْغَيْرِ مِنْ دُونَ حُجَّةٍ، وَلَا شُبْهَةٍ).**

**(وَلَا يُجَوِّزُ التَّقْلِيدُ فِي الْأُصُولِ):** سِوَاءَ أَكَانَتْ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ: كَمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَصِفَاتِهِ، وَالْوَعْدِ، وَالْوَعِيدِ، وَالتَّبَوُّاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، **أَمْ مِنْ أُصُولِ الْفِقْهِ نَحْوُ: الْأَمْرِ لِلرُّجُوبِ، وَالنَّهْيِ لِلتَّحْرِيمِ، أَمْ أُصُولِ الشَّرِيعَةِ:** كَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ وَنَحْوِهِمَا.

**(وَلَا فِي الْعِلْمِيَّاتِ)** الْفُرْعِيَّةِ: كَمَسْأَلَةِ الشَّفَاعَةِ، وَفَسَقِ مَنْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ.

**(وَلَا فِيمَا يَرْتَبُّ عَلَيْهَا):** أَيَّ عَلَى الْعِلْمِيَّاتِ: كَالْمَوَالَاةِ، وَالْمَعَادَاةِ؛ **فَيَتَحَرَّى**

لِنَفْسِهِ بِنَفْسِهِ.

**(وَيَجِبُ) التَّقْلِيدُ (فِي) الْأَحْكَامِ (الْعَمَلِيَّةِ الْمَحْضَةِ):** أَيِ الَّتِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا إِلَّا الْعَمَلُ الْخَالِصُ، **(الظَّنِّيَّةُ):** أَيِ الَّتِي دَلِيلُهَا ظَنِّيٌّ: كَقَدْرِ مَا يُمَسَّحُ مِنَ الرَّأْسِ، **(وَالْقَطْعِيَّةُ):** أَيِ الَّتِي دَلِيلُهَا قَطْعِيٌّ: كَمَسَّحِ الرَّأْسِ عُمُومًا؛ وَالْوُجُوبُ **(عَلَى غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ)**، وَهُوَ الْعَامِّيُّ، **أَوْ** مَنْ لَا يَتِمَّكَّنُ مِنَ الْاجْتِهَادِ؛ **فَيَجِبُ** عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ وَلَوْ فِي الْمَسَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ؛ **لِقَوْلِهِ** تَعَالَى: ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43].

**(وَعَلَى الْمُقَلِّدِ الْبَحْثُ عَنِ كَمَالٍ مَنْ يُقَلِّدُهُ) إِذَا جُهِلَ حَالُهُ؛ وَيَجِبُ الْبَحْثُ (فِي) عِلْمِهِ، وَعَدَالَتِهِ. وَيَكْفِيهِ انْتِصَابُهُ لِلْفَتَا فِي بَلَدٍ مُحَقِّقٌ لَا يُجِزُّ تَقْلِيدَ كَافِرِ التَّأْوِيلِ وَفَاسِقِهِ):** أَيِ إِذَا انْتَصَبَ عَالِمٌ لِلإِفْتَاءِ فِي بَلَدٍ وَالِ عَادِلٌ لَا يَسْمَحُ بِالْفَتْوَى لِغَيْرِ الْعَالِمِ الْمُؤْتَمَنِ؛ **فَحَيْثُ لَا يَحْتَاجُ الْمُقَلِّدُ لِلْبَحْثِ.**

**(وَيَتَحَرَّى الْأَكْمَلُ إِنْ أَمَكَّنَهُ) تَحَرَّى الْأَكْمَلُ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْعِلْمِ وَالْوَرَعِ. (وَالْحَقِيُّ أَوْلَى مِنَ الْمَيِّتِ)؛** لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ الْحَيَّ يُسَهِّلُ الطَّرِيقَ لِمَعْرِفَةِ اسْتِمْرَارِهِ عَلَى قَوْلِهِ؛ **وَالْحَقِيُّ** قَادِرٌ عَلَى مُوَآكَبَةِ الْمُسْتَجِدَّاتِ، وَتَقْدِيرِ الْحُلُولِ.

**(وَالْأَعْلَمُ) أَوْلَى (مِنَ الْأَوْرَعِ)؛** لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْعِلْمِ تُقَوِّي الظَّنَّ بِصِحَّةِ قَوْلِهِ. **(وَالْأَيْمَّةُ الْمَشْهُورُونَ) مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ % (أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِمْ)؛** لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ «تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي أَبَدًا: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي» وَنَحْوِهِ، **وَقَدْ سَبَقَ. وَأَيْمَّةُ الْمَذَاهِبِ الْمَشْهُورُونَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِمْ.**

**(وَالِتِّزَامُ مَذْهَبِ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ أَوْلَى اتِّفَاقًا):** يَعْنِي أَنَّ الْمُقَلِّدَ إِذَا التَّرَمَّ مَذْهَبًا مُعَيَّنًا - **أَوْلَى** وَأَحْوَطٌ مِنْ تَرْكِ الْإِلتِزَامِ وَالِاعْتِمَادِ عَلَى سُؤَالٍ مَنْ عَرَضَ؛ **وَلِأَنَّهُ** أَبْعَدُ عَنِ التَّهَوُّرِ فِي الدِّينِ، وَتَتَّبِعُ الشَّهَوَاتِ وَالرُّخْصِ.

**(وَفِي وُجُوبِهِ خِلَافٌ):** أَيِ فِي وُجُوبِ التِّزَامِ مَذْهَبِ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ **خِلَافٌ** بَيْنَ

الْعُلَمَاءُ الْقَائِلِينَ بِالتَّقْلِيدِ؛ **وَالْمُخْتَارُ** أَنَّهُ لَا يَجِبُ؛ **لِأَنَّ** الْعَامِّيَّ كَانَ يَسْأَلُ مَنْ صَادَفَ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنه.

**(وَبَعْدَ التِّزَامِ مَذْهَبٍ مُجْتَهَدٍ جُمْلَةً):** أَي فِي جُمْلَةِ الْمَذْهَبِ بِأَنْ يَنْوِيَ اتِّبَاعَهُ فِي رُخْصِهِ وَعَزَائِمِهِ جَمِيعًا، **(أَوْ فِي حُكْمٍ مُعَيَّنٍ)** فَقَطَّ بِأَنْ يَنْوِيَ اتِّبَاعَهُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ وَحَدَهُ، **أَوْ فِي حُكْمَيْنِ أَوْ أَحْكَامٍ مُعَيَّنَةٍ - فَإِنَّهُ** مَتَى حَصَلَ أَيُّ ذَلِكَ **(يَحْرُمُ)** عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِقَوْلِ غَيْرِ إِمَامِهِ، وَيَحْرُمُ **(الْإِنْتِقَالَ)** إِلَى مَذْهَبٍ غَيْرِهِ **(بِحَسَبِ ذَلِكَ)** الْإِتِّزَامِ **(عَلَى الْمُخْتَارِ)؛** وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ **(إِلَّا إِلَيَّ تَرْجِيحُ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِلتَّرْجِيحِ).**

**(وَيَصِيرُ) الْمُقَلِّدُ (مُلْتَزِمًا بِالنِّيَّةِ)** فَقَطَّ: أَي بِالْعَزْمِ عَلَى الْعَمَلِ بِمَذْهَبٍ مَنْ قَلَّدَهُ. **(وَقِيلَ):** إِنَّهُ يَصِيرُ مُلْتَزِمًا بِالنِّيَّةِ **(مَعَ لَفْظِ أَوْ عَمَلٍ. وَقِيلَ: بِالْعَمَلِ وَحَدَهُ. وَقِيلَ: بِالشَّرُوعِ فِي الْعَمَلِ. وَقِيلَ: بِاعْتِقَادِ صِحَّةِ قَوْلِهِ. وَقِيلَ: بِمُجَرَّدِ سُؤَالِهِ).**

**(وَاخْتَلَفَ فِي جَوَازِ تَقْلِيدِ إِمَامَيْنِ فَصَاعِدًا):** أَي فَأَكْثَرَ مِنْ إِمَامَيْنِ: فَمَنْ أَوْجَبَ التِّزَامَ مَذْهَبِ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ جَوَّزَهُ: كَمَنْ جَوَّزَ التِّزَامَ مَذْهَبِ أَهْلِ الْبَيْتِ % جُمْلَةً دُونَ الْفُقَهَاءِ - لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ بَلْ يُجَوَّزُهُ. **قَالَ** الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ عليه السلام: **أَمَّا** مَنْ لَمْ يُوجِبِ الْإِتِّزَامَ - **فَلَمْ** أَفَفْ لَهُمْ عَلَى نَصِّ؛ وَأَصُولُهُمْ تَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ.

**(وَلَا يَجْمَعُ) الْمُقَلِّدُ (بَيْنَ قَوْلَيْنِ فِي حُكْمٍ) وَاحِدٍ (عَلَى وَجْهِ لَا يَقُولُ بِهِ أَيُّ الْقَائِلِينَ):** كَمَا لَوْ تَرَوَّجَ بَعْضُ وَوَلِيٍّ؛ **عَمَلًا** بِقَوْلِهِ، وَبَعْضُ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ؛ **عَمَلًا** بِقَوْلِ آخَرَ مَثَلًا؛ **فَيَصِيرُ** الْعَقْدُ شَاذًا؛ **لِأَنَّهُ** بَعْضُ وَوَلِيٍّ وَلَا شُهُودٍ؛ **وَلَمْ** يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ.

**(وَيَجُوزُ لِغَيْرِ الْمُجْتَهِدِ أَنْ يُفْتِيَ بِمَذْهَبِ مُجْتَهَدٍ حِكَايَةً مُطْلَقًا):** أَي سَوَاءً أَكَانَ مُطَّلِعًا عَلَى الْمَأْخُذِ، أَهْلًا لِلنَّظَرِ فِي التَّرْجِيحِ **أَمْ** لَا، **بَلَا** خِلَافٍ: كَمَنْ يُفْتِيَ بِمَا وَجَدَ فِي الْكُتُبِ؛ **فَإِنَّهُ** رَاوٍ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَالَةُ وَالضَّبْطُ.

**(و) يَجُوزُ أَنْ يُفْتِيَ الْمُقَلِّدُ بِمَذْهَبِ الْمُجْتَهِدِ (تَحْرِيحًا) مِنْ مَفْهُومِ مَسْأَلَةِ نَصِّ**

عَلَيْهَا الْمُجْتَهِدُ **(إِنْ كَانَ مُطَّلِعًا عَلَى الْمَأْخِذِ)** الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ، وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي قَدْ نَصَّ عَلَيْهَا ذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ <sup>(1)</sup>، وَكَانَ الْمُفْتِي **(أَهْلًا لِلنَّظَرِ)** فِي التَّخْرِيجِ؛ بِأَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِدَلَالَةِ الْخِطَابِ، وَمَا هُوَ سَاقِطٌ مِنْهَا، وَمَا هُوَ مَأْخُودٌ بِهِ.

**(وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُفْتُونَ)** الْمُسْتَوْوُونَ فِي الْعِلْمِ وَالْوَرَعِ **(عَلَى الْمُسْتَمْتِي غَيْرِ الْمُلتَزِمِ)**؛ إِذْ لَوْ كَانَ مُلتَزِمًا مَذْهَبَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَجَبَ اتِّبَاعُهُ - **أَمَّا غَيْرُ الْمُلتَزِمِ**: **(قَوْلٌ: يَأْخُذُ بِأَوَّلِ فِتْيَا. وَقَوْلٌ: بِمَا ظَنَّهُ الْأَصَحَّ. وَقَوْلٌ: بِمُخَيَّرٍ. وَقَوْلٌ: يَأْخُذُ بِالْأَخْفِ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَبِالْأَشَدِّ فِي حَقِّ الْعِبَادِ. وَقَوْلٌ: بِمُخَيَّرٍ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَعْمَلُ فِي حَقِّ الْعِبَادِ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ).**

**(وَمَنْ لَا يَنْقِلُ مَعْنَى التَّقْلِيدِ لِمَرْطِ عَامِيَّتِهِ؛ فَالْأَقْرَبُ صِحَّةُ مَا فَعَلَهُ)** مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ **(مُعْتَبِدًا لِحَوَازِهِ)**: كَمَا يَحْضُلُ مِنَ الْعَوَامِّ فِي صَلَاتِهِمْ مِنَ اللَّحْنِ وَعَدَمِ اسْتِيفَاءِ الْأَرْكَانِ؛ **فَإِنَّمَا تَصَحُّ مِنْهُمْ - وَإِنْ كَانَتْ مُخَالَفَةً لِقَوْلِ مَنْ هُمْ مُتَّمُونَ إِلَيْهِ - (مَا لَمْ يَخْرِقِ الْإِجْمَاعَ)**؛ إِذْ يُقَالُ: مَذْهَبُ الْعَامِيِّ مَذْهَبٌ مَنْ وَافَقَ: **يَعْنِي** مَنْ صَادَفَ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَا لَمْ يَخْرِقِ الْإِجْمَاعَ؛ **كَأَنَّ** يَتْرُكُ الرُّكُوعَ فِي الصَّلَاةِ أَصْلًا؛ **فَإِنَّ** صَلَاتَهُ لَا تَصِحُّ، **(وَيُعَامَلُ <sup>(2)</sup> فِيمَا عَدَا ذَلِكَ)**: أَيِ فِيمَا لَمْ يَفْعَلْهُ، أَوْ فَعَلَهُ مُعْتَقِدًا لِفَسَادِهِ، أَوْ لَا اعْتِقَادَ لَهُ رَأْسًا - **فَإِنَّهُ يُعَامَلُ (بِمَذْهَبِ عُلَمَاءِ جِهَتِهِ، ثُمَّ أَقْرَبِ جِهَةِ إِلَيْهَا)**: أَيِ إِنَّهُ يُفْتَى بِمَذْهَبِ أَهْلِ جِهَتِهِ؛ **فَإِذَا** عَدِمَ الْعُلَمَاءُ فِي الْجِهَةِ فُيْتَى بِمَذْهَبِ أَقْرَبِ جِهَةِ إِلَيْهَا.

(1) **مِثَالُهُ**: أَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ الْهَادِي عليه السلام: يَجِبُ طَلَبُ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ فِي الْمَيْلِ؛ **لِأَنَّهُ** حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَحُقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى تُطَلَبُ فِي الْمَيْلِ؛ **فَيَقُولُ الْمُخَرَّجُ**: وَكَذَلِكَ التَّرَابُ لِلتَّيْمَمِ؛ **لِأَنَّهُ** حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى. **وَيَقُولُ آخَرٌ**: وَوَيْثُلُ ذَلِكَ ثَمَنُ الْمَاءِ، وَثَمَنُ الثُّوبِ غَيْرُ الْمُجْحِفِ **يُطَلَبُ** فِي الْمَيْلِ؛ لِمَا عَرَفْنَا مِنْ الْأَصْلِ الْمَنْصُوصِ فِي أَنَّ حُقُوقَ اللَّهِ تُطَلَبُ فِي الْمَيْلِ. ينظر: إرشاد الطلب 47.

(2) فِي كَافِلِ الطَّبْرِيِّ وَحَايِسِ وَمَنْظُومَةِ الْأَمِيرِ: «وَيُفْتَى»، **وَالَّذِي** تُفِيدُهُ لَفْظَةُ «يُفْتَى» أَنَّ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ الْعَامِيُّ الْفِعْلَ. **وَلَفْظَةُ «يُعَامَلُ» تَقْتَضِي** أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ الْفِعْلَ؛ **فَيُعَامَلُ** بِمَذْهَبِ أَهْلِ جِهَتِهِ أَوْ أَقْرَبِ جِهَةِ إِلَيْهَا، **وَهِيَ** تُنَاسِبُ مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ: **فَالْأَقْرَبُ** صِحَّةُ مَا فَعَلَهُ؛ **وَذَلِكَ** نَحْوُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِيُّ فِي جِهَةِ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ وَتَرْوَجَ بَعِيرٍ وَوَلِيٍّ؛ **فَإِنَّهُ** لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُّ؛ **حَتَّى** لَهُ عَلَى مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ، **وَلَا يُحْكَمُ** بِفَسَادِ النَّكَاحِ، **وَإِنْ** كَانَ مِنْ جِهَةِ الزَّيْدِيَّةِ **فَإِنَّهُ** يُقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُّ، **وَيُحْكَمُ** بِفَسَادِ نِكَاحِهِ.

## (البَابُ العَاشِرُ: فِي التَّرْجِيحِ) (1)

(وَهُوَ اقْتِرَانُ الْأَمَارَةِ): أَي الدَّلِيلِ الظَّنِّيِّ فِي نَظَرِ الْمُجْتَهِدِ (بِمَا تَقْوَى بِهِ): أَي بِشَيْءٍ زَائِدٍ عَلَى ذَاتِهَا؛ بِحَيْثُ تَقْوَى (عَلَى مُعَارَضَتِهَا): أَي عَلَى أَمَارَةٍ أُخْرَى مُعَارِضَةٍ لَهَا؛ بِأَنَّ تَقْتَضِي كُلِّ مِنْهُمَا خِلَافَ مَا تَقْتَضِيهِ الْأُخْرَى؛ (فِيحِبُّ تَقْدِيمَهَا؛ لِلْقَطْعِ عَنِ السَّلَفِ بِإِنْتِزَاعِ الْأَرْجَحِ) مِنَ الْأَدَلَّةِ: مِثَالُ ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنِ مَيْمُونَةَ، وَأَبِي رَافِعٍ **أَنَّ** ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ (2). وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ مُحْرِمًا؛ وَهَذَا تَعَارُضٌ كَمَا تَرَى بَيْنَ حَلَالٍ وَمُحْرِمٍ (3)؛ فَفِي رِوَايَةِ مَيْمُونَةَ أَمَارَةٌ تَقْوَى بِهَا عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِكَوْنِ مَيْمُونَةَ هِيَ الَّتِي تَزَوَّجَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ، وَكَوْنِ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَيْطًا بَيْنَهُمَا؛ فَهَذَا أَحْصَى بِهِ؛ فَتَرْجَحُ رِوَايَتُهُمَا عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ وَالْمَقْطُوعُ بِهِ أَنَّ السَّلَفَ يُقَدِّمُونَ الْأَرْجَحَ.

(وَلَا تَعَارُضُ إِلَّا بَيْنَ) دَلِيلَيْنِ (ظَنِّيَيْنِ: تَقْلِيْدَيْنِ) مَعًا: كَخَبَرَيْنِ آحَادِيْنِ أَوْ ظَاهِرِ آيَتَيْنِ، (أَوْ عَقْلِيَيْنِ) مَعًا: كَقِيَاسَيْنِ ظَنِّيَيْنِ، (أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ) بِأَنَّ يَكُونُ أَحَدُهُمَا نَقْلِيًّا وَالْآخَرُ عَقْلِيًّا: كَخَبَرِ آحَادِيٍّ، وَقِيَاسِ ظَنِّيٍّ.

وَقَدْ عَلِمَ مِنَ الْحَدِّ أَنَّ التَّرْجِيحَ لَا يَكُونُ بَيْنَ قَطْعِيَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَقُوعُ قَاطِعٍ يُعَارِضُ قَاطِعًا، وَلَا يُتَصَوَّرُ التَّرْجِيحُ؛ لِأَنَّ التَّرْجِيحَ فَرْعُ التَّعَارُضِ فِي اِحْتِمَالِ التَّقْيِيضِ: كَجِلٍّ وَحُرْمَةٍ.

(1) صفوة الاختيار 223-231، والكاشف 441-476، والإبهاج 3/1771-1858، والفصول اللؤلؤية 405-414، وشافي غليل السائل 286-306، والأنوار الهادية 351-371، والمستصفي 471-496، وهداية العقول 2/668-720، وشرح المنهاج 2/779-818، ونهاية السؤل 4/432-523، ومنهاج الوصول 848-891، والمحصول 2/434-488، والعضد 2/309-320، والبرهان 2/282-369، والكاشف 29-53.

(2) الاعتصام 3/57، ومسلم 2/1032، وأبو داود رقم 1843، والترمذي رقم 841، وأحمد 26880 ورقم 26892.

(3) مسلم 2/1031، والبخاري رقم 1740، والنسائي رقم 2843، 2844، والترمذي رقم 842، وأبو داود رقم 1844، وقال: قال سعيد بن المسيب: وهم ابنُ عَبَّاسٍ فِي شَأْنِ تَرْوِيحِ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

## وَجُوهُ التَّرْجِيحِ

التَّرْجِيحُ قَدْ يَكُونُ بِحَسَبِ السَّنَدِ، وَقَدْ يَكُونُ بِحَسَبِ الْمَثْنِ، وَقَدْ يَكُونُ بِحَسَبِ مَذَلُولِ الْحُكْمِ، وَقَدْ يَكُونُ بِأَمْرِ خَارِجِيٍّ؛ فَالسَّنَدُ وَجُوهُهُ كَثِيرَةٌ:

1- (فَيَرْجِّحُ أَحَدُ الْخَبْرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ لِكثْرَةِ رُؤَايِهِ): كَحَدِيثِ مَيْمُونَةَ وَأَبِي رَافِعٍ؛

فَهُمَا مُقَابِلٌ وَاحِدٌ وَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ.

2- (وَيَكُونُهُ أَعْلَمَ بِمَا يَرَوِيهِ)؛ لِكَوْنِهِ ذَا بَصِيرَةٍ بِالْعَرَبِيَّةِ وَعُلُومِ الشَّرِيعَةِ دُونَ

الْآخَرِ، أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ: كَرِوَايَةِ أُمِّ سَلَمَةَ وَعَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَصْبَحَ جُبًّا مِنْ وَطءٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ فِي رَمَضَانَ [البخاري رقم 1825]، وَرِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ أَصْبَحَ جُبًّا فَلَا صَوْمَ لَهُ» مُحَمَّدٌ قَالَ ذَلِكَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ [مسند أحمد رقم 7392] فَأُمُّ سَلَمَةَ وَعَائِشَةُ أَعْلَمُ مِنْهُ، وَقَدْ تَنَصَّلَ لَمَّا وَوَجَّهَ بِرِوَايَتِهِمَا، وَقَالَ: أَخْبَرَنِي الْفَضْلُ بْنُ

الْعَبَّاسِ . [البخاري رقم 1830].

3- (وَيَثْبِتُهُ) بِأَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ وَرَعًا وَتَحَرُّزًا فِي دِينِهِ، فَطِنًا، حَسَنَ الْإِعْتِقَادِ؛

فَمَنْ كَانَ هَكَذَا رُجِّحَ عَلَى غَيْرِهِ: كَصَحِيحِ رِوَايَاتِ أَهْلِ الْبَيْتِ %.

4- (وَضَبْطُهُ)؛ فَيَقْدِّمُ مَا رَاوِيهِ أَكْثَرَ ضَبْطًا لِلْأَخْبَارِ، وَتَحْفُظًا عَنِ الزِّيَادَةِ،

وَالنَّقْصَانَ، وَالتَّحْرِيفَ.

5- (وَكُونُهُ الْمُبَاشِرَ): كَأَبِي رَافِعٍ؛ فَإِنَّهُ خَطَبَ مَيْمُونَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ .

6- (أَوْ صَاحِبِ الْقِصَّةِ): كَقَوْلِ مَيْمُونَةَ: وَنَحْنُ حَلَالَانِ؛ فَهِيَ أَعْرَفُ بِالْحَالِ

مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهَا صَاحِبَةُ الْقِصَّةِ، وَالسَّفِيرُ بَيْنَهُمَا أَبُو رَافِعٍ.

7- (أَوْ مُشَافِهًا) بِأَلَّا يَكُونُ بَيْنَهُمَا حِجَابٌ: كَرِوَايَةِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي

بَكْرٍ عَنْ عَمَّتِهِ عَائِشَةَ أَنَّ بَرِيرَةَ عَتَقَتْ وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا؛ فَخَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛

فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا. وَرَوَى عَنْهَا الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ النَّخَعِيُّ أَنَّ زَوْجَهَا كَانَ حُرًّا؛



**فَتَقَدَّمَ** رِوَايَةَ الْقَاسِمِ؛ لِمُشَافَهَتِهِ لِعَمَّتِهِ دُونَ الْأَسْوَدِ؛ **فَهُوَ** مَحْجُوبٌ عَنْهَا.  
**وَفِي** تَقْدِيرِي أَنْ تَقْيِيدَهُ بِالْحِجَابِ غَيْرُ رَاجِحٍ؛ **فَلَا** فَرْقَ بَيْنَ نَقْلِ كَلَامِهَا  
مُبَاشَرَةً أَوْ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ مَا دَامَ بَيِّنًا كَالصُّبْحِ؛ **فَيُرْجَحُ** بغيرِ ذَلِكَ.

8- **(أَوْ أَقْرَبَ مَكَانًا)** مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ **فَتَقَدَّمَ** رِوَايَةَ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْرَدَ  
التَّلْبِيَةَ- **عَلَى** رِوَايَةِ أَنَسِ وَابْنِ عَبَّاسٍ **أَنَّهُ** قَرَنَ، **وَعَلَى** رِوَايَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ  
تَمَتَّعَ؛ **لِأَنَّ** ابْنَ عُمَرَ ذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ تَحْتَ رَقَبَةِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ يَسِيلُ عَلَيْهِ لِعَابُهَا.  
**أَقُولُ:** مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرِ تُرْجَحُ رِوَايَةُ ابْنِ عُمَرَ لِقُرْبِهِ؛ **لَكِنْ** رِوَايَةُ الْقِرَانِ  
وَرَدَتْ مِنْ بَضْعِ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا، **وَيَدْعُمُ** أَنَّهُ قَرَنَ **سَوَقُ** الْهَدْيِ.

9- **(أَوْ مِنْ أَكْبَرِ الصَّحَابَةِ)** وَالْآخِرُ مِنْ أَصَاغِرِهِمْ؛ **فَإِنَّ** الْأَوَّلَ أَرْجَحُ؛ **لِقُرْبِ**  
الْكِبَارِ مِنْ مَجْلِسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَعْلَبِ: **كَتَرَجِيحِ** إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ رِوَايَةَ ابْنِ  
مَسْعُودٍ الْإِزْسَالِ- **عَلَى** رِوَايَةِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ فِي الضَّمِّ.

10- **(أَوْ مُتَقَدِّمِ الْإِسْلَامِ)**؛ فَتُرْجَحُ رِوَايَتُهُ عَلَى الْمُتَأَخِّرِ، **وَبَعْضُهُمْ** قَضَى بِتَرْجِيحِ  
مُتَأَخِّرِ الْإِسْلَامِ؛ **لِأَنَّهُ** يَحْفَظُ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ **وَهَذَا** قَالَ إِبْرَاهِيمُ  
النَّخَعِيُّ: كَانَ يُعْجِبُهُمْ حَدِيثَ جَرِيرِ الْبَجَلِيِّ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْحُقَيْنِ؛ **لِأَنَّ** إِسْلَامَهُ بَعْدَ  
نُزُولِ الْمَائِدَةِ [مسلم رقم 272]، **قَالُوا:** وَفِي مَعْنَى تَأَخُّرِ الْإِسْلَامِ تَأَخُّرِ الصُّحْبَةِ؛ **وَلِلذَلِكَ**  
قَدَّمُوا رِوَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي التَّشَهُدِ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(1)</sup>. **وَالْقَوْلُ** الْأَوَّلُ أَوْلَى؛ **لِأَنَّ**  
الْمُتَقَدِّمَ أَعْرَفَ وَأَشَدَّ تَحَرُّزًا وَتَصَوُّنًا؛ **لِزِيَادَةِ** أَصَالَتِهِ فِي الْإِسْلَامِ.

(1) كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ لِلَّهِ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ  
وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ  
وَرَسُولُهُ. **وَقَالَ** ابْنُ مَسْعُودٍ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ  
وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

المصنف لابن أبي شيبة رقم 3064 و3070.

**وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ:** كُنَّا نَأْخُذُ بِالْأَحَدِثِ فَلَا أَحَدِثٍ؛ **فَمَعْنَاهُ** نُقَدِّمُ الْمُتَأَخَّرَ بِقَرِينَةٍ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

11- **(أَوْ مَشْهُورَ النَّسَبِ)؛** لِأَنَّ اهْتِمَامَ النَّسَبِ بِالتَّصَوُّنِ وَالتَّحَرُّزِ وَحِفْظِ الْجَاهِ أَكْثَرَ. **وَالْأَقْرَبُ** أَنَّ أَصْحَابَنَا لَا يَرْجِحُونَ بِذَلِكَ.

12- **(أَوْ غَيْرِ مُلْتَبَسٍ بِمُضْعَفٍ)** فِي رِوَايَتِهِ، **وَالْآخِرُ** مُلْتَبَسٌ بِهِ بِأَنَّ كَانَ اسْمُهُ كَاسِمٍ ضَعِيفِ الرَّوَايَةِ: **مِثَالُهُ** أَنْ يُرَوَى خَبْرٌ عَنْ عَيْسَى بْنِ مَيْمُونٍ، **وَيُعَارِضُهُ** خَبْرٌ آخَرَ رُوِيَ عَنْ عَيْسَى بْنِ دِينَارِ الْخَزَاعِيِّ؛ **فَيَرْجِحُ** مَا رَوَاهُ عَيْسَى بْنُ دِينَارٍ؛ **لِأَنَّ** عَيْسَى بْنَ مَيْمُونٍ مُلْتَبَسٌ بَيْنَ شَخْصَيْنِ أَحَدُهُمَا ثِقَةٌ **وَهُوَ** عَيْسَى بْنُ مَيْمُونٍ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ دَايَةَ<sup>(1)</sup>، **وَالْآخِرُ** ضَعِيفٌ **وَهُوَ** عَيْسَى بْنُ مَيْمُونٍ مَوْلَى قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>(2)</sup>.

**وَقِيلَ:** «الْمُلْتَبَسُ بِمُضْعَفٍ»: مَنْ خَالَطَ مَنْ لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَظٌّ مِنْ مَرْتَبَتِهِ.

13- **(وَيَتَحَمَّلُهُ بِالْغَا)؛** فَتَقَدَّمَ رِوَايَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ؛ **لِأَنَّ** النَّبِيَّ ﷺ مَاتَ قَبْلَ بُلُوغِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

14- **(وَبِكَثْرَةِ الْمُزَكِّينِ)** لِرَاوِي أَحَدِ الْمُتَعَارِضِينَ.

15- **(أَوْ أَعْدَلِيَّتِهِمْ)؛** فَمَتَى كَانَ مُزَكُّوهُ أَكْثَرَ أَوْ أَعْدَلَ؛ **فَيَقْدِّمُ** عَلَى الْمُعَارِضِ لَهُ.

16- **(وَيَكُونُهُ عُرْفٌ أَنَّهُ لَا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ عَدَلٍ فِي الْمُرْسَلِينَ)** إِذَا كَانَ الرَّاوِيَانِ لِلْخَبَرَيْنِ الْمُتَعَارِضِينَ مُرْسَلِينَ مَعًا؛ **فَإِنَّهُ** يَرْجِحُ رِوَايَةَ أَحَدِهِمَا؛ **لِكُونِهِ** عُرْفٌ أَنَّهُ لَا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ عَدَلٍ، عَارِفٍ، **وَالْآخِرُ** عُرْفٌ مِنْهُ خِلَافٌ ذَلِكَ، **أَوْ** جُهْلٌ حَالُهُ؛ **وَرَجِحُ** الْأَوَّلُ؛ لِقُوَّةِ الظَّنِّ فِيهِ.

17- **(وَيَرْجِحُ الْخَبْرَ الصَّرِيحُ)** بِتَزْكِيَةِ أَحَدِ الرَّاوِيَيْنِ **(عَلَى الْخُكْمِ)** مِنْ حَاكِمٍ

(1) وَثِقَةٌ: ابْنُ جَبَانَ، وَ التَّرْمِذِيُّ، وَ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: كَانَ يَرَى الْقَدَرَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَدْلِيٌّ. راجع: تهذيب التهذيب 8/204 رقم 5556.

(2) الْمَدَنِيُّ، صَعْفَةُ: يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَ النَّسَائِيُّ. تهذيب الكمال 23/48 رقم 4667.

بِشَهَادَةِ الرَّاويِ الْآخِرِ: **أَي** إِذَا كَانَتْ تَزْكِيَةُ أَحَدِ الرَّاويَيْنِ ثَابِتَةً بِالْخَبَرِ الصَّرِيحِ: **كَأَنَّ** يَقُولَ الْمُزَكِّي: إِنَّهُ عَدْلٌ، **وَتَزْكِيَةُ** الْآخَرِ بِالْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ: **كَأَنَّ** يَقُولَ الْمُزَكِّي: إِنَّهُ قَدْ حَكَمَ بِشَهَادَتِهِ حَاكِمٌ؛ **فَإِنَّ** رِوَايَةَ مَنْ تَزَكَيْتُهُ بِالْخَبَرِ الصَّرِيحِ أَوْلَى.

18- **(وَالْحُكْمُ عَلَى الْعَمَلِ):** أَي إِذَا كَانَتْ تَزْكِيَةُ أَحَدِ رَاوِيِي الْمُتَعَارِضَيْنِ

بِالْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ، **وَتَزْكِيَةُ** الْآخَرِ بِالْعَمَلِ بِقَوْلِهِ؛ **فَتَرْجَحُ** الْأَوْلَى.

19- **(قِيلَ: وَالْمُسْنَدُ عَلَى الْمُرْسَلِ):** الْمُسْنَدُ أَنْ يَقُولَ الرَّاوي: حَدَّثَنِي فُلَانٌ،

عَنْ فُلَانٍ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. **وَالْمُرْسَلُ** أَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدُونِ سَنَدٍ.

**(وَقِيلَ)** - وَالْقَائِلُ ابْنُ أَبَانَ، **وَحِكَاةٌ** فِي فُصُولِ الْبَدَائِعِ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ -: **(الْعَكْسُ)؛**

فَيَرْجَحُ الْمُرْسَلُ عَلَى الْمُسْنَدِ مُطْلَقًا؛ **لِأَنَّ** الثَّقَّةَ لَا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا إِذَا قَطَعَ بِقَوْلِهِ؛ **وَلِذَا** قَالَ الْحَسَنُ: إِذَا حَدَّثَنِي أَرْبَعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (1).

**(وَقِيلَ):** الْمُسْنَدُ وَالْمُرْسَلُ **(سَوَاءٌ)**؛ إِذِ الْمُعْتَبَرُ عَدَالَةُ الرَّاويِ وَالضَّبْطُ؛ **وَقَدْ** قِيلَ كُلُّ

وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُرْسَلِ عَلَى انْفِرَادِهِ؛ **فَلَا** يَكُونُ لِأَيِّهِمَا عَلَى الْآخَرِ مَرِيَّةٌ عِنْدَ التَّعَارُضِ.

**وَقَدْ** ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ وَالْحَسَنُ الرَّصَاصُ، **وَاخْتَارَهُ**

الإمام المَهْدِيُّ فِي الْمَعْيَارِ وَشَرَحَهُ [852].

(1) روي في تهذيب الكمال 6/ 124 **قَالَ** أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ عُبَيْدٍ، **قَالَ** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **فَلَوْ** كُنْتُ تُسْنِدُهُ إِلَى مَنْ حَدَّثَكَ؟ **قَالَ**: يَقُولُ الْحَسَنُ: أَيُّهَا الرَّجُلُ مَا كَذَبْنَا وَلَا كُذِّبْنَا: **أَي** لَمْ نَكْذِبْ نَحْنُ، **وَلَمْ** يَكْذِبْ عَلَيْنَا مَنْ رَوَيْنَا عَنْهُ، **وَلَقَدْ** عَزَوْنَا عَزْوَةً إِلَى خُرَاسَانَ وَمَعَنَا فِيهَا ثَلَاثُمِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، **وَكَانَ** الرَّجُلُ مِنْهُمْ يُصَلِّي بِنَا، **وَكَانَ** يَقْرَأُ الْآيَاتِ مِنَ السُّورَةِ ثُمَّ يَرْكَعُ. **وَذَكَرَ** أَيْضًا عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، **قَالَ**: سَأَلْتُ الْحَسَنَ، **قُلْتُ**: يَا أَبَا سَعِيدٍ إِنَّكَ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، **وَإِنَّكَ** لَمْ تُدْرِكْهُ؟ **قَالَ**: يَا بَنَ أَخِي، لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ مَا سَأَلْتَنِي عَنْهُ أَحَدٌ قَبْلَكَ، **وَلَوْ** لَمْ تَلِكْ مِنِّي مَا أَخْبَرْتُكَ! إِنِّي فِي زَمَانٍ كَمَا تَرَى - **وَكَانَ** فِي عَمَلِ الْحَجَّاجِ - كُلُّ شَيْءٍ سَمِعْتَنِي **أَقُولُ**: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، غَيْرَ أَنِّي فِي زَمَانٍ لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدُكَّرَ عَلَيًّا!. **وَفِي** نَهَايَةِ الْأَصُولِ 7/ 985: **أَنَّ** الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ أَرْسَلَ حَدِيثًا **فَلَمَّا** رُوجِعَ فِيهِ **قَالَ**: أَخْبَرَنِي بِهِ سَبْعُونَ بَدْرِيًّا!.

20- **(وَيُرْجَحُ)** الْخَبْرَ **(الْمَشْهُورُ)**: أَي مَا ثَبَتَ بِطَرِيقِ الشُّهُرَةِ **وَإِنْ** لَمْ يُسْنَدْ إِلَى كِتَابٍ.

21- **(وَمُرْسَلُ التَّابِعِيِّ)** يُرْجَحُ عَلَى مُرْسَلٍ غَيْرِهِ.

22- وَكَذَا يُرْجَحُ مَا اشْتَهَرَ بِالصَّحَّةِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْبَيْتِ %: **كَمَجْمُوعٍ**

الإمام زيد ولا سيما الذي حققناه وخرجنا أحاديثه، ودرسناه دراسةً توجب ثقة أهل العلم إن شاء الله تعالى به، وننوي دراسةً كتب أهل البيت الأخرى بعون الله سبحانه، **وأما** أحمد بن عيسى، **وأما** أبي طالب، **وشرح** التجريد، **وأصول** الأحكام لأحمد بن سليمان وهو مُحَقِّقٌ مِنِّي مطبوعٌ، **وشفاء** الأوام، **للأمير الحسين بن بدر الدين: فهذه** تُرْجَحُ عَلَى غَيْرِهَا، **(ومثل البخاري ومسلم على غيرهما)** مِنْ كُتُبِ الْمُحَدِّثِينَ.

**(و) أَمَّا** وَجُوهُ التَّرْجِيحِ بِحَسَبِ مَتْنِ الْحَدِيثِ؛ **فَكَمَا يَلِي:**

1- **(يُرْجَحُ النَّهْيُ عَلَى الْأَمْرِ)**؛ لِأَنَّهُ لِدَفْعِ مَفْسَدَةٍ، **وَالْأَمْرُ** لِحَلِّبِ الْمَصْلَحَةِ؛

**وَدَفْعِ** الْمَفْسَدَةِ مُقَدِّمٌ؛ **وَهَذَا** كُلُّهُ عِنْدَ التَّعَارُضِ.

2- **(و) يُرْجَحُ (الْأَمْرُ عَلَى الْإِبَاحَةِ)**؛ لِأَنَّهُ أَحْوَطٌ.

3- **(و) يُرْجَحُ (الْأَقْلُ اِحْتِمَالًا عَلَى الْأَكْثَرِ)**: أَي إِذَا كَانَ أَحَدُ الْمُتَعَارِضِينَ أَقْلًا

اِحْتِمَالًا لِغَيْرِ الْمَطْلُوبِ، **وَالْآخِرُ أَكْثَرُ؛ فَإِنَّهُ** يُرْجَحُ الْأَقْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ: **نَحْوُ** أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُشْتَرَكًا بَيْنَ ثَلَاثَةِ مَعَانٍ، **وَالْآخِرُ** بَيْنَ مَعْنَيْنِ؛ **فَإِنَّ** مَا هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَعْنَيْنِ أَرْجَحُ؛ **لِأَنَّ** مَا قَلَّ اِحْتِمَالُهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَطْلُوبِ.

4- **(و) تُرْجَحُ (الْحَقِيقَةُ عَلَى الْمَجَازِ)**: أَي إِذَا كَانَ أَحَدُ الْمُتَعَارِضِينَ يُسْتَعْمَلُ

فِي الْمَطْلُوبِ حَقِيقَةً، **وَالْآخِرُ** لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَجَازًا؛ **فَإِنَّ** الْحَقِيقَةَ أَرْجَحُ؛ **إِذْ** لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الْخَلَلُ: **مِثَالُهُ** اللَّامُ فِي «لِمَنْ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 196]؛ **فَالْإِشَارَةُ** فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ يُوضِّحُهَا أَوَّلُ

الآية: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِصْيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾؛ **فَالْمُتَقَدِّمُ ذَكَرَ التَّمَتُّعَ وَمَا يَلْزَمُ لَهُ وَهُوَ الْهَدْيُ، أَوْ بَدَلُهُ وَهُوَ الصَّوْمُ؛ فَالْمُشَارُ إِلَيْهِ التَّمَتُّعُ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْقَاسِمِيَّةِ، وَالْحَنَفِيَّةِ، وَأَبِي طَالِبٍ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ لِلْمَذْهَبِ؛ وَأَنَّهُ لَا مِتْعَةٌ عِنْدَهُمْ وَلَا قِرَانَ لِحَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ وَمَنْ تَمَتَّعَ مِنْهُمْ أَوْ قَرَنَ وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ جَنَائِيَةٌ لَا يَأْكُلُ مِنْهُ؛ وَالْقَارِنُ وَالْمِتْمَتُّعُ الْآفَاقِيُّ دُمُهُمَا دَمٌ نُسُكٌ يَأْكُلَانِ مِنْهُ.**

**وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ، وَخَرَجَهُ لِلْهَادِي، وَالْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْرَةَ: يَصِحُّ التَّمَتُّعُ مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَلَا هَدْيَ عَلَيْهِمْ؛ إِذِ الْإِشَارَةُ إِلَى الْحُكْمِ: وَهُوَ وَجُوبُ الْهَدْيِ أَوْ الصِّيَامِ؛ وَلَمْ يُوجِبْ عَلَى حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ شَيْئًا؛ فَالْهَدْيُ وَبَدَلُهُ عَلَى الْآفَاقِيِّ؛ فَالْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ جَعَلَ اللَّامَ بِمَعْنَى: "عَلَى" الدَّلَالَةَ عَلَى الْوُجُوبِ مَجَازًا؛ فَيَكُونُ الْمَعْنَى عِنْدَهُ: ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. وَأَبُو طَالِبٍ أَبْقَاهَا عَلَى مَعْنَاهَا الْحَقِيقِيِّ: أَيِ التَّرْخِيصِ؛ فَيُرْجَّحُ قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ (1).**

5- (و) يُرْجَّحُ (الْمَجَازُ عَلَى الْمُشْتَرَكِ): قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا دَارَ بَيْنَ الْمَجَازِ وَالْإِشْتِرَاكِ؛ فَالْمَجَازُ أَوْلَى؛ لِكَثْرَةِ الْمَجَازِ.

6- (و) يُرْجَّحُ (الْأَقْرَبُ مِنَ الْمَجَازِينَ عَلَى الْأَبْعَدِ): كَلَفِظَ: الْأَسَدُ؛ فَإِنَّ التَّجَوُّزَ بِهِ فِي الشَّجَاعَةِ أَكْثَرُ مِنَ التَّجَوُّزِ بِهِ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ نَتْنُ الْأَنْفِ.

(1) تفسير الكشاف 1/242، والبحر المحيط 2/136، والدر المصون 2/321، وَقَالَ الْفَرَّاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ 1/118: ذَلِكَ لِمَنْ كَانَ مِنَ الْغُرَبَاءِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ، أَمَا هُمْ فَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَ"عَلَى" تَصْلُحُ فِي مَوْضِعِ "اللَّامِ": أَيِ ذَلِكَ عَلَى الْغُرَبَاءِ. وَقَالَ الرَّجَّاجُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ 1/231: أَيِ هَذَا الْفَرُضِ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ.

7- (و) يُرْجَحُ (النَّصُّ الصَّرِيحُ عَلَى غَيْرِ الصَّرِيحِ): فَالصَّرِيحُ مَا وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ بِخُصُوصِهِ: نَحْوُ «فِيَمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»<sup>(1)</sup>، وَغَيْرُ الصَّرِيحِ: مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ بِالِاتِّزَامِ؛ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: دَلَالَةٌ اقْتِضَاءً، وَإِيمَاءً، وَإِشَارَةً كَمَا تَقَدَّمَ.

8- (و) يُرْجَحُ (الْمَخَاصِصُ عَلَى الْعَامِّ) عِنْدَ التَّعَارُضِ؛ لِأَنَّ دَلَالَةَ الْخَاصِّ أَقْوَى مِنَ الْعَامِّ؛ لِإِحْتِمَالِ الْعَامِّ لِلتَّخْصِيصِ: مِثَالُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» مَعَ قَوْلِهِ: «فِيَمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»؛ فَالْأَوَّلُ خَاصٌّ؛ وَهَذَا رُجْحٌ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ الشَّهِيدَ يَحْيَى حَمِيدَ الدِّينِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (ت: 1361هـ) رَجَّحَ اخْتِيَارَ الْأَخْنَافِ بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ؛ نَظْرًا لِقَلَّةِ مَوَارِدِ الدَّوْلَةِ، وَلِأَنَّ الْخَمْسَةَ الْأَوْسُقَ عِبَارَةٌ عَنْ تِسْعَةِ عَشَرَ قَدْحًا إِلَّا رُبْعًا صَنَعَانِيًّا؛ وَأَكْثَرَ الزَّرَّاعِ لَا يَحْصُلُ عَلَيْهَا.

9- (و) يُرْجَحُ (تَخْصِيصُ الْعَامِّ عَلَى تَأْوِيلِ الْخَاصِّ): يَعْنِي إِذَا كَانَ أَحَدُ الْمُتَعَارِضِينَ يَفْتَضِي تَخْصِيصَ دَلِيلٍ عَامٍّ وَالْآخَرُ يَفْتَضِي تَأْوِيلَ دَلِيلٍ خَاصٍّ؛ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ مَا يَفْتَضِي تَخْصِيصَ الْعَامِّ؛ لِكَثْرَةِ التَّخْصِيصِ - عَلَى مَا يَفْتَضِي تَأْوِيلَ الْخَاصِّ؛ لِقَلَّةِ التَّأْوِيلِ: مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْنَا فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]: مَعَ قَوْلِهِ ﷺ: «فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً»؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَ يُخَصِّصُ بِهِ عُمُومَ الْآيَةِ: وَهُوَ نَفْيُ الْحَرَجِ؛ وَيَلْزَمُ إِخْرَاجَ شَاةٍ بَعَيْنِهَا، وَلَا يُؤَوَّلُ الْخَاصُّ بِتَجْوِيزِ دَفْعِ الْقِيَمَةِ عَوَضًا عَنِ الشَّاةِ؛ عَمَلًا بِنَفْيِ الْحَرَجِ الَّذِي وَرَدَ فِي النَّصِّ الْعَامِّ الَّذِي أَفَادَتْهُ الْآيَةُ.

10- (و) يُرْجَحُ (الْعَامُّ الَّذِي لَمْ يُخَصَّصْ عَلَى الَّذِي خُصِّصَ)؛ لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى حُجِّيَّةِ الْعَامِّ قَبْلَ تَخْصِيصِهِ، وَاخْتِلَافِهِمْ بَعْدَ تَخْصِيصِهِ: مِثَالُهُ فِي الْعَامِّ غَيْرِ الْمُخَصَّصِ: كُلُّ مُرْتَدٍّ يُقْتَلُ؛ مَعَ عَامِّ مُخَصَّصٍ مِثْلِ: الصَّبِيُّ الْمُرْتَدُّ لَا يُقْتَلُ بِرِدَّتِهِ.

(1) مجموع الإمام زيد 139 رقم 215، وأمالي أحمد بن عيسى (الرأب) 1/529 رقم 912، وشرح التجريد 2/48، وأصول الأحكام 1/220 رقم 725، والبخاري 2/540 رقم 1412، وأبو داود 2/228 رقم 572، والترمذي 4/31 رقم 639.

**قيل** (1): إِنَّ التَّقْيِيدَ كالتَّخْصِيسِ؛ **فَيَقْدَمُ** تَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ عَلَى تَأْوِيلِ الْمُقَيَّدِ: **كَمَا لَوْ** قِيلَ: أَعْتِقَ رَقَبَةً فِي الظُّهَارِ؛ **فَهَذَا** مُطْلَقٌ **مَعَ** قَوْلِهِ **مَثَلًا**: لَا يُجْزَى الْمُظَاهِرَ إِعْتَاقَ رَقَبَةٍ كَافِرَةٍ؛ **وَهَذَا** مُقَيَّدٌ بِالْكَافِرَةِ، **وَيُمْكِنُ** تَأْوِيلُهُ بِالْمُرْتَدَّةِ؛ **فَإِنَّ** تَقْيِيدَ الْمُطْلَقِ بِالْمُؤْمِنَةِ **يُرْجَحُ** عَلَى تَأْوِيلِ الْمُقَيَّدِ بِالْمُرْتَدَّةِ. **وَيُرْجَحُ** الْمُقَيَّدُ وَلَوْ مِنْ وَجْهِ عَلَى الْمُطْلَقِ مِنْ جَمِيعِ الوجودِ، **وَمِثَالُهُ**: مَا قَلْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْوَلُ. **وَيُرْجَحُ** الْمُطْلَقُ الَّذِي لَمْ يُقَيَّدَ عَلَى الْمُطْلَقِ الْمُقَيَّدِ: **مِثَالُهُ** ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [البقرة: 184] **مَعَ** قَوْلِهِ: «لَا رُخْصَةَ فِي سَفَرٍ مَعْصِيَةٍ» (2)؛ **فَقَوْلُهُ** تَعَالَى: ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ مُطْلَقٌ؛ **فَالآيَةُ** لَمْ تُفَرِّقْ بَيْنَ سَفَرِ الطَّاعَةِ وَسَفَرِ المَعْصِيَةِ؛ **فَيُرْجَحُ** عَلَى النَّصِّ الَّذِي قَيَّدَ السَّفَرَ بِالطَّاعَةِ.

11- (و) **يُرْجَحُ (الْعَامُّ الشَّرْطِيُّ عَلَى النِّكَرَةِ الْمُنْفِيَةِ وَغَيْرِهَا)** هَذَا التَّرْجِيحُ بِاعْتِبَارِ صِيغِ الْعُمُومِ عِنْدَ تَعَارُضِهَا؛ **فَيُرْجَحُ** الْعَامُّ الشَّرْطِيُّ: **نَحْوُ** «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» (3) - **عَلَى** النِّكَرَةِ الْمُنْفِيَةِ: **نَحْوُ** لَا قَتْلَ عَلَى مُرْتَدٍّ؛ **لِأَنَّ** الْحُكْمَ فِي الْعَامِّ الشَّرْطِيِّ مُعَلَّلٌ؛ **فَيَكُونُ** ذَلِكَ أَدْعَى إِلَى قَبُولِهِ. **وَقِيلَ**: الْمُرَادُ النِّكَرَةُ الْمُنْفِيَةُ بِغَيْرِ "لَا" الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ؛ **إِذِ** الْمُنْفِيُّ بِهَا نَصٌّ فِي الْإِسْتِعْرَاقِ. **وَذِكْرُ** هَذَا الْمِثَالِ الْخَاصِّ بِالرَّدِّ **لِمُجَرَّدِ** التَّمَثِيلِ بَعْضُ النَّظَرِ عَمَّا يَدُورُ حَوْلَهُ مِنْ ضَجِيحِ.

12- (وَمَا، وَمَنْ، وَالْجَمْعُ الْمَعْرَفُ بِاللَّامِ): مِثَالُ "مَا": «مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ حَدَثٌ». **وَمِثَالُ** "مَنْ": «اقْتُلُوا مَنْ أَشْرَكَ». **وَمِثَالُ** الْجَمْعِ الْمَعْرَفِ: «اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ»؛ **فَعُمُومُ**: مَا، أَوْ مَنْ، أَوْ الْجَمْعُ الْمَعْرَفِ يُرْجَحُ **(عَلَى الْجِنْسِ الْمَعْرَفِ)**

(1) وَقَدْ نَظَرَ هَذَا الْقَوْلَ الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ فِي الْمِنْهَاجِ ص 865 **وَقَالَ**: وَلَعَلَّ وَجْهَ النَّظَرِ أَنَّ الْمُطْلَقَ يُخَالِفُ الْعُمُومَ؛ **فَإِنَّ** الْمُطْلَقَاتِ الَّتِي لَمْ تُقَيَّدَ أَكْثَرَ مِنَ الْمُطْلَقَاتِ الْمُقَيَّدَةِ، **وَذَلِكَ** يَظْهَرُ فِي الْمُطْلَقَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ بِخِلَافِ الْعُمُومَاتِ فَهِيَ بِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ، **وَإِذَا** كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ **فَلَا** وَجْهَ لِأَرْجَحِيَّةِ الْمُطْلَقِ الْمُقَيَّدِ عَلَى غَيْرِ الْمُقَيَّدِ.

(2) ينظر: هامش المنهاج للإمام المهدي (خ).

(3) البخاري رقم 2854، والترمذي رقم 1458.



**به)؛** لِأَنَّ تِلْكَ الْعُمُومَاتِ لَا تَحْتَمِلُ الْعَهْدَ إِلَّا عَلَى بَعْدٍ؛ **بِخِلَافِ** الْجِنْسِ الْمَعْرَفِ بِـ«ال» **فَاخْتِمَالُ** الْعَهْدِ فِيهِ قَرِيبٌ؛ **لِكثْرَةِ** اسْتِعْمَالِهِ فِي الْمَعْهُودِ؛ **فَكَانَتْ** دَلَالَتُهُ عَلَى الْعُمُومِ أَوْضَعَفَ: **مِثَالُهُ** الْمُشْرِكُ لَا يُقْتَلُ، **وَالخَارِجُ** مِنَ السَّبِيلَيْنِ لَيْسَ بِحَدَثٍ.

(و) أَمَّا التَّرْجِيحُ بِمَدْلُولِ الْحُكْمِ **فَلَهُ** وَجُوهٌ مِنْهَا:

1- **(يُرْجَحُ الْوُجُوبُ عَلَى النَّدْبِ)** لِإِحْتِيَاطٍ، **وَالنَّهْيُ** عَلَى الْأَمْرِ.

2- **(و) يُرْجَحُ (الْإِثْبَاتُ عَلَى النَّفْيِ)** فَالْإِثْبَاتُ نَحْوُ: حَدِيثُ بِلَالٍ أَنَّهُ ﷺ دَخَلَ

الْكَعْبَةَ وَصَلَّى <sup>(1)</sup>، **وَالنَّفْيُ**: نَحْوُ حَدِيثِ أُسَامَةَ أَنَّهُ ﷺ دَخَلَ وَلَمْ يُصَلِّ [مسلم 1303]؛

**فَالْمُثَبِّتُ** مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي؛ **لِكثْرَةِ** غَفْلَةِ الْإِنْسَانِ عَنِ الْفِعْلِ.

3- **(و) يُرْجَحُ (الدَّارِيُّ لِلْحَدِّ عَلَى الْمَوْجِبِ لَهُ)؛** لِأَنَّ الدَّرَجَةَ تَيْسِيرٌ **وَتَفْيٌ حَرَجٌ؛**

**وَهُوَ** مُنَاسِبٌ لِمَقَاصِدِ الشَّرْعِ؛ **قَالَ** تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: 185]، **وَمَا**

**جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** [الحج: 78]، **وَقَالَ** ﷺ: «ادْرُؤُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ

مَا اسْتَطَعْتُمْ، **فَإِنْ** كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ؛ **فَإِنَّ** الْإِمَامَ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ

أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ» <sup>(2)</sup>. **وَعَنِ** الْإِمَامِ عَلِيٍّ: لِأَنَّ أَخْطَىءَ فِي الْعَفْوِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ

أَخْطَىءَ فِي الْعُقُوبَةِ <sup>(3)</sup>.

4- **(و) يُرْجَحُ (الْمَوْجِبُ لِلطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ عَلَى الْآخِرِ)** الَّذِي لَا يُوجِبُهُمَا، **وَهُوَ**

مِنْ بَابِ تَقْدِيمِ الْإِثْبَاتِ عَلَى النَّفْيِ؛ **فَلَا** وَجْهَ لِعَدِّهِ عَلَى حِدَّةٍ: **مِثَالُهُ** قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ لَطَمَ

مَمْلُوكَهُ عَتَقَ عَلَيْهِ»؛ **مُقْتَضَاهُ** أَنَّهُ يَعْتَقُ عَلَيْهِ كَرَاهًا وَرَغْمًا عَنْهُ؛ **فَهُوَ** مُتَعَارِضٌ مَعَ

قَوْلِهِ ﷺ: «فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتَقَهُ» <sup>(4)</sup>؛ **الَّذِي** يَقْتَضِي أَنْ الْعِتْقَ بِيَدِهِ، **وَأَنَّ** لَهُ الْخِيَارَ وَإِنْ كَانَ

(1) السنن الكبرى للبيهقي 5/ 157.

(2) الترمذي 4/ 25 رقم 1424، والمستدرک 4/ 384، والبيهقي 8/ 238.

(3) شرح التجريد 5/ 162.

(4) مسلم رقم 1657، وأبو داود رقم 5168.

الْعِتْقُ وَاجِبًا لِلتَّكْفِيرِ . **وَمِثَالُ** نَافِي الطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ مَعَ الْمُوجِبِ لَهُمَا **قَوْلُهُ** ﷺ: «رُفِعَ عَنِّ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»<sup>(1)</sup>؛ **فَمُقْتَضَاهُ** أَنَّهُ لَا يَقَعُ طَلَاقٌ وَلَا عِتْقٌ مِنْ مُخْطِئٍ، وَلَا نَاسٍ، وَلَا مُكْرَهٍ؛ **وَهُوَ مُتَعَارِضٌ مَعَ قَوْلِهِ** ﷺ: «كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ»<sup>(2)</sup>؛ **فَهَذَا النَّصُّ لَمْ يَسْتثنِ مِنَ الْجَوَازِ إِلَّا الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونِ؛ فَيَبْقَى طَلَاقُ الْمُكْرَهِ جَائِزًا حَسَبَ الْمَفْهُومِ، وَمُتَعَارِضٌ مَعَ قَوْلِهِ** ﷺ «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحْرَمٍ عَتَقَ عَلَيْهِ»<sup>(3)</sup> **الدَّالُّ** عَلَى أَنَّ الْعِتْقَ يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ الْمِلْكِ رَغْمًا عَنْهُ؛ **فَيَقْدَمُ** الْمُوجِبُ لِلطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ.

(و) **أَمَّا التَّرْجِيحُ بِأَمْرِ خَارِجِيٍّ:** عَنِ سَنَدِ الدَّلِيلِ، وَعَنِ مَتْنِهِ، وَعَنِ حُكْمِهِ؛ **فَهُوَ** مِنْ وُجُوهِ: 1- **(يُرْجَحُ الْخَبْرُ أَيْضًا؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِدَلِيلِ آخَرَ):** نَحْوُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبْرَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ مُوَافِقًا لظَاهِرِ الْكِتَابِ دُونَ الْآخَرِ؛ **فَيَكُونُ** الْأَوَّلُ أَوْلَى بِالِاعْتِبَارِ؛ **لِأَنَّ** مُوَافَقَتَهُ تُقْوِي الظَّنَّ بِمَدْلُولِهِ؛ **وَالْعَمَلُ** بِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ إِلَّا مُخَالَفَةَ دَلِيلٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْمُعَارِضُ؛ **وَالْعَمَلُ** بِالثَّانِي يَسْتَلْزِمُ مُخَالَفَةَ دَلِيلَيْنِ: الْمُعَارِضِ، وَالظَّاهِرِ؛ **مِثَالُهُ** حَدِيثُ: «مَنْ نَامَ عَنِ صَلَاتِهِ، أَوْ سَهَا عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا»<sup>(4)</sup> - **يُعَارِضُهُ** حَدِيثُ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ، وَهُوَ مَا رُوِيَ عَنِ عُقْبَةَ: ثَلَاثُ أَوْقَاتٍ، وَقَدْ سَبَقَ؛ **لَكِنَّ** الْأَوَّلَ يَعْضُدُهُ ظَوَاهِرُ الْكِتَابِ: **مِثْلُ**

(1) أصول الأحكام 533/1 رقم 1592 روي بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ»، سنن ابن ماجه رقم 2043، وصحيح ابن حبان 202/16 رقم 7219.

(2) شرح التجريد 295/5، والترمذي 496/3 رقم 1191، والبيهقي 359/7.

(3) مجموع الإمام زيد 192 رقم 355، وإعلام الأعلام 394 رقم 1985، وشرح التجريد 235/3، وأبو داود 257/4 رقم 3949، وابن ماجه 843/2 رقم 2524، والترمذي 646/3 رقم 1365 بلفظ: «فَهُوَ حُرٌّ»، وأحمد 263/7 رقم 20248.

(4) شرح التجريد 316/1، وأصول الأحكام 93/1 رقم 310، والبخاري برقم 572، ومسلم رقم 684، والترمذي رقم 178، وأبو داود رقم 442، وابن ماجه رقم 1519، والنسائي رقم 1013.

**حَنَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى** [البقرة: 238]، ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: 133]، **وَمِثَالُ آخِرٍ**: مَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ فِي رَمَضَانَ جُبًّا مِّنْ غَيْرِ حُلْمٍ؛ فَيَغْتَسِلُ وَيَصُومُ<sup>(1)</sup> - **يُعَارِضُهُ** حَدِيثٌ: «مَنْ أَصْبَحَ جُبًّا فَلَا صَوْمَ لَهُ»<sup>(2)</sup>؛ **لَكِنَّ الْأَوَّلَ يَعْضُدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْتَمَنَ بِشُرُوهُنَّ** [البقرة: 187]، **وَيَعْضُدُهُ** رِوَايَةُ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُصْبِحُ جُبًّا مِّنْ جِمَاعٍ ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ، **وَمِثَالُ** الْخَبَرِ الْمَرْجَحِ لِمُوَافَقَتِهِ لِحَبْرٍ آخَرَ - **قَوْلُهُ** ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوَلِيٍّ»<sup>(3)</sup> - **مَعَ** حَدِيثٍ: «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الثَّيِّبِ أَمْرٌ»<sup>(4)</sup>؛ **فَإِنَّ الْأَوَّلَ مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ** «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَزَوَّجْتَ بِغَيْرِ وَلِيٍّ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، ثُمَّ هُوَ بَاطِلٌ، ثُمَّ هُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيٌّ فَالْإِسْلَامُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيٍّ لَهُ»<sup>(5)</sup>.

**(أَوْ)** كَانَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ مُوَافِقًا **(لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ)** الْمَشْرَفَةِ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى مَنْ شَرَفَهَا وَعَلَى آلِهِ؛ **لِأَنَّ** فِي بَلَدِ الْوَحْيِ **وَهُمْ** أَعْرَفُ بِأَحْكَامِهِ؛ **وَهَذَا** فِي الْقُرُونِ الْأُولَى؛ **كَمَا** رَجَّحْنَا إِزْسَالَ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ؛ **لِمُوَافَقَتِهِ** لِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِلَى الْقَرْنِ الثَّانِي: **وَهُوَ** عَصْرُ حَيَاةِ عَالِمِ الْمَدِينَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (ت: 179هـ)؛

- (1) أصول الأحكام 781/2 رقم 1110، والبخاري رقم 1825، 1829، 1830، وأبو داود 783/2 رقم 2389، وأحمد 91/10 رقم 26142، ومعاني الآثار 2/106، وابن حبان 3/266 رقم 3492.
- (2) مسند أحمد 3/49 رقم 7392، والمعجم الكبير 18/292 رقم 750، وابن حبان 8/270 رقم 3499.
- (3) مجموع الإمام زيد ص 211 رقم 430، وشرح التجريد 3/22، وأمالي أحمد بن عيسى 2/894 رقم 1448، وأصول الأحكام 1/439 رقم 1398، وابن حبان 9/386 رقم 4075، والدارقطني 3/227، والبيهقي 7/125.
- (4) أبو داود رقم 2100، والنسائي 6/85 رقم 3263، وأحمد 1/714 رقم 3087، وعبدالرزاق 6/154 رقم 10299.
- (5) التجريد 3/27، والأمالي 2/895 رقم 1451، والترمذي 3/407 رقم 1102 وحسنه، وأبو داود 2/566 رقم 2083، وابن ماجه 1/605 رقم 1879، والحاكم 2/168.

**فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الضَّمِّ: لَا أَعْرِفُهُ فِي الْفَرِيضَةِ.**  
**(أَوَّلِ الْخُلَفَاءِ) الْأَرْبَعَةِ: عَلِيٍّ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ؛ لِمَكَانَتِهِمْ.**  
**وَعِنْدَنَا أَنَّ أَحَدَ الْمُتَعَارِضِينَ إِذَا وَافَقَ قَوْلَ عَلِيٍّ عليه السلام؛ فَقَدْ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ:**  
**وَبِمُوافَقْتِهِ لِذَلِيلٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ عليه السلام حُجَّةٌ عِنْدَنَا.**  
**(أَوَّلِ الْأَعْلَمِ)؛ لِأَنَّهُ الْأَدْرَى بِالتَّأْوِيلِ وَمَوَاقِعِ التَّنْزِيلِ.**

2- (و) يُرْجَعُ **(بِتَفْسِيرِ رَاوِيهِ)**: يَعْنِي يُرْجَعُ بِتَفْسِيرِ رَاوِي الْحَدِيثِ لِمَا رَوَاهُ تَفْسِيرًا لِأَثَقًا: **إِمَّا** قَوْلًا نَحْوَ حَدِيثِ: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ بِمَا فِيهِ» <sup>(1)</sup> **قَالَ** رَاوِيهِ وَهُوَ مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ: مَعْنَاهُ لَا يَصِيرُ مَضْمُونًا بِالذَّيْنِ. **وَإِمَّا** أَنْ يُفَسَّرَهُ بِفِعْلِهِ: كَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «الْمُتَبَايَعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» <sup>(2)</sup>؛ **فَإِنَّهُ** يَحْتَمِلُ التَّفَرُّقَ بِالْأَبْدَانِ، وَالتَّفَرُّقَ بِالْأَقْوَالِ: **وَهُوَ** قَوْلُ الْبَائِعِ: بَعْتُ، وَالْمُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُ، **لَكِنَّ** ابْنَ عُمَرَ وَهُوَ رَاوِيهِ فَسَّرَهُ بِالتَّفَرُّقِ بِالْأَبْدَانِ؛ **فَكَانَ** يَمْشِي قَلِيلًا إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوجِبَ الْبَيْعَ ثُمَّ يَرْجِعُ. **وَعِنْدَنَا** أَنَّ التَّفَرُّقَ يَتِمُّ بِالْأَقْوَالِ؛ لِمُوافَقْتِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: **إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً** عَنِ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ <sup>[النساء: 29]</sup>؛ **وَقَدْ** حَصَلَ التَّرَاضِي بِالْقَوْلِ.

3- (و) يُرْجَعُ **(بِقَرِينَةٍ تَأْخُرُهُ)** عَنِ مُعَارِضِهِ؛ **لَكِنَّهَا** قَرِينَةٌ لَا تَقْوَى عَلَى النَّسْخِ؛ **وَالْتَرْجِيحُ** يُشْبِهُهُ: **مِثَالُهُ** حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ أَنَّهُ أَتَاهُ كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ قَبْلَ مَوْتِهِ صلى الله عليه وسلم بِشَهْرٍ: **أَلَا تَتَنَفَعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ** <sup>(3)</sup>؛ **فَيَرْجِعُ** عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي شَاةٍ مَيْمُونَةٍ: **أَنَّهُ** صلى الله عليه وسلم مَرَّ بِهَا وَهِيَ مَيْتَةٌ؛ **فَقَالَ**: «هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِإِهَابِهَا؟! **فَلَمَّا قِيلَ**: **إِنَّهَا مَيْتَةٌ قَالَ** صلى الله عليه وسلم: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ» <sup>(4)</sup>؛ **لِأَنَّ** حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ

(1) سنن البيهقي 39/6، والدارقطني 33/3 رقم 127، والمستدرک 58/2 رقم 2315.

(2) البخاري رقم 1973، ومسلم 1532.

(3) شرح التجريد 1/102، وأصول الأحكام 1/18 رقم 525، ومسند أحمد 1/461 رقم 18803 وما بعده.

(4) مسند أحمد 1/127 رقم 895، والنسائي 7/173 رقم 241، وابن ماجه 2/1193 رقم 3609.

**مُؤَرَّخٌ** بِتَارِيخٍ مُضَيَّقٍ **يَبْعُدُ** أَنْ يَحْصُلَ بَعْدَهُ نَسْخٌ أَوْ تَغْيِيرٌ.

4- (و) **يُرْجَحُ (بِمُوَافَقَتِهِ لِلْقِيَاسِ)**، وَقَدْ دَخَلَ هَذَا فِي قَوْلِهِ: وَيُرْجَحُ الْخَبْرُ بِمُوَافَقَتِهِ لِدَلِيلٍ آخَرَ؛ **إِذِ الْقِيَاسُ دَلِيلٌ؛ فَهَذِهِ** جُمْلَةُ التَّرْجِيحَاتِ بَيْنَ التَّقْلِيلَيْنِ بِأَقْسَامِهَا.

**أَمَّا التَّرْجِيحُ بَيْنَ الْمَعْقُولَيْنِ؛ فَقَدْ بَيَّنَّهُ بِقَوْلِهِ: (وَيُرْجَحُ أَحَدُ الْقِيَاسَيْنِ عَلَى الْآخَرِ بِكَوْنِ حُكْمِ أَصْلِهِ قَطْعِيًّا) وَالْآخَرَ ظَنِّيًّا؛ فَيُرْجَحُ الْقَطْعِيُّ.**

(أَوْ) لَمْ يَكُنْ حُكْمُ الْأَصْلِ فِي أَحَدِهِمَا قَطْعِيًّا؛ **فَإِنَّهُ** يُرْجَحُ بِكَوْنِ (دَلِيلِهِ أَقْوَى) مِنْ دَلِيلِ الْآخَرِ: **كَأَنَّ** يَثْبُتَ الْحُكْمُ فِي أَحَدِ الْأَصْلَيْنِ بِالْمَنْطُوقِ، **وَفِي** الْآخَرِ بِالْمَفْهُومِ؛ **فَيَقْدَمُ** مَا ثَبَتَ بِالْمَنْطُوقِ؛ **لِأَنَّهُ** الْأَقْوَى.

(أَوْ لَمْ يَنْسَخْ بِاتِّفَاقٍ) وَالْآخَرُ مُخْتَلَفٌ فِي حُكْمِ أَصْلِهِ: **هَلْ** نُسِخَ أَوْ لَا؟

**فَمَا** اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَرْجَحُ: **مِثَالُهُ** كَمَا لَوْ قِيلَ فِي الْإِيْلَاجِ فِي الدُّبْرِ بِلَا إِنْزَالٍ: **إِيْلَاجٌ** فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ **بِلَا** إِنْزَالٍ؛ **فَلَا** يُوجِبُ الْغُسْلَ: كَالْإِيْلَاجِ فِي السَّبِيلِ الْآخَرِ **بِلَا** إِنْزَالٍ؛ **فَنَقُولُ:** الْإِيْلَاجُ مَظِنَّةُ الْإِنْزَالِ؛ **فَيُوجِبُ** الْغُسْلَ كَمَا يُوجِبُ الْوُضُوءَ: كَأَيَّاجِهِ بِالنَّوْمِ مُضْطَجِعًا - **وَإِنْ** لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ؛ **فَقِيَاسُنَا** أَرْجَحُ؛ **لِأَنَّ** حُكْمَ الْأَصْلِ فِي الْأَوَّلِ مُخْتَلَفٌ فِي نَسْخِهِ، **بِخِلَافِ** الثَّانِي.

**قَالَ** فِي الْفَوَاصِلِ: وَهَذَا مُجَرَّدٌ مِثَالٍ، **وَلِأَنَّ** فَقَدْ نُقِلَ الْخِلَافُ فِي أَنَّ النَّوْمَ مُضْطَجِعًا لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

(و) **أَمَّا التَّرْجِيحُ بِحَسَبِ عِلَّةِ حُكْمِ الْأَصْلِ؛ فَإِنَّهُ** يُرْجَحُ أَحَدَهُمَا (بِكَوْنِ عِلَّتِهِ): أَيَّ عِلَّةِ حُكْمِهِ (أَقْوَى) مِنْ عِلَّةِ حُكْمِ الْآخَرِ؛ **وَقُوَّتُهَا:** **إِمَّا** (لِقُوَّةِ طَرِيقِ وُجُودِهَا فِي الْأَصْلِ) بِأَنَّ يَكُونُ ظَنُّ وُجُودِهَا فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ: **مِثَالُهُ** إِذَا قِيلَ فِي الْوُضُوءِ: طَهَّارَةٌ حُكْمِيَّةٌ؛ **فَتَمْتَقِرُ** إِلَى النَّيَّةِ: كَالتَّيْمَمِ - **مَعَ** قَوْلِ الْآخَرِ: طَهَّارَةٌ بِمَائِعٍ؛ **فَلَا** تَمْتَقِرُ إِلَيْهَا: كَغَسَلِ النَّجَاسَةِ؛ **فَإِنَّ** كَوْنَهُ طَهَّارَةً حُكْمِيَّةً **مَعْلُومٌ**؛ **فَيُرْجَحُ.**

**(أَوْ لِقَوَّةٍ (طَرِيقِ كَوْنِهَا عِلَّةً) بِأَنْ يَكُونَ طَرِيقُ عِلَّتِهَا نَصًّا، وَطَرِيقُ عِلَّتِهِ**  
الْأُخْرَى تَنْبِيهُ نَصٍّ؛ **فَإِنَّ الْأَوَّلَ أَرْجَحُ.**

**(أَوْ بِأَنْ تَصَحَّبَهَا):** أَي عِلَّةٌ أَحَدِ الْقِيَاسَيْنِ **(عِلَّةٌ أُخْرَى)** غَيْرُهَا **(تَقْوِينًا)**؛ فَيَكُونُ  
أَحَدُ الْقِيَاسَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ كَالْمَعْلَلِ بِعِلَّتَيْنِ: **مِثَالُهُ** تَعْلِيلُ وُجُوبِ النِّيَّةِ فِي  
الْوُضُوءِ بِكَوْنِهِ طَهَارَةً حُكْمِيَّةً كَالْتِيَمِّمْ؛ **فَإِنَّ هَذِهِ يَصَحَّبُهَا عِلَّةٌ أُخْرَى وَهِيَ كَوْنُهُ**  
عِبَادَةٌ: كَالصَّلَاةِ؛ بِخِلَافِ تَعْلِيلِهِ بِكَوْنِهِ طَهَارَةً بِمَائِعٍ.

**(أَوْ بِكَوْنِ حُكْمِهَا حَظْرًا، أَوْ وَجُوبًا دُونَ مُعَارِضَتِهَا):** كَتَعْلِيلِ حُرْمَةِ التَّفَاضُلِ فِي  
الْمَكِيلِ - بِالْكَيْلِ لَا الطَّعْمِ؛ **فَيَحْرُمُ** بِهَذَا التَّعْلِيلِ التَّفَاضُلُ فِي النُّورَةِ، **وَكَتَعْلِيلِ**  
الْوُضُوءِ بِأَنَّهُ عِبَادَةٌ؛ **فَتَجِبُ** النِّيَّةُ.

**(أَوْ بِأَنْ تَشْهَدَ لَهَا الْأُصُولُ)؛** فَالْقِيَاسُ الَّذِي تَشْهَدُ لَهُ الْأُصُولُ **يُرْجَحُ** عَلَى  
الْقِيَاسِ الَّذِي لَمْ تَشْهَدْ لَهُ: **مِثَالُهُ** أَنْ يُقَالَ فِي تَعْيِينِ الْمَاءِ لِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ: طَهَارَةٌ  
تُرَادُ لِلصَّلَاةِ فَيَتَعَيَّنُ لَهَا الْمَاءُ، كَطَهَارَةِ الْحَدِيثِ، **فَيُقَالُ:** عَيْنٌ يُرَادُ زَوَالُهَا فَيَصِحُّ  
بِالْخَلِّ كَمَا يَصِحُّ بِالْحَتِّ؛ **فَإِنَّ** التَّطْهِيرَ بِالْحَتِّ مُخَالَفٌ لِلأُصُولِ الْمُقَرَّرَةِ.

**(أَوْ تَكُونُ) الْعِلَّةُ فِي أَحَدِ الْقِيَاسَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ (أَكْثَرُ أَطْرَادًا) مِنْ الْأُخْرَى؛**  
**فَتَعَدَّى** إِلَى أَكْثَرِ مِمَّا تَعَدَّى إِلَيْهِ الْأُخْرَى. **(أَوْ مُتَزَعَةً مِنْ أُصُولٍ كَثِيرَةٍ):** يَعْنِي إِذَا  
كَانَتْ عِلَّةٌ أَحَدِ الْقِيَاسَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ مُتَزَعَةً مِنْ أُصُولٍ: أَي أَصْلَيْنِ فَأَكْثَرُ،  
**وَالْأُخْرَى** مِنْ أَصْلِ وَاحِدٍ؛ **فَيُرْجَحُ** مَا كَانَ لَهُ أَصْلَانِ فَأَكْثَرُ: **كَتَعْلِيلِ** الوُضُوءِ بِأَنَّهُ  
عِبَادَةٌ؛ **فَتَجِبُ** فِيهِ النِّيَّةُ: كَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ؛ **بِخِلَافِ** تَعْلِيلِهِ  
بِأَنَّهُ طَهَارَةٌ بِمَائِعٍ؛ **إِذْ** لَا أَصْلَ لَهُ إِلَّا إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ.

**(أَوْ يُعَلَّلُ بِهَا الصَّحَابِيُّ أَوْ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ):** كَأَنْ يُعَلَّلَ الصَّحَابِيُّ أَوْ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ  
تَحْرِيمَ التَّفَاضُلِ فِي الْبُرِّ بِالْكَيْلِ، **وَيُعَلَّلُ** التَّابِعِيُّ بِالطَّعْمِ؛ **فَيُرْجَحُ** الْأَوَّلُ؛ **لِأَنَّ**

الصَّحَابَةَ أَعْرَفُ.

**(وَيُرْجَحُ الْوَصْفُ الْحَقِيقِيُّ):** أَيِ الثُّبُوتِ الظَّاهِرِ الْمُنْضَبِطِ الْمُتَعَقِّلِ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَوْقِفٍ عَلَى عُرْفٍ أَوْ شَرْعٍ - **(عَلَى غَيْرِهِ)** مِنَ الْأَوْصَافِ: كَمَا أَنْ يَكُونَ حُكْمًا شَرْعِيًّا، أَوْ حِكْمَةً مُجَرَّدَةً؛ لِلِاتِّفَاقِ عَلَيْهِ، وَالِاخْتِلَافِ فِي غَيْرِهِ: **مِثَالُهُ** قَوْلُنَا: فِي مَسْحِ الرَّأْسِ: **مَسْحٌ**؛ فَلَا يُسَنُّ تَثْلِيثُهُ: كَمَسْحِ الْخُفِّ - **مَعَ** قَوْلِ الْآخِرِ: **فَرَضٌ**؛ فَيُسَنُّ تَثْلِيثُهُ: كَعَسَلِ الْوَجْهِ؛ **فَالْقِيَاسُ** الْأَوَّلُ أَرْجَحُ؛ لِكَوْنِ الْوَصْفِ فِيهِ حَقِيقِيًّا **وَهُوَ** كَلِمَةٌ «مَسْحٌ» **فَهُوَ** أَرْجَحُ، **وَالثَّانِي**: الْوَصْفُ فِيهِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ **وَهُوَ** كَلِمَةٌ «فَرَضٌ».

**(و) يُرْجَحُ الْوَصْفُ (الثُّبُوتِيُّ عَلَى الْعَدْمِيِّ):** مِثَالُهُ أَنْ يُقَالَ: فِي خِيَارِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي زَوَّجَهَا غَيْرَ أَبِيهَا **إِذَا** بَلَغَتْ غَيْرَ عَالِمَةٍ: مُمَكِّنَةٌ مِنَ الْعِلْمِ؛ **فَلَا** تُعَذَّرُ بِالْجَهْلِ: كَسَائِرِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ؛ **فَيُرْجَحُ** عَلَى قَوْلِ الْآخِرِ: جَاهِلَةٌ بِالْخِيَارِ؛ فَتُعَذَّرُ: كَالْأَمَةِ إِذَا عَتَقَتْ تَحْتَ الْعَبْدِ؛ **لِأَنَّ** الْوَصْفَ بِالْتَمَكِّنِ مِنَ الْعِلْمِ **ثُبُوتِيٌّ**، **وَالْوَصْفَ بِالْجَهْلِ عَدْمِيٌّ**.

**(و) تُرْجَحُ الْعِلَّةُ (الْبَاعِثَةُ عَلَى الْأَمَارَةِ):** مِثَالُهُ: أَنْ يُقَالَ فِي الصَّغِيرَةِ الشَّيْبِ: **صَغِيرَةٌ**؛ فَيُؤَلَّى عَلَيْهَا فِي النِّكَاحِ كَمَا لَوْ كَانَتْ بَكْرًا - **مَعَ** قَوْلِ الْآخِرِ: **ثَيْبٌ**؛ فَلَا يُؤَلَّى عَلَيْهَا فِي النِّكَاحِ كَمَا لَوْ كَانَتْ بِالْغَةِ؛ **فَيُرْجَحُ** التَّغْلِيلُ بِالصَّغَرِ؛ **لِأَنَّ** الصَّغَرَ وَصْفٌ بَاعِثٌ عَلَى التَّوَلِّيَةِ؛ **لِظُهُورِ** تَأْثِيرِهِ فِي وِلَايَةِ الْمَالِ إِجْمَاعًا؛ **بِخِلَافِ** الثُّبُوتِ.

**(و) تُرْجَحُ (الْمُطْرَدَةُ الْمُنْعَكِسَةُ عَلَى خِلَافِهَا):** فَالْمُطْرَدَةُ هِيَ الْعِلَّةُ الَّتِي لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا الْحُكْمُ أَصْلًا؛ لِسَلَامَتِهَا عَنِ الْمَفْسَدَةِ، وَبُعْدِهَا عَنِ الْخِلَافِ. **وَالْمُنْعَكِسَةُ**: هِيَ الَّتِي يَنْتَفِي الْحُكْمُ بِانْتِفَائِهَا: **مِثَالُهُ**: قَوْلُ الشَّافِعِيِّ: مَسْحُ الرَّأْسِ **فَرَضٌ** فِي الْوُضُوءِ؛ **فَيُسَنُّ** تَثْلِيثُهُ: كَعَسَلِ الْوَجْهِ؛ **فَيَقُولُ** الْحَنَفِيُّ: **مَسْحٌ**؛ فَلَا يُسَنُّ فِيهِ التَّثْلِيثُ: كَمَسْحِ الْخُفِّ؛ **فَعِلَّةُ** الشَّافِعِيِّ غَيْرُ مُنْعَكِسَةٍ؛ **لِأَنَّ** الْمَضْمَضَةَ



وَالِاسْتِشْقَاقَ لَيْسَتَا بِفَرْضٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَيُسْنُ فِيهِمَا التَّثْلِيثُ عِنْدَهُ، وَعِلَّةُ الْحَنْفِيِّ مُطَرِّدَةٌ وَمُنْعَكِسَةٌ؛ لِأَنَّ الْعَسْلَ يُسْنُ تَثْلِيثُهُ: فَرَضًا كَانَ، أَوْ سُنَّةً: كَغَسْلِ الْمُسْتَيْقِظِ مِنَ النَّوْمِ يَدَهُ؛ وَالْمَسْحُ لَا يُسْنُ فِيهِ التَّثْلِيثُ: لَا فِي مَسْحِ الرَّأْسِ، وَلَا فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ (1).

(وَالْمُطَرِّدَةُ فَقَطُّ) مِنْ غَيْرِ انْعِكَاسٍ تُرَجِّحُ (عَلَى الْمُنْعَكِسَةِ فَقَطُّ) مِنْ غَيْرِ اطِّرَادٍ؛ لِقُوَّةِ الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ: مِنْهَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي مَنْ مَلَكَ غَيْرَ أَصُولِهِ وَفُصُولِهِ: مَلَكَ مَنْ يَجُوزُ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ؛ فَلَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ: كَابْنِ الْعَمِّ؛ فَإِنَّ عِلَّةَ الشَّافِعِيِّ مُطَرِّدَةٌ وَلَا تَنْعَكِسُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَلَكَ كَافِرًا أَعْجَبًا لَمْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ؛ فَيَقُولُ الْحَنْفِيُّ: مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ عَلَيْهِ؛ فَيَعْتَقُ: كَالْوِلَادَةِ؛ فَإِنَّ عِلَّتَهُ غَيْرُ مُطَرِّدَةٍ؛ لِأَنَّهَا مَنْقُوضَةٌ بِابْنِ الْعَمِّ مِنَ الرِّضَاعَةِ؛ فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَا يَعْتَقُ ابْنَ الْعَمِّ مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَمُنْعَكِسَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدٌ مِمَّنْ لَيْسَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ إِذَا مَلَكَهُ عَتَقَ عَلَيْهِ؛ فَيُرَجِّحُ تَعْلِيلَ الشَّافِعِيِّ؛ لِاطِّرَادِهِ.

(وَالسَّبْرُ عَلَى الْمُنَاسِبَةِ) يُرَجِّحُ قِيَاسُ السَّبْرِ: أَيِ الْإِخْتِبَارِ وَالْفَحْصِ عَلَى قِيَاسِ الْمُنَاسِبَةِ؛ لِتَضَمُّنِهِ انْتِفَاءَ الْمَعَارِضِ: وَالْمُنَاسِبَةُ هِيَ تَعْيِينُ الْعِلَّةِ بِمُجَرَّدِ إِبْدَاءِ مُنَاسِبَةٍ: كَالِاسْتِكَارِ. وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ أَيْضًا: مَا يُقَالُ فِي قِيَاسِ الْحَدِيدِ عَلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ: الْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ هِيَ كَوْنُهَا أَثْمَانًا؛ وَهَذِهِ الْعِلَّةُ تَثْبُتُ بِطَرِيقِ الْمُنَاسِبَةِ، وَالْحَدِيدُ عَيْنٌ لَيْسَ بِثَمَنٍ لِلْأَشْيَاءِ، وَلَا هُوَ مِنَ الْجَوَاهِرِ؛ فَلَا يَحْرُمُ التَّفَاضُلُ فِيهِ؛ فَيَقُولُ الْخَصْمُ: الْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ هِيَ التَّقْدِيرُ وَالْجِنْسُ الثَّابِتُ بِطَرِيقِ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ؛ فَيُلْحَقُ بِهَا الْحَدِيدُ؛ فَيُرَجِّحُ

(1) لَا يُقَالُ: إِنَّ الْإِطْرَادَ مُتَقَفِّضٌ بِمَسْحِ الْإِسْتِنْجَاءِ: وَهُوَ مَسْحُ الْفَرْجَيْنِ بِالْأَحْجَارِ؛ فَإِنَّهُ يُسْنُ فِيهِ التَّثْلِيثُ؛ لِأَنَّ مَسْحَ الْإِسْتِنْجَاءِ لَيْسَ تَعْبُدِيًّا حَتَّى يَنْتَقِضَ اطِّرَادُ الْعِلَّةِ.

عَلِيَّةُ التَّقْدِيرِ وَالْجِنْسِ الثَّابِتَةُ بِطَرِيقِ السَّبْرِ عَلَى عَلِيَّةِ التَّمَنِّيَةِ الثَّابِتَةِ بِطَرِيقِ الْمُنَاسَبَةِ.  
**(و) تُرَجَّحُ (الْمُنَاسَبَةُ عَلَى) عِلَّةِ (الشَّبْهِ):** أَي الْمُشَابِهَةِ: **مِثَالُهُ** الْحَلُّ مَائِعٌ، رَقِيقٌ، طَاهِرٌ، مُنَقٍّ؛ **فَيُطَهَّرُ** النَّجَاسَةَ كَالْمَاءِ؛ **فَيَقُولُ** الْآخَرُ: **طَهَارَةٌ** تُرَادُ لِلصَّلَاةِ؛ **فَيَتَعَيَّنُ** لَهَا الْمَاءُ كَالْوُضُوءِ؛ **فَإِنَّ** الثَّانِيَّ **شَبَّهُ**؛ فَيُرَجَّحُ.

**(و) أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ التَّرْجِيحُ بَيْنَ الْقِيَاسَيْنِ بِحَسَبِ الْفَرْعِ؛ فَإِنَّهُ (يُرَجَّحُ) أَحَدُ الْقِيَاسَيْنِ (بِالْقَطْعِ بِوُجُودِ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ)؛** فَيَقْدَمُ مَا قُطِعَ بِوُجُودِهَا فِيهِ عَلَى مَا ظُنَّ: **مِثَالُهُ** قَوْلُنَا فِي جِلْدِ الْكَلْبِ: **حَيَوَانٌ** لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ؛ **فَلَا** يُطَهَّرُ جِلْدُهُ بِالدَّبَاغِ كَالخِنْزِيرِ؛ **فَإِنَّهُ** يُرَجَّحُ عَلَى قَوْلِ الْآخَرِ: **حَيَوَانٌ** يَحْتَاجُ الْإِنْسَانَ إِلَى مُزَوَالَتِهِ؛ **فَيُطَهَّرُ** جِلْدُهُ بِالدَّبَاغِ كَالثَّعْلَبِ؛ **فَإِنَّ** الْقِيَاسَ الْأَوَّلَ أَرْجَحُ؛ لِلقَطْعِ بِوُجُودِ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ وَهِيَ عَدَمُ جَوَازِ بَيْعِهِ.

**(و) يُرَجَّحُ أَحَدُهُمَا (بِكَوْنِ حُكْمِ الْفَرْعِ ثَابِتًا) فِيهِ (بِالنَّصِّ فِي الْجُمْلَةِ) فِي أَحَدِ الْقِيَاسَيْنِ دُونَ الْآخَرِ: أَي** إِذَا كَانَ قَدْ ثَبَتَ حُكْمُ الْفَرْعِ فِي أَحَدِ الْقِيَاسَيْنِ بِالنَّصِّ فِي الْجُمْلَةِ؛ **وَجِيءَ** بِالْقِيَاسِ لِلتَّفْصِيلِ، **وَالْآخِرُ** لَيْسَ كَذَلِكَ **بَلْ** فِيهِ مُحَاوَلَةٌ لِإثْبَاتِ الْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ بِالْقِيَاسِ ابْتِدَاءً؛ **فَإِنَّ** مَا ثَبَتَ فِيهِ حُكْمُ الْفَرْعِ بِالنَّصِّ جُمْلَةً أَرْجَحُ؛ **لِأَنَّ** تَفْصِيلَ الشَّيْءِ الثَّابِتِ أَهْوَنُ مِنْ إِثْبَاتِهِ مِنْ أَصْلِهِ: **مِثَالُهُ** أَنْ يُقَالَ: ثَبَتَ الْحَدُّ فِي الْخَمْرِ مِنْ دُونِ تَعْيِينِ الْجِلْدَاتِ؛ **فَتَعَيَّنَ** عَدَدُهَا بِالْقِيَاسِ عَلَى الْقَذْفِ <sup>(1)</sup> - مَعَ مَا لَوْ قِيلَ: مَائِعٌ كَالْمَاءِ؛ **فَلَا** يُحَدُّ شَارِبُهُ.

(1) رُوي أَنَّ عُمَرَ اسْتَشَارَ الصَّحَابَةَ فِي حَدِّ الْخَمْرِ؛ **فَقَالَ** عَلِيٌّ رضي الله عنه: «إِنَّهُ إِذَا سَكِرَ هَدَى، وَإِذَا هَدَى افْتَرَى وَعَلَى الْمُفْتَرِي ثَمَانُونَ جِلْدَةً». الأحكام للهادي 2/ 264، وشرح التجريد 3/ 150، والموطأ 2/ 195، ومعرفة السنن والآثار 6/ 457، والاعتصام 5/ 97، وأصول الأحكام 1/ 436 رقم 1602، والبيهقي 8/ 320، والمستدرک 4/ 417، والدارقطني 3/ 166، والطبراني 11/ 220 رقم 11550، وابن أبي شيبة 7/ 419 رقم 36946.

(و) يُرَجَّحُ (بِمُشَارَكْتِهِ): أَي الْفَرْعِ لِلأَصْلِ (فِي عَيْنِ الْحُكْمِ وَعَيْنِ عِلَّتِهِ - عَلَى  
 الثَّلَاثَةِ الأُخْرَى): وَهِيَ الْمُشَارَكَةُ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ وَجِنْسِ الْعِلَّةِ، أَوْ الْعَكْسِ، أَوْ  
 جِنْسِ الْحُكْمِ وَجِنْسِ الْعِلَّةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مُشَارَكَةَ الْفَرْعِ لِلأَصْلِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي  
 عَيْنِ الْحُكْمِ وَعَيْنِ عِلَّتِهِ، أَوْ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ وَجِنْسِ الْعِلَّةِ، أَوْ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ  
 وَعَيْنِ الْعِلَّةِ، أَوْ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ وَجِنْسِ الْعِلَّةِ؛ فَالْقِيَاسُ الأَوَّلُ أَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ  
 مِنَ الثَّلَاثَةِ البَاقِيَةِ.

**فَمِثَالُ الأَوَّلِ:** وَهُوَ عَيْنُ الْحُكْمِ وَعَيْنُ عِلَّتِهِ - مَعَ الثَّانِي: وَهُوَ عَيْنُ الْحُكْمِ  
 وَجِنْسُ الْعِلَّةِ - قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الثَّيْبِ الصَّغِيرَةِ: **ثَيْبٌ**؛ فَلَا يُؤَلَّى عَلَيْهَا فِي  
 النِّكَاحِ: **كَمَا** لَا يُؤَلَّى فِيهِ عَلَى الثَّيْبِ البَالِغَةِ - مَعَ قَوْلِ الحَنَفِيِّ: **عَاجِزَةٌ** عَنِ إِنْكَاحِ  
 نَفْسِهَا؛ **فَيُؤَلَّى** عَلَيْهَا فِي النِّكَاحِ: **كَمَا** يُؤَلَّى فِيهِ عَلَى المَجْنُونَةِ؛ **فَالأَوَّلُ** مُقَدَّمٌ؛ **إِذِ**  
 الْعِلَّةُ فِيهِ وَهِيَ الثُّيُوبَةُ مُتَّحِدَةٌ فِيهِ بِالنُّوعِ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالأَصْلِ، وَكَذَا الْحُكْمُ  
 مُتَّحِدٌ: وَهُوَ الوِلَايَةُ فِي النِّكَاحِ؛ **بِخِلَافِ** الثَّانِي؛ **فَإِنَّ** الْحُكْمَ فِي الأَصْلِ وَالفَرْعِ  
 وَاحِدٌ بِالنُّوعِ بِخِلَافِ الْعِلَّةِ؛ **فَإِنَّ** عَجَزَ الصَّغِيرَةِ نَوْعٌ آخَرٌ **غَيْرُ** عَجَزِ المَجْنُونَةِ.

**وَمِثَالُ الأَوَّلِ:** وَهُوَ عَيْنُ الْحُكْمِ وَعَيْنُ عِلَّتِهِ مَعَ الثَّالِثِ: وَهُوَ جِنْسُ الْحُكْمِ  
 وَعَيْنُ الْعِلَّةِ - قَوْلُ الحَنَفِيِّ: **صَغِيرَةٌ**؛ **فَيُؤَلَّى** عَلَيْهَا فِي النِّكَاحِ: **كَمَا** يُؤَلَّى عَلَيْهَا فِي  
 المَالِ؛ **فَقَدْ** اتَّفَقَ الأَصْلُ وَالفَرْعُ فِي عَيْنِ الْعِلَّةِ وَهِيَ الصَّغَرُ، **وَفِي** جِنْسِ الْحُكْمِ  
 وَهُوَ الوِلَايَةُ؛ **وَذَلِكَ** لِأَنَّ وَلايَةَ النِّكَاحِ وَوَلايَةَ المَالِ **مُتَّحِدَتَانِ** جِنْسًا لَا نَوْعًا.

**وَمِثَالُ الأَوَّلِ:** وَهُوَ عَيْنُ الْحُكْمِ وَعَيْنُ الْعِلَّةِ مَعَ الرَّابِعِ: وَهُوَ جِنْسُ الْحُكْمِ  
 وَجِنْسُ الْعِلَّةِ - **قَوْلُهُ:** **عَاجِزَةٌ** عَنِ إِنْكَاحِ نَفْسِهَا؛ **فَيُؤَلَّى** عَلَيْهَا فِي النِّكَاحِ: **كَمَا** يُؤَلَّى  
 عَلَيْهَا فِي المَالِ مَعَ المَجْنُونِ.

(و) يُرَجَّحُ أَحَدُ الْقِيَاسَيْنِ عَلَى الأُخْرِ بِمُشَارَكَةِ الْفَرْعِ لِلأَصْلِ (فِي عَيْنِ

**أَحَدَهُمَا):** إِمَّا الْعِلَّةَ، أَوْ الْحُكْمَ، **(وَجِنْسِ الْآخِرِ)** - عَلَى مَا الْمُشَارَكَةَ فِيهِ **(فِي الْجِنْسَيْنِ):** أَي جِنْسِ الْحُكْمِ وَجِنْسِ الْعِلَّةِ: **يَعْنِي** أَنَّ الْقِيَاسَ الَّذِي اتَّفَقَ فِيهِ الْفَرْعُ وَالْأَصْلُ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ وَجِنْسِ الْعِلَّةِ، **أَوْ** عَيْنِ الْعِلَّةِ وَجِنْسِ الْحُكْمِ - **مُرْجَّحٌ عَلَى الْقِيَاسِ الَّذِي اتَّفَقَ فِيهِ الْفَرْعُ وَالْأَصْلُ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ وَجِنْسِ الْعِلَّةِ.**

**(و) يُرْجَّحُ أَحَدُ الْقِيَاسَيْنِ عَلَى الْآخَرِ بِمُشَارَكَةِ الْفَرْعِ لِلْأَصْلِ (فِي عَيْنِ الْعِلَّةِ مَعَ) الْمُشَارَكَةَ فِي (جِنْسِ الْحُكْمِ - عَلَى) الْمُشَارَكَةِ فِي (الْعَكْسِ):** أَي فِي عَيْنِ الْحُكْمِ مَعَ جِنْسِ الْعِلَّةِ: **يَعْنِي** إِذَا كَانَ الْفَرْعُ فِي أَحَدِ الْقِيَاسَيْنِ مُشَارِكًا لِلْأَصْلِ فِي عَيْنِ الْعِلَّةِ وَجِنْسِ الْحُكْمِ، **وَفِي** الْآخَرِ شَارَكَ الْفَرْعُ الْأَصْلَ فِي جِنْسِ الْعِلَّةِ وَعَيْنِ الْحُكْمِ؛ **فَإِنَّ** الْأَوَّلَ أَرْجَحُ؛ **إِذ** الْعِلَّةُ هِيَ الْأَصْلُ فِي التَّعْدِيَةِ؛ **(وَوُجُوهُ التَّرْجِيحِ لَا تَنْحَصِرُ، وَلَكِنْ يَخْفَى اعْتِبَارُهَا مَعَ تَوْفِيقِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ).**

**(خَاتِمَةٌ فِي الْحُدُودِ)<sup>(1)</sup>**

**(وَالْحُدُّ: مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ) الْمَحْدُودَ (عَنْ) دُخُولِ (غَيْرِهِ) فِيهِ: (وَهُوَ) قِسْمَانِ:**  
**(اللفظي):** نِسْبَةً إِلَى اللَّفْظِ: **وَهُوَ** مَا يَقْصُدُ بِهِ تَغْيِيرُ مَدْلُولِ اللَّفْظِ، **(وَمَعْنَوِي):** لِكُونِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ الْكَشْفَ عَنْ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ: **إِمَّا** بِالذَّاتِ، **أَوْ** بِاللَّازِمِ: **وَهُوَ** مَا يُقَالُ عَلَى الشَّيْءِ لِإِفَادَةِ تَصَوُّرِهِ.

**(فَاللَّفْظِيُّ: كَشْفُ لَفْظٍ بِلَفْظٍ آخَرَ مِنْهُ مُرَادِفٌ لَهُ):** مِثَالُهُ عَقَارٌ لِلْخَمْرِ، وَغَضَنَفَرٌ لِلْأَسَدِ.  
**(وَالْمَعْنَوِيُّ) قِسْمَانِ: (حَقِيقِي):** وَهُوَ مَا أَنْبَأَ عَنْ ذَاتِيَّاتِ الْمَحْدُودِ: الْكُلِّيَّةُ،

(1) مختصر منتهى ابن الحاجب 2/1309، والعضد 2/319، والإحكام للآمدي 4/251، ورفع الحاجب 4/646، والكاشف 525، وابن حابس 366، وهداية العقول 2/717، ومغني الطلاب شرح إيساغوجي 121، وإيضاح المبهم من معاني السلم في المنطق 8، وحاشية ملا عبدالله على التهذيب 58، وشرح التهذيب مع الحاشية للحسن بن الحسين بن القاسم بن محمد المسمى بالجمال على الجلال 60.

المركبة، المرتبة: أي عن ذاتية المحدود دون عرضياته؛ وإلا فهو رسم.

**والذاتيات:** الأمور الداخلة بذاته: وهي الأجناس والفصول.

**والعرض:** ما يحتاج في وجوده إلى موضع يقوم به: كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم.

**وقولنا:** «الكليّة»: أي دون المشخصات؛ فإن الأشخاص لا تحد.

**وقولنا:** «المركبة»: أي ركب بعضها مع بعض؛ لا بها - فرادى - لا تفيد الحقيقة؛

لفقد الصورة.

**وقولنا:** «المرتبة»: أي يتقدم الجنس على الفصل.

**(ورسمي):** ما أتى عن الشيء بلازم يخصه: كما يقال في الخمر: مائع يقذف

بالزبد؛ فإن ذلك عارض لازم بعد تمام حقيقته.

**(وكلاهما):** أي الحقيقي، والرسمي (تام، وناقص: فالحقيقي التام: ما ركب من

جنس الشيء، وفصله القريين: كحيوان ناطق في تعريف الإنسان<sup>(1)</sup>؛ فحيوان جنس

الإنسان؛ من حيث يشمل غيره، وهو جنس قريب. وناطق فصل قريب له يميزه

عن المشاركات من الحيوان.

**(والحقيقي الناقص: ما كان بالفصل وحده: كناطق، أو) بالفصل (مع جنسه**

**البعيد: كجسم ناطق) في تعريف الإنسان؛ فجسم يشمل الحيوان وغيره. من نام،**

**وغير نام؛ وإنما كان ناقصا؛ لعدم ذكر بعض الذاتيات فيه.**

(1) فائدة: الكليات الخمس عند أرباب المنطق هي: الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض

العام: فالجنس: كالحويّة. والنوع: كالإنسانية. والفصل: كالتأطيقية؛ ولا يريدون بالتأطيقية ما يفهمه

عوام الناس من أنه النطق بالكلام؛ لأنه يتفرض بالبيغاء إذا حاك شبيها من ألفاظ الناس يلزم أن تكون

إنسانا؛ لأنها بهذا الاعتبار حيوان ناطق، ويتفرض بالأخرس والطفل الذي لا يتكلم أنهما ليسا من

الأناسي لأنهما غير ناطقين؛ وإنما يريدون بالتأطيقية القوة المفكرة؛ فعلى هذا دخل الأخرس والطفل في

حد الإنسان، وخرج عنه البيغاء، والناطق: هو فصل الإنسان عن سائر الحيوان. والخاصة: كالتأطيقية؛

لأنها تختص ببعض النوع ولم تعمه. والعرض العام: كالتأطيقية؛ لأنها عامة لجميع النوع.

**(وَالرَّسْمِيُّ النَّامُ: مَا كَانَ بِالْجِنْسِ الْقَرِيبِ وَالْخَاصَّةِ: كَحَيَوَانِ ضَاِحِكِ)؛ فَضَاِحِكٌ**  
خَاصَّةٌ لِلْإِنْسَانِ وَحَدُهُ.

**(وَالرَّسْمِيُّ النَّاقِصُ: مَا كَانَ بِالْخَاصَّةِ وَحَدَهَا: كَضَاِحِكِ. أَوْ مَعَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ:**  
كَجِسْمِ ضَاِحِكِ. أَوْ بِالْعَرَضِيَّاتِ الَّتِي تَخْتَصُّ جُمْلَتَهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ) لَا كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا:  
(كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ: مَا شِ عَلَى قَدَمَيْهِ، عَرِيضُ الْأَظْفَارِ، بَادِي الْبَشْرَةِ، مُسْتَوِي  
الْقَامَةِ، ضَاِحِكٌ بِالطَّبْعِ)؛ فَإِنَّ جُمْلَةَ هَذِهِ الْأُمُورِ الْعَرَضِيَّةِ مُخْتَصَّةٌ بِالْإِنْسَانِ لَا غَيْرِ؛  
بِخِلَافِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا؛ لِوُجُودِ بَعْضِ مِنْهَا فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْحَيَوَانِ يَمْشِي  
عَلَى قَدَمَيْهِ، وَمِنْ عَرِيضِ الْأَظْفَارِ الْجَمَلُ، وَمِنْ بَادِي الْبَشْرَةِ كَثِيرٌ مِنَ الْحَشْرَاتِ.  
**(وَيَجِبُ الْإِحْتِرَازُ فِي الْحُدُودِ عَنِ) أُمُورٍ:**

1- **(تَعْرِيفِ الشَّيْءِ بِمَا يُسَاوِيهِ فِي الْجَلَاءِ وَالْحَفَاءِ):** كَالْمُتَّضَايِفَيْنِ: كَأَنَّ يُقَالُ:  
الْأَبُ مَنْ لَهُ ابْنٌ؛ لِأَنَّهُمَا يُتَعَقَّلَانِ مَعًا بِالضَّرُورَةِ، وَكَالْمُتَّضَادِّيَيْنِ: نَحْوُ السَّوَادِ ضِدُّ  
الْبِيَاضِ؛ لِتَعَلُّقِهِمَا مَعًا عَادَةً؛ إِذِ الْحَدُّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا يُوصِلُ إِلَى تَصَوُّرِ  
الْمَجْهُولِ؛ وَمَعَ التَّسَاوِي فِي الْجَلَاءِ تَضَيُّعُ الْفَائِدَةِ؛ فَلَا يُقَالُ: الْمُتَحَرِّكُ مَا لَيْسَ  
بِسَاكِنٍ، وَالزَّوْجُ مَا لَيْسَ بِفَرْدٍ؛ لِتَسَاوِي الْمُتَحَرِّكِ، وَالسَّاكِنِ وَالزَّوْجِ وَالْفَرْدِ: مَعْرِفَةٌ  
وَجَهَالَةٌ؛ فَمَنْ عَرَفَ أَحَدَهُمَا عَرَفَ الْآخَرَ، وَمَنْ جَهِلَ أَحَدَهُمَا جَهِلَ الْآخَرَ.

2- **(و) يَجِبُ الْإِحْتِرَازُ عَنِ (تَعْرِيفِ الشَّيْءِ بِمَا لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ بِمَرْتَبَةٍ)؛ لِأَنَّهُ**  
يُؤَدِّي إِلَى الدَّوْرِ: كَأَنَّ يُقَالُ: الْكَيْفِيَّةُ مَا بِهَا تَقَعُ الْمُشَابَهَةُ، ثُمَّ يُقَالُ: الْمُشَابَهَةُ  
اتَّفَاقٌ فِي الْكَيْفِيَّةِ؛ فَهَذَا عَرَّفَ بِمَرْتَبَةٍ؛ فَلَا يَصِحُّ.

**(أَوْ مَرَاتِبٍ):** مِثَالُهُ تَعْرِيفُ الْإِثْنَيْنِ بِأَوَّلِ عَدَدٍ يَنْقَسِمُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ، ثُمَّ تَعْرِيفُ  
الْمُتَسَاوِيَيْنِ بِالشَّيْئَيْنِ غَيْرِ الْمُتَفَاضِلَيْنِ، ثُمَّ تَعْرِيفُ الشَّيْئَيْنِ بِالِثْنَيْنِ؛ فَالْمُتَسَاوِيَانِ  
يَتَوَقَّفَانِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ بِمَرْتَبَتَيْنِ: أَحَدُهُمَا: تَوَقَّفُ الْمُتَسَاوِيَيْنِ عَلَى الشَّيْئَيْنِ، وَالثَّانِيَةُ:

تَوَقَّفُ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ.

3- (وَ) يَجِبُ الْاِحْتِرَازُ (عَنْ اسْتِعْمَالِ الْاَلْفَاظِ الْغَرِيْبَةِ بِالنَّظْرِ اِلَى الْمُخَاطَبِ):  
كَمَا لَوْ قِيلَ فِي حَدِّ الْعِلْمِ: هُوَ مَا يَقْتَضِي سُكُونَ الْجِرْشِيِّ، وَالْمُخَاطَبُ لَا يَعْرِفُ  
مَا مَعْنَى الْجِرْشِيِّ: وَهُوَ مِنْ اَسْمَاءِ النَّفْسِ.

(وَتُرْجَّحُ بَعْضُ الْحُدُودِ السَّمْعِيَّةِ) الظَّنِّيَّةِ (عَلَى بَعْضِ) بِوُجُوهِ:

1- (بِكَوْنِ اَلْفَاظِهِ اَصْرَحَ) مِنْ اَلْفَاظِ الْاٰخَرَ؛ فَمَا اَلْفَاظُهُ اَصْرَحُ يُرْجَّحُ عَلٰى مَا  
فِيهِ: تَجَوُّزًا، اَوْ اسْتِعَارَةً، اَوْ اشْتِرَاكًا، اَوْ غَرَابَةً، اَوْ اضْطِرَابًا: مِثَالُ ذَلِكَ مَا يُقَالُ  
فِي تَعْرِيفِ الْجَنَابَةِ: حُدُوثُ صِفَةِ شَرْعِيَّةٍ فِي الْاِنْسَانِ عِنْدَ خُرُوجِ الْمَنِيِّ اَوْ عِنْدَ  
سَبَبِهِ يَمْنَعُ مِنَ الْقِرَاءَةِ لَا الصَّوْمِ- مَعَ قَوْلِ الْاٰخَرِ: خُرُوجُ الْمَنِيِّ عَلٰى وَجْهِ  
الشَّهْوَةِ؛ فَقَدْ تَعَارَضَا؛ لِأَنَّ الْاَوَّلَ يَقْتَضِي أَنَّ الْجَنَابَةَ غَيْرُ الْمَنِيِّ، وَالثَّانِي يَقْتَضِي  
أَنَّهَا خُرُوجُهُ؛ فَإِنَّ الْاَوَّلَ اَرْجَحُ؛ لِكَوْنِهِ اَصْرَحُ؛ لِمَا فِي الثَّانِي مِنَ التَّجَوُّزِ؛ اِذْ  
يَسْبِقُ اِلَى الْفَهْمِ أَنَّ الْجَنَابَةَ صِفَةُ الْمَنِيِّ؛ وَاِنَّمَا الْجُنُبُ صَاحِبُ الْمَنِيِّ؛ وَوَجْهُ  
التَّعَارُضِ أَنَّ الْاَوَّلَ يَقْتَضِي أَنَّ الْجَنَابَةَ غَيْرُ خُرُوجِ الْمَنِيِّ: وَهُوَ قَوْلُهُ: «حُدُوثُ  
صِفَةٍ»، وَالثَّانِي: يَقْتَضِي أَنَّ الْجَنَابَةَ نَفْسُ خُرُوجِ الْمَنِيِّ.

2- (اَوْ) يُرْجَّحُ اَحَدُ الْحَدِيْنِ بِكَوْنِ (الْمُعْرَفِ فِيهِ اَعْرَفَ) وَاشْهَرَ مِنْهُ فِي  
الْاٰخَرِ؛ فَيَكُوْنُ اِلَى التَّعْرِيفِ اَقْرَبَ: مِثَالُهُ الْحَوَالَةُ: نَقَلَ الدَّيْنِ مِنْ ذِمَّةٍ اِلَى ذِمَّةٍ، مَعَ  
قَوْلِ الْاٰخَرِ: ضَمَّ ذِمَّةً اِلَى ذِمَّةٍ فِي الدَّيْنِ؛ فَالْاَوَّلُ اَشْهَرُ.

3- (وَ) كَتَرَجِيحِ اَحَدِهِمَا (بِعُمُوْمِهِ) عَلٰى الْاٰخَرِ؛ اِذِ الْعَامُّ يَتَنَاوَلُ ذَلِكَ وَغَيْرَهُ  
فَتَكُوْنُ الْفَائِدَةُ اَكْثَرَ: مِثَالُهُ الْخَمْرُ مَا اَسْكَرَ، مَعَ قَوْلِ الْاٰخَرِ: هِيَ الَّتِي مِنَ الْعِنَبِ  
اِذَا اَسْكَرَ؛ فَإِنَّ الْحَدِيْنِ مُتَعَارِضَانِ؛ وَالْاَوَّلُ اَعَمُّ؛ لِاِقْتِضَائِهِ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ يُسَمَّى  
خَمْرًا؛ فَكَانَ اَرْجَحَ.



4- (وَ) يُرَجَّحُ (بِمُؤَافَقَتِهِ النَّقْلَ السَّمْعِيَّ، أَوْ اللَّغْوِيَّ) عَلَى مَا لَمْ يُؤَافِقْهُمَا؛ لِيُعَدَّ الْحَلَلِ عَنِ الْمُؤَافِقِ لَهُ؛ وَكَوْنِهِ أَغْلَبَ كَالْمِثَالِ السَّابِقِ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ مُؤَافِقٌ لِقَوْلِ الشَّارِعِ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ»<sup>(1)</sup>، وَمُؤَافِقٌ لِلَّغْوِيِّ أَيْضًا؛ فَإِنَّ مَعْنَى الْخَمْرِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ: مَا خَامَرَ الْعَقْلَ: وَهُوَ مَعْنَى الْإِسْكَارِ، وَالثَّانِي لَا يُؤَافِقُ ذَلِكَ النَّقْلَ.

5- (وَ) يُرَجَّحُ (بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، أَوْ الْخُلَفَاءِ الْأَزْبَعَةِ، أَوْ) عَمَلِ (الْعُلَمَاءِ، أَوْ بَعْضِهِمْ) وَلَوْ وَاحِدٍ.

6- (وَ) يُرَجَّحُ أَحَدُهُمَا (بِتَقْرِيرِ حُكْمِ الْحَظْرِ) عَلَى الْآخَرِ الْمُقَرَّرِ لِحُكْمِ الْإِبَاحَةِ.

7- (أَوْ) بِأَنْ يَكُونَ مُقَرَّرًا لـ (حُكْمِ النَّفْيِ) عَلَى الْآخَرِ الْمُقَرَّرِ لِلْإِثْبَاتِ.

8- (وَيَدْرَأُ الْحَدَّ): أَيُّ إِنَّهُ يُرَجَّحُ الْحَدَّ [التَّعْرِيفُ] الَّذِي يَلْزَمُ مِنَ الْعَمَلِ بِهِ دَرَأُ الْحَدِّ [العُقَابِ]: مِثَالُهُ أَنْ يُقَالَ فِي الزَّانِي: إِثْبَانُ الْمَرْأَةِ فِي قُبُلِهَا مِنْ غَيْرِ مَلِكِ النِّكَاحِ وَلَا شُبُهَةٍ، مَعَ قَوْلِ الْآخَرِ: إِيْلَاجُ فَرْجٍ فِي فَرْجٍ مُحَرَّمٍ شَرْعًا مُشْتَهَى طَبْعًا؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ يُرَجَّحُ عَلَى الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَفْتَضِي دَرَأَ الْحَدِّ عَمَّنْ يَأْتِي الْمَرْأَةَ فِي دُبْرِهَا.

(إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ بِمَا لَا يَعْزُبُ عَمَّنْ لَهُ طَبْعٌ سَلِيمٌ، وَفَهْمٌ غَيْرُ سَقِيمٍ، وَتَوْفِيقٌ مِنَ الْفَتْحِ الْعَلِيمِ؛ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ أَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ آمِينَ).

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ.

كَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَضَحُّيْحِهِ لِلطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ بِمَرْكَزِ بَدْرِ الْمَحْرُوسِ بِعِنَايَةِ اللَّهِ بَعْدَ عِشَاءِ لَيْلَةِ الْخَمِيسِ 19 ربيع ثاني سنة 1430 هـ، ثُمَّ أَعَدَّتْ الْكُرَّةَ، وَتَصَفَّحَتْهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَفَرَّغَتْ مِنْهُ أَوَّلَ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ، وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّلَاثُ

(1) شرح التجريد 6/240، وأمالى أحمد بن عيسى 3/1561 رقم 2597، وأصول الأحكام رقم 2531، ومسلم 3/1573 رقم 1985، والترمذي 4/256 رقم 1861.

منه/ 1430 هـ - الموافق 27 / 6 / 2009 م، **وقد** آثرت أن أشكله كاملاً، **وفرغت** ليلة الجمعة ثاني ليالي عشر ذي الحجة الحرام المباركات سنة 1430 هـ - 2009 / 11 / 20 م، **وربما** لو أعدت تصفحه، ولو للمرة العشرين لما عدت إضافة أو غلطة! **فالكمال** لله وحده، **لكن** الجهد المستطاع قد بذل، **وعلى** الله سبحانه القبول، **ومنه** نستمد العون والتوفيق؛ **راجياً** من الله الكريم اللطيف أن يجعل له القبول آمين. **تمت** المراجعة لهذه الطبعة للمرة العاشرة تقريباً؛ **ولا** تخلو مرة من مرات المراجعة من فائدة؛ **وكل** ذلك يهون في سبيل إرضاء الله سبحانه وخدمة العلم وأهله. **قال** الإمام شرف الدين:

وكم من كتاب قد تصفحته  
وقلت في نفسي: أضلحته  
حتى إذا طالعته ثانياً  
وجدت تصحيحاً فصحتته

**بقلم** أسير ذنوبه المفتقر إلى عفو ربه خادم العلم وأهله

**المرتضى بن زيد المحطوري الحسني**

**تم** الفراغ من مراجعة الكتاب الذي سيخرج بهذه الحلة للطبعة الثالثة في يوم الأحد 2 / رجب / 1434 هـ الموافق 12 / 5 / 2013 م؛ **نسأل** الله تعالى أن **يعمّرنا** في طاعته، **وأن** يهب لنا العفو، والعافية، والقبول، والتوفيق، **وأن** يصلح ديننا ودنيانا. آمين. **فله** الحمد والمنة، **وصلى** الله على محمد وآله الطاهرين.

## المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم
- 2- أئمة اليمن، للسيد العلامة محمد بن محمد زبارة - مطبعة النصر - 1952 م.
- 3- الإبهاج، لعلي بن عبد الوهاب السبكي، (ت: 756هـ) وولده عبد الوهاب، ت: 771هـ، تحقيق / شعبان إسماعيل - دار ابن حزم - ط1 (1425-2004م).
- 4- الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: د. محمود القيسية، محمد أشرف الأتاسي - مؤسسة النداء - ط1 (1424هـ-2003م)
- 5- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: محمد بن حبان البستي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية 1414هـ - 1993 م . تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- 6- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدني ت: 631هـ، مؤسسة الحلبي - مصر - 1387هـ.
- 7- الأحكام في الحلال والحرام، للإمام الهادي يحيى بن الحسين (ت: 298هـ) - مكتبة التراث الإسلامي - صعدة - الطبعة الأولى - (1410هـ-1990م).
- 8- أخبار أئمة الزيدية في طبرستان وديلمان وجيلان، جمع وتحقيق: فيل فرد ماديلونغ.
- 9- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني - دار ابن كثير، تحقيق: محمد حلاق
- 10- الاستيعاب، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر القرطبي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة 1415هـ - 1995م.
- 11- الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني - دار الكتاب العربي - بيروت 1359هـ.
- 12- أصول الأحكام، للإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان (ت: 566هـ)، تحقيق: د. المرتضى ابن زيد المحطوري - مكتبة بدر - 2004م.
- 13- أصول الفقه، لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (ت: 763هـ) - مكتبة العبيكان - ط1 (1999م).
- 14- أصول الفقه، الأدلة الشرعية، د. المرتضى بن زيد المحطوري الحسني - ط الأولى (1434هـ-2013م) - مكتبة بدر - صنعاء.
- 15- الاعتبار وسلوة العارفين، للموفق بالله الحسين بن إسماعيل الجرجاني، تحقيق: عبدالسلام الوجية - ط1 (1421هـ-2001م).
- 16- الاعتصام بحبل الله المتين، للإمام القاسم بن محمد - مطبعة الجمعية العلمية الملكية - عمان الأردن - الطبعة الأولى 1404هـ - 1983م.
- 17- أعلام المؤلفين الزيدية، عبدالسلام الوجيه - مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية - الطبعة 1420هـ - 1999م.
- 18- الأعلام، لخير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - الطبعة السادسة - بيروت.

- 19- الإفادة في تاريخ الأئمة السادة: للإمام أبي طالب - مركز أهل البيت - صعدة - الطبعة الأولى 1422 هـ - 2002 م .
- 20- الأمالي الاثنيونية، للإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين بن إسماعيل الشجري - مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية .
- 21- الأمالي الخميسية، للإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين بن إسماعيل الشجري - الطبعة الثالثة - عالم الكتب 1403 هـ - 1983 م .
- 22- الانتصار، الإمام يحيى بن حمزة الحسيني (ت:749هـ)، تحقيق: عبدالوهاب المؤيد، علي أحمد مفضل - مؤسسة الإمام زيد بن علي - 2002 م.
- 23- الأنوار الهادية شرح الكافل، لابن حابس، (ت:1061هـ)، (مخطوط بمكتبة بدر).
- 24- إيضاح المبهم من معاني السلم في المنطق، لأحمد الدمنهوري - دار إحياء الكتب العربية بمصر.
- 25- البحر الرائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم (ت:970هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية الدمشقي - دار إحياء التراث العربي (1422 هـ - 2002 م).
- 26- البحر الزخار، للإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت:840هـ) - مؤسسة الرسالة - ط2 (1975 م).
- 27- البحر المحيط، تأليف: محمد بن علي بن يوسف بن حيان (أبي حيان الأندلسي)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي - دار إحياء التراث العربي - ط1 (1423 هـ - 2002 م).
- 28- البحر المحيط، للزرکشي محمد بن بهادر بن عبدالله الشافعي (ت:794هـ) - حققه وخرج أحاديثه: لجنة من علماء الأزهر - دار الكتبي - ط1 (1414 هـ - 1994 م).
- 29- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني - دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- 30- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني (ت:478هـ) - الدوحة - ط1 (1393 هـ).
- 31- بيان مختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تأليف: شمس الدين أبي الثناء محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني، تحقيق: د. محمد مظهر بقا - جامعة أم القرى - السعودية - ط1 (1406 هـ - 1986 م)
- 32- تاج العروس، محب الدين محمد مرتضى الحسيني الزبيدي - تحقيق: د. علي شيري، - دار الفكر - (1994 م - 1414 هـ).
- 33- تاريخ الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري - دار التراث بيروت - الطبعة الثالثة 1387 هـ - 1967 م . تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم.
- 34- تاريخ اليمن الفكري في العصر العباسي، أحمد بن محمد الشامي - دار النفائس - الطبعة الأولى 1407 هـ - 1987 م.
- 35- تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - دار الفكر .
- 36- تاريخ دمشق، لابن عساكر - دار الفكر - الطبعة الأولى 1415 هـ - 1995 م.

- 37- تبصرة الحكام في أصول ومناهج الأفضية والأحكام، لابن فرحون المالكي - مكتبة الكليات الأزهرية.
- 38- التبصرة في أصول الفقه، للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الفيروز آبادي الشيرازي (ت:406هـ) - دار الفكر - ط1 (1980م).
- 39- التخبير شرح التحرير، لأبي الحسن المرادوي (ت:885هـ) - تحقيق: د. عبدالرحمن بن عبدالله الجبرين - مكتبة الرشد - ط1 (1421هـ - 2000م).
- 40- التحرير، للإمام يحيى بن الحسين الهاروني - مكتبة بدر - ط1 (1418هـ - 1997م).
- 41- التحف شرح الزلف، السيد العلامة مجد الدين بن محمد المؤيدي أطال عمره - مركز بدر - الطبعة الثالثة 1417هـ - 1993.
- 42- تحفة الأحوذى شرح الترمذي، للمباركفوري - دار إحياء التراث العربي - ط2 (1421هـ - 2000م).
- 43- تراجم رجال الأزهار، أحمد بن عبدالله الجنداري - طبع مع الجزء الأول من شرح الأزهار - وزارة العدل.
- 44- تصنيف المسامع بجمع الجوامع، محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي (ت:794هـ)، تحقيق: الحسين بن عمر بن عبدالرحيم - بيروت - دار الكتب العلمية - ط1 (1420هـ - 2000م).
- 45- التقريب والإرشاد، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت:403هـ) - تحقيق: عبدالحميد بن علي أبو زنيد - مؤسسة الرسالة - ط2 (1998م).
- 46- تقويم الأدلة في أصول الفقه، لأبي زيد عبيدالله بن عمر الدبوسي (ت:430هـ) - بيروت - المكتبة العصرية - ط1 (1416هـ - 2006م).
- 47- تلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني (ت:852هـ) - دار المعرفة.
- 48- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني - تحقيق مصطفى عطاء - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى 1415هـ - 1994م.
- 49- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.
- 50- تيسير التحرير على كتاب التحرير الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية، لمحمد أمين المعروف بأمر باد شاه، ت: 972هـ. دار الفكر - بيروت.
- 51- تيسير المطالب في آمالي أبي طالب، للإمام أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني - مؤسسة الإمام زيد - الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م.
- 52- الثمرات اليانعة، الفقيه يوسف بن أحمد عثمان (ت:832هـ) - وزارة العدل - اليمن - تنفيذ: مكتب التراث الإسلامى - صعدة - 2002م.
- 53- جامع البيان (تفسير الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت:310هـ) - دار الفكر - 1995م.

- 54- الجامع الصحيح، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ت: 297هـ - تحقيق: كمال الحوت - دار الكتب العلمية - بيروت - ط1 (1408هـ-1987م).
- 55- الجامع الصحيح، مسلم بن الحجاج النيسابوري ت: 261هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط1 (1407هـ-1978م).
- 56- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: 671هـ) - دار الكتب العلمية - 1988م.
- 57- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي - تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - الطبعة 1 (1413هـ-1992م).
- 58- حاشية العضد على مختصر ابن الحاجب، لعضد الدين الإيجي (ت: 756هـ) مع حاشيتي سعد الدين التفتازاني والشريف الجرجاني - المطبعة الأميرية - مصر - ط (1316هـ)
- 59- حاشية ملا عبدالله على التهذيب لسعد الدين التفتازاني، تعليق: مصطفى الحسيني الدشي - دار الكتاب الإسلامي - بيروت - (1413هـ-1992م).
- 60- الحاكم الجشمي ومنهجه في تفسير القرآن. تحقيق: د. عدنان زرزور - مؤسسة الرسالة.
- 61- الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية، للعلامة الشهيد حميد بن أحمد المحلي - مركز بدر ط1.
- 62- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف (السمين الحلبي). دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م.
- 63- دروس في المنطق، بسام مرتضى - مؤسسة النعمان - ط1 (1413هـ-1994م).
- 64- رآب الصدع تخريج أمالي أحمد بن عيسى، للسيد العلامة علي بن إسماعيل المؤيد - دار النفائس الطبعة الأولى. وإذا أشرنا إلى الأمالي فالمراد به هو أمالي أحمد بن عيسى.
- 65- الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، تأليف: محمد بن محمد بن أحمد البابرقي الحنفي - مكتبة الرشد - ط1 (1426هـ-2005م).
- 66- الرسالة للإمام الشافعي (ت: 204هـ) - تحقيق: أحمد محمد شاكر - المكتبة العلمية.
- 67- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لعبد الوهاب السبكي - عالم الكتب - بيروت - ط (1419هـ-1999م)
- 68- الروض النضير شرح مجموع الإمام زيد بن علي عليه السلام، للقاضي العلامة شرف الدين الحسن ابن أحمد السياغي.
- 69- روضة الناظر وجنة المناظر، عبدالله بن أحمد بن قدامة (620هـ)، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل - بيروت - مؤسسة الريان - ط1 (1419هـ-1999م).
- 70- سنن ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني ت: 275هـ، - تحقيق/ محمد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- 71- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث - إعداد: عزة عبید الدعاس، وعادل السيد - دار الكتب العلمية - الطبعة الألى 1388هـ.

- 72- سنن الدارقطني، للإمام علي بن عمر الدارقطني (ت:385هـ) - دار المحاسن للطباعة- (1386هـ-1966م).
- 73- سنن الدارمي، أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي - دار الكتب العلمية.
- 74- السنن الكبرى للبيهقي، الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت:458هـ - دار المعرفة- بيروت، 1413هـ - 1992م.
- 75- سنن النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت:303هـ)، تحقيق: أبي غدة - دار البشارة الإسلامية- بيروت - الطبعة الثانية 1406هـ - 1986م .
- 76- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الرابعة 1406هـ - 1986م .
- 77- السيرة النبوية، لابن هشام - مطبعة البابي الحلبي - 1355هـ - 1963م.
- 78- الشافي، للإمام عبدالله بن حمزة - مكتبة اليمن الكبرى - ط1 (1406هـ - 1986م) .
- 79- شرح الأزهار، أبو الحسن عبدالله بن مفتاح (ت:877هـ) - وزاة العدل اليمنية-2002م.
- 80- شرح التجريد في فقه الزيدية، للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني- مركز التراث والبحوث اليمني، تحقيق: محمد يحيى سالم عزان، وحמיד جابر عبيد- ط1(2006م).
- 81- شرح التهذيب، للحسن بن أحمد الجلال مع حاشية الحسن بن الحسين بن القاسم، المسمى الجمال على الجلال- مركز الدراسات والبحوث اليمني.
- 82- شرح الكوكب المنير، العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار، ت: 972هـ، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي، والدكتور نزيه حماد جامعة الملك عبدالعزيز - 1408هـ.
- 83- شرح المنهاج للبيضاوي، شمس الدين محمود الأصفهاني (ت: 749هـ) - تحقيق: عبدالكريم النملة- مكتبة الرشد- ط1 (1990م).
- 84- شرح جمع الجوامع، لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي مع الآيات البيئات، للإمام أحمد بن قاسم العبادي- تحقيق زكريا عميرات- دار الكتب العلمية- بيروت(1407هـ-1996م).
- 85- شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي(ت: 321هـ)، تحقيق: محمد زهير النجار، ومحمد سيد جاد الحق- عالمنا لكتب-1994م.
- 86- شرح نكت العبادات، القاضي جعفر بن أحمد بن عبدالسلام -مركز بدر العلمي- ط1.
- 87- شعب الإيمان، للبيهقي - دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى- 1410هـ 1990م . تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسبوني زغلول.
- 88- شفاء الأوام، الأمير الحسين بن بدر الدين - جمعية علماء اليمن - ط1 (1416هـ - 1996م).
- 89- شفاء غليل السائل عما تحمله الكافل (كافل الطبري)، للعلامة علي بن صالح بن علي الطبري- الطبعة الأولى- مطبعة دار السعادة.



- 90- صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي - المكتب الإسلامي - الطبعة الثانية 1412 هـ - 1992 م.
- 91- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256 هـ)، تحقيق البغا- دار ابن كثير- ط3 - 1407 هـ - 1987 م.
- 92- صفوة الاختيار، للإمام عبدالله بن حمزة (ت: 614 هـ)، تحقيق: إبراهيم هادي الحمزي- مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية- ط1 (1423 هـ- 2002 م).
- 93- طبقات الزيدية الكبرى (القسم الثالث)، العلامة إبراهيم بن القاسم بن المؤيد بالله - مؤسسة الإمام زيد بن علي - الطبعة الأولى 1421 هـ - 2001 م.
- 94- الطبقات الكبرى، لابن سعد - دار الفكر .
- 95- طبقات المعتزلة، للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى - دار المتظن - ط2 (1409 هـ - 1988 م).
- 96- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت: 458 هـ) - تحقيق: دار أحمد المبارك - ط3 (1414 هـ - 1993 م).
- 97- عيون المجالس، القاضي عبدالوهاب بن علي البغدادي (ت: 422 هـ)، تحقيق: امباي ابن كيباكاه- مكتبة الرشد- 2000 م.
- 98- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد ابن حجر القسطلاني- دار الفكر.
- 99- الفصول اللؤلؤية، لصارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير، ت: 914 هـ - تحقيق: محمد عزان- مركز التراث اليمني.
- 100- فضائل الصحابة، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل - دار ابن الجوزي - الطبعة الثانية 1420 هـ - 1999 م. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.
- 101- الفلك الدوار في علوم الحديث والفقه والآثار، صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير- مكتبة التراث الإسلامي - الطبعة الأولى 1415 هـ - 1994 م .
- 102- القاموس المحيط: للفيروز آبادي، (ت: 817 هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2 (1407 هـ - 1987 م).
- 103- الكاشف لذوي العقول: أحمد بن محمد لقمان (ت: 1039 هـ)، تحقيق: د. المرتضى بن زيد المحطوري- مكتبة بدر للطباعة والنشر - ط2 (2004 م).
- 104- الكافي شرح البزدوي، حسام الدين حسين بن علي السغنافي (ت: 714 هـ) - تحقيق: فخر الدين سيد محمد قانت- مكتبة الرشد- 2001 م.
- 105- الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الرابعة 1403 هـ - 1983 م.

- 106 - الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد بن عبدالله بن عدي الجرجاني - دار الفكر - الطبعة الثالثة 1988 م .
- 107 - الكشاف، للإمام محمود بن عمر الزمخشري (ت: 528هـ) - دار الريان - ط3 (1987 م).
- 108 - كشف الخفاء ومزيل الإلباس، تأليف: إسماعيل بن محمد العجلوني - مكتبة عباس الباز - مكة - 1408هـ - 1988 م.
- 109 - الكشف والبيان، أبو إسحاق أحمد المعروف بالثعلبي (ت: 427هـ) - تحقيق: أبي محمد ابن عاشور - دار إحياء التراث العربي 2002 م.
- 110 - لسان العرب، لابن منظور، ت: 711هـ - دار الفكر - بيروت، ط1 - 1410هـ.
- 111 - لواعم الأنوار، السيد العلامة مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي - مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية - (1422هـ - 2001 م).
- 112 - مآثر الأبرار، محمد بن علي الزحيف - مؤسسة الإمام زيد بن علي - ط1 (1423هـ - 2002 م).
- 113 - المجزي في أصول الفقه، للإمام أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني، تحت الطبع بتحقيقنا.
- 114 - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - دار الكتاب العربي - الطبعة الثالثة 1407هـ - 1987 م - بيروت.
- 115 - المجموع الفقهي والحديثي، للإمام زيد بن علي عليه السلام - مؤسسة الإمام زيد - ط1 (1422هـ - 2002 م).
- 116 - مجموع كتب ورسائل، الإمام القاسم بن إبراهيم - دار الحكمة البيانية - 1422هـ - 2002 م.
- 117 - المحصول، للرازي، (ت: 606هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1408هـ.
- 118 - مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي - دار الفكر - 1981 م.
- 119 - مختصر الطحاوي، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (ت: 321هـ)، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني - دار إحياء العلوم - 1986 م.
- 120 - مختصر زوائد مسند البزار، لابن حجر العسقلاني - مؤسسة الكتب الثقافية - الطبعة الأولى 1412هـ - 1992 م، تحقيق: صبري عبد الخالق.
- 121 - مسند البزار، تأليف: الإمام الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله البصري العتكي المعروف بالبزار - مؤسسة الكتاب للثقافة - ط1 (1412هـ - 1992 م).
- 122 - مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المقرئ المالكي المعروف بابن الحاجب، تحقيق: نذير حمادو - دار ابن حزم - ط1 (1427هـ - 2006 م)
- 123 - مسائل الناصريات، تأليف علي بن الحسين بن موسى الشريف المرتضى - مركز البحوث والدراسات العلمية - إيران - 1417هـ - 1997 م.
- 124 - المستدرک، للحاكم النيسابوري، ت: 450 - دار الكتاب العربي - بيروت - 1335هـ.

- 125- المستصفي في علم الأصول، لأبي حامد الغزالي (ت: 505هـ) - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - 1324هـ.
- 126- مسند أبي يعلى، الإمام الحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت: 307هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد - دار الثقافة العربية - 1992 م.
- 127- مسند أحمد بن حنبل، (ت: 241هـ)، المكتبة التجارية - مكة المكرمة - ط2 - 1414هـ.
- 128- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: عبدالله محمد الحبشي - مركز الدراسات اليمنية - صنعاء.
- 129- المصفي في أصول الفقه، تأليف: أحمد بن محمد بن علي الوزير - دار الفكر المعاصر - دمشق.
- 130- المصنف، لأبي بكر ابن أبي شيبة - دار التاج - الطبعة الأولى 1409هـ - 1989 م.
- 131- المصنف، للحافظ عبدالرزاق الصنعاني - المكتب الإسلامي - الطبعة الثانية 1403هـ - 1983 م. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- 132- مطلع البدور ومجمع البحور: لأحمد بن صالح بن أبي الرجال (ت: 1092هـ)، تحقيق: عبدالرقيب حجر - مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية - صعدة - اليمن - ط1 (1425هـ - 2004م).
- 133- معاني النحو، فاضل بن صالح السامرائي - مؤسسة التاريخ العربي - ط1 (1428هـ - 2007م).
- 134- المعتمد، لأبي الحسين البصري المعتزلي (ت: 436هـ)، تحقيق الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1403هـ.
- 135- المعجم الأوسط، للطبراني - منشورات دار الحرمين 1415هـ - 1995 م.
- 136- معجم البلدان، ياقوت الحموي - دار الفكر - الطبعة الثانية 1995 م.
- 137- المعجم الصغير، للطبراني - دار الكتب الثقافية - الطبعة الثانية 1406هـ - 1986 م.
- 138- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمزة عبدالمجيد - الزهراء الحديثة 1984 م.
- 139- معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط1 (1414هـ - 1994م).
- 140- المعيار، للسيد داود بن الهادي، (مخطوط)، نسخة بخط العلامة: عبدالرحمن شايم المؤيدي.
- 141- مغني الطلاب شرح متن إيساغوجي، لأثير الدين الأبهري، تأليف: محمود حسن المغنيسي - تحقيق: عصام السبوعي - دار البيروتي - ط1 (1430هـ - 2009م).
- 142- مقاتل الطالبين، لأبي الفرج علي بن أحمد الأصفهاني - دار إحياء الكتب العربية - 1413هـ - 1994 م.
- 143- مكنون السر في تحرير نحاير السر، تأليف: عماد الدين يحيى بن محمد بن حسن المقرائي، تحقيق: زيد بن علي الوزير - مركز التراث والبحوث اليمني - ط1 (1423-2002م).
- 144- المناقب، لمحمد بن سليمان الكوفي - مجمع إحياء الثقافة الإسلامية - ط1 (1412هـ).
- 145- المنتخب والفنون، للإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم عليه السلام - دار الحكمة اللبنانية - الطبعة الأولى 1414هـ - 1993 م.

- 146- المنخول من تعليقات الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: 505هـ) - تحقيق: د. محمد حسن هيتو - دار الفكر المعاصر - ط3 (1419هـ-1998م).
- 147- منهج الوصول إلى معيار العقول، للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى، ت: 840هـ، تحقيق د. أحمد الماخذي، دار الحكمة اليمانية - صنعاء، ط1 - 1412هـ. ونسخة أخرى مخطوطة.
- 148- المهذب، لأبي إسحاق الشيرازي (ت: 406هـ)، تحقيق: د. محمد الزحيلي - دار القلم - الدار الشامية - 1996م.
- 149- الموطأ، للإمام مالك بن أنس الأصبحي - تحقيق: د. محمود أحمد القيسية - مؤسسة النداء - ط1 (1424هـ-2004م).
- 150- ميزان الأصول في نتائج العقول، لعلاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي، تحقيق: محمد زكي عبدالبر - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر - ط2 (1418هـ-1997م).
- 151- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي مطبعة السعادة - مصر - الطبعة الأولى 1325هـ.
- 152- نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي الحنفي - دار الحديث - القاهرة.
- 153- نهاية السؤل شرح منهاج الأصول، للبيضاوي، (ت: 685هـ) - عالم الكتب.
- 154- نهاية الوصول، صفي الدين محمد عبدالرحيم الهندي (ت: 715هـ)، تحقيق: د. سليمان اليوسف، سعيد بن سالم السريح - مكتبة نزار مصطفى الباز - ط2 (1419هـ-1999م).
- 155- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات مبارك بن محمد الجزري بن الأثير - طبعة دار إحياء التراث العربية 1383هـ - 1963م .
- 156- هداية العقول إلى غاية السؤل، للحسين بن القاسم (ت: 1050هـ) - وزارة المعارف المتوكلية - صنعاء، 1359هـ.
- 157- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق: أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - ط1 (1418هـ-1998م).

## الفهرس

|     |  |
|-----|--|
| 7-3 | ----- مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّلَاثَةِ وَالثَّانِيَةِ وَالْأُولَى                          |
| 11  | ----- <b>الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَتَوَابِعِهَا</b>               |
| 15  | ----- <b>(الْبَابُ الثَّانِي: فِي الْأَدِلَّةِ)</b>  |
| 17  | ----- (فَصْلٌ: وَ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ)   |
| 17  | ----- الْفَصْلُ الْأَوَّلُ مِنْ فُصُولِ الْأَدِلَّةِ: الْكِتَابُ                               |
| 21  | ----- الْفَصْلُ الثَّانِي مِنْ فُصُولِ الْأَدِلَّةِ: السُّنَّةُ                                |
| 38  | ----- الْفَصْلُ الثَّلَاثُ مِنْ فُصُولِ الْأَدِلَّةِ: (فَصْلٌ) الْإِجْمَاعُ                    |
| 44  | ----- الْفَصْلُ الرَّابِعُ مِنْ فُصُولِ الْأَدِلَّةِ: (فَصْلٌ) الْقِيَاسُ                      |
| 66  | ----- فَصْلٌ: وَالْإِسْتِدْلَالُ   |
| 67  | ----- الْإِسْتِصْحَابُ   |
| 67  | ----- شَرْعٌ مَنْ قَبَّلْنَا   |
| 68  | ----- الْإِسْتِحْسَانُ   |
| 69  | ----- مَذْهَبُ الصَّحَابِيِّ   |
| 72  | ----- <b>(الْبَابُ الثَّلَاثُ: فِي الْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ)</b>                            |
| 75  | ----- (فَصْلٌ) وَالْمَفْهُومُ  |
| 81  | ----- <b>(الْبَابُ الرَّابِعُ: فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ)</b>                              |
| 83  | ----- (فَصْلٌ) وَالْمَجَازُ  |
| 86  | ----- <b>(الْبَابُ الْخَامِسُ: فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ)</b>                                  |
| 91  | ----- (فَصْلٌ) وَالنَّهْيُ   |
| 93  | ----- <b>(الْبَابُ السَّادِسُ: فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَالْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ)</b> |
| 107 | ----- فَصْلٌ: فِي الْمَطْلُوقِ وَالْمَقْيَدِ   |
| 109 | ----- <b>(الْبَابُ السَّابِعُ: فِي الْمَجْمَلِ وَالْمَيِّنِ، وَالظَّاهِرِ وَالْمَوْوَلِ)</b>   |
| 112 | ----- (فَصْلٌ): فِي الظَّاهِرِ، وَالْمَوْوَلِ  |
| 115 | ----- <b>(الْبَابُ الثَّامِنُ: فِي النَّسْخِ)</b>  |
| 121 | ----- <b>(الْبَابُ التَّاسِعُ: فِي الْإِجْتِهَادِ وَالتَّقْلِيدِ)</b>                          |
| 127 | ----- (فَصْلٌ) وَالتَّقْلِيدُ  |
| 131 | ----- <b>(الْبَابُ الْعَاشِرُ: فِي التَّرْجِيحِ)</b>   |
| 132 | ----- وَجُوهُ التَّرْجِيحِ   |
| 150 | ----- <b>(خَاتِمَةٌ فِي الْحُدُودِ)</b>  |
| 156 | ----- الْمَوَادُّ وَالْمَرَاجِعُ   |
| 165 | ----- الْفَهْرَسُ  |

